

V.5

الشوكاني، محمد بن علي.
نيل الاوطار شرح منتقى الآداب

JAFET LIB.

25 JAN 1989

J. Lib.

APR 16 1988

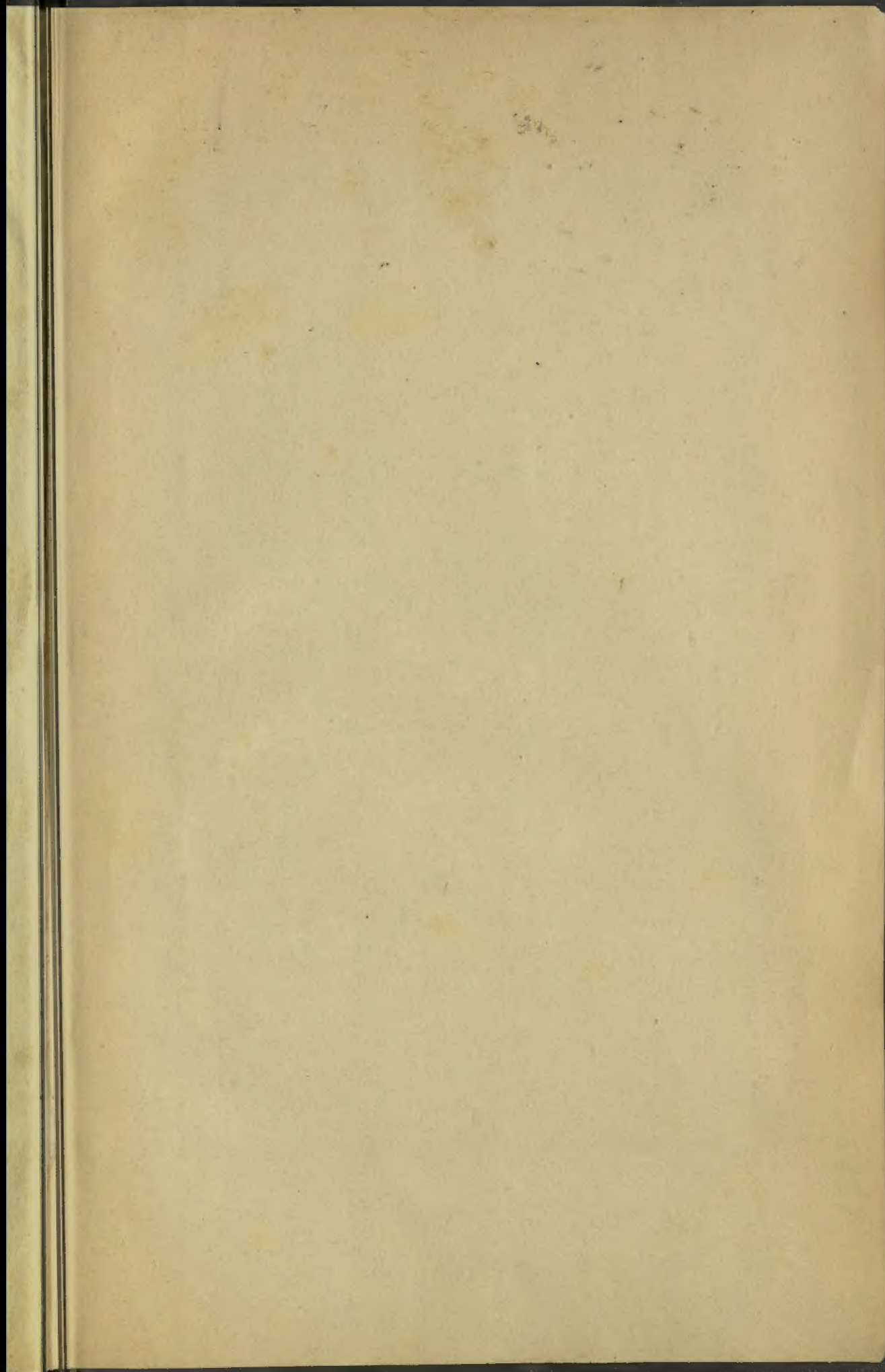
15 JUN 1987

JAFET LIB.

26 APR 1992

19 MAY 1987





297.124
I247maA 3
V.5:51.56
V.5

نيل الأوطار

شرح

من تقي الأخبصار

من أفاضل سيد الأفاضل

للشيخ الامام المجتهد العلامة الرباني قاضي

قضاة القطر الباني محمد بن علي

ابن محمد الشوكاني المتوفى

سنة ١٢٥٥ هـ

الجزء الخامس

(غيت بفشره وتصحيحه ومقابلة اصوله والتعليق عليه)

(للمرة الثانية سنة ١٣٤٤ هجرية)

إدارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد بن عبد الله بن عبد الله

(بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١)

طبع على نفقة جماعة من السلفيين

حقوق الطبع بالتعليق محفوظة الى

إدارة الطباعة المنيرية

Cat. May 1928

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب المناسك)

* باب وجوب الحج والعمرة وثوابهما *

١ عن أبي هريرة قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسل الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم» رواه أحمد ومسلم والنسائي. فيه دليل على أن الأمر لا يتقضى التكرار * ٢ وعن ابن عباس قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس كتب عليكم الحج فقام الأقرع بن حابس فقال أفى كل عام يارسل الله فقال لو قمتها لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا أن تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فهو تطوع» رواه أحمد والنسائي بمعناه *

الحديث الأول عامه ثم قال «ذروني ما تركتكم» وفي لفظ «ولو وجبت ما قمت بها» والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرطهما (وفي الباب) عن أنس عند ابن ماجه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب عليكم الحج فقبل يارسل الله في كل عام فقال لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها عذبتهم» قال الحافظ ورجاله ثقات. وعن علي عليه السلام عند الترمذي والحاكم وسنده منقطع قوله «باب وجوب الحج والعمرة» الحج بفتح الحاء هو المصدر وبالفتح والكسر هو الاسم منه وأصله القصد ويطلق على العمل أيضا وعلى الاتيان مرة بعد أخرى وأصل العمرة الزيارة وقال الخليل الحج كثرة القصد الى معظم. ووجوب الحج معلوم بالضرورة الدينية (واختلف) في العمرة فقبل واجبة. وقيل مستحبة وللشافعي قولان أصحهما وجوبها وسيأتي تفصيل ذلك قريبا (والأحاديث) المذكورة في الباب تدل

علي أن الحج لا يجب إلا مرة واحدة وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما وكذلك العمرة عند من قال بوجوبها لا يجب إلا مرة إلا أن ينذر بالحج أو العمرة وجب الوفاء بانذار بشرطه . وقد اختلف هل الحج على الفور أو التراخي وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى . واختلف أيضا في وقت ابتداء اقتراض الحج فقبل قبل الهجرة قال في الفتح وهو شاذ وقيل بعدها ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست لانه نزل فيها قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) قال في الفتح وهذا ينبغي علي أن المراد بالانتماء ابتداء الفرض ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بلفظ (وأقيموا) أخرجه الطبراني بأسانيد صحيحة عنهم . وقيل المراد بالانتماء إلا كمال بعد الشروع وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضمام ذكر الأمر بالحج وكان قدومه علي ما ذكر الواقدي سنة خمس . وهذا يدل أن ثبت علي تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها وقيل سنة تسع حكاه النووي في الروضة والماوردي في الأحكام السلطانية ورجح صاحب الهدى أن اقتراض الحج كان في سنة تسع أو عشر واستدل علي ذلك بأدلة فلتؤخذ منه قوله «لو قلتم ألوجبتم» استدل به علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفوض في شرع الأحكام . وفي ذلك خلاف مبسوط في الأصول *

٣ وعن أبي رزين العقيلي «انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن فقال حج عن أبيك واعتمر» رواه الحمسة وصححه الترمذي *

الحديث يدل علي جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشي وسيأتي الكلام عليه في باب وجوب الحج علي المعضوب وذكره المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب للاستدلال به علي وجوب الحج والعمرة . قال الامام أحمد لا علم في إيجاب العمرة حديثنا أجود من هذا ولا أصح منه انتهى . وقد جزم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور عن الشافعي وأحمد وبه قال اسحق والثوري والمزني والناصري والمشهور عن المالكية أن العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية وزيد بن علي والهادوية ولا خلاف في المشروعية . وقد روي في الجامع الكافي القول بوجوب العمرة عن علي وابن عباس وابن عمر وعائشة وزين العابدين وطاوس والحسن البصري وابن

سيرين وسعيد بن جبير ومجاهد وعطاء **(واستدل)** القائلون بعدم الوجوب بما
أخرجه الترمذي وصححه وأحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن جابر «أن
أعرايا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة
أواجبة هي فقال لا وإن تعتمر خير لك» وفي رواية «أولى لك» وأجيب عن الحديث
بان في اسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف وتصحيح الترمذي له فيه نظر لان الأكثر
على تضعيف الحجاج وانفقوا على أنه مدلس. قال الذوي ينفى أن لا يغتر بالترمذي
في تصحيحه فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه انتهى. على أن تصحيح الترمذي له إنما
ثبت في رواية الكروخي فقط وقد نبه صاحب الامام على أنه لم يرد على قوله
حسن في جميع الروايات عنه الا في رواية الكروخي وقد قال ابن حزم انه مكذوب
باطل وهو إفراط لان الحجاج وإن كان ضعيفا فليس متهم بالوضع وقد
رواه البيهقي من حديث سعيد بن عقير عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله عن
أبي الزبير عن جابر بنحوه. ورواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر
ورواه ابن عدي من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن أبي صالح وأبو عصمة
قد كذبوه **(وفي الباب)** عن أبي هريرة عند الدارقطني وابن حزم والبيهقي «أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع» واسناده
ضعيف كما قال الحافظ. وعن طلحة عند ابن ماجه باسناد ضعيف. وعن ابن عباس
عند البيهقي قال الحافظ ولا يصح من ذلك شيء وبهذا تعرف أن الحديث من قسم
الحسن لغیره وهو محتج به عند الجمهور ويؤيده ما عند الطبراني عن أبي أمامة مرفوعا
«من مشى إلى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ومن مشى إلى صلاة تطوع فأجره كعمرة»
واستدل القائلون بوجوب العمرة بما أخرجه الدارقطني من حديث زيد بن ثابت
بلفظ «الحج والعمرة فريضتان لا يضررك بهما بدأت» وأجيب عنه بان في اسناده
اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وفي الحديث أيضا انقطاع ورواه البيهقي
موقوفا على زيد. قال الحافظ. واسناده أصح وصححه الحاكم ورواه ابن عدي عن
جابر وفي اسناده ابن لهيعة **(وفي الباب)** عن عمر بن سؤال جبريل وفيه «وأن
تحج وتعتمر» أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن عائشة عند
أحمد وابن ماجه قالت «يا رسول الله على النساء جهاد قال عليهن جهاد لا قتال

فيه الحج والعمرة « وسيأتي والحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الأصلية لا يتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف ولا دليل يصلح لذلك لاسيما مع اعتضادها بما تقدم من الأحاديث القاضية بعدم الوجوب . ويؤيد ذلك اقتضاره صلى الله عليه وآله وسلم على الحج في حديث بني الاسلام على خمس واقتضار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى (والله على الناس حج البيت) وقد استدل على الوجوب بحديث عمر الآتي قريبا وسيأتي الجواب عنه . واما قوله تعالى (وآتوا الحج والعمرة لله) فلفظ التمام مشعر بانه إنما يجب بعد الاحرام . لا قبله ويدل على ذلك ما أخرجه الشيخان واهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية « قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالجمرة عليه حبة وعليها خلوق فقال كيف تأمرني ان اصنع في عمرتي فانزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم « الآية . فهذا السبب في نزول الآية والسائل قد كان أحرم وإنما سأل كيف يصنع *

٤ وعن عائشة « قالت قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة » رواه أحمد وابن ماجه واسناده صحيح ☆

الحديث فيه دليل على أن الجهاد غير واجب على النساء وسيأتي ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك وفيه اشارة الى وجوب العمرة وقد تقدم البحث عن ذلك *
٥ وعن أبي هريرة قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الأعمال أفضل قال ايمان بالله وبرسوله قال ثم ماذا قال ثم الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور » متفق عليه . وهو حجة لمن فضل نقل الحج على نقل الصدقة *
٦ وعن عمر بن الخطاب « قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء رجل فقال يا محمد ما الاسلام قال الاسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وان محمد رسول الله وان تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتصم وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء وتصوم رمضان » وذكر باقي الحديث وانه قال « هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » رواه الدار قطني وقال هذا اسناد ثابت صحيح . ورواه أبو بكر الجوزقي في كتابه الخرج علي الصحيحين * ٧ وعن أبي هريرة « ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة » رواه الجماعة الا ابا داود ~~في~~ قوله « ايمان بالله » الخ فيه دليل علي ان الايمان بالله وبرسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور . وقد اختلفت الأحاديث المشتملة على بيان فاضل الأعمال من مفضولها فتارة تجعل الأفضل الجهاد وتارة الايمان وتارة الصلاة وتارة غير ذلك وأحق ما قيل في الجمع بينهما ان بيان الفضيلة يختلف باختلاف المخاطب فإذا كان المخاطب ممن له تأثير في القتال وقوة علي مقارعة الابطال قيل له أفضل الاعمال الجهاد واذا كان كثير المال قيل له أفضل الاعمال الصدقة ثم كذلك يكون الاختلاف علي حسب اختلاف المخاطبين : قوله « مبرور » قال ابن خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخالطه شيء من الاثم ورجحه النووي وقيل غير ذلك . وقال القرطبي الاقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهي انه الحج الذي وفيت احكامه فوقع موقعا لما طلب من المكلف على الوجه الاكمل . ولاحمد والحاكم من حديث جابر « قالوا يا رسول الله ما بر الحج قال اطعم الطعام وافشاء السلام » قال في الفتح وفي اسناده ضعف ولو ثبت كان هو المتعين دون غيره . قوله « ما الاسلام » الى قوله « ونحج البيت » قد تقدم الكلام على هذه الكلمات في أوائل كتاب الصلاة . قوله « وتعتمر » فيه متمسك لمن قال بوجوب العمرة ولكنه لا يكون مجرد اقتران العمرة بهذه الأمور الواجبة دليلا على الوجوب لما تقرر في الأصول من ضعف دلالة الاقتران لا سيما وقد عارضها ما سلف من الأدلة القاضية بعدم الوجوب ~~فان قيل~~ ان وقوع العمرة في جواب من سأل عن الاسلام يدل على الوجوب فيقال ليس كل أمر من الاسلام واجبا والدليل على ذلك حديث شعب الاسلام والايمان فانه اشتمل على أمور ليست بواجبة بالاجماع . قوله « كفارة لما بينهما » أشار ابن عبد البر إلى ان المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال وذهب بعض العلماء من عصرنا الى ان المراد تعميم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه وقد تقدم البحث عن مثل هذا في مواضع من هذا الشرح وقد استشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع ان اجتناب الكبائر يكفر الصغائر فإذا تكفر العمرة وأجيب بأن تكفير العمرة مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب

للكبائر عام لجميع عمر العبد فتفايرا من هذه الحثية وقد جعل البخاري هذا الحديث المذكور من جملة أدلة وجوب العمرة وفضلها وهو لا يصلح للاستدلال به على الوجوب وقد قيل انه أشار الى ماورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا «تابعوا بين الحج والعمرة فان متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر خبث الحديد وليس للحجة المبرورة جزاء الا الجنة» فان ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ولكن الحق ما أسلفناه لان هذا استدلال بمجرد الاقتران وقد تقدم ما فيه وأما الأمر بالمتابعة فهو مصروف عن معناه الحقيقي بما سلف (وفي الحديث) دلالة على استحباب الاستئثار من الاعتمار خلافا لقول من قال يكره ان يعتمر في السنة أكثر من مرة كالمسكية ولمن قال يكره أكثر من مرة في الشهر من غيرهم واستدل للمسكية بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وافعله على الوجوب أو الندب وتعقب بأن المندوب لا ينحصر في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته وقد ندب الى العمرة بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد وانفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبسا بالحج الا ما نقل عن الحنفية انها تكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق. وعن الهادي انها تكره في أيام التشريق فقط وعن الهادية انها تكره في أشهر الحج غير المتتمع والقارن اذ يشتغل بها عن الحج وبجواب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في عمره ثلاث عمر مفردة كلها في أشهر الحج وسيأتي لهذا مزيد بيان في باب جواز العمرة في جميع السنة *

باب وجوب الحج على الفور

١ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال تمجلوا الى الحج يعني الفريضة فان احدكم لا يدري ما يعرض له» رواه احمد * ٢ وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل أو احدهما عن الآخر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل فانه قد يعرض للمريض وتضل الراحلة وتعرض الحاجة» رواه احمد وابن ماجه وسيأتي قوله عليه السلام «من كسر أو

عرج فقد حل وعليه الحج من قابل * وعن الحسن قال « قال عمر بن الخطاب
 لقد هممت ان ابث رجالا الى هذه الأمصار فينظروا كل من كان له جدة ولم
 يحج فيضربوا عليهم الجزية ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين » رواه سعيد في سننه *
 حديث ابن عباس الآخر في اسناده اسماعيل بن خليفة العباسي أبو اسرائيل
 وهو صدوق ضعيف الحفظ . وقال ابن عدي عامة ما يرويه يخالف فيه الثقات
 وحديث من كسر أو عرج يأتي ان شاء الله تعالى في باب الفوات والاحصار
 وأثر عمر أخرجه أيضا البيهقي (وفي الباب) عن أبي امامة مرفوعا عند سعيد
 ابن منصور في سننه وأحمد وأبي يعلى والبيهقي بلفظ « من لم يحبس مرض أو حاجة
 ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليمت ان شاء يهوديا وان
 شاء نصرانيا » ولفظ أحمد « من كان ذا يسار فليمت ان شاء يهوديا وان
 اسناده لث بن أبي سليم وهو ضعيف وشريك وهو سيء الحفظ وقد خالفه سفيان الثوري
 فأرسله رواه أحمد عن ابن سابط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا رواه ابن أبي شيبة
 مرسلًا وله طريق أخرى عن علي مرفوعا عند الترمذي بلفظ « من ملك زاد أو راحة تبلفه
 الى بيت الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك لان الله تعالى قال في كتابه
 والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » قال الترمذي غريب في اسناده
 مقال والحديث يضعف وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي اسحق مجهول . وقال
 العقيلي لا يتابع عليه وقد روي عن علي موقوفا ولم يرو مرفوعا من طريق أحسن من
 هذا . وقال المتذري طريق أبي امامة على ما فيها أصلح من هذه وقد روى من
 طريق ثالثة عن أبي هريرة رفعه عند ابن عدي بلفظ « من مات ولم يحج حجة
 الاسلام في غير وجع حابس أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر فليمت أي الميتين
 شاء إما يهوديا أو نصرانيا » وهذه الطرق يقوي بعضها ببعض وبذلك يتبين مجازفة
 ابن الجوزي في عده لهذا الحديث من الموضوعات فان مجموع تلك الطرق لا يقصر
 عن كون الحديث حسنا لغيره وهو محتج به عند الجمهور ولا يقدر في ذلك قول
 العقيلي والدارقطني لا يصح في الباب شيء لان نفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن
 وقد شد من عضد هذا الحديث الموقوف الأحاديث المذكورة في الباب قال الحافظ
 وإذا انضم هذا الموقوف الى مرسل ابن سابط علم ان لهذا الحديث أصلا ومحملة على

من استحل الترك ويتبين بذلك خطأ من ادعى انه موضوع انتهى . وقد استدل المصنف بما ذكره في الباب على أن الحج واجب على الفور . ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الأول والثاني ظاهرة ووجهها من حديث « من كسر أو عرج » قوله « وعليه الحج من قابل » ولو كان على التراخي لم يعين العام القابل ووجهها من أن عمر ومن الأحاديث التي ذكرناها ظاهر وإلى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر . وقال الشافعي والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد . ومن أهل البيت القاسم ابن إبراهيم وأبو طالب أنه على التراخي واحتجوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم حج سنة عشر وفرض الحج كان سنة ست أو خمس وأجيب بأنه قد اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جملة الأقوال انه فرض في سنة عشر فلا تأخير ولو سلم انه فرض قبل العاشرة فتراخيه صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان لكرهه الاختلاط في الحج بأهل الشرك لأنهم كانوا يحجون ويطوفون بالبيت عراة فلما طهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله عليه وآله وسلم فتراخيه لعذر ومحل النزاع التراخي مع عدمه *

باب وجوب الحج على المعصوب إذا أمكنته الاستنابة

وعن الميت إذا كان قد وجب عليه

١ عن ابن عباس « أن امرأة من خنعم قالت يا رسول الله ان أبي أدركته فريضة الله في الحج شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوى علي ظهر بعيره قال فحجي عنه » رواه الجماعة * ٢ وعن علي عليه السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءته امرأة شابة من خنعم فقالت أن أبي كبير وقد أفند وأدركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع اداها فيجزى عنه أن أؤديها عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم » رواه أحمد والترمذي وصححه * ٣ وعن عبد الله بن الزبير قال « جاء رجل من خنعم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي أدركه » (٢م - ج ٥ نيل الاوطار)

الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل والحج مكتوب عليه أفأحج عنه
قال أنت أكبر ولده قال نعم قال أرأيت لو كان على أيك دين فقضيته عنه أكان يحزي
ذلك عنه قال نعم قال فاحجج عنه « رواه أحمد والنسائي بمعناه » *

حديث على أخرجه أيضا البيهقي وحديث ابن الزبير قال الحافظ إن اسناده
صالح . قوله « إن فريضة الله أدركت أبي » قد اختلف هل المسؤول عنه رجل أو
امراة كما وقع الاختلاف في الروايات في السائل ففي بعض الروايات انه امرأة وفي
بعضها انه رجل وقد بسط ذلك في الفتح : قوله « شيئا » قال الطيبي هو حال والمعني
انه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة : قوله « قال فخجني عنه » في رواية
للبخاري قال نعم : قوله « وقد أفند » بهمزة مفتوحة ثم فاء ساكنة بعدها نون
مفتوحة ثم دال مهملة قال في القاموس الفند بالتحرريك الحرف وانكار العقل بهرم
أو مرض والخطأ في القول والرأي والكذب كالافتاد ولا تقل عجوز مفندة لأنها لم
تكن ذات رأي أبدا وفنده تقنيديا كذبه وعجزه وخطأ رأيه كافتده انتهى : قوله « أنت
أكبر ولده » فيه دليل على ان المشروع ان يتولى الحج عن الأب العاجز أكبر أولاده
قوله « أرأيت » الحجة مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس
السامع وأقرب الي سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه انه
يستحب التنبيه على وجه الدليل لمصلحة (وأحاديث) الباب تدل على انه يجوز الحج من
الولد عن والده اذا كان غير قادر علي الحج وقد ادعى بعضهم ان هذه القصة مخنصة
بالحنفية كما اختص سالم مولاي أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير حكاه ابن عبد البر
وتعقب بان الاصل عدم الخصوص وأما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة
باسنادين مرسلين في هذا الحديث فزاد حجبي عنه وليس لاحد بعده فلاحجة في
ذلك اضمف اسنادهما مع الارسال والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالا بن وقد
ادعى جماعة من أهل العلم انه خاص به . قال في الفتح ولا يخفى انه جمود وقال القرطبي
رأى مالك ان ظاهر حديث الحنفية مخالف للقرآن فيرجح ظاهر القرآن ولا شك
في ترجيحه من جهة تواتره انتهى ولكنه يقال هو عموم مخصوص بأحاديث الباب
ولا تعارض بين عام وخاص وهذه الأحاديث ترد على محمد بن الحسن حيث قال
ان الحج يقع عن المباشر وللمحجوج عنه اجر النفقة وقد اختلفوا فيما اذا عوفي المعصوب

فقال الجمهور لا يحجزه لانه تبين انه لم يكن مأبوسا عنه . وقال أحمد واسحق لانزله
الاعادة لثلاث تفضي الى ايجاب حجتين وأجيب بان العبرة بالانتهاء وقد انكشف
ان الحجة الاولى غير محزنة *

٤ وعن ابن عباس « ان امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقالت ان أمي نذرت ان يحج فلم يحج حتى ماتت أفأحج عنها قال نعم حجني
عنها أرايت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته أقضوا الله قاله أحق بالوفاء » رواه
البخاري والنسائي بمعناه . وفي رواية لأحمد والبخاري بنحو ذلك وفيها قال « جاء
رجل فقال ان أختي نذرت ان تحج » وهو يدل على صحة الحج عن الميت من الوارث
وغيره حيث لم يستفصله أو ارث هو أم لا وشبهه بالدين * وعن ابن عباس قال « أتى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان أبي مات وعليه حجة الاسلام أفأحج عنه قال أرايت
لو أن أباك ترك ديناً عليه أقضيته عنه قال نعم قال فأحج عن أبيك » رواه الدارقطني
حديث ابن عباس الآخر أخرجه النسائي والشافعي وابن ماجه : قوله « ان
أمي نذرت » الخ قيل ان هذا الحديث مضطرب لانه قد روى ان هذه المرأة قالت ان
أمي ماتت وعليها صوم شهر كما تقدم في الصيام وأجيب بانه محمول على ان المرأة
سألت عن كل من الصوم والحج ويؤيد ذلك ما عند مسلم عن بريدة « أن امرأة
قالت ان أمي » وفيه « يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها
قالت انها لم تحج أفأحج عنها قال حجى عنها » قوله « قال نعم » فيه دليل على صحة
النذر بالحج بمن لم يحج فاذا حج أجزاء عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن
النذر وقيل يحجزى عن النذر ثم يحج عن حجة الاسلام وقيل يحجزى عنها وفيه
دليل أيضا على اجزاء الحج عن الميت من الولد وكذلك من غيره ويدل على ذلك
قوله « أقضوا الله قاله أحق بالوفاء » وروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر
باسناد صحيح انه لا يحج احد عن أحد ونحوه عن مالك والليث . وعن مالك ان
أوصى بذلك فليحج عنه والا فلا : قوله « أكنت قاضيته » فيه دليل على ان من مات
وعليه حج وجب على وليه ان يحجز من يحج عنه من رأس ماله كما ان عليه قضاء
ديونه وقد أجمعوا على ان دين الآدمي من رأس المال فكذلك ماشيه به في القضاء
ويلحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من نذر أو كفارة أو زكاة أو غير ذلك : قوله

« قاله أحق بالوفاء » فيه دليل على أن حق الله مقدم على حق الآدمي وهو أحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل سواء : قوله « جاء رجل فقال إن أختي » الحج لامنافاة بين هذه الرواية والأولي لأنه يحتمل أن تكون القصة متعددة وإن تكون متحدة ولكن النذر وقع من الأخت والأُم فسأل الأخ عن نذر أخته والبنت عن نذر الأُم ﴿ وقد استدل المصنف بهذه الرواية على صحة الحج من غير الوارث لعدم استفصاله صلى الله عليه وآله وسلم للأخ هل هو وارث أولا وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقرر في الأصول ﴾ (واستدل) بأحاديث الباب على أنه يصح بمن لم يحج أن يحج نيابة عن غيره لعدم استفصاله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأل عن ذلك وبه قال الكوفيون وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه واستدلوا بحديث ابن عباس الآتي في باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه وسيأتي الكلام فيه . قوله « إن أبي مات وعليه حجة الاسلام » الحج فيه دليل على أنه يجوز للأب أن يحج عن أبيه حجة الاسلام بعد موته وإن لم يقع منه وصية ولا نذر وبدل على الجواز من غير الولد حديث الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لبيك عن شبرمة وسيأتي *

باب اعتبار الزاد والراحلة

١ ﴿ عن أنس » إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله عز وجل (من استطاع إليه سبيلا) قال قبل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة » رواه الدارقطني ٢ وعن ابن عباس « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الزاد والراحلة يعني قوله من استطاع إليه سبيلا » رواه ابن ماجه

الحديث الأول أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعا قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلا . قال الحافظ وسنده صحيح إلى الحسن ولا أرى الموصول الا وهما وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا الا إن الراوي عن حماد هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وهو منكر

الحديث كما قال أبو حاتم ولكنه قد وثقه أحمد . والحديث الثاني أخرجه أيضا الدار قطني قال الحافظ وسنده ضعيف . ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس **وفي الباب** عن ابن عمر عند الشافعي والترمذي وحسنه وابن ماجه والدار قطني وفي اسناده ابراهيم بن يزيد الخوزي بخاء معجمة مضمومة ثم وار ثم زاي معجمة وقد قال فيه أحمد والنسائي متروك الحديث وعن جابر وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وعند الدار قطني من طرق قال الحافظ كلام ضعيف . وقد قال عبد الحق ان طرق الحديث كلها ضعيفة . وقال ابو بكر ابن المنذر لا يثبت الحديث في ذلك مسندا والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة ولا ينحفي ان هذه الطرق يقوى بعضها بعضها فتصلح للاحتجاج بها وبذلك استدل من قال ان الاستطاعة المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة وقد حكى في البحر عن الاكثر ان الزاد شرط وجوب وهو ان يجد ما يكفيه وبكفي من يعول حتى يرجع . وحكى أيضا عن ابن عباس وابن عمر والنوري والهادوية واكثر الفقهاء ان الراحلة شرط وجوب وقال ابن الزبير وعطاء وعكرمة ومالك ان الاستطاعة الصحة لا غير . وقال مالك والناصر والمرتضى وهو مروي عن القاسم ان من قدر على المشي لزمه ان من لم يجد راحلة لقوله تعالى (يا أتوك رجلا) قال مالك ومن عادته السؤال لزمه وان لم يجد الزاد في كتب الفقه تفاصيل في قدر الاستطاعة ليس هذا محل بسطها والذي دل عليه الدليل هو اعتباره الزاد والراحلة *

باب ركوب البحر للحج الا ان يغلب على ظنه الهلاك

١ عن عبد الله بن عمرو قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تركب البحر الاحاجا أو معتمرا أو غازيا في سبيل الله عز وجل فان تحت البحر نارا ونحت النار بحرا رواه أبو داود وسعيد بن منصور في سننهما * ٢ وعن أبي عمران الجوني قال **حدثني** بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغزونا نحو فارس فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات فوق بيت ليس له إجار فوق فوات فقد برئت منه الذمة ومن ركب البحر عند ارتجائه فوات برئت منه الذمة رواه أحمد *

الحديث الأول أخرجه أيضا البيهقي قال أبو داود رواه مجهولون وقال الخطابي

ضعفوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا وفي اسناده لبث بن أبي سليم . والحديث الثاني في اسناده زهير بن عبد الله قال الذهبي هو مجهول لا يعرف وأخرج هذا الحديث ابو داود عن عبد الله بن علي يعني شيبان قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات على ظهر بيت ليس له حجار فقد برئت منه الذمة » وبوب عليه باب النوم على سطح غير محجر وسكت عنه هو والمنذرى . قوله « ليس له اجار » الاجار همزة مكسورة بعدها جيم مشددة وآخره راء مهملة هو ما يرد الساقط من البناء من حائط على السطح أو نحوه ورواية أبي دواد ليس له حجار كما تقدم قال المنذرى هكذا وقع في روايتنا حجار براء مهملة بعد الالف ويدل عليه تبويب أبي داود على هذا الحديث كما تقدم فانه قال على سطح غير محجر والحجار جمع حجر بكسر الحاء اي ليس عليه شيء يستريح منه من السقوط ويقال احتجرت الأرض اذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك أو يكون من الحجر وهي حظيرة الابل وحجرة الدار وهو راجع الى المنع أيضا ورواه الخطابي بالياء حجي وذكر انه يروى بكسر الحاء وفتحها قال غيره فمن كسر شبهه بالحجي الذي هو العقل لان الستر يمنع من الفساد ومن فتحه قال الحجي مقصور الطرف والناحية وجمعه أحجاء قال المنذرى وقد روى أيضا أحجاب بالياء قوله « عند ارتجاعه » الارتجاع الاضطراب ﴿ والحديث ﴾ الأول يدل على عدم جواز ركوب البحر لكل أحد الا للحاج والمغتتمر والغاوى ويعارضه حديث أبي هريرة المتقدم في أول هذا الكتاب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على الصيادين لما قالوا له « انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء » وروى الطبراني في الاوسط من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتجرون في البحر وفي سماع الحسن من سمرة مقال معروف وغاية ما في ذلك أن يكون ركوب البحر للصيد والتجارة مما خصص به عموم مفهوم حديث الباب على فرض صلاحيته للاحتجاج ﴿ والحديث الثاني ﴾ يدل على عدم جواز المبيت على السطوح التي ليس لها حائط . وعلى عدم جواز ركوب البحر في أوقات اضطرابه *

(باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره الا بمحرم)

١ عن ابن عباس «انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يقول لا يخلون رجل بامرأة الا ومعهما ذو محرم ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم فقام رجل فقال يا رسول الله ان امرأتي خرجت حاجة واني اكتسبت في غزوة كذا وكذا قال فانطلق فحج مع امرأتك» ٢ وعن ابن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة الا ومعهما ذو محرم» متفق عليهما ٣ وعن أبي سعيد «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تسافر المرأة مسيرة يومين أو ليلتين إلا ومعهما زوجها أو ذو محرم» متفق عليه . وفي لفظ قال «لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا الا ومعهما أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم منها» رواه الجماعة الا البخاري والنسائي ٤ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يخل لامرأة تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها» متفق عليه . في رواية مسيرة يوم . وفي رواية مسيرة ليلة . وفي رواية «لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام الا مع ذي محرم» رواه أحمد ومسلم . وفي رواية لابي داود «بريدا» *

قوله «لا يخلون رجل بامرأة» الح فيه منع الخلوة بالأجنبية وهو اجماع كما قال في الفتح ونجوز الخلوة مع وجود المحرم واختلقوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالتسوية الثقات فقل يجوز لضعف التهمة وقيل لا يجوز بل لا بد من المحرم وهو ظاهر الحديث . قوله «ولا تسافر المرأة» أطلق السفر ههنا وقيد في الاحاديث المذكورة بعده . قال في الفتح وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقديرات . قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه الا بالمحرم وانما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وقال ابن التين وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين . وقال المنذرى يحتمل ان يقال ان اليوم المفرد واليلة المفردة بمعنى اليوم واليلة يعني فن أطلق يوما أراد بيلته أو ايلة أراد بيومها قال ويحتمل ان يكون هذا كله تمثيلا لا وائلا الاعداد

فاليوم أول العدد والاثنتان أول التكثير والثلاث أول الجمع ويحتمل أن يكون ذكر
الثلاث قبل ذكر مادونها فيؤخذ بأقل ماورد من ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر
البريد كما في رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد أخرجها الحاكم والبيهقي
وقد ورد من حديث ابن عباس عند الطبراني ما يدل على اعتبار المحرم فيما
دون البريد ولفظه « لا تسافر المرأة ثلاثة أميال إلا مع زوج أو ذي محرم » وهذا
هو الظاهر أعني الأخذ بأقل ماورد لأن ما فوقه منهي عنه بالأولى والتنصيص على
ما فوقه كالتنصيص على الثلاث واليوم واليلة واليومين والليلتين لا ينافيه لأن
الأقل موجود في ضمن الأكثر وغاية الأمر أن النهي عن الأكثر يدل بمفهومه
على أن مادونه غير منهي عنه والنهي عن الأقل منطوق وهو أرجح من المفهوم
وقالت الحنفية أن المنع مقيد بالثلاث لأنه متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ
بالتيقن. ونوقض بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح
ماسواها فانه مشكوك فيه والأولى أن يقال إن الرواية المطلقة مقيدة بأقل ماورد
وهي رواية الثلاثة الأميال إن صححت والافرواية البريد. وقال سفيان يعتبر المحرم
في المسافة البعيدة لا القريبة وقال أحمد لا يجب الحج على المرأة إذا لم تجد محرما. والي
كون المحرم شرطاً في الحج ذهب العترة وأبو حنيفة والنخعي واسحق والشافعي
في أحد قوليه علي خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرب وجوب. وقال مالك وهو
مروي عن أحمد أنه لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة وروى عن الشافعي وجعلوه
مخصوصاً من عموم الأحاديث بالاجماع. ومن جملة سفر الفريضة سفر الحج وأجيب
بأن المجمع عليه إنما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار كذا قال صاحب
المقني. وأيضاً قد وقع عند الدارقطني بلفظ « لا تحجن امرأة الاومعها زوج » وصححه
أبو عوانة. وفي رواية للدارقطني أيضاً عن أبي أمامة مرفوعاً « لا تسافر المرأة سفر
ثلاثة أيام أو تحج الاومعها زوجها » فكيف يخص سفر الحج من بقية الأسفار. وقد قيل
إن اعتبار المحرم إنما هو في حق من كانت شابة لافي حق العجوز لأنها لا تشتهي. وقيل
لا فرق لأن لكل ساقط لاقطاً وهو مراعاة الأمر النادر وقد احتج أيضاً من
لم يعتبر المحرم في سفر الحج بما في البخاري من حديث عدي بن حاتم مرفوعاً
بلفظ « يوشك أن تخرج الظمينة من الحيرة تؤم البيت لا جوارمعها » وتذهب بأنه يدل

على وجود ذلك لا على جوازه وأجيب عن هذا بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز والأولي حمله على ما قال المتعقب جمعاً بين أحاديث الباب . قوله « الامع ذى محرم » يعني فيحل لها السفر . قال في الفتح وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأيد بسبب مباح لحرمتها فخرج بالتأيد زوج الأخت والعمة وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبنتها وبجرحها الملاعة . واستثنى أحمد الأب الكافر فقال لا يكون محرماً لبنته المسلمة لأنه لا يؤمن أن يفتتها عن دينها ومقتضاه الحاق سائر القرابة الكفار بالأب لوجود العلة . وروى عن البعض أن الأب كالحرم وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً « سفر المرأة مع عبدها ضيقة » قال الحافظ . لكن في إسناده ضعف قال وينبغي لمن قال بذلك أن يقيده بما إذا كانا في قافلة بخلاف ما إذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث : قوله « فخرج مع امرأتك » فيه دليل على أن الزوج داخل في مسمى المحرم أو قائم مقامه . قال في الفتح وقد أخذ بظاهر الحديث بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره وبه قال أحمد وهو وجه للشافعي والمشهور أنه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض فلو امتنع إلا بأجرة لزمها لأنه من سيدها فصارت في حقها كالمؤنة واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والاصح عندهم أن له منعها لكون الحج علي التراخي . وقد روى الدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج ليس لها أن تنطلق إلا باذن زوجها وأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع جمعاً بين الحديثين ونقل ابن المنذر الإجماع على أن للرجل منع زوجته عن الخروج في الأسفار كلها وإنما اختلفوا فيما إذا كان واجباً وقد استدل ابن حزم بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة السفر بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعب عليها ذلك السفر بعد أن أخبره زوجها وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو الذي كتب فيه : قوله « إلا ومعها أبوها » الخ وقع في هذه الرواية بيان بعض الحارم . وقوله « أو ذو محرم منها » من عطف العام على الخاص . وأحاديث الباب تدل على أنه لا يجب الحج على المرأة إلا إذا كان لها محرم . قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالعامين إذا تعاضا فان قوله تعالى « ولله علي الناس حج البيت » الآية عام في الرجال والنساء فمقتضاه أن الاستطاعة على

(م ٣ — ج ٥ نيل الاوطار)

السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تسافر المرأة إلا مع محرم» عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج الى الترجيح من خارج انتهى. ويمكن أن يقال أن أحاديث الباب لا تعارض الآية لأنها تضمنت أن المحرم في حق المرأة من جملة الاستطاعة على السفر التي أطلقها القرآن وليس فيها إثبات أمر غير الاستطاعة المشروطة حتى تكون من تعارض العمومين (لا يقال) الاستطاعة المذكورة قد بينت بالزاد والراحلة كما تقدم لانا نقول قد تضمنت أحاديث الباب زيادة على ذلك البيان باعتبار النساء غير منافية فيتعين قبولها على أن التصريح باشتراط المحرم في سفر الحج لخصوصه كما في الرواية التي تقدمت مبطل لدعوي التعارض *

(باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه)

١ - عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أو قريب لي قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة» رواه أبو داود وابن ماجه. وقال «فاجعل هذه عن نفسك ثم احج عن شبرمة» والدارقطني وفيه قال «هذه عنك وحج عن شبرمة» * الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقي وقال اسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقد روى موقوفا والرفع زيادة يتعين قبولها إذا جاءت من طريق ثقة وهي هنا كذلك لأن الذي رفعه عبدة بن سليمان قال الحافظ وهو ثقة محتج به في الصحيحين وقد تابعه علي رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد الله الأنصاري وكذا رجح عبد الحق وابن القطان رفعه ورجح الطحاوي أنه موقوف وقال أحمد رفعه خطأ. وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه وقد أطال الكلام صاحب التلخيص ومال الى صحته: قوله «سمع رجلا» زعم ابن باطيش أن اسم الملبى نبيلة قال الحافظ وهو وهم منه فانه اسم الملبى عنه فيما زعم الحسن بن عماره وخالفه الناس فيه فقالوا انه شبرمة وقد قيل ان الحسن بن عماره رجح عن ذلك وقد ينه الدارقطني في السنن وظاهر الحديث انه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه ان يحج عن

غيره وسواء كان مستطيعا أو غير مستطيع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هذا الرجل الذي سمعه يلبي عن شبرمة وهو ينزل منزلة العموم والى ذلك ذهب الشافعي والناصر وقال الثوري والهادي والقاسم انه يجزى حج من لم يحج عن نفسه ما لم يتضيق عليه واستدل لهم في البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « هذه عن نبيشة وحج عن نفسك » فكانهم جمعوا بين هذا وبين حديث الباب بحمل حديث الباب على من كان مستطيعا ولكن الحديث الذي استدل لهم به صاحب البحر لا أدري من رواه ولم أفق عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة فينبغي الاعتماد على حديث الباب ومن زعم ان في السنة ما يعارضه فليطلب منه التصحيح لمدهاء وقد روى الدارقطني حديث نبيشة موافقا لحديث شبرمة لا يخالفه كما زعم صاحب البحر وتقدم قول من قال ان اسم شبرمة نبيشة ☆

باب صحة حج الصبي والعبد من غير إيجاب له عليهما

١ عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقي ركباً بالروحاء فقال من القوم قالوا المسلمون فقالوا من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرغت اليه امرأة صبياء فقالت لهذا حج قال نعم ولك أجر » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * ٢ وعن السائب بن يزيد قال « حج بي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين » رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه * ٣ وعن جابر قال « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معنا النساء والصبيان فليينا عن الصبيان ورمينا عنهم » رواه أحمد وابن ماجه * ٤ وعن محمد بن كعب القرظي « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيعاصبي حج به أهله ثمان أجزاء عنه فان أدرك فعليه الحج وإعما رجل مملوك حج به أهله ثمان أجزاء عنه فان أعتق فعليه الحج » ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله هكذا مرسلًا

حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شبة وفي أسنده أشعث بن سوار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه بلفظ آخر قال « كنا اذا حججنا مع رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فكنا نلبى عن النساء ونرمي عن الصبيان قال ابن القطان ولفظ ابن أبي شبة اشبه بالصواب فان المرأة لا يلبى عنها غيرها أجمع على ذلك أهل العلم. وأخرج الترمذي أيضا من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستقر به وحديث محمد بن كعب أخرجه أيضا أبو داود في المراسيل وفيه راو مبهم (وفي الباب) عن ابن عباس عند البخاري «انه بعث صلى الله عليه وآله وسلم في الثقل» بفتح المثناة والقاف ويجوز اسكانها أي الامتعة ووجه الدلالة منه ان ابن عباس كان دون البلوغ ﴿استدل﴾ باحاديث الباب من قال انه يصح حج الصبي قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الا انه اذا حج كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يلزمه شيء من محظورات الاحرام وانما يحج به على جهة التدريب وشذ بعضهم فقال اذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «نعم» في جواب قولها لهذا حج. والى مثل ما ذهب اليه أبو حنيفة ذهب المأدوية وقال الطحاوي لا حجة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم نعم على انه يحجزه عن حجة الاسلام بل فيه حجة على من زعم انه لا حج له قال لان ابن عباس راوي الحديث قال أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم شافه باسناد صحيح وقد أخرج هذا الحديث مرفوعا الحاكم وقال على شرطهما والبيهقي وابن حزم وصححه وقال ابن خزيمة الصحيح موقوف وأخرجه كذلك قال البيهقي تفرد برفعه محمد بن المنهال ورواه الثوري عن شعبة موقوفا ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على رفعه الحرث بن شريح أخرجه كذلك الاسماعيل والخطيب ويوبد صحة رفعه ما رواه ابن أبي شبة عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تقولوا قال ابن عباس فذكره وهو ظاهر في الرفع. وقد أخرج ابن عدي من حديث جابر بلفظ «لوحج صغير حجة لكان عليه حجة أخرى». ومثل هذا حديث محمد بن كعب المذكور في الباب فيؤخذ من مجموع هذه الاحاديث انه يصح حج الصبي ولا يحجزه عن حجة الاسلام اذا بلغ وهذا هو الحق فيتمين المصير اليه جماعين الأدلة. قال القاضي عياض أجمعوا على انه لا يحجزه اذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقالت يحجزه لقوله نعم. وظاهره استقامة كون حج الصبي حجا مطلقا. والحج اذا أطلق تبادر منه اسقاط الواجب ولكن العلماء ذهبوا الى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس يعني المتقدم فقال وقد ذهبت طائفة من أهل البدع

الي منع الصغير من الحج قال النووي وهو مردود لا يلتفت اليه لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه واجماع الامة على خلافه انتهى . وقد احتج اصحاب الشافعي بحديث ابن عباس الذي ذكره المصنف رحمه الله على ان الامم محرم عن الصبي وقال ابن الصباغ ليس في الحديث دلالة على ذلك *

ابواب مواقيت الاحرام وصفته واحكامه

باب المواقيت المكانية وجواز التقدم عليها

١ عن ابن عباس قال « وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلم قال فمن لمن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهن فله من أهله وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها » * ٢ وعن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن قال ابن عمر وذكر لي ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ومهل أهل اليمن من يلم « متفق عليهما زاد أحمد في رواية وقاس الناس ذات عرق بقرن » ☆

قوله « وقت » المراد بالتوقيت هنا التحديد ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الأماكن بالشرط المعبر . وقال القاضي عياض وقت أى حدد قال الحافظ وأصل التوقيت ان يجعل للشيء وقت يخص به وهو بيان مقدار المدة ثم اتسم فيه فاطلق على المكان ايضا قال ابن الاثير التوقيت ان يجعل للشيء وقت يخص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء بالتشديد بوقته ووقته بالتخفيف بفته اذا بين مدته ثم اتسع فيه فقبل للموضع ميقات . وقال ابن دقيق العيد ان التوقيت في اللغة تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد والتعيين وعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت وقد يكون وقت بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) : قوله « لاهل المدينة ذا الحليفة » بالحاء المهملة والفاء مصغرا قال في الفتح مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم وقال غيره بينهما

عشر مراحل . قال النووي بينها وبين المدينة ستة أميال وروى من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وفيها بئر يقال لها بئر على انتهى : قوله « الجحفة » بضم الجيم وسكون المهملة قال في الفتح وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أوست وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظر وقال في القاموس هي على اثنين وثمانين ميلا من مكة وبها غدير خم كما قال صاحب النهاية . قوله « قرن المنازل » بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطه صاحب القاموس وحكي النووي الاتفاق على تخطئته وقيل انه بالسكون الجليل وبالفتح الطريق حكاه عباس عن انقاسي قال في الفتح والجيل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان . قوله « يللم » بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم قال في القاموس ميمات أهل اليمن على مرحلتين من مكة وقال في الفتح كذلك وزاد بينهما ثلاثون ميلا : قوله « فهن » أي المواقيت المذكورة وهي ضمير جماعة المؤنث واصله لما يعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة كذا في الفتح : قوله « لهن » أي لاجتماعات المذكورة وبدل عليه ما وقع في رواية في الصحيحين بلفظ « هن لهم أولا لهن » على حذف المضاف كما وقع في البخاري بلفظ « هن لاهن » : قوله « ولمن أتى عليهن » أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة فاذا أراد الشامي الحج فدخل المدينة فبيقاته ذو الحليفة لاجتيازها عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجحفة التي هي ميقاته الاصل فان أخرسها ولزمه دم عند الجمهور وادعي النووي الاجماع على ذلك وتعقب بان المالكية يقولون يجوز له ذلك وان كان الا فضل خلافه وبه قالت الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية وهكذا ما كان من البلد ان خارجا عن البلدان المذكورة فان ميقات أهلها الميقات الذي يأتون عليه : قوله « فن كان دونهن » أي بين الميقات ومكة : قوله « فهله من أهله » أي ميقاته من محل أهله وفي رواية للبخاري « فن كان دون ذلك فن حيث أنشأه أي من حيث أنشأ الاحرام إذا سافر من مكانه الى مكة قال في الفتح وهذا متفق عليه الا ما روى عن مجاهد انه قال ميقاته هو لا نفس مكة ويدخل في ذلك من سافر غير قاصد للنسك فجاوز الميقات ثم بداله بعد ذلك النسك فانه محرم من حيث تجدد

الله القصد ولا يجب عليه الرجوع الى الميقات: قوله «يهلون منها» الالهلال أصله رفع الصوت لانهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الاحرام ثم أطلق على نفس الاحرام اتساعا والمراد بقوله يهلون منها أي من مكة ولا يجتاجون الى الخروج الى الميقات للاحرام منه وهذا في الحج وأما في العمرة فيجب الخروج الى أدنى الحل كما سيأتي قال الحب الطبري لأعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة واختلف في القارن فذهب الجمهور الى أن حكمه حكم الحاج في الالهلال من مكة . وقال ابن الماجشون يتعين عليه الخروج الى أدنى الحل قوله «وقاس الناس ذات عرق بقرن» سيأتي الكلام عليه *

٣ وعن ابن عمر «قال لما فتح هذان المصران أتوا عمر بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حد لاهل نجد قرنا وانه جور عن طريقنا وان أردنا أن نأتي قرنا شق علينا قال فانظروا حدوها من طريقكم قال فحد لهم ذات عرق» رواه البخاري * ثم روى عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق» رواه أبو داود والنسائي * وعن أبي الزبير «أنه سمع جابرا سئل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مهمل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر الجحفة ومهمل أهل العراق ذات عرق ومهمل أهل نجد من قرن ومهمل أهل اليمن من يلملم» رواه مسلم . وكذلك أحمد وابن ماجه ورفعه من غير شك *

حديث عائشة سكت عنه أبو داود والمنذري وقال في التلخيص هو من رواية القاسم عنها تفرد به المعافى بن عمران عن أفلح عنه والمعافى ثقة . وحديث جابر أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما قال المصنف وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه كذلك وجزم برفعه أحمد وابن ماجه كما ذكر المصنف ولكن في إسناد أحمد ابن لهيعة وهو ضعيف وفي إسناد ابن ماجه ابراهيم بن يزيد الخوزي وهو غير محتج به وفي الباب عن الحرث بن عمرو السهمي عند أبي داود . وعن أنس عند الطحاوي . وعن ابن عباس عند ابن عبد البر . وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد وفي اسناده الحجاج بن أرطاة وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال في ذات عرق أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث وعلى ابن المنذر حيث يقول لم نجد في ذات عرق حديثا يثبت قال في الفتح اهل من قال انه غير

منصوص لم يبلغه أو رأي ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا يخلو عن مقال
قال لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى ويمن قال بأنه غير منصوص وإنما أجمع
عليه الناس طاوس وبه قطع الفزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح
مسلم وكذا وقع في المدونة لمالك. ويمن قال بأنه منصوص عليه الحنفية والحنابلة
وجمهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب وقد أعله
بعضهم بأن العراق لم تكن فتحت حينئذ. قال ابن عبد البر هي غفلة لأن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتوح لكونه علم أنها
ستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وبهذا أجاب الماددي وآخرون وقد ورد
ما يعارض أحاديث الباب فالخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس «أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وقت لأهل المشرق العتيق» وحسنه الترمذي ولكن في إسناده
يزيد بن أبي زياد قال النووي ضعيف باتفاق الحديثين قال الحافظ في نقل الاتفاق
نظري عرف من ترجمته انتهى. ويزيد المذكور أخرج حديثه أهل السنن الأربعة ومسلم
مقرونا بآخر قال شعبة لأبالي إذا كتبت عن يزيد أن لا أكتب عن أحد وهو من كبار
الشيعة وعلمائها ووصفه في الميزان بسوء الحفظ وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله
بأوجه. منها أن ذات عرق ميقات الوجوب والعتيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد
من ذات عرق. ومنها أن العتيق ميقات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والآخر
ميقات لأهل البصرة ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني وإسناده ضعيف.
ومنها أن ذات عرق كانت أولا في موضع العتيق الآن ثم حوات وقربت إلى مكة
فملئ هذا ذات عرق والعتيق شيء واحد حكى هذه الأوجه صاحب الفتح: قوله
«لما فتح هذان المصران» بالبناء للجهول. وفي رواية للكشيميني «لما فتح هذين
المصريين» بالبناء للعلوم والمصريان تثنية مصر والمراد بها البصرة والكوفة: قوله
«أنه جور» بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء أي ميل والجور الميل عن القصد ومنه
قوله تعالى (ومنها جائر): قوله «فانظروا حذوها» أي اعتبروا ما يقابل الميقات من
الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوه ميقاتا وظاهره أن عمر حدثهم ذات
عرق باجتهد. ولهذا قال المصنف رحمه الله والنص بتوقيت ذات عرق ليس

في القوة كثيره فان ثبت فليس ببدع وقوع اجتهاد عمر علي وفقه فانه كان موقفا للصواب انتهى *

٦- وعن أنس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر في ذي القعدة الا التي اعتمر مع حجته. عمرته من الحديبية ومن العام المقبل ومن الجعرانة حيث قسم غنائم حنين وعمرته مع حجته » * ٧ وعن عائشة « قالت نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحصب فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال اخرج باحثك من الحرم فتمل بعمرة ثم لتطف بالبيت فاني أنتظر كما همنا قالت فخر جئنا فأهلت ثم طفت بالبيت وبالصفا والمروة فجئنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزله في جوف الليل فقال هل فرغت قلت نعم فاذن في أصحابه بالرحيل فخرج فمر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم خرج الى المدينة متفق عليهما * ٨ وعن أم سلمة « قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اهل من المسجد الاقصى بعمرة أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه أحمد وأبو داود بنحوه وابن ماجه وذكر فيه العمرة دون الحججة * ٩

حديث أم سلمة في اسناده على بن يحيى بن أبي سفيان الأختى قال أبو حاتم الرازي شيخ من شيوخ المدينة ليس بالمشهور وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن كثير في حديث أم سلمة هذا اضطراب: قوله « أربع عمر » ثبت مثل هذا من حديث عائشة وابن عمر عند البخاري وغيره وأخرج البخاري من حديث البراء انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مرتين والجمع بينهما وبين احاديثهم بان البراء لم يعد عمرته التي مع حجته لان حديثه مقيد بكون ذلك في ذي القعدة والتي في حجته كانت في ذي الحججة وكانه أيضا لم يعد التي صد عنها وان كانت وقعت في ذي القعدة أو عدها ولم يعد الجعرانة لخفاها عليه كما خفيت على غيره (وفي الباب) عن أبي هريرة عند عبد الرزاق « قال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة. وعن عائشة عند سعيد بن منصور « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال » قال في الفتح واسناده قوي وقولها في شوال مغاير لقول غيرها. ويجمع بينهما بان ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن عائشة بلفظ « لم يعتمر صلى الله عليه وآله وسلم الا في ذي القعدة » وفي البخاري عن عائشة « انها لما سمعت ابن عمر يقول اعتمر (م - ج - نيل الاوطار)

النبي صلى الله عليه وآله وسلم اربع عمر احداهن في رجب قالت يرحم الله ابا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة الا وهو شاهده وما اعتمر في رجب قط » وروي الدارقطني عن عائشة انها قالت « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة في رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت » الحديث. وقد قدمنا الكلام عليه في قصر الصلاة . قال ابن القيم في الهدى ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان قط وقال لا خلاف ان عمره صلى الله عليه وآله وسلم لم زد على اربع فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت خمسا ولو كان قد اعتمر في رمضان لكانت ستا الا ان يقال بعضهم في رجب وبعضهم في رمضان وبعضهم في ذي القعدة وهذا لم يقع وانما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال أنس وابن عباس وعائشة : قوله « من الجمرانة » قال في القاموس الجمرانة وقد تكسر العين وتشدد الراء. وقال الشافعي التشديد خطأ موضع بين مكة والطائف سمي بريطة بنت سعد وكانت تلقب بالجرمارة انتهى . قوله « المحصب » هو على ما في القاموس الشب الذي يخرج الى الابطح وموضع رمي الجمار يعني : قوله « اخرج باختك من الحرم » لفظ البخاري « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يردف عائشة ويعمرها من التمتع » وقد وقع الخلاف هل يتعين التمتع ان اعتمر من مكة قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج وخالفهم آخرون فقالوا ميقات العمرة الحل وانما أمر عائشة بالاحرام من التمتع لانه كان أقرب الحل الى مكة ثم روي عن عائشة في حديثها انها قالت فكان أدنانا من الحرم التمتع فاعتمرت منه قال فثبت بذلك ان التمتع وغيره سواء في ذلك وقال صاحب الهدى ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة اقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة الا دخالا الى مكة ولم يتمر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل الى مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عند احد من الصحابة فعل ذلك في حياته الا عائشة وحدها قال في الفتح وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته انتهى . ولكنه انما يدل على المشروعية اذا لم يكن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لاجل تطيب قلبها كما قيل : قوله « من المسجد الاقصي » فيه دليل على جواز تقديم الاحرام على الميقات ويؤيد ذلك ما أخرجه الشافعي في الأم عن عمر والحاكم في

المستدرك باسناد قوى عن علي عليه السلام «انهم اقالا امام الحج والعمرة في قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) بان تحرم لهما من دويرة أهلك» بل قد ثبت ذلك مرفوعا من حديث أبي هريرة قال في الدر المنثور وأخرج ابن عدى والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله قال ان من تمام الحج ان تحرم من دويرة أهلك واما قول صاحب المناوئ أنه لو كان أفضل لما تركه جميع الصحابة فكلام على غير قانون الاستدلال وقد حكى في التلخيص أنه فسر ابن عينة فيما حكاه عنه أحمد بن حنبلان ينشئ لهما سفرا من أهله ولكن لا يناسب لفظ الا هلال الواقع في حديث الباب ولفظ الاحرام الواقع في حديث أبي هريرة وفي تفسير علي وعمر وقد قدمنا في بحث حكم العمرة تفسيرا آخر للآية

❦ (باب دخول مكة بغير احرام لعنر) ❦

١- عن جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام» رواه مسلم والنسائي * ٢ وعن مالك عن ابن شهاب عن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة عام الفتح وعلي رأسه المغفر فلما نزع جاء رجل فقال ابن خطم متعلق باستار الكعبة فقال اقتلوه قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ محرما» رواه أحمد والبخاري ❦

قوله «عمامة سوداء» فيه جواز لبس السواد وان كان البياض أفضل منه لما سلف في اللباس في الجنائز قوله «وعلى رأسه المغفر» زاد أبو عبيد القاسم بن سلام في روايته من حديث وكذا رواه عشرة من أصحاب مالك خارج الموطأ. قال القاضي عياض وجه الجمع بينه وبين قوله «وعلى رأسه عمامة سوداء» ان اول دخوله كان وعلي رأسه المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بدليل قوله في بعض الروايات فخطب الناس وعليه عمامة سوداء «قوله» فقال ابن خطم الخ انما قتله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان ارتد عن الاسلام وقتل مسلما كان يخدمه وكان يهجو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسبهه وكان له قيتان تغنيان بهجاء المسلمين. واسم ابن خطم عبيد العزى وقال محمد بن اسحق اسمه عبد الله وقال ابن الكلبي اسمه غالب وخطم

بجاء معجزة وطاء مهمة مفتوحتين (والحديثان يدلان) على جواز دخول مكة للحرب
 بغير إحرام وقد اعترض عليه بان القتال في مكة خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت
 في الصحيح «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فان ترخص أحد لقتال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقولوا ان الله تعالى اذن لرسوله وام بأذن لكم»
 فدل على عدم جواز قياس غيره عليه وبجواب بان غاية ما في هذا الحديث اختصاص القتال
 به صلى الله عليه وآله وسلم وأما جواز المجاوزة فلا وأتمه أسوته في أفعاله وقد اختلف
 في جواز المجاوزة لغير عذر فمنه الجمهور وقالوا لا يجوز الا باحرام من غير فرق
 بين من دخل لاحد النسكين او لغيرهما ومن فعل أثم ولزمه دم وروى عن ابن
 عمر والناصر وهو الأخير من قول الشافعي واحد قولي أبي العباس انه
 لا يجب الاحرام الاعلى من دخل لاحد النسكين لاعلى من أراد مجرد الدخول
 (استدل الأولون بقوله تعالى (واذا حللتهم فاصطادوا) وأجيب بانه تعالى قدم
 تحريم الصيد عليهم وهم محرمون في قوله تعالى (الا ما يتلى عليكم غير محلى الصيد
 وأنتم حرم) وقد علم انه لا احرام الا عن احد النسكين ثم أخبرهم باباحة الصيد لهم
 ذا حلوا فليس في الآية ما يدل على المطلوب واستدلوا ثانيا بحديث ابن عباس عند
 البيهقي بلفظ «لا يدخل أحد مكة الا محرما» قال الحافظ واسناده جيد ورواه ابن
 عدى مرفوعا من وجهين ضعيفين . وأخرجه ابن أبي شبة عنه بلفظ «لا يدخل
 أحد مكة بغير احرام الا الخطاين والعمالين وأصحاب منافع» وفي أسناده طلحة
 ابن عمرو وفيه ضعف وروى الشافعي عنه أيضا أنه كان يرد من جاوز الميقات غير
 محرم . وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا بأنه موقوف
 على ابن عباس من تلك الطريق التي ذكرها البيهقي ولا حجة فيما عداها ثم عارض
 ما ظنه موقوفا بما أخرجه مالك في الموطأ أن ابن عمر جاوز الميقات غير محرم فان صح
 ما ادعاه من الوقف فليس في إيجاب الاحرام على من أراد المجاوزة لغير النسكين
 دليل وقد كان المسلمون في عصره صلى الله عليه وآله وسلم يختلفون الى مكة لحوائجهم
 ولم ينقل انه أمر احدا منهم باحرام كقصة الحجاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة
 لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله امرض قبل الحج
 فجاوز الميقات لآنية الحج ولا العمرة فقرره صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما مع ما يقضى
 بعدم الوجوب من استصحاب البراءة الأصلية الى ان يقوم دليل ينقل عنها ☆

(باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها)

١ عن ابن عباس « قال من السنة ان لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج » أخرجه البخاري وله عن ابن عمر قال « أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة » وللدارقطني مثله عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير * ٢ وروى عن أبي هريرة قال « يعني أبو بكر فيمن يؤذن يوم الحج يعني لا يحج بمسد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الأكبر يوم النحر » رواه البخاري * ٣ وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال أي يوم هذا فقالوا يوم النحر قال هذا يوم الحج الأكبر » رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه * ٤

قوله « عن ابن عباس » علقه البخاري ووصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطني من طريق الحكم عن مقسم عنه بلفظ « لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج » فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهره » ورواه ابن خزيمة من وجه آخر عنه بلفظ « لا يصح أن يحرم بالحج أحد إلا في أشهر الحج » قوله « وعن ابن عمر » علقه البخاري ووصله الطبري والدارقطني من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قوله « ويوم الحج الأكبر يوم النحر » أما سمي بذلك لأن تمام أعمال الحج يكون فيه أو إشارة بالأكبر إلى الأصغر أعني العمرة (وقد استدلل) المصنف بهذه الآثار على كراهة الاحرام بالحج قبل أشهر الحج وقد روى مثل ذلك عن عثمان وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين انه لا يصح الاحرام بالحج أنفياً وهو قول الشافعي وقد تقرر في الأصول ان قول الصحابي ليس بحجة وليس في الباب الا أقوال صحابة الا ان يصح ما ذكرنا عن ابن عباس من قوله فان من سنة الحج الخ فان هذه الصيغة لها حكم الرفع وقد قدمنا في آخر باب المواقيت ما يدل على استحباب الاحرام من ديرة الأهل وظاهره عدم الفرق بين من يفارق ديرة أهله قبل دخول أشهر الحج أو بعد دخولها الا انه يقوى المنع من الاحرام قبل أشهر الحج ان الله سبحانه ضرب لأعمال الحج أشهراً معلومة والاحرام عمل من أعمال الحج

فمن ادعى انه يصح قبلها فعليه الدليل ﴿ وقد اجمع العلماء ﴾ على ان المراد بأشهر الحج ثلاثة أو لها شوال لكن اختلفوا هل هي بكاملها أو شهران وبعض الثالث فذهب الى الاول مالك وهو قول للشافعي وذهب غيرهما من العلماء الى الثاني ثم اختلفوا فقال ابن عمرو بن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذى الحجة وهل يدخل يوم النحر أولا فقال أحمد وأبو حنيفة نعم وقال الشافعي في المشهور المصحح عنه لا وقال بعض اتباعه تسع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ ويرد علي من أخرج يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر « هذا يوم الحج الأكبر » كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب *

* باب جواز العمرة في جميع السنة *

١ ﴿ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ قال عمرة في رمضان تعدل حجة « رواه الجماعة الا الترمذي لكنه له من حديث أم معقل * ٢ وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربعاً ما احداهن في رجب » رواه الترمذي وصححه * ٣ وعن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر عمرتين عمرة في ذى القعدة وعمرة في شوال » رواه أبو داود * ٤ وعن علي رضي الله عنه « قال في كل شهر عمرة » رواه الشافعي *

حديث أم معقل أخرجه أيضا النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل « قالت أردت الحج فاعتل بعيري فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتمرني في شهر رمضان فان عمرة في رمضان تعدل حجة » وقد اختلف في استناده فرواه مالك عن سمى عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأة فذكره مرسلًا ورواه النسائي أيضا من طريق عمارة بن عمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل. ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل ويجمع بين الروايتين بتعدد الواقعة. وأما حديث ابن عباس فقد قدمنا في باب المواقيت ما يخالفه وحديث عائشة سكته عنه أبو داود

ورجال اسناده رجال الصحيح وحديث على اخبرجه البيهقي من طريق الشافعي
باسناد صحيح قوله «تعدل حجة» فيه دليل على ان العمرة في رمضان تعدل حجة
في الثواب لانها تقوم مقامها في اسقاط الفرض للاجماع على ان الاعتمار لا يجزى
عن حج الفرض ونقل الترمذي عن اسحق بن راهويه ان معنى هذا الحديث نظير
ما جاء «ان قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن» وقال ابن العربي حديث العمرة
هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد ادركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان
اليها . وقال ابن الجوزي فيه ان ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد
بحضور القلب وخلوص المقصد : قوله «اعتمر اربعا» قد تقدم الكلام في عدد عمره
صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف في ذلك وقد وقع خلاف هل الافضل العمرة
في رمضان لهذا الحديث او في اشهر الحج لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمر
الا فيها فيقول ان العمرة في رمضان لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم افضل وامافي حجة
فما صنع فهو افضل لانه فعله لارد على اهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتمار
في اشهر الحج (واحاديث الباب) وما ورد في معناها ما تقدم تدل على مشروعية العمرة في
اشهر الحج واليه ذهب الجمهور وذهبت الهادوية الى ان العمرة في اشهر الحج مكروهة
وعلموا ذلك بانها تشغل عن الحج في وقته وهذا من الفرائض التي يتعجب الناظر
منها فان الشارع صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل عمره كلها في اشهر الحج لابطال
ما كانت عليه الجاهلية من منع الاعتمار فيها كما عرفت فاذ الذي سوغ مخالفة هذه
الادلة الصحيحة والبراهين الصريحة وألجأ الى مخالفة الشارع وموافقة ما كانت
عليه الجاهلية وبجرد كونها تشغل عن اعمال الحج لا يصلح مانعا ولا يحسن نصبه
في مقابلة الأدلة الصحيحة وكيف يجعل مانعا وقد اشتغل بها المصطفى في أيام
الحج وأمر غيره بالاشتغال بها فيها ثم اى شغل لمن لم يرد الحج أو اراده وقدم مكة
من أول شوال لاجرم من لم يشتغل بعلم السنة المطهرة حق الاشتغال يقع في مثل
هذه المضايق التي هي السم القتال والداء المضال . وحكى في البحر عن الهادي
انها تكره في أيام التشريق قال أبو يوسف ويوم النحر قال أبو حنيفة ويوم عرفة .

باب ما يصنع من أراد الاحرام من الغسل

والتطيب ونزع الخيط وغيره

١ عن ابن عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم «ان النفساء والحائض تغتسل وتحرم وتقضى المناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت»
رواه أبو داود والترمذي ٢ وعن عائشة قالت «كنت اطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند احرامه باطيب ما أجد» وفي رواية «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اراد ان يحرم تطيب باطيب ما يجد ثم ادى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك أخرجاه»

حديث ابن عباس في اسناده خفيف بن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون . قال المنذرى وقد ضعفه غير واحد وقال في التقريب صدوق سى . الحفظ خلط بأخرة ورمى بالارجاء (وقد استدل) المصنف بهذا الحديث على انه يشرع للمحرم الاغتسال عند ابتداء الاحرام وهو محتمل لامكان ان يكون الغسل لاجل قذر الخيط ولكن في الباب أحاديث تدل على مشروعية الغسل للاحرام وقد تقدمت في ابواب الغسل فليرجع اليها «قوله عند احرامه» أي في وقت احرامه وللنساء حين اراد ان يحرم . وفي البخارى لاحرامه ولحله «قوله ويص» بالوحدة المكسورة وبعدها تحية ساكنة وآخره صاد مهملة وهو البريق . وقال الاسما عيسى ان الويص زيادة على البريق وان المراد به التلاؤ وانه يدل على وجود عين قاعة لا الربيع (واستدل بالحديث) على استحباب التطيب عند ارادة الاحرام ولو بقيت رأتحتة عند الاحرام وعلى انه لا يضر بقاء رأتحتة ولو نه وانما المحرم ابتداءه بعد الاحرام قال في الفتح وهو قول الجمهور وذهب ابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والزهري وبعض اصحاب الشافعي ومن اهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب الى انه لا يجوز التطيب عند الاحرام واختلفوا هل هو محرم او مكروه وهل تلزم الفدية اولوا واستدلوا على عدم الجواز بأدلة منها ما وقع عند البخارى وغيره بلفظ «ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرما» والطواف الجماع ومن لازمه الغسل بعده فهذا يدل على

انه صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل بعد ان تطيب . وأجيب عن هذا بما في البخاري أيضا بلفظ « ثم أصبح محرما بنضح طيبا » وهو ظاهر في ان نضح الطيب وظهور رانحته كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقدما وتأخيرا والتقدير طاف علي نسائه ينضح طيبا ثم أصبح محرما خلاف الظاهر ويرده قول عائشة المذكور ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك . وفي رواية لها ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك . وفي رواية للنسائي وابن حبان « رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرّم » وفي رواية متفق عليها « كآني أنظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام » ولمسلم « ويص المسك » وسيأتي ذلك في باب منع الحرم من ابتداء الطيب فمن أدلتهم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب الذي مسه الورس والزعفران كما سيأتي في ابواب ما يتجنبه الحرم وأجيب بأن تحريم الطيب على من قد صار محرما بجمع عليه والنزاع انما هو في التطيب عند ارادة الاحرام واستمرار أثره لا ابتدائه . ومنها أمره صلى الله عليه وآله وسلم للأعرابي بنزع المنطقة وغسلها عن الخلق وهو متفق عليه وبحجاب عنه مثل الجواب عن الذي قبله ولا يخفى ان غاية هذين الحديثين تحريم لبس مامسه الطيب . ومحل النزاع تطيب البدن ولكنه سيأتي في باب ما يصنع من أحرم في قبص أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأل به بأنه يغسل الخلق عن بدنه وسيأتي الجواب عنه . وقد أجاب عن حديث الباب المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية بأن ذلك من خصائصه ويرده ما أخرجه أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة قالت « كنا ننضح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نغرق ويسيل علي وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهانا » وهو صريح في بقاء عين الطيب وفي عدم اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم . وسيأتي الحديث في باب منع الحرم من ابتداء الطيب . قال في الفتح ولا يقال ان ذلك خاص بالنساء لانهم أجمعوا علي ان النساء والرجال سواء في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيبا لارائحة له لما وقع في رواية عن عائشة « بطيب لا يشبه طيبكم » قال بعض رواه يعني لابقاء له أخرجه النسائي . ويرده ما تقدم في الذي قبله وأيضا المراد بقولها لا يشبه طيبكم أي أطيب منه كما يدل على ذلك ما عند مسلم عنها بلفظ (م - ج - نيل الاوطار)

« بطيب فيه مسك » وفي أخرى له عنها « كآني أنظر إلى ويص المسك » وأوضح من ذلك قولها في حديث الباب بأطيب ما نجدوهم جوابات آخر غيرنا هضة فتركها أولي . والحق ان المحرم من الطيب على المحرم هو ما نطيب به ابتداء بعد إحرامه لا ما فعله عند إرادة الاحرام وبقي أثره لونا وربحا ولا يصح ان يقال لا يجوز استدامة الطيب قياسا على عدم جواز استدامة اللباس لان استدامة اللبس لبس بخلاف استدامة الطيب فليست بطيب سلمنا استواءهما فهذا قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار *

٣ وعن ابن عمر في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « وليحرم أحدكم في ازار وورداء ونملين فان لم يجد نملين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين » رواه أحمد *

هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر. قال الحافظ كانه أخذه من كلام ابن المنذر فانه ذكره كذلك بغير إسناد وقد يرض له المنذري واثناوى في الكلام على المذهب ووجه من عزاه الى الترمذي وقد عزاه المصنف الى أحمد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبراني في الأوسط واسناده حسن وهو بعض الفاظه للجماعة كلهم كما سيأتي في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس وهو أيضا متفق على بعض ما فيه من حديث ابن عباس (وفيه دليل) على أنه يجوز للحرم لبس الازار والرداء والنملين وفي البخاري من حديث ابن عباس قال « انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بعد ما ترجل وادهن ولبس ازاره وورداءه هو وأصحابه فلم يمه عن شيء من الأردية والأزر تلبس الا المزعفرات التي تردع على الجلد » قوله « وليقطعهما أسفل من الكعبين » الكعبان هما العظامان الناتئان عند مفصل الساق والقدم وهذا هو المعروف عند أهل اللغة واستدل به على اشتراط انقطاع خلافا للجمهور عن أحمد فانه أجاز لبس الخفين من غير قطع واستدل على ذلك بحديث ابن عباس الآتي في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس بلفظ « ومن لم يجد نملين فليلبس خفين » وبحجاب عنه بأن حمل المطلق على المقيّد لازم وهو من جملة القائلين به وأجاب الحنابلة بجوابات آخر لعله يأتي ذكر بعضها عند ذكر حديث ابن عباس *

٤ وعن ابن عمر قال « يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند المسجد
يعني مسجد ذى الحليفة «متفق عليه» وفي لفظ ما أهل الامن عند الشجرة حين قام
به بعيره «أخرجاه : والبخاري » ان ابن عمر كان اذا أراد الخروج الى مكة
ادهن بدهن ليس له رائحة طيب ثم يأتي مسجد ذى الحليفة فيصلي ثم يركب فاذا
استوت به راحلته فائمة أحرم ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يفعل « * ٥ وعن أنس » أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر ثم ركب
راحلته فلما علا على جبل البيداء أهل « رواه أبو داود * ٦ وعن جابر » أن
لاهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذى الحليفة حين استوت به راحلته «
رواه البخاري . وقال رواه أنس وابن عباس * ٧ وعن سعيد بن جبيرة قال « قلت لابن عباس
عجبنا لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اهلاله فقال اني لا علم للناس
بذلك انما كانت منه حجة واحدة فن هلكوا اختلفوا اخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حاجا فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعته أو جب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من
ركعته فسمع ذلك منه أقوام فحفظوا عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل فادرك
ذلك منه أقوام فحفظوا عنه وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسموه حين
استقلت به ناقته يهل فقالوا انما أهل حين استقلت به ناقته ثم مضى فلما علا على شرف
البيداء أهل فادرك ذلك أقوام فقالوا انما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
علا على شرف البيداء واهم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به
راحلته وأهل حين علا شرف البيداء » رواه أحمد وأبو داود . ولبقية الخمسة منه
مختصرا « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل في دبر الصلاة » * ٨

حديث أنس الذي عزاه المصنف الى أبي داود أخرجه أيضا النسائي وسكت
عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده رجال الصحيح الا أشعث بن عبد الملك
الحراني وهو ثقة . وحديث ابن عباس الذي رواه عنه سعيد بن جبيرة في اسناده
خفيف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف ومحمد بن اسحق ولكنه صرح
بالتحديث . وقد أخرجه الحاكم من طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس وأخرج
أيضا ما أخرجه الخمسة من حديثه مختصرا . قوله « يداؤكم » البيداء هذه فوق علمي
ذي الحليفة لمن صعد من الوادي قاله أبو عبيد البكري وغيره وكان ابن عمر اذا قيل

له الاحرام من البيداء أنكر ذلك وقال البيداء الذي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني بقولكم انه أهل منها وإنما أهل من مسجد ذي الحليفة وهو يشير الى قول ابن عباس عند البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل . والي حديث أنس المذكور في الباب والتكذيب المذكور المراد به الاخبار عن الشيء على خلاف الواقع وان لم يقع على وجه العمدة : قوله «أدهن بدهن ليست له رائحة طيبة» فيه جواز الادهان بالادهان التي ليست لها رائحة طيبة وقد ثبت من حديث ابن عباس عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدهن ولم يدهن عن الدهن . قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمحرم ان يأكل الزيت والشحم والشيرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه رأسه ولحيته وأجمعوا على ان الطيب لا يجوز استعماله في بدنه وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعاً من استعماله الطيب في رأسه ان يباح له استعمال الزيت في رأسه وقد تقدم الكلام في الطيب : قوله «على جبل البيداء» بالخاء المهملة هو الرمل المستطيل وهو المراد بقوله في الرواية الاخرى «على شرف البيداء» والشرف المكان العالي : قوله «فن هناك اختلفوا» الخ هذا الحديث يزول به الاشكال ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه فيكون شروعه صلى الله عليه وآله وسلم في الاهلال بعد الفراغ من صلاته بمسجد ذي الحليفة في مجلسه قبل ان يركب فنقل عنه من سمعه يهل هناك انه أهل بذلك المكان ثم أهل لما استقلت به راحلته فظن من سمع اهلاله عند ذلك انه شرع فيه في ذلك الوقت لانه لم يسمع اهلاله بالمسجد فقال إنما أهل حين استقلت به راحلته ثم روي كذلك من سمعه يهل على شرف البيداء . وهذا يدل على ان الأفضل ان كان ميماته ذا الحليفة ان يهل في مسجدتها بعد فراغه من الصلاة ويكرر الاهلال عند ان يركب على راحلته وعند ان يمر بشرف البيداء . قال في الفتح وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف في الأفضل :

باب الاشتراط في الاحرام

١ عن ابن عباس « ان ضباعة بنت الزبير قالت يا رسول الله اني امرأة

ثقيلة وإن أريد الحرج فكيف تأمرني أهل فقال أهل واشترطني أن محلي حيث حبستني قال فأدركت « رواه الجماعة إلا البخاري وولنسائي في رواية » وقال فان لك على ربك ما استثنيت * ٢ وعن عائشة قالت « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها لملك أردت الحرج قالت والله ما أجدني إلا وجمة فقال لها حجي واشترطني وقولي اللهم محلي حيث حبستني وكانت تحت انهداد ابن الاسود » متفق عليه * ٣ وعن عكرمة عن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحرمي وقولي إن محلي حيث تحبسني فان حبست أو مرضت فقد حلت من ذلك بشرطك تلي ربك عز وجل » رواه أحمد .

حديث عكرمة أخرجه أيضا ابن خزيمة (وفي الباب) عن أنس عند البيهقي . وعن جابر عنده . وعن ابن مسعود وأم سليم عنده أيضا . وعن أم سلمة عند أحمد والطبراني في الكبير وفي أسناده ابن اسحق ولكنه صرح بالحديث وبقية رجاله رجال الصحيح . وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير وفيه علي بن عاصم وهو ضعيف قال العقيلي روي عن ابن عباس قصة ضباعة باسانيد ثابتة جياد انتهى : وقد غلط الأصبلي غلطا فاحشا فقال انه لا يثبت في الاشتراط حديث وكأنه ذهب عن عمافي الصحيحين . وقال الشافعي لو ثبت حديث عائشة في الاستثناء لم أعده إلى غيره لانه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله . قال البيهقي فقد ثبت هذا الحديث من أوجه . قوله « ضباعة » بضم المعجمة بعدها موحدة قال الشافعي كنيته أم حكيم وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوها الزبير بن عبد المطلب بن هاشم وهم الغزالي فقال الأسلمية وتعقبه النووي وقال صوابه الهاشمية . قوله « محلي » بفتح الميم وكسر المهملة أي مكان إحلاله (وأحاديث الباب) تدل على أن من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يحبس به الحرج جاز له التحلل وانه لا يجوز التحلل مع عدم الاشتراط وبه قال جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وعمر وجماعة من التابعين واليه ذهب أحمد واسحق وأبو نوري وهو المصحيح للشافعي كما قال النووي . وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين واليه ذهب الهادي انه لا يصح الاشتراط وهو مروي عن ابن عمر . قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة لقال به ولم ينكر الاشتراط كما لم ينكره أبو الهيثم .

وقد اعتذروا عن هذه الاحاديث بأنها قصة عين وانها مخصوصة بضباعة وهو ينزل على الخلاف المشهور في الأصول في خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد هل يكون غيره فيه مثله أم لا وادعى بعضهم ان الاشتراط منسوخ روى ذلك عن ابن عباس لكن باسناد فيه الحسن بن عماره وهو متروك وادعى بعض انه لم يثبت وقد تقدم الجواب عليه *

باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبيان أفضلها

١ عن عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمره فليهل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمره فليهل قالت وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمره والحج وأهل ناس بعمره وكنت فيمن أهل بعمره » متفق عليه * ٢ وعن عمران بن حصين قال « نزلت آية التمتع في كتاب الله تعالى ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها حتى مات » متفق عليه . ولا حسد ومسلم « نزلت آية التمتع في كتاب الله تعالى يعني متعة الحج وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم تنزل آية تفسخ آية متعة الحج ولم ينه عنها حتى مات » * ٣ وعن عبد الله بن شقيق « ان عليا كان يأمر بالتمتع وعثمان ينهى عنها فقال عثمان كلمة فقال علي لقد علمت اننا نتمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عثمان أجل ولاكننا كنا خائفين » رواه أحمد ومسلم * ٤ وعن ابن عباس قال « أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعمره وأهل أصحابه بالحج فلم يحل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من ساق الهدى من أصحابه وحل بقيتهم » رواه أحمد ومسلم * وفي رواية. قال « تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك وأول من نهى عنها معاوية » رواه أحمد والترمذي *

الرواية الأخرى حسنها الترمذي . قوله « فقال من أراد منكم أن يهل » الخ فيه الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بالحج لإفرادا وقرانا وتمتعاً. والافراد

هو الإهلال بالحج وحده والاعتبار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء ولا خلاف في جوازه والقرآن هو الإهلال بالحج والعمرة معا وهو أيضا متفق على جوازه أو الإهلال بالعمرة ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه والتمتع هو الاعتبار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة ويطلق التمتع في عرف السلف على القرآن . قال ابن عبد البر ومن التمتع أيضا القرآن ومن التمتع أيضا فسخ الحج إلى العمرة انتهى . وقد حكى النووي في شرح مسلم الإجماع على جواز الأنواع الثلاثة وتأول ماورد من النهي عن التمتع من بعض الصحابة . قوله « وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج » احتج به من قال كان حجه صلى الله عليه وآله وسلم مفردا وأوجب بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة **﴿واعلم﴾** أنه قد اختلف في حجه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو تمتعا أو فرادا وقد اختلفت الأحاديث في ذلك فروى أنه حج قرانا من جهة جماعة من الصحابة منهم ابن عمر عند الشيخين وعنه عند مسلم وعائشة عندهما أيضا وعنهما عند أبي داود وعنهما عند مالك في الموطأ وجابر عند الترمذي وابن عباس عند أبي داود وعمر ابن الخطاب عند البخاري وسيأتي والبراء بن عازب عند أبي داود وسيأتي وعلى عند النسائي وعنه عند الشيخين وسيأتي . وعمران بن حصين عند مسلم . وأبو قتادة عند الدارقطني . قال ابن القيم وله طرق صحيحة وسراقة بن مالك عند أحمد وسيأتي ورجال أسنده ثقات . وأبو طلحة الأنصاري عند أحمد وابن ماجه وفي أسنده الحجاج بن أرطاة والهرماس بن زياد الباهلي عند أحمد أيضا وابن أبي أوفى عند البزار بأسناد صحيح . وأبو سعيد عند البزار . وجابر بن عبد الله عند أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وأم سلمة عنده أيضا . وحفصة عند الشيخين وسعد ابن أبي وقاص عند النسائي والترمذي وصححه . وأنس عند الشيخين وسيأتي . وأما حجه تمتعافروى عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسيأتي وعلى وعثمان عند مسلم وأحمد كما في الباب * وابن عباس عند أحمد والترمذي كما في الباب أيضا . وسعد بن أبي وقاص كما سيأتي وأما حجه أفرادافروى عن عائشة كما في حديث الباب وعنهما عند البخاري كما سيأتي . وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كما سيأتي أيضا وابن عباس عند مسلم . وجابر عند ابن ماجه وعنه عند مسلم **﴿وقد اختلف﴾** إلا نظاروا اضطربت

الاقوال لاختلاف هذه الأحاديث فمن أهل العلم من جمع بين الروايات كالخطابي فقال ان كلا أضاف الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أمر به اتساعا ثم رجح انه صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج وكذا قال عياض وزاد فقال وأما احرامه فقد تضافرت الروايات الصحيحة بانه كان مفردا وأما رواية من روى التمتع فنعناه انه أمر به لانه صرح بقوله «ولولا ان معي الهدى لاحلت» فصح انه لم يتحمل. وأما رواية من روى القرآن فهو اخبار عن آخر أحواله لانه أدخل العمرة على الحج لما جاء الى الوادي وقيل قل عمرة في حجة. قال الحافظ وهذا الجمع هو المتمد وقد سبق اليه قديما ابن المنذر وبينه ابن حزم في حجة الوداع بيانا شافيا ومهده المحب الطبري تمهيدا بالغا يطول ذكره ومحصله ان كل من روى عنه الافراد حمل على ما أهل به في أول الحال وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه الامر وجمع شيخ الاسلام ابن تيمية جمعا حسنا قال ما حاصله ان التمتع عند الصحابة يتناول القرآن فتحمل عليه رواية من روى انه حج تمتا وكل من روى الافراد قد روي انه حج صلى الله عليه وآله وسلم تمتا وقرانا فيتعين الحمل على القرآن وأنه أفرد اعمال الحج ثم فرغ منها وأتى بالعمرة. ومن أهل العلم من صار الى التعارض فرجح نوما وأجاب عن الاحاديث القاضية بما يخالفه وهي جوابات طويلة أكثرها متعسفة وأورد كل منهم لما اختاره مرجحات أقواها وأولها مرجحات القرآن فانه لا يقاومها شيء من مرجحات غيره. ومنها ان أحاديثه مشتملة على زيادة علي من روى الافراد وغيره والزيادة مقبولة اذا خرجت من مخرج صحيح فكيف اذا ثبتت من طرق كثيرة عن جمع من الصحابة. ومنها ان من روى الافراد والتمتع اختلف عليه في ذلك لانهم جميعا روي عنهم انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا. ومنها ان روايات القرآن لا تحتمل التأويل بخلاف روايات الافراد والتمتع فانها تحتمله كما تقدم. ومنها ان رواة القرآن أكثر كما تقدم. ومنها أن فيهم من أخبر عن سماعه لفظا صريحا وفيهم من أخبر عن اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بأنه فعل ذلك وفيهم من أخبر عن أمر ربه بذلك. ومنها انه النسك الذي أمر به كل من ساق الهدى فلم يكن ليأمرهم به اذا ساقوا الهدى

ثم يسوق هو الهدى وبخالفه وقد ذكر صاحب الهدى مرجحات غير هذه ولكنها مرجحات باعتبار افضلية القران على التمتع والافراد لا باعتبار انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا وهو بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا فذهب جمع من الصحابة والتابعين وأبو حنيفة واسحق ورجحه جماعة من الشافعية منهم النووي والمزني وابن المنذر وأبو اسحق المروزي وتقي الدين السبكي الى ان القران أفضل. وذهب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد والباقر والصادق والناصر وأحمد بن عيسى واسماعيل بن جعفر الصادق وأخيه موسى والامامية الى ان التمتع أفضل. وذهب جماعة من الصحابة وجماعة ممن بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ومن أهل البيت الهادي والقاسم والامام يحيى وغيرهم من متأخريهم الى ان الافراد أفضل وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء ان الانواع الثلاثة في الفضل سواء قال في الفتح وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه . وقال أبو يوسف القران والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الافراد. وعن أحمد من ساق الهدى فالقران أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن لم يسبق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما آمناء وأمر به أصحابه زاد بعض أتباعه ومن أراد ان ينشئ لعمرته من بلد سفره فالافراد أفضل له قال وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة ولكن المشهور عن أحمد ان التمتع أفضل مطلقا وقد احتج القائلون بأن القران أفضل بجميع منها ان الله اختاره لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم. ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة يقتضى انها قد صارت جزءا منه أو كالجزء الداخل فيه بحيث لا يفصل بينها وبينه ولا يكون ذلك الا مع القران . ومنها ان النسك الذي اشتمل على سوق الهدى أفضل واستدل من قال بأن التمتع أفضل بما انفق عليه من حديث جابر وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لو استقبلت من أمرى ما ستدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة» قالوا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتعنى الا الا أفضل واستمراره في القران انما كان لا اضطرار السوق اليه وهذا هو الحق فانه لا يظن ان نسكا أفضل من نسك اختاره صلى الله عليه وآله وسلم لأفضل الخلق وخير القرون وأما ما قيل من انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال كذلك تطيبا لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقته ففاسد لان

(م ٦ - ج ٥ نيل الاوطار)

المقام مقام تشريع العبادة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يخبر بما يدل على أن ما فعلوه من التمتع أفضل مما استمر عليه من القرآن والأمر على خلاف ذلك وهل هذا إلا تبرير يتمالى عنه مقام النبوة وبالجملة لم يوجد في شيء من الأحاديث ما يدل على أن بعض الأنواع أفضل من بعض غير هذا الحديث فالتمسك به متعين ولا ينبغي أن يلتفت إلى غيره من المرجحات فإنها في مقابلته ضائعة **(واحتج)** من قال بأن الأفراد أفضل أن الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أفردوا الحج وواظبوا على إفراده فلم يكن أفضل لم يواظبوا عليه وبأن الأفراد لا يجب فيه دم قال النووي بالاجماع وذلك الكماله ويجب الدم في التمتع والقرآن وهو دم جبران لفوات الميقات وغيره فكان ما لا يحتاج إلى جبران أفضل . ومنها أن الأمة أجمعت على جواز الأفراد من غير كراهة وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم القرآن وبجواب عن هذا كله بأن الأفراد لو كان أفضل لفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عني فله بعد أن صار ممنوعا بالسوق والكل ممنوع والسند ما سلف من أنه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا وأظهر أنه كان يود أن يكون حجه تمتعا وهذا بالبحثان أعني تعيين ما حجه صلى الله عليه وآله وسلم من الأنواع وبيان ما هو الأفضل منها من المضايق ومواطن البسط وفيما خرونا مع كونه في غاية الإيجاز ما يغنى اليب *


٥ **وعن** حفصة أم المؤمنين « قالت قلت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شأن الناس حلوا ولم يحل من عمرتك قال أتى قلدت هديي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج » **رواه** الجماعة إلا الترمذي * ٦ **وعن** غنيم بن قيس المازني قال « سألت سهدي بن أبي وقاص عن المتعة في الحج فقال فعلناها وهذا يومئذ كافر بأمر وش يعني بيوت مكة يعني معاوية » **رواه** أحمد ومسلم * **لا** **وعن** الزهري عن سالم عن أبيه قال « تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج و تمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة قال للناس من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقتصر

وليحل ثم ليحل بالحج وليهذفن لم يجد هديا فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثم خب ثلاثة اشواط من السبع ومشى أربعة أطواف ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فانصرف فأنى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يتحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهدي فساق الهدى * وعن عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه متفق عليه *

قوله «ولم تحل» في رواية للبخاري «ولم تحل» بلامين وهو اظهر اشراف وفيه لغة معروفة . قوله «لبدت» بتشديد الواو الموحدة أى شمر رأسى وهو ان يجعل فيه شيء ملتصق ويؤخذ منه استيجاب ذلك للمحرم . قوله «فلا أحل من الحج» يعنى حتى يبلغ الهدى محله . واستدل به على ان من اعتمر فساق هديا لا يتحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر . قوله «بالعروش» جمع عرش يقال لماكة ويومها كما في القاموس . قوله «تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» الخ قال المهلب معناه أمر بذلك لانه كان ينكر على أنس قوله انه قرن ويقول انه كان مفردا . وله «فأهل بالعمرة» قال المهلب معناه أمرهم بالتمتع وهو أن يهلوا بالعمرة أولا ويقدموها قبل الحج قال ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر . وقال ابن المنير ان حمل قوله تمتع على معنى أمر من أبعاد التأويلات والاستشهاد عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أوهن الاستشهادات لان الرجم وظيفة الامام والذي يتولاه انما يتولاه نيابة عنه وأما أعمال الحج من إفراد وقران وتمتع فانه وظيفة كل أحد عن نفسه ثم أورد تأويلا آخر وهو ان الراوي عهد أن الناس لا يفعلون الا كفعله لاسيما مع قوله «خذوا عني مناسككم» فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم تمتع فأطلق ذلك . قال الحافظ ولا يتعين هذا أيضا بل يحتمل أن يكون معنى قوله تمتع محمولا على مدلوله اللغوي وهو الانتفاع باسقاط عمل العمرة والخروج الى ميقاتها وغيره . قال النووي إن هذا هو المتعين «قوله» بالعمرة الى الحج . قال المهلب أيضا أي أدخل العمرة على الحج . قوله «فانه لا يحل من شيء حرم عليه» تقدم بيانه : قوله «وليقتصر» قال النووي معناه أنه ليفعل

الطواف والسعي والتقصير بصير حلالا وهذا دليل على ان الحلق والتقصير نسك وهو الصحيح وقبل استباحة محظور قال وانما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليبقى له شعر يخلفه في الحج : قوله «وليحل» هو أمر معناه الخبر أي قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون امرا على الاباحة لفعل ما كان عليه حراما قبل الاحرام : قوله «ثم يهل بالحج» أي يحرم وقت خروجه الى عرفة ولهذا أتى بشم الدالة على التراخي فلم يردانه يهل بالحج عقب احلاله من العمرة : قوله «وليهد» أي هدى التمتع قوله «فمن لم يحل» إلخ أي لم يجد الهدى بذلك المكان أو لم يجد منه أو كان يجد هديا ولكن يمتنع صاحبه من يمه أو يبيعه بفلاء فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد بقوله تعالى (في الحج) أي بعد الاحرام به. قال النووي هذا هو الافضل . وان صامها قبل الاهلال بالحج أجزاء على الصحيح . وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح . وجوزة الثوري وأهل الرأي : قوله «ثم خب» سيأتي الكلام عليه في الطواف ويأتي الكلام أيضا على صلاة الركعتين والسعي بين الصفا والمروة ونحر الهدى والافاضة وسوق الهدى (وقد استدل) بالاحاديث المذكورة على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب . قوله «من أهدى فساق الهدى» الموصول فاعل قوله فعل أي فعل من أهدى فساق الهدى مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وأغرب الكرماني فشرحه على ان فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر وفصل في رواية أبي الوقت ير قوله فعل وبين قوله من أهدى بلفظ باب قال في الفتح وهذا خطأ شنيع وقال أبو الوايد أمرنا أبو ذر ان يضرب علي هذه الترجمة يعني قوله من أهدى وساق الهدى وذلك لظنه بأنها ترجمة من البخاري فحكم عليها بالوم *

٧ وعن الفاسم عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج»
رواه الجماعة الا البخاري ☆ ٨ وعن نافع عن ابن عمر قال «أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا» رواه أحمد ومسلم. ومسلم «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحج مفردا» * ٩ وعن بكر المزني عن أنس قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا يقول لبيك

عمرة وحجاً متفق عليه * ١٠ وعن أنس أيضاً « قال خرجنا نهرخ بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لجعلتها عمرة ولكن سقت الهدى وقرنت بين الحر والعمرة » رواه أحمد * ١١ وعن عمر بن الخطاب قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بوادي العقيق يقول أنا في الليلة آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة » رواه أحمد والبخاري وابن ماجه وأبو داود وفي رواية للبخاري « وقل عمرة وحجة »  *

قوله « أفرد الحج » قد تقدم أن رواية الافراد غير منافية لرواية القرآن لان من روى القرآن ناقل للزيادة وغاية الأمر أن يجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل أولاً بالحج مفرداً ثم أضاف اليه العمرة وأما قول ابن عمر أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفرداً فليس فيه ما ينافي قول من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرآناً أو تمتعاً لانه أخبر عن اهلالهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخبر عن اهلاله صلى الله عليه وآله وسلم: قوله « يقول لييك عمرة وحجاً » هو من أدلة القائلين بأن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرآناً وقد رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم الحسن البصري وأبو قلابة وحديد بن هلال وحديد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ومحيي بن سعيد الأنصاري وثابت البناني وبكر ابن عبد الله المزني وعبد العزيز بن صهيب وسليمان ومحيي بن أبي اسحق وزيد بن أسلم ومهصب بن سليم وأبو قدامة عاصم بن حسين وسويد بن حنبل الباهلي قوله « خرجنا نهرخ بالحج فيه حجة للجمهور القائلين انه يستحب رفع الصوت بالتلبية وقد أخرج مالك في الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعاً جاءني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالاهلال وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يرفع الصوت بالتلبية الا عند المسجد الحرام ومسجد منى . قوله « لو استقبلت » الخ هو متفق علي مثل معناه من حديث جابر وبه استدلل من قال بان التمتع أفضل أنواع الحج وقد تقدم البحث عن ذلك. قوله أنا في الليلة آت هو جبريل كما في الفتح : قوله « فقال صل في هذا الوادي المبارك » هو وادي العقيق وهو بقرب العقيق بينه وبين المدينة أربعة أميال وروى الزبير بن بكار في اخبار المدينة ان

تبعاً لما انحدر في مكان عند رجوعه من المدينة قال هذا عقيق الأرض فسمي العقيق: قوله «وقيل عمرة في حجة» برفع عمرة في أكثر الروايات وبضمها في بعضها باضمار فعل أى جعلتها عمرة وهو دليل على أن حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرأوا بعده من قال إن معناه أنه يتم في تلك السنة بعد فراغ حجه. وظاهر حديث عمر هذا أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم القرآن كان بأمر من الله فكيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم لو أسئلة من أمرى ما استدرت لجمعتها عمرة فينظر في هذا فإن اجيب بأنه إنما قال ذلك تطييباً لخواطر أصحابه فقد تقدم أنه تقرير لا يليق نسبة مثله إلى الشارع *
 ١٢ وعن مروان بن الحكم «قال شهدت عثمان وعلياً وعثمان ينهى عن

المنعة وإن يجمع بينهما فلما رأى ذلك علياً أهل بها ليك بعمرة وحجة وقال ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول أحد» رواه البخاري والنسائي *
 ١٣ وعن الصبي بن معبد قال «كنت رجلاً نصرانياً فأسلمت فاهللت بالحج والعمرة قال فسمعت زيدا بن صوخان وسلمان بن ربيعة وأنا أهل بهما فإلهذا أضل من غير أهلها فكأنما حمل على بكلمتيهما جبل فقدمت على عمر بن الخطاب فأخبرته فأقبل عليها فلاهما وأقبل علياً فقال هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم» رواه أحمد وابن ماجه والنسائي *

الحديث أخرجه نحوه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ورجال اسنادهم رجال الصحيح. قوله «وإن يجمع بينهما» يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون من التمتع والقرآن معاً ويحتمل أن يكون عطفاً تفسيرياً وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القرآن تمتعاً فيكون المراد أن يجمع بينهما قرأنا أو إيقاعاً لهما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج وقد زاد مسلم أن عثمان قال ألمى دعنا عنك فقال علياً اني لا استطيع أن أدعك وقد تقدم في أول الباب أن عثمان قال أجل ولكننا كنا خائفين: قوله «عن الصبي» هو بضم الصاد المهملة وفتح الواو وحدة بعدها تحية قال في التقریب صبي بالتصغير ابن معبد الثقلي بالمشناة والمعجمة وكسر اللام ثقة مخضرم نزل الكوفة من الثانية: قوله «زيد بن صوخان» بضم الصاد المهملة بعدها واو ساكنة ثم معجمة مخففة: قوله «فكأنما حمل على بكلمتيهما جبل» يعني أنه ثقل عليه ما سمعه منهما من ذلك اللفظ. الفليظ: قوله «هديت لسنة نبيك» هو من أدله الفائلين بتفضيل القرآن ولا يخفى أنه لا يصلح للاستدلال به على الأفضلية لانه

لاخلاف أن الثلاثة الانواع ثابتة من سنته صلى الله عليه وآله وسلم إما بالقول أو بالفعل. ومجرد نسبة بعضها الى السنة لا يدل على انه افضل من غيره مع كونها مشتركة في ذلك *
 ١٤ وعن سرافة بن مالك قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع » رواه أحمد * ١٥ وعن البراء بن عازب قال « لما قدم على من اليمن على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وجدت فاطمة قد لبست ثيابا صبيغا وقد نضحت البيت بنضوح نفقات ما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر أصحابه فخلوا قال قلت لها اني أهملت باهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له وسلم فقال لي كيف صنعت قال قلت أهملت باهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فاني قد سقت الهدى وقرنت قال فقال لي انحر من البدن سبعا وستين أو ستا وستين وانسك لنفسك ثلاثا وثلاثين أو أربعين وثلاثين وأمسك لي من كل بدنة منها بضعة » رواه أبو داود *
 حديث سرافة في إسناده داود بن يزيد الاودي وهو ضعيف. وقد أخرج نحوه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس . وسيأتي في باب فسخ الحج وحديث البراء أخرجه أيضا النجاشي . وفي اسناده يونس بن إسحاق السبيعي . وقد احتج به مسلم . وأخرج له جماعة . وقال الامام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث الناس وقال البيهقي كذا في هذه الرواية وقرنت وليس ذلك في حديث جابر حين وصف قدوم على واهلاله . وحديث جابر أصح سندا وأحسن سياقة ومع حديث جابر حديث أنس يريد ان حديث أنس ذكر فيه قدوم على وذكر اهلاله وليس فيه قرنت وهو في الصحيحين : قوله « دخلت العمرة في الحج » قد تقدم انه يدل على أفضلية القران لصير العمرة جزءا من الحج أو كالجزء : قوله « صبيغا » فعيل ههنا بمعنى مفعول أي مصبوغات : قوله « وقد نضحت » بفتح النون والضاد المعجمة والحاء المهملة : قوله « بنضوح » بفتح النون وضم الضاد المعجمة بعد الواو حاء مهملة وهي ضرب من الطيب : قوله « فقالت » ههنا كلام محذوف تقديره فانكر عليها صبغ ثيابها ونضح بينها بالطيب فقالت الخ : قوله « قد أمر أصحابه فخلوا » في رواية مسلم فوجد فاطمة ممن حملت ولبست ثيابا صبيغا واكتحلحت فانكر ذلك عليها قالت امرني أبي .

بهذا « قوله : « أوستاوسنين » هكذا في سنن أبي داود وكان جملة الهدى الذي قدم به على من اليمن والذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة كما في صحيح مسلم. وفي لفظ لمسلم « ففجر ثلاثا وستين بيده ثم أعطى عليا ففجر ما غبر » قال النووي والقرطبي ونقله القاضي عن جميع الرواة. ان هذا هو الصواب لا ما وقع في رواية أبي داود « قوله بضمة » بفتح الباء الموحدة وهي القطعة من اللحم. وفي صحيح مسلم « ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر وطبخت فأكل هو وعلي من لحمها وشربا من مرقها » واستدل بحديث سرافة والبراء من قال إن حججه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد تقدم الكلام علي ذلك واستدل بحديث علي علي صحة الاحرام معلما وعلي جواز الاشتراك في الهدى وسيأتي الكلام على ذلك *

* باب ادخال الحج على العمرة *

١ عن نافع قال « أراد ابن عمر الحج عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير ف قيل له ان الناس كائن بينهم قتال فتخاف أن يصدوك فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة اذن أصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهدكم أني قد أوجبت عمرة ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البيداء قال ما شأن الحج والعمرة إلا واحد أشهدكم اني قد جمعت حجة مع عمرتي واهدي هديا مقلدا اشتراه بقديد وانطلق حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد علي ذلك ولم يحمل من شيء حرم منه حتى يوم النحر فخلق ونحر ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول ثم قال هكذا صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه *

« قوله « حجة الحرورية » هم الخوارج ولكنهم حجوا في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة اربع وستين وذلك قبل أن يتسمي ابن الزبير بالخلافة ونزل الحجاج بابن الزبير في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير فاما أن يحمل على أن الراوي أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق واما أن يحمل على تعدد الفصة وان الحرورية حجبت سنة إخرى ولكنه يؤيد الاول ما في بعض طرق البخاري من طريق الليث عن نافع

بلفظ. حين نزل الحجاج بان الزبير وكذا المسلم من رواية يحيى القطان: قوله «كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» في رواية للبخاري «كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». قوله «أشهدكم أنني قد أوجبت عمرة» يعني من أجل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أهل بعمرة عام الحديبية. قال النووي معناه أن صددت عن البيت وأحصرت فحلت من العمرة كما تحلل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العمرة. وقال عياض يحتمل أن المراد أنه أوجب عمرة كما أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أنه أراد الأمرين من الإيجاب والاحلال. قال الحافظ وهذا هو الاظهر. قوله «ما شأن الحج والعمرة الا واحد» يعني فيما يتعلق بالاحصار والاحلال: قوله «ولم يزد على ذلك» هذا يقتضى أنه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الافاضة وهو مشكل وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام عليه (وفي الحديث) فوائد منها ما يبوب له المصنف من جواز ادخال الحج على العمرة واليه ذهب الجمهور لكن بشرط أن يكون الادخال قبل الشروع في طواف العمرة وقيل أن كان قبل مضى أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية وقيل ولو بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبانور شذ من ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج. ومنها أن القارن يقتصر على طواف واحد. ومنها أن القارن يهدى وشذ ابن حزم فقال لا هدى على القارن. ومنها جواز الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفه إذا رجب السلامة قاله ابن عبد البر. ومنها أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به *
٢ وعن جابر «أنه قال أقبلنا مهلين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحج مفرد وأقبلت عائشة بعمرة حتى إذا كنا بسرف عركت حتى إذا قدمنا مكة طفقا بالكعبة والصفاء والمروة فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحل منا من لم يكن معه هدى قال فقلنا حل ماذا قال الحل كله فواقمنا النساء وتطينا باطيب ولبنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة الا أربع ليال ثم اهللنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عائشة فوجدها تبكي فقال ما شأنك قالت شأني اني قد حضت وقد حل الناس ولم احلل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون الى الحج الآن فقال ان هذا امر كتبته الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفاء والمروة ثم قال قد حلت

(م ٧ - ج ٥ نيل الاوطار)

من حجبتك وعمرتك جميعا فقالت يا رسول الله انى اجد فى نفسى انى لم أطف بالبيت حين حججت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التمتع وذلك ليلة الحصة متفق عليه ☆

قوله «بحج مفرد» استدل به من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان مفردا وليس فيه ما يدل على ذلك لان غاية ما فيه أنهم افردوا الحج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم افردا الحج ولو سلم انه يدل على ذلك فهو مؤول بما سلف. قوله «عركت» بفتح العين المهملة والراء أى حاضت يقال عركت تمر ك عروكا كقعدت تقعد قعودا. قوله «حل ماذا» بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وحذف التنوين للاضافة وما استفامية أى الحل من أى شيء ذا وهذا السؤال من جهة من جوز انه حل من بعض الأشياء دون بعض . قوله «الحل كله» أى الحل الذى لا يبقى معه شيء من ممنوعات الاحرام بعد التحلل للمأمور به . قوله «نم أهلنا يوم التروية» هو اليوم الثامن من ذى الحجة . قوله «أمر كتبه الله على بنات آدم فاغتسلى» الخ هذا الغسل قبل هو الغسل للاحرام ويحتمل ان يكون الغسل من الحيض . قوله «حتى اذا طهرت» بفتح الهاء وضمها والفتح أفصح . قوله «من حجبتك وعمرتك» هذا تصريح بان عمرتها لم تبطل ولم يخرج منها وان ما وقع في بعض الروايات من قوله ارفضى عمرتك وفي بعضها دعى عمرتك متأول : قال النووي ان قوله حتى اذا طهرت طافت بالسكبة والصفاء والمروة ثم قال قد حللت من حجبتك وعمرتك يستتبط منه ثلاث مسائل حسنة . احداها ان طائفة كانت قارئة ولم تبطل عمرتها وان الرضا المذكور متأول . الثانية ان القارن يكفيه طواف واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة وطائفة يلزمه طوافان وسعيان . الثالثة ان السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح . وموضع الدلالة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أمرها ان تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ولم تسع كما لم تطف فلو لم يكن السعي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته . قال واعلم ان طهر طائفة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع وكان ابتداء حيضها هذا يوم السبت أيضا لثلاث خلون من ذى الحجة سنة احدى عشرة ذكره أبو محمد بن حزم في كتابه حجة الوداع . قوله

« فذهب بها يا عبد الرحمن » الخ قد تقدم شرح هذا في أول كتاب الحج. والحديث ساقه المصنف رحمه الله هنا للاستدلال به على جواز ادخال الحج على العمرة وقد تقدم ما فيه من الخلاف والاشتراط وللحديث فوائد يأتي ذكرها في مواضعها *

باب من أحرم مطلقا أو قال أحرمت بما أحرم به فلان

١ عن أنس « قال قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أهلك يا علي فقال أهلت باهلال كاهلال النبي قال لولا أن معي الهدى لاحلت » متفق عليه ورواه النسائي من حديث جابر وقال فقال « لعلي يا أهلك قلت اللهم اني أهل بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ٢ وعن أبي موسى قال « قدمت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو منيع بالبطحاء فقال يا أهلك قلت هلت باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سقت من هدي قلت لا قل فطف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل قال فطف بالبيت وبالصفا والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فشطنتي وغسلت رأسي » متفق عليه. وفي لفظ « قال كيف قالت حين أحرمت قال قلت لبيك باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وذكره أخرجاه *

قوله في حديث علي « لولا أن معي الهدى لاحلت » قال البخاري زاد محمد ابن بكر عن ابن جريج قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا علي قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاهد وامك حراما كما أنت ؛ قوله « ثم أتيت امرأة من قومي » في رواية للبخاري امرأة من قيس والمبتدأ من هذا الاطلاق انها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعري نسبة. وفي رواية من نساء بني قيس. قال الحافظ فظهر لي من ذلك ان المراد بقيس أبوه قيس بن سليم والد أبي موسى الأشعري وان المرأة زوج بعض اخوته فقد كان لأبي موسى من الاخوة أبو رهم وأبو بردة قيل ومحمد والحديثان يدلان على جواز الاحرام كاحرام شخص بعرفه من أراد ذلك وأما مطلق الاحرام على الإبهام فهو جائز ثم يصرفه المحرم الى ما شاء لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن ذلك وإلي ذلك ذهب الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على الإبهام وهو قول الكوفيين قال

ابن المنير وكانه مذهب البخاري لانه أشار في صحيحه عند الترجمة لهذين الحديثين الى أن ذلك خاص بذلك الزمن وأما الآن فقد استقرت الاحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك وهذا الخلاف يرجع الى قاعدة أصولية وهى هل يكون خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد أو جماعة مخصوصة فى حكم الخطاب العام للأمم أولا فمن ذهب الى الأول جعل حديث على وأبى موسى شرعا عاما ولم يقبل دعوى الخصوصية الا بدليل ومن ذهب الى الثاني قال ان هذا الحكم يخص بهما والظاهر الأول *

باب التلبية وصفتها وأحكامها

١ عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال اللهم ليك لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لاشريك لك وكان عبد الله يزيد مع هذا لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء اليك والعمل » متفق عليه * ٢ وعن جابر قال « أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر التلبية مثل حديث ابن عمر قال والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا » رواه أحمد وأبو داود ومسلم بمعناه * ٣ وعن أبى هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى تلبيته لبيك اله الحق لبيك » رواه أحمد وابن ماجه والنسائي *

حديث أبى هريرة صحيحه ابن حبان والحاكم : قوله « فقال لبيك » قال فى الفتح هو لفظ مثني عند سيبويه ومن تبعه وقال يونس هو اسم مفرد وألفه انما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير كدى وعلى ورد بانها قلبت ياء مع المظهر وعن الفراء هو منصوب على المصدر وأصله لبالك فثنى على اتنا كيد أي البابا بعد الباب وهذه التثنية ليست حقيقية بل هى للتكثير والمبالغة ومعناه اجابة بعد اجابة أو اجابة لازمة وقيل معناه غير ذلك. قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة إبراهيم حين أذن فى الناس بالحج وهذا قد أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن

أبي حاتم بأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة في غير واحد. قل الحافظ والأساتيد اليهم قوية وهذا مما ليس للاجتهاد فيه مسرح فيكون له حكم الرفع : قوله « ان الحمد » بكسر الهمزة على الاستثاف وبفتحها على التعليل قال في الفتح والكسر أجود عند الجمهور قال ثعلب لان من كسر جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح قال معناه لييك لهذا السبب الخاص ومثله قال ابن دقيق العيد. وقال ابن عبد البر معناها واحد وتعقب ونقل ان مخشري ان الشافعي اختار الفتح وأبا حنيفة اختار الكسر : قوله « والنعمة لك » المشهور فيه النصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا قاله ابن الانباري وكذلك الملك المشهور فيه النصب ويجوز الرفع : قوله « وكان عبد الله » الخ أخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد « لييك مرغوبا ومرهوبا باليك ذا النعماء والفضل الحسن » قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث عمر وابن مسعود ونائشة وجابر وعمر بن معد يكره أجمع المسلمون جميعا على ذلك غير أن قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيها من الذكر لله تعالى ما أحب وهو قول محمد والثوري والأوزاعي واحتجوا بما في الباب من حديث أبي هريرة وجابر وبالأثر المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور. وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة وهو أحد قولي الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأحمد أنها سنة. وقال ابن أبي هريرة واجبة وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب الدم تركها وقال ابن شاس من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية أنها واجبة بقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه على الطريق وحكي ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والزييري من الشافعية وأهل الظاهر أنها ركن في الاحرام لا ينقصد بدونها وأخرج ابن سعد عن عطاء باسناد صحيح أنها فرض وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة *

٤ وعن السائب بن خلاد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا نبي جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالأهلال والتلبية » رواه الحنفية

وصححه الترمذى . وفي رواية « ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 كن عجاجا نجاجا والمعج التلبية والنج نحو البدن » رواه أحمد * ٥ وعن خزعة بن
 ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه كان اذا فرغ من تليته سأل الله عز
 وجل رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار » رواه الشافعى والدارقطنى * ٦ وعن
 القاسم بن محمد قال « كان يستحب للرجل اذا فرغ من تليته ان يصلى على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الدارقطنى * ٨ وعن الفضل بن العباس قال كنت رديف
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى مني فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة
 العقبة » رواه الجماعة * وعن عطاء عن ابن عباس « قال يرفع الحديث انه كان
 يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر » رواه الترمذى وصححه * ٨ وعن
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال يلبي المعتبر حتى يستلم الحجر »
 رواه أبو داود *

حديث السائب بن خالد أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعى عنه وابن
 حبان والحاكم والبيهقى وصححوه وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا وأحمد
 من حديث ابن عباس. وأخرج ابن أبي شيبة عن المطلب بن عبد الله بن حنطب
 قال « كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفعون اصواتهم حتى تبح
 اصواتهم » وأخرج الترمذى وابن ماجه والحاكم من حديث أبي بكر الصديق
 أفضل الحج المعج والنج » واستقر به الترمذى وحكى الدارقطنى الاختلاف فيه
 وأشار الترمذى الى نحوه من حديث جابر. ووصله أبو القاسم فى الترغيب والترهيب
 ورواه مستروك وهو اسحق بن أبي فروة. وروى ابن المقرئ فى مسند أبي
 حنيفة عن ابن مسعود نحوه: وأخرجه أبو يعلى. وحديث خزعة فى اسناده صالح
 ابن محمد بن أبي زائدة وهو مدنى ضعيف وفيه أيضا ابراهيم بن أبي يحيى ولكنه قد
 تابعه عليه عبد الله بن عبيد الله الاموي أخرجه البيهقى والدارقطنى. وحديث ابن
 عباس الاول فى اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه مقال وحديثه الثانى قال
 المنذرى أخرجه الترمذى وقال صحيح وفى اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
 وقد تكلم فيه جماعة من الائمة انتهى كلام المنذرى . وليس فى الترمذى الا الحديث
 الاول الذى عزاه اليه المصنف وهو الذى بعده حديث واحد ولكنه لما اختلف لفظهما

جعلهما المصنف حديثين . قوله « ان آمر أصحابي » الخ استدلل به على استحباب رفع الصوت للرجل بالتلبية بحيث لا يضر نفسه وبه قال ابن رسلان . وخرج بقوله أصحابي النساء فان المرأة لا تجهر بها بل تقتصر على السماع نفسها . قال الروياني فان رفعت صوتها لم يحرم لانه ليس بعورة على المصحح بل يكون مكروها وكذا قال أبو الطيب وابن الرفعة وذهب داود الي ان رفع الصوت واجب وهو ظاهر قوله فامرني ان آمر أصحابي لاسيما وأعمال الحج وأقواله بيان لمجمل واجب هو قول الله تعالى (والله على الناس حج البيت) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » : قوله « حتى رمى جرة العقبة » فيه دليل على ان التلبية تستمر الى رمي جرة العقبة واليه ذهب الجمهور وقالت طائفة يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن يماود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة . وقالت طائفة يقطعها اذا راح الى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة وسعد ابن أبي وقاص وعلى وبه قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة وهو قول الأوزاعي والليث . وعن الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم عرفة واختلف الأولون هل يقطع التلبية مع رمي اول حصاة او عند تمام الرمي فذهب جمهورهم الى الاول والى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال « أفضت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة » قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسرا لما أبهم في الروايات الاخرى وأن المراد حتى رمى جرة العقبة أي أتم رميها انتهى . والامر كما قال ابن خزيمة فان هذه زيادة مقبولة خارجة من مخرج صحيح غير منافية للمزيد وقبولها متفق عليه كما نقرر في الاصول : قوله « حتى يستلم الحجر » ظاهره انه يلبي في حال دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستلام ويستثنى منه الاوقات التي فيها دعاء مخصوص وقد ذهب الي ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند الشروع في الاستلام أبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم يلبي ولو سكنه ينخفض صوته وهو قول ابن عباس ، أحمد *

* باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة * ❦

١ ❦ عن جابر قال «أهللنا بالحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة فكبر ذلك علينا وضاقت به صدورنا فقال يا أيها الناس أحلوا فلولوا الهدى . هي فعلت كما فعلتم قال فاحللنا حتى وطئنا النساء وفعلنا كما يفعل الحلال حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج » متفق عليه . وفي رواية «أهللنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحج خالصا لا بخالطه شيء . فقدمنا مكة لأربع ليال خلون من ذى الحجة فطفنا وسعينا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نحل وقال لولا هدي خللت ثم قام سراقه بن مالك فقال يا رسول الله أرايت متعتنا هذه لعامنا هذا أم لا ؟ فقال بلى هي للآبد » رواه البخاري وأبو داود ومسلم معناه ٢ وعن أبي سعيد قال «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصرخ بالحج صراخا فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة الآمن ساق الهدى فلما كان يوم التروية ورحنا الى منى أهللنا بالحج » رواه أحمد ومسلم ٣ وعن أسماء بنت أبي بكر قالت «خرجنا محرمين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان معه هدى فليقم على إحرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل فلم يكن معي هدي فخلت وكان مع الزبير هدي فلم يحل » رواه مسلم وابن ماجه . ومسلم في رواية «قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهلين بالحج » ❦ *

قوله «وجعلنا مكة بظهر» أي جعلناها وراءنا . ذلك عند أرادتهم الذهاب الى منى : قوله «لا يخالطه شيء» يعني من العمرة ولا القران ولا غيرها قوله «من ذى الحجة» بكسر الحاء على الافصح . قوله «أرايت متعتنا هذه» أي اخبرني عن فسخنا الحج الى عمرتنا هذه التي نمتنع فيها بالجماع والطيب والابس . قوله : «لعامنا هذا» أي مخصوصة به لا تجوز في غيره أم لا ؟ بداي جميع الاعصار . ❦ وقد استدلل بهذه الأحاديث وبإياتي بعدها اذ ذكره المصنف من قال انه يجوز فسخ الحج الى العمرة لكل احد وبه قال أحمد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي قال النووي وجمهور العلماء من السلف والخلف ان فسخ الحج الى العمرة هو

مختص بالصحابة في تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وانما أمروا به في تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واستدلوا بحديث ابي ذر وحديث الحرث بن بلال عن ابيه وسيايان ويأتى الجواب عنهم قالوا ومعنى قوله للابد جواز الاعمار في أشهر الحج والقران فهم اجاز ان الى يوم القيامة وانما نسخ الحج الى العمرة فمختص بتلك السنة وقد عارض المجوزون للفسخ ما احتج به المانعون بأحاديث كثيرة عن أربعة عشر من الصحابة قد ذكر المصنف في هذا الباب منها أحاديث عشرة منهم وهم جابر وسراقة بن مالك وأبو سعيد واسماء وعائشة وابن عباس وانس وابن عمر والربيع بن سبرة والبراء وأربعة لم يذكر احاديثهم وهم حفصة وعلى وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى. قال في الهدى وروي ذلك عن هؤلاء الصحابة طوائف من كبار التابعين حتى صار منقولا عنهم فلا يرفع الشك ويوجب اليقين ولا يمكن أحد أن ينكره أو يقول لم يقع وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذهب حبر الأمة وبجرها ابن عباس وأصحابه ومذهب ابي موسى الأشعري ومذهب امام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبل وأهل الحديث معه ومذهب عبد الله ابن الحسن العنبري قاضي البصرة ومذهب أهل الظاهر انتهى. واعلم ان هذه الاحاديث قاضية بجواز الفسخ. وقول ابي ذر لا يصلح الاحتجاج به عليهما مختصة بتلك السنة وبذلك الركب وغاية ما فيه انه قول صحابي فيما هو مسرح للاجتهاد فلا يكون حجة على أحد على فرض أنه لم يعارضه غيره فكيف اذا عارضه رأى غيره من الصحابة كان عباس فانه أخرج عنه مسلم انه كان يقول «لا يطوف بالبيت حاج الا حل» وأخرج عبد الرزاق انه قال من جاء مهلا بالحج فان الطواف بالبيت يصيره الى عمرة شاء أم أبى فقبل له ان الناس ينكرون ذلك عليك فقال هي سنة نبينهم وان رغبوا وكابى موسى فانه كان يفتى بجواز الفسخ في خلافة عمر كما صحيح البخاري علي ان قول ابي ذر معارض بصريح السنة كما تقدم في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم لسراقة بقوله للابد لما سأله عن متهم تلك بخصوصها مشيرا اليها بقوله متعتنا. هذه فليس في المقام متمسك بيد المانعين يعتد به ويصلح له فيه في مقابلة هذه السنة المتواترة وأما حديث الحرث بن بلال عن أبيه وسيايان انه غير صالح للتمسك به علي فرض انفراده فكيف اذا وقع معارضا لاحاديث أربعة عشر صحابيا كما هو صحيحة وقد أبعد من قال انها منسوخة لان دعوى النسخ محتاج الى نصوص صحيحة متأخرة.

(٨٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

عن هذه النصوص وأما مجرد الدعوي فأمر لا يمجز عنه أحد وأما ما رواه البزار عن عمرانه قال «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحل لنا المتعة ثم حرمها علينا» فقال ابن القيم ان هذا الحديث لا سند له ولا متن أما سنده فما لا تقوم به حجة عند أهل الحديث وأما متنه فان المراد بالمتعة فيه متعة النساء. ثم استدلل على ان المراد ذلك باجماع الامة على ان متعة الحج غير محرمة ويقول عمر لو حججت لتمتعت كما ذكره الأثرم في سننه. ويقول عمر لما سئل هل نهي عن متعة الحج فقال لا أبعد كتاب الله أخرجه عنه عبد الرزاق وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «بل لا بد» فانه قطع لتوهم ورود النسخ عليها ~~واسد~~ إلى النسخ بما أخرجه أبو داود «ان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتني عمر بن الخطاب فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهي عن العمرة قبل الحج» وهو من رواية سعيد بن المسيب عن الرجل المذكور وهو لم يسمع من عمر وقال أبو سليمان الخطابي في إسناده هذا الحديث مقال وقد أعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته وجوز ذلك اجماع أهل العلم ولم يذكر فيه خلافا انتهى. اذا تقرر لك هذا علمت أن هذه السنة عامة لجميع الامة وسببأتي في آخر هذا الباب بقية متمسكات الطائفتين وقد اختلف هل الفسخ على جهة الوجوب أو الجواز فقال بعض الى أنه واجب قال ابن القيم بعد ان ذكر حديث البراء الآتي وغضبه صلى الله عليه وآله وسلم لما لم يفعلوا ما أمرهم به من الفسخ ونحن نشهد الله علينا اننا لو أحرمانا بحج لرأينا فرضا علينا فسخه الى عمرة فتاديا من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتباعا لامره فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ولا صح حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعدهم بل أجري الله على لسان سراقه ان سأل هل ذلك يختص بهم فأجابه بأن ذلك كائن لا بد فاندرى ما يقدم علي هذه الاحاديث وهذا الامر المؤكد الذي غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من خالفه انتهى. والظاهر ان الوجوب رأى ابن عباس لقوله فيما تقدم ان الطواف بالبيت يصيره الى عمرة شاه أم أبي *

٤ وعن الأسود عن عائشة قالت «خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا نرى الا انه الحج فلما قدمنا تطوقنا بالبيت وأمر النبي صلى الله عليه وآله

وسلم من لم يكن ساق الهدى ان يحل فحل من لم يكن ساق ونساؤه لم يسقن فاحلن قالت عائشة فحضت فلم أطف بالبيت وذكر قصتها «متفق عليه» * ٥ وعن ابن عباس قال «كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجز الفجور في الأرض ويجعلون المحرم صفر ويقولون اذا برأ الدبر وعفا الأثر وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر فقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم ان يجعلوها عمرة فتماظم ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أي الحل قال حل كله «متفق عليه» * ٦ وعنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عمرة استمتعناهم فمن لم يكن عنده هدى فليحل الحل كله فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * ٧ «وعنه أيضا» انه سئل عن متعة الحج فقال أهل المهاجرون والانصار وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأهلنا فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا اهلالكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدى فطقنا بالبيت وبالصفاء والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب وقال من قلد الهدى فانه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله ثم امرنا عشية التروية أن نهل بالحج واذا فرغنا من المناسك جئنا طفنا بالبيت وبالصفاء والمروة فقد تم حجنا وعلينا الهدى كما قال تعالى (فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم إلى أمصاركم) رواه البخاري * ٨

قوله «ولانرى إلا انه الحج» في لفظ مسلم ولا نذكر الا الحج وظاهر هذا ان عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج وقد تقدم قولها «فما من أهل بعمرة وما من أهل بالحج والعمرة وما من أهل بالحج» فيجتمعا فيها ذكرت ما كانوا يعتادونه من ترك الاعمار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعمار في أشهر الحج: قوله «ونساؤه لم يسقن» أي الهدى. قوله «وذكرت قصتها» وهي كما في البخاري وغيره «فلما كانت لية الحصبة قلت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع أنا بحجة قال وما طفت ليالى قدمنا مكة قلت لا قال فاذهبي مع اخيك إلى التميم فاهلي بعمرة ثم موعدك كذا وكذا فقالت صفة ما أراني الا حابستهم قال عقرا حلقا أو ما طفت يوم النحر قات قلت بلى قال لا بأس انقرى قالت عائشة فلقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة عليها أو أنا مصعدة وهو منهبط منها» قوله

من أنجر الفجور هذا من أبا طيهم المستندة الي غير أصل كسائر اخواتها قوله «ويجعلون المحرم صفر» قال في الفتح كذا هو في جميع الاصول من الصحيحين قال النووي كان ينبغي ان يكتب بالالف ولكن على تقدير حذفها لا بد من قرأته منصوبا لانه مصروف بلا خلاف يعني والمشهور في اللغة الربعية كتابة المنصوب غير الالف فلا يلزم من كتابته بغير ألف ان لا يصرف فيقرأ بالالف وسبقه عياض الى نفى الخلاف فيه لكن في المحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فليل لا يمنع الصرف حتى يجمع علمتان فاما قال المعرفة والساعة وفسره المظفرى بأن مراده بالساعة الزمان والا زمنة ساعات والساعات مؤنثة انتهى. واما جعلوا المحرم صفر لما كانوا عليه من النسوة في الجاهلية فكانوا يسمون المحرم صفرًا ويحلو به ويؤخرون تحريم المحرم لثلاثين الى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما يعتادون من المقاتلة والغارة والنهب فضللهم الله عز وجل في ذلك فقال (أما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا) قوله «إذا برأ الدبر» بفتح الدال المهملة والموحدة أى ما كان يحصل بظهور الابل من الحمل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ عند انصرافهم من الحج: قوله «وعفا الاثر» أى اندرس أثر الابل وغيرها في سيرها ويحتمل أثر الدبر المذكور وهذه الالفاظ تقر أسا كنية الرأه لارادة السجع ووجه تعليق جواز الاعتمار بانسلاخ صفر مع كونه ليس من أشهر الحج أنهم لما جعلوا المحرم صفرًا وكانوا لا يستفرون ببلادهم في الغالب ويبرأ دبراً بلهم الا تنسد انسلاخه الحقوه بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا اول أشهر الاعتمار شهر المحرم الذى هو فى الأصل صفر والعمره عندهم فى غير أشهر الحج. قوله «قال حل كله» أى الحل الذى يجوز معه كل محظورات الاحرام حتى الوطء للنساء قوله هذه عمره استمعنا بها هذا من متمسكات من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وتأوله من ذهب الى خلافه بانه أراد به من تمتع من أصحابه كما يقول الرجل الرئيس فى قومه فعملنا كذا وهو لم يباشر ذلك وقد تقدم الكلام على حجه صلى الله عليه وآله وسلم. قوله «فان العمره قد دخلت فى الحج الى يوم القيامة» قيل معناه سقط فعلها بالدخول فى الحج وهو على قول من لا يرى العمره واجبة وأما من يرى انها واجبة فقال النووي قال أصحابنا وغيرهم فيه تفسير ان احدهما معناه دخلت أفعال العمره فى أفعال الحج اذا جمع بينهما بالقران

والثاني معناه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج . قال الترمذي هكذا قال الشافعي وأحمد وإسحق وهذه الأحاديث من أدلة القائلين بالفسخ وقد تقدم البحث في ذلك *

٨ وعن انس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بات بذى الحليفة حتى أصبح ثم أهل بالحج وعمرة وأهل الناس بهما فلما قدمنا أمر الناس فحلوا حتى كان يوم التروية أهلوا بالحج قال ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع بدنان بيده قياما وذبح بالمدينة كبشين أملحين » رواه أحمد والبخاري وأبو داود *

٩ وعن ابن عمر قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة واصحابه مهلين بالحج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء ان يجعلها عمرة الا من كان معه الهدى قالوا يا رسول الله أبروح احدنا الي مني وذكره بقطر منيا قال نعم وسطعت الحجار » رواه احمد *

حدث ابن عمر هذا قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وهو في الصحيح باختصار وهو من احاديث الفسخ التي قال ابن القيم كلها صحاح وهو احد الاحاديث التي قال احمد بن حنبل ان عنده في الفسخ احد عشر حديثا صحاحا قوله « بات بذى الحليفة حتى أصبح » فيه استحباب المبيت بميقات الاحرام : قوله وأهل الناس بهما فيه استحباب ان تكون تلبية الناس بعد تلبية كبير القوم ولفظ أبي داود « ثم أهل الناس بهما » قوله « فحلوا » أى أمر من فسخ الحج الى العمرة ممن كان معه أن يحل من عمرته : قوله « يوم التروية » هو اليوم الثامن من ذى الحجة كما تقدم : قوله « قياما » فيه استحباب نحر الابل قائمة : قوله « وذبح بالمدينة كبشين » فيه مشروعية الاضحية وسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى ويأتي ان شاء الله تعالى تفسير الاملح : قوله « وذكره بقطر منيا » فيه اشارة الى قرب العهد بوطء النساء وفيه دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة . قوله « وسطعت الحجار » في رواية لابن أبي شيبه عن أسماء بنت أبي بكر ما لفظه « جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجاجا فجعلناها عمرة فجعلنا الاحلال كله حتى سطعت الحجار بين الرجال والنساء » والمراد انهم تبخروا والبخور نوع من انواع الطيب *

١٠ وعن الربيع بن سبرة عن أبيه قال «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا كان بعسفان قال له سرافة بن مالك المدلجي يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم يقال ان الله عز وجل قد ادخل عليكم في حجكم عمرة فاذا قدمتم فمن تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد حل الا من كان معه هدي» رواه ابو داود * ١١ وعن البراء بن عازب قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال فاحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوا حجكم عمرة قال فقال الناس يا رسول الله قد أحرمتنا بالحج كيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا فردوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فرأت الغضب في وجهه فقالت من اغضبك أغضبه الله قال ومالي لا أغضب وأنا أمر بالامر فلا تتبع» رواه احمد وابن ماجه *

الحديث الاول سكت عنه أبو داود ورجاله رجال الصحيح والمذري والحديث الثاني أخرجه ايضا ابو يملى ورجاله رجال الصحيح كما قال في مجمع الزوائد وهو من الاحاديث في الفسخ التي صححها أحمد وابن القيم : قوله «بعسفان» قرية بين مكة والمدينة على نحو رحلتين من مكة قال في الموطأ بين مكة وعسفان أربع برد : قوله «اقض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم» أي أعلمنا علم قوم كانوا وجدوا الآن وفي رواية لابن داود كانوا وفدوا اليوم أي كانوا وردوا عليك الآن قوله «الا من كان معه هدي» يعني فانه لا يحل حتى يبلغ الهدي بحله قوله «فغضب» استدل به من قال بوجوب الفسخ لان الامر لو كان امر ندب لكان المأمور مخيرا بين فعله وتركه ولما كان يغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند مخالفته لانه لا يغضب الا لانتهاك حرمة من حرمت الدين لا مجرد مخالفة ما أرشد اليه على جهة الندب ولا سيما وقد قالوا له قد أحرمتنا بالحج كيف نجعلها عمرة فقال لهم انظروا ما أمركم به فافعلوا فان ظاهر هذا ان ذلك امر حرم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان أمره ذلك لبيان الافضل أو لقصد الترخيص لهم بين لهم بهذه المراجعة ان ما أمرتكم به هو الافضل أو قال لهم اني أردت الترخيص لكم والتخفيف عنكم *

١٢ وعن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن الحرث بن بلال عن أبيه «قال قلت يا رسول الله سمعنا الحجة لنا خاصة أم للناس عامة قال بل لنا خاصة» رواه الترمذي

وهو بلال بن الحرث المزني * ١٣ وعن سليم بن الاسودان اباذر كان يقول « فيمن حج ثم فسخها بعمرة لم يكن ذلك الا لاركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أبو داود. وسلم والنسائي وابن ماجه عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر « قال كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة » قال احمد بن حنبل حديث بلال بن الحرث عن أبي ذر قال لا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعني الحرث بن بلال وقال أرايت لو عرف الحرث بن بلال الا أن أحد عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرون ما يرون من الفسخ أين يقع الحرث بن بلال منهم. وقال في رواية أبي داود ليس يصح حديث في ان الفسخ كان لهم خاصة وهذا أبو موسى الأشعري يفتي به في خلافة أبي بكر وشرطاً من خلافة عمر. قات وبشهد لما قاله قوله في حديث جابر « بل هي للأبد » وحديث أبي ذر موقوف وقد خالفه أبو موسى وابن عباس وغيرهما * —

اما حديث بلال بن الحرث ففيه ما نقله المصنف عن احمد. وقال المذري ان الحرث يشبه الجاهل. وقال الحافظ الحرث بن بلال من ثقات التابعين وقال ابن القيم نحن نشهد بالله ان حديث بلال بن الحرث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلط عليه قال ثم كيف يكون هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس يفتي بخلافه وينظر عليه طول عمره بمشهد من الخاص والعام واصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متوافرون ولا يقول له رجل واحد منهم هذا كان مختصاً بنا ليس لغيرنا انتهى. وقد روى عن عثمان مثل قول أبي ذر في اختصاص ذلك بالصحابة ولكنهما جميعاً مخالفان المروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك للأبد بمحض الرأي وقد حمل ما قالاه على محامل. أحدها أنهما أرادا اختصاص وجوب ذلك بالصحابة وهو قول ابن تيمية حفيد المصنف لا مجرد الجواز والاستحباب فهو للإمة الى يوم القيامة. وثانيها أنه ليس لاحد بعد الصحابة ان يتبدى حجاباً قارناً أو مفرداً بلا هدى يحتاج معه الى الفسخ ولكن فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو التمتع ان أمسق الهدى والقران لمن ساقه وليس لاحد بعدهم أن يحرم بحجة مفردة ثم فسخها ويحملها مئة وأما ذلك خاص بالصحابة وهذان الحملان يمارضان

ما حمل المانعون كلامهما عليه من أن المراد أن الجواز مختص بالصحابة إذا لم يكن الثاني
منهما مراداً لهم وهما راجحان عليه وأقل الاحوال أن يكونا مساويين له تنسقط
معارضة الاحاديث الصحيحة به . وأما ما في صحيح مسلم عن أبي ذر من أن المتعة
في الحج كانت لهم خاصة فيرده اجماع المسلمين على جوازها الي يوم القيامة فإن أراد
بذلك متعة الفسخ ففيه تلك الاحتمالات (ومن جملة) ما احتج به المانعون من
الفسخ ان مثل ما قاله عثمان وابو ذر لا يقال بالرأي ويحاج بان هذا من موطن
الاجتهاد وما للرأي فيه مدخل على أنه قد ثبت في الصحيحين عن عمران بن
حصين انه قال « تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونزل القرآن فقال
رجل برأيه ما شاء » فهذا تصريح من عمران ان المنع من التمتع بالعمرة الى الحج
من بعض الصحابة إنما هو من محض الرأي فكما ان المنع من التمتع على العموم من
قبيل الرأي كذلك دعوى اختصاص التمتع الخاص اعني به الفسخ بجماعة
مخصوصة (ومن جملة) ما تمسك به المانعون من الفسخ حديث عائشة المتقدم حيث قالت
« خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فثنا من أهل
بعمرة ومنا من أهل بحج حتى قدمنا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من أحرّم بعمرة ولم يهد فليحل ومن أحرّم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه
ومن أهل بحج فليتم حجه » وهذا لفظ مسلم وظاهر انه لم يأمر من حج مفرداً
بالفسخ بل أمره بإتمام حجه . وأجيب عن ذلك بان هذا الحديث غلط فيه عبد الملك
ابن شعيب وأبو شعيب أوجده البيث أوشيعه عقيل فان الحديث رواه مالك ومعه
والناس عن الزهري عنها وبينوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من لم يكن معه هدى
اذا طاف وسمي ان يحل وقد خالف عبد الملك جماعة من الحفاظ فرووه على خلاف
ما رواه قال في الهدى بعد ان ساق الروايات الخالفة لرواية عبد الملك فان كان محفوظاً
يفني حديث عبد الملك فيتمين ان يكون قبل الأمر بالاحلال وجعله عمرة ويكون
هذا أمراً ذاتاً قد طرأ على الأمر بإتمام كما طرأ على التخيير بين الافراد والتمتع والقران
ويتعين هذا ولا بد وإذا كان هذا ناسخاً للأمر بالفسخ والامر بالفسخ ناسخاً
للأذن في الافراد فهذا محال قطعاً فانه بعد ان أمرهم بالحل لم يأمرهم بتقيضه والبقاء
على الاحرام الاول وهذا باطل قطعاً فيتمين ان كان محفوظاً ان يكون قبل الامر

لهم بالفسخ لا يجوز غير هذا البتة انتهى ﴿ ومن متمسكاتهم ﴾ ما في لفظ مسلم من حديث عائشة أنها قالت « قلما من أهل بعمرة خلل وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر » وأجيب بأن هذا من حديث أبي الأسود عن عروة عنها وقد أنكره عليه الحفاظ قال أحمد بن حنبل بعد أن ساقه إيش في هذا الحديث من العجب هذا خطأ فقلت له الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه قال نعم وهشام بن عروة وقد أنكره ابن حزم وأنكر حديث يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عن عائشة بنحوه عند مسلم وقال لا خفاء في نكرة حديث أبي الأسود ووجهه وبطلانه والعجب كيف جاز علي من رواه قال وأسلم الوجوه للحديثين المذكورين عن عائشة أن تخرج روايتهما على أن المراد بقولها إن الذين أهلوا بحج أو بحج وعمرة لم يحلوا أنها عنت بذلك من كان معه الهدى لأن الزهري قد خالفهما وهو أحفظ منهما وكذلك خالفهما غيره ممن له مزيد اختصاص بعائشة ثم إن حديثيهما موقوفان غير مسندين لأنهما إذا ذكر أعني فعل من فعل ما ذكر دون أن تذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن لا يحلوا ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلو صح ما ذكرناه وقد صح أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا هدى معه بالفسخ فتماذى المأمورون بذلك ولم يحلوا لكانوا عصاة لله وقد أعادهم الله من ذلك وبرأهم منه قال قتبت بقينا أن حديث أبي الأسود ويحيى إنما عني فيه من كان معه هدى وهكذا جاءت الأحاديث الصحاح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من معه الهدى بأن يجمع حجاج العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا ﴿ ومن جملة ﴾ ما عسك به المانعون من الفسخ أنه إذا اختلف الصحابة ومن بعدهم في جواز الفسخ فالاحتياط يقتضي المنع منه صيانة للعبادة وأجيب بأن الاحتياط إنما يشرع إذا لم يتبين السنة فإذا ثبت فالاحتياط هو اتباعها وترك ما خالفها فإن الاحتياط نوعان احتياط بالخروج من خلاف العلماء واحتياط بالخروج من خلاف السنة ولا يخفى رجحان الثاني على الأول. قال في الهدى وأضاف أن الاحتياط ممتنع فإن للناس في الفسخ ثلاثة أقوال على ثلاثة أنواع. أحدها أنه محرم. الثاني أنه واجب وهو قول جماعة من السلف والخلف. الثالث أنه مستحب فليس الاحتياط بالخروج من خلاف من حرمه أولى بالاحتياط من الخروج من خلاف من أوجبه وإذا تمذرا الاحتياط (٩٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

بالخروج من الخلاف تعيين الاحتياط بالخروج من خلاف السنة انتهى ومن متمسكاتهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالفسخ ليبين لهم جواز العمرة في أشهر الحج لخالفته الجاهلية وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اعتمر قبل ذلك ثلاث عمر في أشهر الحج كما سلف وبأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين لهم جواز الاعتمار عند الميقات فقال من شاء أن يهل بعمره فليفعل الحديث. في الصحيحين فقد علموا جوازها بهذا القول قبل الامر بالفسخ ولو سلم ان الأمر بالفسخ لتلك العلة لكان أفضل لاجلها فيحصل المطلوب لان ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في المناسك لخالفه أهل الشرك مشروع الي يوم القيامة ولا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ان عمرة الفسخ للأبد كما تقدم. وقد أطال ابن القيم في الهدى الكلام على الفسخ ورجح وجوبه وبين بطلان ما احتج به المانعون منه فمن أحب الوقوف على جميع ذبول هذه المسئلة فليراجعه واذا كان الموقع في مثل هذا المضيق هو افراد الحج فالحازم المتحرى لدينه الواقف عند مشتهات الشريعة ينبغي له أن يحمل حجه من الابتداء تهما أو قرانا فرارا بما هو مظنة البأس الى مالا بأس به فان وقع في ذلك فالسنة أحق بالاتباع * واذا جاء نهر الله بطل نهر معقل *

﴿ أبواب ما يتجنبه المحرم وما يباح له ﴾

﴿ باب ما يجتنبه من اللباس ﴾

١ عن ابن عمر قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس المحرم التميمي ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران ولا الخفين الا أن لا يجد نعلين فليطعمهما حتى يكونا أسفل من السكمين» رواه الجماعة. وفي رواية لأحمد قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنبر وذكر معناه» وفي رواية للدارقطني «ان رجلاً نادى في المسجد ماذا يترك المحرم من الثياب» * * *

قوله «ما يلبس المحرم قال لا يلبس» الخ قال الزووي قال العلماء هذا الجواب من بديع

الكلام لان ما لا يلبس منحصر فحصل التصريح به وأما اللبوس الجائز فغير منحصر فقال لا يلبس كذا أي ويلبس ما سواه قال البيضاوي سئل عما يلبس فأجاب بما ليس يلبس ليدل بالالزام من طريق المفهوم علي ما يجوز وإنما عدل عن الجواب لانه أخصر وفيه إشارة الى ان حق السؤال ان يكون عما لا يلبس لانه الحكم العارض في الاحرام المحتاج الى بيانه اذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب وكان اللائق السؤال عما لا يلبس وقال غيره هذا شبه الاسلوب الحكيم ويقرب منه قوله تعالى (يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم) الخ فعدل عن جنس المنفق وهو المستول عنه الى جنس المنفق عليه لانه الاهم. قال ابن دقيق العيد يستفاد منه ان المعتبر في الجواب ما يحصل به المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا يشترط المطابقة انتهى. وهذا كله مبني على الرواية التي فيها السؤال عن اللبس وأما على رواية الدار قطني المذكورة فليس من الاسلوب الحكيم وقد رواها كذلك أبو عوانة قال في الفتح وهي شاذة. وأخرجه أحمد وأبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما بلفظ «ان رجلا قال يا رسول الله ما يجنب المحرم من الثياب» وأخرجه أيضا أحمد بلفظ «ما يترك» وقد أجمعوا على ان هذا مختص بالرجل فلا يلحق به المرأة قال ابن المنذر أجمعوا على ان للمرأة لبس جميع ذلك وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران أو الورس وسيأتي الكلام على ذلك: وقوله «لا يلبس» بالرفع على الخبر الذي في معنى النهي وروي بالجزم علي النهي. قال عياض أجمع المسلمون على ان ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وقد نبه بالقيص على كل مخيط وبالعائم والبرانس على غيره وبالخفاف على كل ساتر قوله «ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران» الورس بفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصفر طيب الرائحة يصنع به. قال ابن العربي لبس الورس من الطيب ولكنه نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملائمة الشم فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو يجمع عليه فيما يقصد به التطيب وظاهر قوله مسه تحريم ما صنع كله أو بعضه ولكنه لا بد عند الجمهور من أن يكون لامصبوغ رائحة فان ذهب جاز لبسه خلافا لما لك: قوله «الا ان لا يجد النملين» في لفظ البخاري زيادة حسنة ما يرتبط ذكر النملين بما قبلها وهي «وليحرم أحدكم في ازار ورداء ونملين فان لم يجد النملين فليلبس الخفين

وفيه دليل على ان واحد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور. وعن بعض الشافعية جوازه والمراد بالوجدان القدرة على التحصيل. قوله «فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكمين» هما العظمان الناثان عند مفصل الساق والقدم وقد تقدم الخلاف في ذلك. وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسهما اذا لم يجد النعلين وعن الحنفية نجب وتعقب بأنها لو كانت واجبة لبينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز. واستدل به على ان القطع شرط لجواز لبس الخفين خلافا للجمهور عن أحمد فانه أجاز لبسهما من غير قطع لاطلاق حديث ابن عباس الآتي واجاب عنه الجمهور بأن حمل المطلق على المقيّد واجب وهو من القائلين به وقد تقدم التنبيه على هذا في باب ما يصنع من أراد الاحرام ويأتي تمام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس *

٢ وعن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين» رواه أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه وفي رواية قال «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهي النساء في الاحرام عن القفازين والنقاب ومامس الورس والزعفران من الثياب» رواه أحمد وأبو داود وزاد «ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من الوان الثياب معصفرا أو خزا أو حلياً أو سراويل أو قيصاً» * الزيادة التي ذكرها أبو داود أخرجها أيضاً الحاكم والبيهقي. قوله «لا تتقب المرأة» نقل البيهقي عن الحاكم عن أبي علي الحافظ ان قوله لا تتقب من قول ابن عمر أدرج في الخبر وقال صاحب الامام هذا يحتاج الى دليل وقد حكى ابن المنذر الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفا وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة والانتقاب لبس غطاء للوجه فيه نقبان علي العينين تنظر المرأة منهما. وقال في الفتح الانتقاب الحمار الذي يشد علي الأنف أو تحت الحاجر. قوله «ولا تلبس القفازين» بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الالف زاي ما تلبس المرأة في يديها في غطي أصابعها وكفها عند معاناة الشيء كغزل ونحوه وهو لا يدك الخلف للرجل. قوله «ومامس الورس» الخ تقدم الكلام عليه في شرح الحديث الذي قبله. قوله «ولتلبس بعد ذلك ما أحببت» الخ ظاهره جواز لبس ما عدا ما اشتمل عليه الحديث من غير فرق بين الخيط وغيره

والمصبوغ وغيره وقد خالف مالك في المعصر فقال بكرأته ومنع منه أبو حنيفة
ومحمد وشبهاه بالمورس والمزعر والحديث يرد ذلك **(واختلف العلماء)** أضاف
لبس النقاب فتعه الجمهور وأجازته الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية
وهو مردود بنص الحديث. قال في الفتح ولم يختلفوا في منعها من ستروجها وكفيها بما
سوى النقاب والقفازين. قوله «أو حليا» بفتح الحاء واسكان اللام وبضم الحاء مع
كسر اللام وتشديد الياء لغتان قرئ بهما في السبع وهو ما تتحلى به المرأة من
جلجل وسوار وتزين به من ذهب أو فضة أو غير ذلك *

٣ وعن جابر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يجد
نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل» رواه أحمد ومسلم * وعن
ابن عباس قال «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بعرفات من لم يجد
ازارا فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين» متفق عليه * وفي رواية
عن عمرو بن دينار «ان أبا الشعثاء أخبره عن ابن عباس انه سمع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وهو يخطب يقول من لم يجد ازارا ووجد سراويل فليلبسها ومن لم
يجد نعلين ووجد خفين فليلبسهما قلت وام يقل ليقطعها قال لا» رواه أحمد وهذا بظاهره
ناسخ لحديث ابن عمر بقطع الخفين لانه قال بعرفات في وقت الحاجة وحديث ابن
عمر كان بالمدينة كما سبق في رواية أحمد والدارقطني *

قوله «فليلبس خفين» تمسك بهذا الاطلاق أحمد فأجاز للمحرم لبس الخف
والسراويل للذي لا يجد النعلين والازار علي حالها واشترط الجمهور قطع الخف
وفتق السراويل ويلزمه الفدية عندهم اذا لبس شيئا منها علي حاله لقوله في حديث
ابن عمر المتقدم «فايقطعها» فيحمل المطلق علي المقيد ويلحق النظير بالنظير. قال ابن
قدامة الاولي قطعها عملا بالحديث الصحيح وخروجها من الخلاف. قال في الفتح
والاصح عند الشافعية والاكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد واشترط
الفتق محمد بن الحسن وامام الحرمين وطائفة * وعن أبي حنيفة منع السراويل للمحرم
مطلقا ومثله عن مالك **(والحديثان)** المذكور ان في الباب يردان عليها ومن أجاز
لبس السراويل علي حاله قيده بان لا يكون علي حالة لو فتقه لكان ازارا لانه في
تلك الحال يكون واجدا للازار كما قال الحافظ وقد أجاب الحنابلة علي الحديث

الذي احتج به الجمهور علي وجوب القطع باجوبة منها دعوى النسخ كما ذكر المصنف لان حديث ابن عمر كان بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس كان بعرفات كما حكى ذلك الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري. وأجاب الشافعي في الأم عن هذا فقال كلاهما صادق حافظ وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه أو شك فيها أو قالها فلم ينقلها عنه بعض رواة انتهى . وسلك بعضهم طريقة الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفعته وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه وردبانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية شاذة وعورض بانه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شبة باسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا. قال الحافظ ولا يرتاب أحد من الحديثين ان حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جاء باسناد وصف بكونه أصح الاسانيد واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ . منهم نافع رسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا لامن رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصيلي انه شيخ مصري لا يعرف كذا قال وهو شيخ معروف موصوف بالفقه عند الائمة . واستدل بعضهم بقياس الحنف علي السراويل في ترك القطع ورد بانه مصادم للنص فهو فاسد الاعتبار. واحتج بعضهم بقول عطاء ان القطع فساد والله لا يحب الفساد ورد بان الفساد إنما يكون فيما نهى عنه الشارع لانها أذن فيه بل أوجبه. وقال ابن الجوزي يحمل الامر بالقطع على الاباحة لا على الاشتراط عملا بالحديثين ولا يخفى أنه متكلف والحق انه لا تعارض بين مطلق ومقيد لامكان الجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد والجمع ما أمكن هو الواجب فلا يصار الى الترجيح ولو جاز المصير الى الترجيح لا يمكن ترجيح المطلق بانه ثابت من حديث ابن عباس وجابر كما في الباب ورواية اثنين أرجح من رواية واحد ☆

٤- وعن عائشة قالت «كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محرمات فاذا حاذوا باناسدلت احدا فاجلباها من رأسها علي وجهها فاذا جاوزونا كشفناه» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * ٥ وعن سالم «ان عبد الله يعني ابن عمر» كان يقطع الحنفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفية بنت أبي عبيد

أن عائشة حدثتها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قد وخص للنساء في الخفين فترك ذلك « رواه أبو داود »

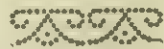
الحديث الأول أخرجه ابن خزيمة وقال في القلب من يزيد بن أبي زياد ولكن ورد من وجه آخر ثم أخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر وهي جدتها نحوه وصححه الحاكم قال المنذرى قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث وذكر الخطابي أن الشافعي عاق القول فيه يعني على صحته ويزيد بن أبي زياد المذکور قد أخرج له مسلم في الخلاصة عن الذهبي أنه صدوق وقد أعل الحديث أيضا بأنه من رواية مجاهد عن عائشة وقد ذكر يحيى بن سعيد القطان وابن معين أنه لم يسمع منها . وقال أبو حاتم الرازي مجاهد عن عائشة مرسل . وقد احتج البخاري ومسلم في صحيحيهما بأحاديث من رواية مجاهد عن عائشة . والحديث الثاني في أسناده محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور قد قدمنا ذكره في أول هذا الشرح ولكنه لم يضمن . قوله « فاذا حاذوا بنا » في نسخ المصنف هكذا فاذا حاذوا بنا . ولفظ أبي داود فاذا جازوا بنا بالزاي مكان الذا وفي التلخيص وغيره فاذا حاذونا . قوله « جلبابها » أي ملحققتها . قوله « من رأسها » نسك به أحمد فقال إنما لها أن تسدل على وجهها من فوق رأسها * واستدل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قرية . منها فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها لأن المرأة تحتاج إلى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره مطلقا كالعمرة لكن إذا سدت يكون الثوب متجافيا عن وجهها بحيث لا يصبب البشرة هكذا قال أصحاب الشافعي وغيرهم . وظاهر الحديث خلافه لأن الثوب المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة فلو كان التجافي شرطا لبينه صلى الله عليه وآله وسلم . قوله « كان يقطع الخفين للمرأة » لعموم حديث ابن عمر المتقدم فإن ظاهره شمول الرجل والمرأة لولا هذا الحديث والاجماع المتقدم . قوله « فترك ذلك » يعني رجع عن فتواه وفيه دليل على أنه يجوز للمرأة أن تلبس الخفين بغير قطع *

باب ما يصنع من أحرم في قميص

١ - عن يعلى بن أمية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه رجل منضمخ بطيب فقال يا رسول الله كيف تري في رجل أحرم في حية بعد ما تضمخ بطيب فنظر إليه ساعة فجاءه الوحي ثم سرى عنه فقال أين الذي سألتني عن العمرة آنفا فالتبس الرجل فخفي به فقال أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجك » متفق عليه . وفي رواية لهم « وهو منضمخ بالخلق » وفي رواية لابي داود « فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخلع جبتك فخلعها من رأسه »

قوله « جاءه رجل » ذكر ابن فتحون عن تفسير الطرطوشي ان اسمه عطاء ابن منية فيكون أخا يعلى بن منية لانه يقال له يعلى بن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتية وهي أمه وقيل جدته . وقال ابن الملقن يجوز أن يكون هذا الرجل عمرو بن سواد وذكر الطحاوي أن الرجل هو يعلى بن أمية الراوى . قوله « ثم سرى عنه » بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف عنه . قوله « الذي بك » هو أعم من أن يكون ثوبه أو يبدنه ولكن ظاهر قوله وأما الجبة الخ أنه أراد الطيب السكائن في البدن . قوله « ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجك » فيه دليل على أنهم كانوا يعرفون أعمال الحج . قال ابن العربي كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحبتون الطيب في الاحرام إذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان مجراها واحد . وقال ابن المنير قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي ان الترك فعل وأما قول ابن بطلال أراد الادعية وغيرها ما يشترك فيه الحج والعمره ففيه نظر لان التروك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده . قال النووي كما قال ابن بطلال وزاد ويستثنى من الاعمال ما يختص به الحج . وقال الباجي المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح له بهما فلم يبق الا القدية كذا قال ولا وجه لهذا الحصر لانه قد ثبت عند مسلم والنسائي في هذا

الحديث بلفظ « ما كنت صانعا في حجك فقال انزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا الخلق فقال ما كنت صانعا في حجك فاصنمه في عمرتك » قال الاسماعيلي لبس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب وإنما فيه أن الرجل كان متضمخا . وقوله « اغسل الطيب الذي بك » بوضع أن الطيب لم يكن على ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الحية لسكان في نزاعها كفاية من جهة الاحرام **﴿واستدل﴾** بحديث الباب على منع استدامة الطيب بعد الاحرام الأمر بغسل أثره من الثوب والبدن وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب الجمهور عنه بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة وهي في سنة ثمان بلا خلاف وقد ثبتت عن عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدها عند احرامهما وكان ذلك في حجة الوداع وهي سنة عشر بلا خلاف وإنما يؤخذ بالأمر الآخر فالآخر وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب فعمل آلة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقا محرما وغير محرم . وقد أجاب المصنف بهذا كما سيأتي وقد تقدم الكلام على ما يجوز من الطيب للمحرم وما لا يجوز في باب ما يصنع من أراد الاحرام **﴿وقد استدلل﴾** بهذا الحديث على أن المحرم ينزع ما عليه من الخيط من قميص أو غيره ولا يلزمه عند الجمهور تمزيقه ولا شقه وقال النخعي والشعبي لا ينزعه من قبل رأسه لثلا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شعبة عنهما وعن علي بن محبوب وكذا عن الحسن وأبي قلابة . ورواية أبي داود المذكورة في الباب ترد عليهم **﴿واستدل﴾** بالحديث أيضا على أن من أصاب طيبا في احرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وظاهره أن اللبس جهلا لا يوجب الفدية وقد احتج من منع من استدامة الطيب وإنما وجهه أنه أمره بغسله كراهة التزعفر للرجل لا لكونه محرما متطيبا انتهى . وقال مالك إن طال ذلك عليه لزمه دم وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا *



﴿ باب تظلل المحرم من الحر أو غيره والنهي عن تغطية الرأس ﴾

١- عن أم الحصين قالت « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جرة العقبة » وفي رواية « حججنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع فرأيت أنه حين رمى جرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقود به راحلته والآخر رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم يظله من الشمس » رواه أحمد وأحمد ومسلم * ٢ وعن ابن عباس « أن رجلاً أوقفته راحلته وهو محرم فأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه *

قوله « يستره من الحر » وكذا قوله « يظله من الشمس » فيه جواز تظليل المحرم على رأسه بثوب وغيره من محمل وغيره وإلى ذلك ذهب الجمهور وقال مالك وأحمد لا يجوز (والحديث) يرد عليهما وإجاب عنه بعض أصحاب مالك بأن هذا المقدار لا يكاد يدوم فهو كما أجاز مالك للمحرم أن يستظل بيده فإن فعل لزمته الفدية عند مالك وأحمد واجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز. وقد احتج مالك وأحمد على منع التظلل بما رواه البيهقي بأسناد صحيح عن ابن عمر أنه أبصر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال اضح من أحرمت له وبما أخرجه البيهقي أيضاً بأسناد ضعيف عن جابر مرفوعاً « ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب الا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه » قوله « اضح » بالاضاد المعجمة وكذا يضحي والمراد ابرز للضحى قال الله تعالى (وأنت لا تنظماً فيها ولا تضحي) ويجاب بأن قول ابن عمر لا حجة فيه وبأن حديث جابر مع كونه ضعيفاً لا يدل على المطلوب وهو المنع من التظلل ووجوب الكشف لان غاية ما فيه أنه أفضل على أنه يبعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل المفضول وبدع الأفضل في مقام التبليغ : قوله « اغسلوه بماء

وسدرة قد تقدم الكلام على هذا في كتاب الجنائز وساقه المصنف هنا للاستدلال به على أنه لا يجوز للمحرم تغطية رأسه ووجهه لأن التعليل بقوله فإنه يبعث ملبيا يدل على أن العلة الاحرام. قال النووي أما تخيير الرأس في حق المحرم الحلي فجمع على تحريمه . وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة هو كراهته وقال الشافعي والجمهور لا احرام في وجهه وله تغطيته وإنما يجب كشف الوجه في حق المرأة والحديث حجة عليهم وهكذا الكلام في المحرم الميت لا يجوز تغطية رأسه عند الشافعي وأحمد واسحق وموافقيهم وكذلك لا يجوز أن يلبس الخيط لظاهر قوله فإنه يبعث ملبيا وخالف في ذلك مالك والشافعي وأبو حنيفة فقالوا يجوز تغطية رأسه وبأسه الخيط والحديث يرد عليهم . وأما تغطية وجهه من مات محرما فيجوز عند من قال بتحريم تغطية رأسه وتأولوا هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجها إنما ذلك صيانة للرأس فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه وهذا تأويل لا يلجئ إليه ملجئ . والكلام على بقية أطراف الحديث قد تقدم في الجنائز *

باب المحرم يتقلد بالسيف للحاجة

١ عن البراء قال « اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فإني أهل مكة أن يدعو بدخل مكة حتى قاضاهم لا يدخل مكة سلاحا الا في القراب » *
 ٢ وعن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج معتمرا خال كفار قريش بينه وبين البيت فتحرمه هديه وحلق رأسه بالحديبية وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحا عليهم الا سيوفا ولا يقيم الا ما أحبوا فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما ان أقام بها ثلاثة أيام أمره أن يخرج فخرج « رواها أحمد والبخاري وهو دليل على أن للمحصر نحر هديه حيث أحصر » *

قوله « الا في القراب » بكسر القاف هو وعاء يحمل فيه راكب البعير سيفه مقمدا وبطرح فيه الراكب سوطه وأداته ويعلقه في الرحل وإنما وقعت المقاضاة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبينهم على أن يكون سلاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه في القربات لوجهين ذكرهما أهل العلم . الاول أن لا يظهر منه حال دخوله

دخول المغالبيين للقاهرين لهم . والثاني أنها اذا عرضت فتنة أو غيرها يسكون في الاستعداد للمقاتل بالاسلح صعوبة قاله أبو اسحق السبيعي **«وفي الحديثين»** دليل على جواز حمل السلاح بمكة للمعذر والضرورة لكن بشرط أن يكون في القرب كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيخصص بهذين الحديثين عموم حديث جابر عند مسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم **«لا يحمل أحدكم أن يحمل بمكة السلاح»** فيكون هذا النهي فيما عدا من حمله للحاجة والضرورة والى هذا ذهب الجماهير من أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وعطاء قال وكرهه الحسن البصري تمسكا بهذا الحديث يعني حديث النهي قال وشذ عكرمة فقال اذا احتاج اليه حمله وعليه الفدية ولعله اراد اذا كان محرما وليس المغفر والدرع ونحوهما فلا يكون مخالفا للجماعة انتهى . والحق ما ذهب اليه الجمهور لان فيه الجمع بين الأحاديث وهكذا يخص بحديثي الباب عموم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العيّد وادخلت السلاح الحرم فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم لغير حاجة الا للحاجة فانه قد دخل صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله مرة كما في دخوله يوم الفتح هو وأصحابه ودخوله صلى الله عليه وآله وسلم للمعركة كما في حديثي الباب اللذين احدهما من رواية ابن عمر *

﴿ باب منع المحرم من ابتداء الطيب دون استدائه ﴾

١ **«في حديث ابن عمر»** ولا ثوب مسه ورس ولا زعفران **«وقال في المحرم الذي مات «لا تخطوه» * ٢ وعن عائشة قالت «كأني أنظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وهو محرم» متفق عليه * ٣** وللمسلم والنسائي وأبي داود **«كأني أنظر الى ويص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم» * ٤ وعن عائشة قالت «كنا نخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة فنضمد جباهنا بالسك المطيب عند الاحرام فاذا عرقت أحدانا سال على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينهانا» رواه أبو داود * ٥ وعن سعيد بن جبير عن ابن عمر **«أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن بزيت غير ممتنع****

وهو محرم» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث غريب لا نعرفه
الا من حديث فرقد السبخي عن سعيد بن جبير وقد تكلم يحيى بن سعيد في
فرقد وقد روي عنه الناس *

حديث ابن عمر تقدم في باب ما يجتنبه الحرم من اللباس . وقوله « لا تخطوه »
تقدم في باب تطيب بدن الميت من كتاب الجنائز . وحديث طائفة الثاني سكت
عنه أبو داود والمذري واسناده رواه ثقات الا الحسين بن الجنيدي شيخ أبي داود
وقد قال النسائي لا بأس به : وقال ابن حبان في الثقات مستقيم الا مر فيما يروى .
وحديث ابن عمر في إسناد المقل الذي أشار اليه الترمذي ومن عدا فرقدا فيهم
ثقات : قوله « كأني انظر الى ويص الطيب » قد تقدم الكلام على هذا تفسيراً وحكماً
في باب ما يصنع من أراد الاحرام وجز من هنالك بأن الحق انه يحرم على الحرم ابتداء
الطيب لا استمراره : قوله « فنضم » بفتح الضاد المعجمة وتشديد الميم المكسورة
أى نلطخ : قوله « بالسك » بضم السين المهملة وتشديد الكاف وهو نوع من
الطيب معروف : قوله « فاذا عرقت » بكسر الراء : قوله « ولا ينهانا » سكوته
صلى الله عليه وآله وسلم يدل على الجواز لانه لا يسكت على باطل : قوله « غير مقلت »
قال في القاموس زيت مقلت طبخ فيه الرياحين أو خلط بادهان طيبة وفيه دليل على
جواز الادهان بالزيت الذي لم يخلط بشيء من الطيب . وقد قال ابن المنذر انه أجمع
العلماء على انه يجوز للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وان يستعمل
ذلك في جميع بدنه سوي رأسه ولحيته قال وأجمعوا على ان الطيب لا يجوز استعماله
في بدنه وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا وقد تقدم مثل هذا النقل عن ابن المنذر
والكلام على هذا الباب قد مر فلا نعيده *

﴿ باب النهي عن أخذ الشعر الا لعذر وبيان فديته ﴾

١ عن كعب بن عجرة قال « كان بي أذى من رأسي فحملت الي رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم والفعل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى ان الجهد
قد بلغ منك ما أرى اتجد شاة قلت لا فزلت الآية ففدية من صيام أو صدقة أو

نسك قال هو صوم ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاما لكل مسكين « متفق عليه » وفي رواية « أني على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الحديبية فقال كان هو ام رأسك تؤذيك فقلت اجل قال فاحلقه واذبح شاة أو صم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين » ورواه أحمد ومسلم وأبو داود * ولا يبي داود في رواية « فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين فرقا من زبيب أو أنسك شاة فحلفت رأسي ثم نسكت »

قوله « ما كنت أري أن الجهد » بضم الهمزة أي اظن والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضا وكذا حكاها القاضي عياض عن ابن دريد وقال صاحب المغني بالضم الطاقة وبالفتح السكفة فيتمين الفتح هنا . قوله « قد بلغ منك ما أرى » يفتح الهمزة من الرؤية : قوله « نصف صاع » في رواية عن شعبة نصف صاع طعام وفي أخرى عن أبي ليلى نصف صاع من زبيب . وفي رواية أيضا عن شعبة نصف صاع حنطة قال ابن حزم لا بد من ترجيح احدي هذه الروايات لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد قال في الفتح المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة وأما الزبيب فلم أره الا في رواية الحكم . وقد أخرجه أبو داود وفي اسنادها محمد بن اسحق وهو حجة في المنازاة لا في الأحكام اذا خالف والمحفوظ رواية التمر وقد وقع الجزم بما عند مسلم وغيره من طريق أبي قلابة كما وقع في الباب حيث قال أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين ولم يختلف علي أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن كعب وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الاصبهاني ومن طريق شعبة وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبدالله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وان الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع . قوله « هوام رأسك » الهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الاحناش والمراد بها ما يلزم جسد الانسان غالبا اذا طال عهده بالتنظيف وقد وقع في كثير من الروايات أنها القمل . قوله (فرقا) الفرق ثلاثة أصع كما وقع عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن

ابن عيينة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصح وفيه إشعار بأن تفسير الفرق مدرج
لكنه مقتضى الروايات الأخرى في رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصماني عند
أحمد بلفظ « لكل مسكين نصف صاع » وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضاً « أو
أطعم ستة مساكين مدين » : قوله « أو انسك شاة » لا خلاف بين العلماء أن النسك
المدكور في الآية هو شاة لكنه يعكز عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب « أنه
أصابه أذى فخلق رأسه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يهدي بقرة » وفي
رواية للطبراني « فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يفتدي ببقرة »
وكذا لعبد بن حميد وسعيد بن منصور . قال الحافظ وقد طارض هذه الروايات
ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وفعله في النسك إنما هو شاة وروى
سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن أبي هريرة « أن كعباً ذبح شاة لأذى
كان أصابه » وهذا أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن
سليمان بن يسار قال أخذ كعب بأرفع الكفارات ولم يخالف النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فيما أمر به من ذبح الشاة بل وافق وزاد وتعقبه الحافظ بأن
الحديث الدال على الزيادة لم يثبت *

☆ (باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم) ☆

١ عن عبد الله بن بحينة قال « احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو محرم بلحى جمل من طريق مكة في وسط رأسه » متفق عليه * ٢ وعن
ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم » متفق عليه .
والبخاري « احتجم في رأسه وهو محرم من وجع كان به بماه يقال له لحى الجمل » *
٣ وعن عبد الله بن حنين « أن ابن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالآبواء ابن عباس
فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه قال فأرسلني
ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستر بثوب
فسلمت عليه فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك ابن عباس يسألك كيف
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده

على التوب فطأ طأه حتى بد الى رأسه ثم قال لانسان يصب عليه الماء اصيب فعصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر فقال هكذا رأيته صلى الله عليه وآله وسلم يفعل» رواه الجماعة الا الترمذي *.

قوله «وهو محرم» زاد في رواية للبخارى بعد قوله محرم لفظ صائم : قوله «بلحي جمل» بفتح اللام وحكي كسرهما وسكون المهملة وفتح الجيم والميم موضع بطريق مكة كما وقع مبينا في الرواية الثانية وذكر البكري في معجمه أنه الموضع الذي يقال له برجل وقال غيره هو عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقياء وهم من ظن أن المراد به لحى الجمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجوم وحزم الحازمي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع قوله «في وسط» بفتح المهملة أى متوسطه وهو ما فوق اليا فوخ فيما بين أعلى القرنين قال الليث كانت هذه الحجامة في فاس الرأس. قال النووي اذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فان تضمنت قطع شعر فهي حرام وان لم تتضمنه جازت عند الجمهور وكرهها مالك. وعن الحسن فيها الفدية وان لم يقطع شعرا فان كان لضرورة جاز قطع الشعر وتجب الفدية وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس. وقال الداودي اذا أمكن مسك الحاجم بغير حلق لم يحجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وربط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وحوه التداوى اذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى المحرم عنه من تناول الطيب وقطع الشعر ولا فدية عليه في شيء من ذلك. قوله «بالأبواء» أي وهما نازلان بها وفي رواية بالعرج بفتح أوله واسكان ثانيه قرية جامعة قريبة من الأبواء. قوله «بين القرنين» أي قرني البئر : قوله «أرسلني اليك ابن عباس» الخ قال ابن عبد البر الظاهر أن ابن عباس كان عنده في ذلك نص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ به عن أبي أيوب أو عن غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لابي أيوب يسألك كيف كان يفسل رأسه ولم يقل هل كان يفسل رأسه أولا على حسب ما وقع فيه اختلاف المسور وابن عباس : قوله «فطأ طأه» أي أزاله عن رأسه. وفي رواية للبخارى «جمع ثيابه الى صدره حتي نظرت اليه» : قوله «لانسان» قال الحافظ لم أقف على اسمه : قوله «فقال هكذا رأيته صلى الله عليه وآله وسلم يفعل» زاد في رواية للبخارى فرجعت اليهما فاخبرتهما فقال المسور لابن عباس لا أماريك أبدا أى

لا اجادلك (والحديث) يدل على جواز الاغتسال للمحرم وتغطية الرأس باليد حاله قال ابن المنذر اجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة واختلفوا فيما عدا ذلك وروى مالك في الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من الاحتلام وروى عن مالك أنه كره للمحرم ان يغطي رأسه في الماء. وللحديث فوائد ليس هذا موضع ذكرها *

باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه

١ عن عثمان بن عفان « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح » رواه الجماعة إلا البخاري وليس للترمذي فيه « ولا ينكح » * ٢ وعن ابن عمر « أنه سئل عن امرأة أراد ان يتزوجها رجل وهو خارج من مكة فاراد أن يستمر أو يحج فقال لا تزوجها وأنت محرم نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه » رواه أحمد * ٣ وعن أبي غطفان عن أبيه عن عمر « أنه فرق بينهما يعني رجلا تزوج وهو محرم » رواه مالك في الموطأ والدارقطني * ٤ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم » رواه الجماعة. ولبخاري « تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وماتت بسرف » * ٥ وعن يزيد بن الأصم عن ميمونة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها حلالا وبني بها حلالا وماتت بسرف فدقها في الظلة التي بني بها فيها » رواه أحمد والترمذي. ورواه مسلم وابن ماجه . وافظها « تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس » وأبو داود ولفظه قالت « تزوجني ونحن حلالان بسرف » * ٦ وعن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وبني بها حلالا وكنت الرسول بينهما » رواه أحمد والترمذي ورواية صاحب القصة والسفير فيها أولى لأنه أخبر وأعرف بها. وروي أبو داود أن سعيد ابن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله تزوج ميمونة وهو محرم * حديث ابن عمر في إسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد وثق وحديث أبي رافع قال الترمذي حديث حسن ولا نعلم أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر (١١٠٠ - ١١٠٠) نيل الاوطار

الوراق عن ربيعة قال وروى مالك بن أنس عن ربيعة عن سليمان بن يسار «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة» وهو حلال «رواه مالك مرسلًا وقول سعيد بن المسيب أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمثدري وفي إسناده رجل مجهول. قوله «لا ينكح المحرم ولا ينكح» الأول بفتح الياء وكسر الكاف أى لا يتزوج لنفسه والثاني بضم الياء وكسر الكاف أى لا يتزوج امرأة بولاية ولا وكالة في مدة الاحرام: قال العسكري ومن فتح الكاف من الثاني فقد صحف: قوله «ولا ينكح» أى لا ينكح المرأة وهو طلب زواجها وقيل لا يكون خطيبا في النكاح بين يدي العقد والظاهر الأول: قوله «تزوج ميمونة وهو محرم» أجيب عن هذا بأنه مخالف لرواية أكثر الصحابة ولم يروه كذلك إلا ابن عباس كما قال عياض ولكنه متعقب بأنه قد صح من رواية عائشة وأبي هريرة نحوه كما صرح بذلك في الفتح وأجيب ثانيا بأنه تزوجها في أرض الحرم وهو حلال فأطلق ابن عباس على من في الحرم أنه محرم وهو بعيد وأجيب ثالثا بالمعارضة برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة وكذلك برواية أبي رافع وهو السفير وهما أخبر بذلك كما قال المصنف وغيره ولكنه يعارض هذا المرجح أن ابن عباس روايته مثبتة وهي أولى من النافية وبجواب بأن رواية ميمونة وأبي رافع أيضا مثبتة لوقوع عقد النكاح والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حلال وأجيب رابعا بأن غاية حديث ابن عباس أنه حكاية فعل وهي لا تمارض صريح القول أعني النهي عن أن ينكح المحرم أو ينكح ولكن هذا إنما يعارض الية عند تعذر الجمع وهو ممكن ههنا على فرض أن رواية ابن عباس أرجح من رواية غيره وذلك بأن يجعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم مخصصا له من عموم ذلك القول كما قرر في الأصول إذا فرض تأخر القول عن القول فان فرض تقدمه ففيه الخلاف المشهور في الأصول في جواز تخصيص العام المتأخر بالخاص المتقدم كما هو المذهب الحق أو جعل العام المتأخر ناسخا كما ذهب إليه البعض. إذا تقرر هذا فالحق أنه يحرم أن يتزوج المحرم أو يزوج غيره كما ذهب إليه الجمهور وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية الموطه وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار. وظاهر النهي عدم الفرق بين من يزوج غيره بالولاية الخاصة أو العامة كالسلطان والقاضي. وقال بعض الشافعية والامام يحيى أنه يجوز أن يزوج المحرم بالولاية العامة وهو تخصيص لعموم النص بلا

مخصص: قوله «بسرف» بفتح المهملة وكسر الراء موضع معروف: قوله (في الظلة) بضم الظاء وتشديد اللام كل ما اظل من الشمس: قوله «التي بنى فيها» أي التي زفت إليه فيها: قوله «وهم ابن عباس» هذا هو أحد الأجوبة التي اجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس *

٧ وعن عمر وعلى وأبي هريرة «أنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا ينفذان لوجههما حتى يقضيا حجهما ثم عليهما حج قابل والهدي قال علي فإذا أهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجهما» * ٨ وعن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة «والجميع لملك في الموطن» *

أثر عمر وعلى وأبي هريرة هو في الموطن كما قال المصنف ولكنه ذكره بلاغا عنهم واسنده البيهقي من حديث عطاء عن عمر وفيه إرسال ورواه سعيد بن منصور عن مجاهد عن عمر وهو منقطع. وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عنه. وعن علي وهو منقطع أيضا بين الحكم وبينه. وأثر ابن عباس رواه البيهقي من طريق أبي بشر عن رجل من بني عبد الدار عنه وفيه أن أبا بشر قال لقيت سعيد بن جبير فذكرت ذلك له فقال هكذا كان ابن عباس يقول (وفي الباب) عن ابن عمر عند أحمد أنه سئل عن رجل وامرأة حاجين وقع عليهما قبل الإفاضة فقال ليحجا قابلا. وعن ابن عمرو بن العاص عند الدارقطني والحاكم والبيهقي نحو قول ابن عمر وقرئ نحو هذه الآثار مرفوعا عند أبي داود في المراسيل من طريق يزيد بن نعيم «أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسألا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اقضيانسكا واهدياهديا» قال الحافظ رجاله ثقات مع إرساله. ورواه ابن وهب في موطئه من طريق سعيد بن المسيب مرسلًا. وأثر على المذكور في الباب في التفرق أخرج نحوه البيهقي عن ابن عباس موقوفا وروى ابن وهب في موطئه عن سعيد بن المسيب مرفوعا مرسلًا نحوه وفيه ابن لهيعة وهو عند أبي داود في المراسيل بسند معضل: قوله «حتى يقضيا حجهما» استدل به من قال أنه يجب المضي في فاسد الحج وهم إلا كثر وقال داود لا يجب كإصلاة. قوله «ثم عليهما حج قابل» استدل به من قال أنه يجب قضاء الحج الذي فسدهم الجمهور: قوله «والهدي» تمسك به من قال

ان كفارة الوطء شاة لانها أقل ما يصدق عليه الهدى وهو مروى عن أبي حنيفة
 والناصر ويدل على ما قلناه قوله صلى الله عليه وآله وسلم «واهديا هديا» كما في
 مرسل أبي داود المذكور. وذهب الجمهور الى انها تجب بدنة على الزوج وبدنة على
 الزوجة ويجب بدنة الزوجة على الزوج اذا كانت مكرهة لا مطاوعة. وقال أبو حنيفة
 ومحمد على الزوج مطلقا. وقال الشافعي في أحد قوليه عليها هدى واحد لظاهر
 الخبر والآخر. وقال الامام يحيى بدنة المرأة عليها اذ لم يفصل الدليل: قوله «تفرقا
 حتى يقضيا حجهما». فيه دليل على مشروعية التفرق وقد حكى ذلك في البحر عن
 علي وابن عباس وعثمان والعترة وأكثر الفقهاء واختلفوا هل واجب أم لا فذهب أكثر
 العترة وعطاء ومالك والشافعي في أحد قوليه الى الوجوب. وذهب الامام يحيى
 والشافعي في أحد قوليه الى الندب. وقال أبو حنيفة لا يجب ولا يندب (واعلم)
 انه ليس في الباب من المرفوع ما تقوم به الحجة والموقوف ليس بحجة فمن لم يقبل
 المرسل ولا رأى حجية أقوال الصحابة فهو في سعة عن التزام هذه الاحكام وله في ذلك
 سلف صالح كداود الظاهري *

(باب تحريم قتل الصيد وضمانه بنظيره)

قال الله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم) الآية *
 ١ وعن جابر قال «جمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الضبع يصيبه الحرم
 كبشا وجعله من الصيد» رواه أبو داود وابن ماجه *
 الحديث أخرجه أيضا بقية أهل السنن وابن حبان وأحمد والحاكم في المستدرک
 قال الترمذي سألت عنه البخاري فصحه وكذا صححه عبد الحق وقد أعل بالوقف
 وقال البيهقي هو حديث جيد تقوم به الحجة ورواه عن جابر عن عمرو وقال لا أراه
 الارفعه ورواه الشافعي موقوفا وصحح وقفه من هذا الوجه الدارقطني ورواه من
 وجه آخر هو والحاكم مرفوعا (وفي الباب) عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي
 قال البيهقي روى موقوفا عن ابن عباس والآية الكريمة أصل أصيل في وجوب الجزاء على من
 قتل صيدا وهو محرم ويكون الجزاء مماثل للمقتول ويرجع في ذلك الى حكم عدلين كما

ذهب اليه مالك وهو ظاهر الآية وقيل انه لا يرجع الى حكم العدلين الا فيما لا مثل له وأما
فيما له مثل فيرجع فيه الى ما حكم به السلف والا يحكم فيه السلف رجع الى ما حكم به عدلان
واختلفوا في أي شيء تعتبر المائة فقيل في الشكل أو الفعل وقيل في القيمة (والحديث يدل)
على ان الضبع صيدوان فيه كبشا *

٢ وعن محمد بن سيرين « ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني
أجريت أنا وصاحب لي فرسين نستبق الى ثغرة ثنية فاصبنا ظيبا ونحن محرمان
فإذا تري فقال عمر لرجل بجانبه تعال حتى نحكم انا وانت قال فحكما عليه بمنزولي
الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع ان يحكم في ظبي حتى دعا رجلا فحكم
معه فسمع عمر قول الرجل فدعاه فسأله هل تقرأ سورة المائدة فقال لا فقال هل
تعرف هذا الرجل الذي حكم معي فقال لا فقال لو أخبرتني انك تقرأ سورة المائدة
لأوجعتك ضربا ثم قال ان الله عز وجل يقول في كتابه (يحكم به ذوا عدل منكم
هديا بالغ الكمية) وهذا عبد الرحمن بن عوف « رواه مالك في الموطأ * ٣ وعن جابر
« ان عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بمنز وفي الارنب بسناق وفي اليربوع
بجفرة » رواه مالك في الموطأ * ٤ وعن الاجلح بن عبد الله عن أبي الزبير عن
جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « في الضبع اذا أصابه المحرم كبش وفي
الظبي شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة قال والجفرة التي قد ارتعت » رواه
الدارقطني قال ابن معين الاجلح ثقة وقال ابن عسدي صدوق وقال ابو حاتم
لا يخرج بحديثه

الاثر الاول رواه مالك في الموطأ عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين
وعبد الملك بن قريش هو الاصمعي وهو ثقة والاثر الثاني لم يذكر مالك في الموطأ
قوله عن جابر بل رواه عن أبي الزبير ان عمر بن الخطاب قضى في الضبع الخ
وأخرجه أيضا الشافعي بسند صحيح عن عمر وأخرج البيهقي عن ابن عباس انه
قضى في الارنب بسناق وروى عنه الشافعي من طريق الضحاك انه قضى في الارنب
بشاة. وأخرج البيهقي عن ابن مسعود انه قضى في اليربوع بجفرة. ورواه الشافعي
عنه من طريق مجاهد وروي أبو يعلى عن عمر وقال لأراه الارفعه انه حكم في الضبع
بشاة وفي الارنب بسناق وفي اليربوع جفرة وفي الظبي كبش. وأخرج ابن أبي شيبة

عن عمر انه قضى في الأرنب يقرة. وروى ابراهيم الخريفي في الغريب عن ابن عباس انه قضى في اليربوع بحمل والحمل ولد الضان الذكر. وحديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وأبو يعلى وقال عن جابر عن عمر رفعه وأما الدارقطني فرواه من طريق ابراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر يرفعه. وكذلك الحاكم. ورواه الشافعي عن مالك عن أبي الزبير موقوفا على جابر وصحح وقفه الدارقطني من هذا الوجه كما سلف في أول الباب: قوله «فكما عليه بمنز» قد وافقها على ذلك على وعثمان وابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير وكذلك وافقوا عمر في إيجاب عناق في الأرنب وجفرة في اليربوع كما حكى ذلك المهدى في البحر عنهم وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع المذكور في الباب الا في الظبي فانه أوجب فيه شاة ولكنها قد تطلق الشاة على المعز. قال في القاموس الشاة الواحدة من الغنم المذكور والانثى أو يكون من الضان والمعز والظباء والبقر والنعام وحر الوحش انتهى. قوله «جفرة» الجفرة بفتح الجيم هي الانثى من ولد الضان التي بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والعنز بفتح النون بعد زاي الانثى من المعز الجمع أعنز وعنوز وعناز *

* باب منع المحرم من أكل لحم الصيد الا اذا لم يصد

لأجله ولا أعان عليه *

١ عن الصعب بن جثامة انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمارا وحشيا وهو بالابواء أو بودان فردده عليه فلما رأى ما في وجهه قال انا لم نرده عليك الا انا حرم متفق عليه. ولاحمد ومسلم لحم حمار وحش * ٢ وعن زيد بن أرقم وقال له ابن عباس يستذكره «كيف أخبرتني عن لحم صيد أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو حرام فقال أهدى له عضو من لحم صيد فردده وقال انا لا نأكله انا حرم» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي *

قوله «حمارا وحشيا» هكذا رواية مالك ولم يختلف عنه الرواة في ذلك وتابعه

على ذلك عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة فقال لحم حمار وحش كما وقع في الرواية الأخيرة وبين الحميدي أنه كان يقول حمار وحش ثم صار يقول لحم حمار وحش فدل على اضطرابه فيه. قال في الفتح وقد توبع على قوله لحم حمار وحش من أوجه فيها مقال ثم ساقها ولكنه يقوي ما رواه ابن عيينة حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن ابن عباس أن الذي أهداه الصعب بن جثامة لحم حمار وأخرجه مسلم أيضا من طريق حبيب ابن أبي ثابت عن سعيد فقال تارة حمار وحش وتارة شق حمار قوله «بالأبواء» بفتح الهذلة وسكون الموحدة وبالمدجبل من أعمال الفرع بضم الفاء والراء بعدها مهلة قيل سمي بالأبواء لوبائه وقيل لأن السيول تنبؤة أي نحله . قوله «أوبودان» شك من الراوي وهو بفتح الواو وتشديد الدال آخره نون موضع بقرب الجحفة . قوله «فردة» اتفقت الروايات كلها على أنه رده عليه كما قال الحافظ الامارواه ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن أمية أن الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عجز حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم قال البيهقي أن كان هذا محفوظا حمل على أنه رد الحي وقبل اللحم . قال الحافظ وفي هذا الجمع نظر فإن الطارق كلها محفوظة فلم يردده حيا لكونه صيد لاجله ورد اللحم تارة لذلك وقبله أخرى حيث لم يصد لاجله وقد قال الشافعي في الأم أن كان الصعب أهدى له حمارا حيا فليس للحرم أن يذبح حمار وحش حي وإن كان أهدى له لحما فقد يحتمل أن يكون قد علم أنه صيد له انتهى . ويحتمل أن يكون القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية في وقت آخر وهو وقت رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من مكة إلى المدينة . قال القرطبي يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدى حمارا أراد بتمامه مذبوحا لحي ومن قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد بعضه مجازا ويحتمل أنه أهداه حيا فلم يردده عليه ذكاه وأتاه بعضونه ظانا أنه أنما رده عليه لمعنى يختم من بجملة فاعلمه بامتناعه أن حكم الجزء من الصيد حكم الكل والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات : قوله «أنا لم نرده عليك» قال في الفتح قال القاضي عياض ضبطناه في الروايات بفتح الدال وأبي ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا

الصواب انه بضم الدال لان المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها ضمة الهاء بعدها قال وليس الفتح بغلط بل ذكره ثعلب في الفصح نعم تعقبوه عليه بانه ضيف وأجازوا فيه الكسر وهو أضعف الأوجه وهي لفه حكاهما الأَخفش عن بني عقيل واذا وليه ضمير المؤنث نحو ردها فالفتح لازم اتفاقا كذا قال النووي : ووقع في رواية الكشميهني لم نردده بفك الادغام وضم الاولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه . قوله « الا أنا حرم » زاد النسائي « لانا كل الصيد » وفي حديث ابن عباس « انا لانا كله انا حرم » وقد استدل بهذا من قال بتحريم الاكل من لحم الصيد علي المحرم مطلقا لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث واثوري واسحق والهادوية واستدلوا ايضا بموم قوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر) ولكنه يعارض ذلك حديث طلحة وحديث البهزي وحديث أبي قتادة وستأتي هذه الأحاديث . وقال الكوفيون وطائفة من السلف انه يجوز للمحرم أكل لحم الصيد مطلقا ومسكوا بالأحاديث التي ستأتي وكلا المذهبين يستلزم اطراح بعض الأحاديث الصحيحة بلا موجب والحق ما ذهب اليه الجمهور من الجمع بين الأحاديث المختلفة فقالوا احاديث القبول محمولة علي ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه المحرم وأحاديث الرد محمولة علي ما صاده الحلال لاجل المحرم قالوا والسبب بالاعتصار على الاحرام عند الاعتذار للصعب ان الصيد لا يحرم علي المرء اذا صيد له الا اذا كان محرما فاقصر عن تبين الشرط الاصلى وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ويؤيد هذا الجمع حديث جابر الآتي *

٣ وعن علي « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتني بيض النعام فقال انا قوم حرم أطعموه أهل الحل » رواه أحمد * وعن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي وهو ابن أخى طلحة قال كنا مع طلحة ونحن حرم فاهدي لنا طير وطلحة راقد فنأكل منا من تورع فلم يأكل فلما استيقظ طلحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد ومسلم والنسائي *

حديث علي أخرجه أيضا البزار وفي اسناده علي بن زيد وفيه كلام وقد

وثق وبقية رجاله رجال الصحيح وهو حديث طويل هذا طرف منه : قوله «أطعموه أهل الحل» لا بد من تقييد هذا الاطلاق بما سلف من اعتبار القصد بأن ذلك للمحرم فيحمل هذا على انه أخذ البيض قاصداً بأن ذلك لأجل المحرمين جميعاً لا لأجله. وكذلك لا بد من تقييد حديث طلحة بأن لا يكون من أهدي لهم الطير صاده لأجلهم وقد اختلف فيما يلزم المحرم إذا أصاب بيضة نعام فقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي انه يجب فيها القيمة وقال مالك في رواية عنه قيمة عشرة بدنة وقال الشافعي في رواية عنه قيمة عشر النعامة . وقال الهادي يجب فيها صوم يوم واستدل من قال بأن الواجب القيمة بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن عجرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في بيض نعامة أصابه محرم بقيمته » وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وشيخه حسين بن عبد الله وهما ضعيفان . وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث أبي المهزم وهو أضعف منهما . واستدل الهادي بما أخرجه الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم في بيض النعام في كل بيضة صيام يوم » قال عبد الحق لا يسند من وجه صحيح وفي إسناده أبي داود رجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي هريرة وهو من طريق ابن جريج عن أبي الزناد ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم والدارقطني . قوله « ابن عبد الله التيمي » كذا في نسخ المتن والصواب ابن عبيد الله مصفراً : قوله « وفق من أكله » أي صوبه كذا في شرح مسلم ويحتمل أن يكون معناه دعاله بالتوفيق *

٥ وعن عمير بن سلمة الضمري عن رجل من بهز « انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد مكة حتى اذا كانوا في بعض وادي الروحاء وجد الناس حمار وحش عقير اذكروه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقروه حتى يأتي صاحبه فأتى البهزي وكان صاحبه فقال يا رسول الله شأنكم هذا الحمار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر فقسمه في الرفاق وهم محرمون قال ثم مررنا حتى اذا كنا بالانابة اذا نحن بظبي حاقف في ظل فيه سهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً ان يقف عنده حتى ينجر الناس عنه » رواه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ *

الحديث صححه ابن خزيمة وغيره كما قال في الفتح: قوله «أقروه» أي أتركوه.
قوله «فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر» الخ ينبغي أن يقيد هذا
الاطلاق بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أن البهزي لم يصدده لاجلهم بقريئة
حال أو مقال للجمع بين الأدلة كما تقدم: قوله «في الرفاق» جمع رفقة: قوله «بالأناية»
بضم الهمزة وكسرها بعدها ثاء مثلثة وبعدها ألف تحتية موضع بين الحرمين فيه مسجد
نبوي أو بئر دون المرج قال في القاموس هو بضم الهمزة ويثلاث: قوله «حاقف»
قال في القاموس الحاقف الرابض في حقف من الرمل أو يكون منطويا كالخقف وقد
انحنى وتثنى في نومه وهو بين الحقف انتهى: قوله «فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»
والله وسلم الخ إنما لم يأذن لمن معه بأكله لأنهم من أحداهما نهى وهو لا يجوز للمحرم
ذبح الصيد الحي. الثاني أن صاحبه الذي رماه قد صار أحق به فلا يجوز أكله إلا
بإذن ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم في حمار البهزي «أقروه حتى يأتي صاحبه»
وفيه دليل على أنه يشرع للرئيس إذا رأى صيدا لا يقدر على حفظ نفسه
للهرب إما لضعف فيه أو لجناية أصابته أن يأمر من يحفظه من أصحابه *

٦ وعن أبي قتادة قال «كنت يوما جالسا مع رجال من أصحاب النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أماننا والقوم محرمون وأنا غير محرم عام الحديبية فابصروا حمارا وحشيا وأنامشقول
أخصف نعلي فلم يؤذوني وأحبوا لواني أبصرته فالتفت فابصرته فقامت إلي الفرس
فأسرجته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم ناولوني السوط والرمح
قالوا والله لا نعينك عليه فغضبت ففزات فأخذت هاتمي ركبت فشددت علي الحمار فمقرته
ثم جئت به وقدمات فوقعوا فيه يأكلونه ثم أنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا
وخبأت المضد معي فادركنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسألتنا عن ذلك فقال هل
معكم منه شيء فقلت نعم فناولته المضد فأكلمها وهو محرم متفق عليه. ولفظه
للبخاري ولهم في رواية «هو حلال فكلوه» ولمسلم «هل أشار إليه إنسان أو أمره
بشيء قالوا لا قال فكلوه» وللبخاري «قال منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار
إليها قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمها» *

قوله «أماننا» بفتح الهمزة قوله «عام الحديبية» هذا هو الصواب ووقع في

رواية للبخاري « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجاً وهو غلط كما قال الامام عيسى فان القصة كانت في العمرة. وقال الحافظ لا غلط في ذلك بل هو من الجواز الشائع وأيضاً فالحج في الأصل القصد للبيت فسكأنه قال خرج قاصداً للبيت ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر . قوله « والله لا نعينك » زاد أبو عوانة انا محرمون وفيه دليل على أنهم قد كانوا علموا انه يحرم علي المحرم الاعانة على قتل الصيد . قوله « وخبأت » وفي رواية للبخاري « فحملنا ما بقي من لحم الاثنان » قوله « فكلوه » صيغة الامر هنا للإباحة لا للوجوب لانها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب ف وقعت على مقتضى السؤال : قوله « قال منكم أحد » الخ في رواية للبخاري قال أنتم بزيادة الهزة ولفظ مسلم هل منكم أحد أمره . فيه دليل على أن مجرد الأمر من المحرم للصائد بأن يحمل على الصيد والاشارة منه بما يوجب عدم الحل لمشاركته للصائد : قوله « ان يحمل عليها أو أشار اليها » الضمير راجع الى الاثنان لانه لا يطلق الاعلى الا تي وهي مذكورة في رواية البخاري ولفظه فرأينا حمراً وحشاً فحمل عليها أبو قتادة فمقر منها اثنان فزنا فانا كنا من لحمائهم قلنا أنا كل لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحمها قال منكم أحد أمره الخ والروايات متفقة على افراد الحمار بالرؤية وأفادت هذه الرواية ان الحمار من جملة حمروان المقتول كان اثنان أي أتني لقوله فمقر منها اثنان (والحديث) فيه فوائد منها انه يحل للمحرم لحم ما يبيده الحلال اذا لم يكن صاده لاجله ولم يقع منه اعانة له وقد تقدم الخلاف في ذلك. ومنها أن مجرد محبة المحرم أن يقع من الحلال الصيد فيأكل منه غير قاذحة في احرامه ولا في حل الأكل منه. ومنها ان عقر الصيد ذكاته وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى. ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرب منه *

٧ وعن أبي قتادة قال « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الحديبية فاحرم أصحابي ولم أحرم فرأيت حمرا فحملت عليه فاصطدته فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكرني لم أكن احرمته واني انما اصطدته لك فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته فاني اصطدته له » رواه أحمد وابن ماجه باسناد جيد. قال أبو بكر النيسابوري

قوله انى اصطدته لك وانه لم يأكل منه لأعلم أحدا قاله فى هذا الحديث غير معمر ❦

الحديث أخرجه أيضا الدار قطنى والبيهقى وابن خزيمة وقد قال بمنزلة مقالة النيسابورى التى ذكرها المصنف ابن خزيمة والدار قطنى والجوزقي. قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أكل من لحم ذلك الحمار من قبل أن يعلمه أبو قتادة انه اصطاده من أجله فلما علم امتنع وفيه نظر لانه لو كان حراما عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما أقره الله تعالى على الاكل حتى يعلمه أبو قتادة بانه صاده لاجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز وان الذى يحرم على المحرم انما هو الذى يعلم انه صيد من أجله وأما اذا أتى بلحم لا يدري ألحم صيد أم لا وهل صيد لاجله أم لا فله على أصل الاباحة فلا يكون حراما عليه عند الاكل ولكن يبعد هذا ما تقدم من أنه لم يبق الا العضد. وقال البيهقى هذه الزيادة غريبة يعنى قوله أنى اصطدته لك قال والذى فى الصحيحين انه أكل منه. وقال النووى فى شرح المذهب يحتمل انه جرى لابي قتادة فى تلك السفرة قصتان قال ابن حزم لا يشك أحد بأن أبا قتادة لم يصد الحمار الا لنفسه ولا أصحابه وهم محرمون فلم يمنهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم من أكله وكأنه يقول بانه يحل صيد الحلال للمحرم مطلقا وهو أحد الأقوال السابقة. وقال ابن عبد البر كان اصطياذ أبي قتادة الحمار لنفسه لا لأصحابه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجه أبا قتادة على طريق البحر مخافة العدو فلذلك لم يكن محرما عند اجتماعه بأصحابه لان مخرجهم لم يكن واحدا. قال الاثرم كنت أسمع أصحاب الحديث يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جازلأبي قتادة مجاوزة الميقات بلا احرام ولا يدرون ما وجهه حتى رأيت مفسرا فى حديث عياض عن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأحرمتنا فلما كان مكان كذا وكذا اذا نحن بأبي قتادة كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعنه فى شئ قد سماه فذكر حديث الحمار الوحشى انتهى . والحديث من جملة أدلة الجمهور القائلين بانه يحرم صيد الحلال على المحرم اذا صاده لاجله ويحل له اذا لم يصد لاجله ولهذا لما أخبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم بانه صاده لاجله لم يأكل منه وأمر أصحابه بالاكل ❦

٨ وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم » رواه الحنابلة إلا ابن ماجه: وقال الشافعي هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقرب *
الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وهو من رواية عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولا المطلب عن جابر وعمر ومختلف فيه مع كونه من رجال الصحيحين ومولا قال الترمذي لا يعرف له سماع من جابر وقال في موضع آخر قال محمد لا أعرف له سماعا من أحد من الصحابة إلا قوله حدثني من شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد رواه الشافعي عن عمرو عن رجل من الانصار عن جابر . ورواه الطبراني عن عمرو عن المطلب عن أبي موسى وفي إسناده يوسف بن خالد السمقي وهو متروك . ورواه الخطيب عن مالك عن نافع عن ابن عمر وفي إسناده عثمان بن خالد الحزمي وهو ضعيف جدا (هذا الحديث) صريح في التفرقة بين أن يصيده الحرم أو يصيده غيره له وبين أن لا يصيده الحرم ولا يصاد له بل يصيده الحلال لنفسه ويطعمه الحرم ومقيد ببقية الأحاديث المطلقة كحديث الصعب وطلحة وأبي قتادة ومخصص لمعوم الآية المقدمة *

(باب صيد الحرم وشجره)

١ عن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام لا يعضد شوكه ولا يخلخل خلاه ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطنه إلا المعروف فقال العباس إلا الاذخر فإنه لا بد لهم منه فإنه لا قبون والبيوت فقال إلا الاذخر » * ٢ وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة قال لا ينفر صيدها ولا يخلخل شوكها ولا يخل سافطها إلا لمنشد فقال العباس إلا الاذخر فانا نجعله لقبورنا وبيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا الاذخر » متفق عليهما . وفي لفظ لهم « لا يعضد شجرها يدب قوله لا يخلخل شوكها » * قوله « لا يعضد شوكه » بضم أوله وسكون المهملة وفتح الضاد المعجمة

أي لا يقطع . وفي رواية للبخاري «ولا يعضد بها شجرة» قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهى عنه بما ينبت الله تعالى من غير صنيع آدمي فلما ما نبتت بمعالجة آدمي فاختلاف فيه فالجمهور على الجواز . وقال الشافعي في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يأتى وقال عطاء يستغفر . وقال أبو خنيفة يؤخذ بقيمته هدى . وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيها دونها شاة . قال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي أجاز قطع السواك من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فاشبه الفواسق ومنه الجمهور لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديثي الباب والقياس مصادم لهذا النص فهو فاسد الاعتبار وهو أيضا قياس غير صحيح اقيام الفارق فان الفواسق المذكورة تقصد بالاذي بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الاغصان وانقطع من الشجر من غير صنيع آدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا انتهى : قوله «ولا يخلى خلاه» الخلا بالخاء المعجمة مقصور وذكر ابن التين انه وقع في رواية القابسي بالمد وهو الرطب من النبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واخاره الطبري وتخصيص التحريم بالرطب اشارة الى جواز رعي اليابس وجواز اختلاؤه وهو أصح الوجهين للشافعية لان اليابس كالصيد الميت . قال ابن قدامة لكن في استثناء الاذخر اشارة الى تحريم اليابس ويدل عليه ان في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يَحْتَش حشيشها قال وأجمعوا على اباحة أخذ ما استنبتته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلاؤه . قوله «ولا ينفر صيده» بضم أو له وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاصطياد وقيل على ظاهره . قال النووي يحرم التنفير وهو الازعاج عن موضعه فان نفره عصي تالف أولا وان تالف في تقاره قبل سكونه ضمن والا فلا قال قال العلماء يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الاتلاف بالأولى . قوله «ولا تلتقط لقطته الا لمعرف» وكذلك قوله في الحديث الثاني «ولا تحل ساقطها الا المنشد» يأتي الكلام على هذا في اللقطة ان شاء الله تعالى . قوله «الا الاذخر»

بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المعجمة ايضا : قال في الفتح ثبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندفن وقضبان دفاق ثبت في السهل والحزن وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسددون به الخلل بين الابنات في القبور. ويجوز في قوله الا الاذخر الرفع على البدل مما قبله والنصب على الاستثناء واستدل به على جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه والكلام في ذلك معروف في الأصول واستدل به أيضا على جواز النسخ قبل الفعل وهو ليس بواضح كما قال الحافظ : قوله « فانه للقيون » جمع قين وهو الحداد. قوله « لقيوننا ويوتنا » قد سلف بيان الانتفاع به في القبور والبيوت *

٣- وعن عطاء « ان غلاما من قریش قتل حمامة من حمام مكة فأمر ابن عباس ان يقدى عنه بشاة » رواه الشافعي *

الاثر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي من طرق. وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم على عند الشافعي وابن عمر عند ابن أبي شيبة وعن عمر وعثمان عند الشافعي وابن أبي شيبة فهو لاء قضى كل واحد منهم بشاة في الحمامة وقد روى مثل ذلك عن جماعة من التابعين كما صم بن عمر رواه عنه الشافعي والبيهقي وشعيب بن المسيب رواه عنه البيهقي وعن نافع ابن عبد الحارث رواه عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال في حمام الحرم الحزاء وفي حمام الحل القيمة *

باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام

١- عن عائشة قالت « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » متفق عليه * ٢- وعن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهم جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » رواه الجماعة الا الترمذي * وفي لفظ « خمس لاجناح على من قتلهم في الحرم والاحرام الفأرة والعقرب والغراب والحداء والكلب العقور » رواه أحمد ومسلم والنسائي *

٣ وعن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محرما بقتل حبة بئى »
رواه مسلم * ٤ وعن ابن عمر وسئل ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقال
حدثني احدي نسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يأمر بقتل الكلب العقور
والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية » رواه مسلم * ٥ وعن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال خمس كاهن فاسقة يقتلن المحرم ويقتلن في
الحرم الفأرة والعقرب والحية والكلب العقور والغراب » رواه أحمد
حديث ابن عباس أورده في التلخيص وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في
الكبير والأوسط وفي اسناده ليث ابن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس : قوله « خمس » ذكر
الحمس يفيد بمفهومه نفي هذا الحكم عن غيرها وليس بحجة ولكنه عند الأكثر وعلى
تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولا ثم بين بعد ذلك أن غير
الحمس تشترك معها في ذلك الحكم فقد ورد زيادة الحية وهي سادسة كما في حديث ابن
عمر وحديث ابن مسعود وحديث ابن عباس المذكورة في الباب وزاد أبو داود من
حديث أبي سعيد « السبع العادي » وزاد بن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة
الذئب والنمر فصارت تسعا قال في الفتح لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب
والنمر من تفسير الراوى للكلب العقور قال ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه
ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق شعيب بن المسيب قال قال صلى الله
عليه وآله وسلم « يقتل المحرم الحية والذئب » ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق
حجاج بن أرطاة عن وبرة ابن عمر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل
الذئب للمحرم. وحجاج ضعيف وقد خولف وروي موقوفا كما أخرجه ابن أبي
شيبة. قوله « خمس فواسق » قال النووى هو باضافة خمس لاتنوينه وجوز ابن دقيق العيد
الوجهين وأشار الى ترجيح الثانى قال النووى تسميته هذه الخمس فواسق تسمية
صحيحة جارية على وفق اللغة فان أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة
إذا خرجت عن قشرها فوصفت بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في
تحريم قتله أو حل أكله أو خروجها بالأيذاء والافساد. قوله « في الحل والحرم » ورد
في لفظ عند مسلم أمر وعند أبي عوانة ليعتدل المحرم وظاهر الأمر الوجوب
ويحتمل الندب والاباحة وقد روى البزار من حديث أبي رافع أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم أمر بقتل المقرب والفأرة والحية والحدأة وهذا الأمر ورد بعد نهى المحرم عن القتل وفي الأمر الوارد بعد النهي خلاف معروف في الأصول هل يفيد الوجوب أولا. وفي لفظ لمسلم اذن وفي لفظ لابي داود قتلن حلال للمحرم. قوله «الغراب» هذا الاطلاق مقيد بما عند مسلم من حديث عائشة بلفظ الابقع وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض ولا عذر لمن قال يحمل المطلق على المقيد من هذا وقد اعتذر ابن بطل وابن عبد البر عن قبول هذه الزيادة بانها لم تصح لانها من رواية قتادة وهو مدلس وتعقب ذلك الحافظ بأن شعبة لا يروى عن شيوخ المدلسين الا ما هو مسـموع لهم وهذه الزيادة من رواية شعبة بل صرح النسائي بسماع قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الزيادة بان الروايات المطلقة أصح وهو اعتذار فاسد لان الترجيح فرع التعارض ولا تعارض بين مطلق ومقيد ولا بين مزيد وزيادة غير منافية. قال في الفتح وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع وأقنوا بجواز أكله فبقي ما عدا من الغراب ملحقا بالابقع انتهى. قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم بقتل الغراب في الاحرام الاعطاء. قال الخطابي لم يتابع أحد عطاء على هذا: قوله «والحدأة» بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة بغير مد علي وزن غنبة وحكى صاحب المحكم فيه المد: قوله «والمقرب» قال الفتح هذا اللفظ للذكر والانثى وقد يقال عقربة وعقرباء وليس منها المقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم. قال ابن المنذر لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل المقرب: قوله «والفأرة» بهمزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل قال في الفتح ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم أخرجه عنه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم: قوله «والكلب المقور» اختلف في المراد بالكلب المقور فروي سعيد بن منصور عن أبي هريرة باسناد حسن كما قال الحافظ أنه الاسد وعن زيد بن أسلم انه قال وأى كلب أعقر من الحية. وقال زفر المراد به هنا الذئب خاصة وقال في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور. وقال أبو حنيفة والمراد به هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب (احتج الجمهور) بقوله تعالى (وما علمتم من الجوارح) مكلفين فاشتقها (م ١٣ - ج ٥ نيل الاوطار)

من اسم الكلب. وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فقتله
الأسد» أخرجه الحاكم بإسناد حسن وغاية ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب
هنا متناول لكل ما يجوز إطلاقه عليه وهو محل النزاع (فان قيل) اللام في الكلب تفيد
العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم إلا إذا كان اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة وهو
ممنوع والسند أنه لا يتبادر عند اطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف والتبادر
علامة الحقيقة وعدمه علامة المجاز والجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز نعم الحاق ما عفر
من السباع بالكلب العقور بجماع المقر صحيح وأما أنه داخل تحت لفظ الكلب فلا:
قوله «من الدواب» بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهي مادب من الحيوان من غير فرق
بين الطير وغيره ومن أخرج الطير من الدواب فهذا الحديث من جملة ما يرد به عليه: قوله
«والحديا» بضم أوله وتشديد الياء التحتانية مقصوراً وهي لغة حجازية قال قاسم بن ثابت
الوجه الممزوجة وكأنه سهل ثم أدغم: قوله «والحية» قال نافع لما قيل له الحية قال لا يختلف
فيها وفي رواية ومن يشك فيها وثقه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شعبة عن الحكم
وسامد انهما قالا لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب والأحاديث ترد عليهما وعند المالكية
خلاف في قتل صغار الحيات والعقارب التي لا تؤذى *

﴿باب تفضيل مكة على سائر البلاد﴾ *

١ عن عبد الله بن عدي بن الحمراء «انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول وهو واقف بالحزورة في سوق مكة والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله
ولولا أني أخرجت منك ما خرجت» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه * وعن
ابن عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة ما أطيبك من بلد وأحبك
إلي ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك» رواه الترمذي وصححه *
قوله «الحزورة» بفتح الحاء المهملة والزاي وفتح الواو المشددة بعدها راء
ثم هاء هي الراية الصغيرة. وفي القاموس الحزورة كفسورة الناقة المقتلة المذلة
والراية الصغيرة انتهى: قوله «انك خير أرض الله» فيه دليل على ان مكة خير
أرض الله على الاطلاق وأحبها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك

استدل من قال انها افضل من المدينة قال القاضي عياض ان موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم افضل بقاع الأرض وان مكة والمدينة افضل لجماع الأرض واختافوا في افضلها ما عدا موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهل مكة والكوفة والشامي وابن وهب وابن حبيب المالكيان ان مكة افضل واليه مال الجمهور وذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين الى ان المدينة افضل واستدل الأولون بحديث عبد الله بن عدى المذكور في الباب. وقد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم. قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه وقد ادعى القاضي عياض الاتفاق على استثناء البقعة التي قبر فيها صلى الله عليه وآله وسلم وعلي انها افضل البقاع قيل لانه قد روى ان المرء يدفن في البقعة التي اخذ منها ترابه عند ما يخلق كما روى ذلك ابن عبد البر في تمهيده من طريق عطاء الخراساني موقوفا. ويجاب عن هذا بأن افضلية البقعة التي خلق منها صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان بطريق الاستنباط ونصبه في مقابلة النص الصريح الصحيح غير لائق علي أنه معارض بما رواه الزبير بن بكار أن جبريل اخذ التراب الذي منه خلق صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فالبقعة التي خلق منها من بقاع مكة وهذا لا يقصر عن الصلاحية لمعارضة ذلك الموقوف لاسيما وفي اسناده عطاء الخراساني نعم ان صح الاتفاق الذي حكاه عياض كان هو الحجة عند من يرى ان الاجماع حجة **وقد استدل** القائلون بأفضلية المدينة بأدلة منها حديث «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة» كما في البخاري وغيره مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم «موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها» وهذا أيضا مع كونه لا ينتهض لمعارضة ذلك الحديث المصرح بالأفضلية هو أخص من الدعوى لان غاية ما فيه ان ذلك الموضع بخصوصه من المدينة فاضل وانه غير محل النزاع. وقد أجاب ابن حزم عن هذا الحديث بان قوله انها من الجنة مجازاذا لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة (ان لك الانجوع فيها ولا تمري) وإنما المراد ان الصلاة فيها تؤدي الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم «الجنة تحت ظلال السيوف» قال ثم لو ثبت انه على الحقيقة لما كان الفضل الا لتلك البقعة خاصة **وقان قيل** ان ما قرب منها افضل مما بعدلزمهم أن يقولوا

ان الجحفة أفضل من مكة ولا قائل به ومن جملة أدلة القائلين بافضلية مكة على المدينة حديث ابن الزبير عند أحمد وعبد بن حميد وابن زنجويه وابن خزيمة والطحاوي والطبراني والبيهقي وابن حبان وصححه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى بمائة صلاة» وقد روى من طريق خمسة عشر من الصحابة. ووجه الاستدلال بهذا الحديث ان افضلية المسجد لافضلية المحل الذي هو فيه ومن جملة ما استدلوا به حديث «اللهم انهم اخرجوني من احب البلاد الى قاسكني في احب البلاد اليك» اخرجهم الحاكم في المستدرك ومحجابه بان النزاع في الافضل لا فيما هو احب والمحبة لا تستلزم الافضلية والاستنباط لا يقاوم النص واعلم ان الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضوعين الشريفين كالاشتغال ببيان الافضل من القرآن والنبى صلى الله عليه وآله وسلم والكل من فضول الكلام التي لا تتعلق به فائدة غير الجدال والمخاصم وقد افضى النزاع في ذلك واشباهه الى فتن وتلفيق حجج واهية كاستدلال المهلب على افضلية المدينة بانها هي التي ادخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصار الجميع في صحائف أهلها وبانها تنفى الحبث كما ثبت في الحديث الصحيح واجيب عن الاول بان أهل المدينة الذين فوجروا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للفريقين ولا يلزم من ذلك تفضيل احدي البقعتين وعن الثاني بان ذلك إنما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) والموافق خبيث بلا شك وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم علي وطلحة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت على انه إنما يدل ذلك على انها فضيلة لا انها فاضلة.

باب حرز المدينة وتحريم صيده وشجره

١ عن علي عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

المدينة حرم ما بين غير الى ثور « مختصر من حديث متفق عليه * ٢ وفي حديث على
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة « لا ينجس خلاها ولا ينفر صيدها ولا
تلتقط لقتطها الا لمن اشاد بها ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال
ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة الا أن يعلف رجل به » رواه أحمد وأبو داود
* ٣ وعن عباد بن تميم عن عمه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن إبراهيم
حرم مكة ودعاهلها واني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة » متفق عليه * ٤ وعن أبي
هريرة قال « حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابي المدينة وجعل اثني عشر
ميلا حول المدينة حتى » متفق عليه * ٥ وعن أبي هريرة في المدينة قال « سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم شجرها أن يخط أو يعصد » رواه أحمد
* ٦ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشرف على المدينة فقال اللهم
اني احرم ما بين جبلها مثل ما حرم إبراهيم مكة اللهم بارك لهم في مدهم وصاعهم »
متفق عليه * وللبخاري عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المدينة حرم
من كذا الى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث من أحدث فيها حدثا فعليه
لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » * ٧ ولمسلم عن عاصم الأحول قال « سألت
أنسا أحرمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قال نعم هي حرام ولا ينجس
خلاها فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » * ٨ وعن أبي سعيد
« أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إني حرمت المدينة حرام ما بين مأزميها
أن لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح ولا يخط فيها شجر الا لعلف » * ٨ وعن
جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن إبراهيم حرم مكة واني حرمت
المدينة ما بين لابنيها لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها » رواهما مسلم * ٩ وعن جابر
« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المدينة حرام ما بين حرتيها وحماها كلها
لا يقطع شجره الا أن يعلف منها » رواه أحمد * ١٠

حديث على الثاني رجاله رجال الصحيح وأصله في الصحيحين. وحديث جابر
الأخر في اسناده ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام معروف. قوله « ما بين غير الى ثور »
اما غير فهو بفتح العين المهملة واسكان التحتية وأما ثور فهو بفتح المثناة وسكون الواو
بعدها راه ومن الرواة من كنى عنه بكذا ومنهم من أترك مكانه يا ضا لانهم اشتدوا

ان ذكره هنا خطأ. قال المازري قال بعض العلماء ثور هنا وهم من الراوى وانما ثور بمكة
قال والصحيح الى أحد قال القاضي كذا قال أبو عبيد اصل الحديث من غير الى أحد انتهى
قال النووى وكذا قال أبو بكر الحازمي الحافظ وغيره من الائمة ان أصله من غير الى أحد
قال قلت ويحتمل ان ثورا كان اسما لجبل هناك اما أحد واما غيره فخفى اسمه وقال مصعب
الزبيرى ليس بالمدينة غير ولا ثور. قال عياض لا معنى لانكار غير بالمدينة فانه معروف
وكذا قال جماعة من أهل اللغة. قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار
ما بين غير وثور لانهما بعينهما في المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين
الذين بطرفي المدينة عيرا وثورا ارتجالا وسبقه الى الاول أبو عبيد على ما حكاه ابن
الاثير عنه وقال المحب الطبري في الاحكام قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام
البصري أن حذاء أحد عن يساره جانحا الى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبرانه
تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الارض وما فيها من الجبال فكل
أخبر ان ذلك الجبل اسمه ثور وثورا ردوا على ذلك قال فعلنا ان ذكر ثور المذكور في
الحديث الصحيح صحيح وان عدم علم اكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه
فائدة جليلة انتهى. وقد ذكر مثل هذا الكلام في القاموس وقال أبو بكر بن حسين
المرائي نزول المدينة في مختصره لاخبار المدينة ان خلف هل المدينة ينقلون عن سلفهم
ان خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا الى الحمرة تدوير بسمى ثورا قال وقد تحققته
بالمشاهدة: قوله «لا تخلى خلاها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط (لفظها)» قد تقدم تفسير هذه
الالفاظ والكلام عليها في باب صيد الحرم وشجره: قوله «الامن أشادها» أي رفع صوته
بتمربفها أبدا لا سنة كما في غيرها ولعله يأتي في النقطة بسط الكلام على لقطة مكة
والمدينة وغيرهما. قوله «ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال» قال ابن رسلان
هذا محمول عند أهل العلم على حمل سلاح غير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز.
قوله «ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة» استدلل بهذا في الأحاديث المذكورة في الباب
من تحريم شجرها وخطبه وعضده وتحريم صيدها وتنفيه الشافعي ومالك وأحمد والهادي
وجمهور أهل العلم على أن للمدينة حرما كحرم مكة بحرم صيده وشجره. قال الشافعي ومالك
فان قتل صيدا أو قطع شجرا فلا ضمان لانه ليس بمحل للنسك فاشبه الحى. وقال ابن أبي
ذئب وابن أبي ليلى يجب فيه الجزاء كحرم مكة وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله كما

حرم ابراهيم مكة وذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناصر الى أن حرم المدينة ليس
بحرم على الحقيقة ولا تثبت له الأحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر **(والأحاديث)**
ترد عليهم واستدلوا بحديث يابا عمير ما فعل النفر واجيب عنه بأن ذلك كان قبل تحريم
المدينة أو أنه من صيد الحلال: قوله «الا ان يعلف رحل بعيره» فيه دليل على جواز اخذ
الاشجار للعلف لا غيره فانه لا يحل كما سلف. قوله «ما بين لا بقى المدينة» قال أهل اللغة
اللابتان الحرتان واحدهما لابة بتخفيف الموحدة وهى الحرة والحرة الحجارة السود
وللمدينة لابتان شرقية وغربية وهى بينهما: قوله «وجعل اثني عشر ميلا» الخ
لفظ مسلم عن أبي هريرة قال «حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لا بقى
المدينة قال أبو هريرة فلو وجدت الظباء ما بين لابتها ما ذعرتها وجعل اثني عشر
ليلا حول المدينة حمي» انتهى والضمير في قوله جعل راجع الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كما يدل على ذلك اللفظ. الذى ذكره المصنف ويدل عليه أيضا ما عند
أبي داود من حديث عدى بن زيد الجذامي قال سمى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كل ناحية من المدينة يريد ابريدا فهذا مثل ما فى الصحيحين لان البريد
أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال **(وهذان الحديثان)** فيهما التصريح بمقدار حرم
المدينة. قوله «ان يخط أو يعضد» الخط ضرب الشجر ليستقط ورقه والمعضد
القطع كما تقدم زاد أبو داود في هذا الحديث الا ما يساق به الجمل. قوله «ما بين
جبلها» قد ادعى بعض الحنفية ان الحديث مضطرب لانه وقع التحديد في بعض
الروايات بالخرتين وفي بعضها باللابتين وفي بعضها بالجبلين وفي بعضها بميرور
كما تقدم وفي بعضها بالمأزمين كما سيأتى. قال في الفتح وتعقب بأن الجمع بينهما واضح
ومثل هذا لا نرد الأحاديث الصحيحة فان الجمع لو تمذر أمكن الترجيح ولا شك أن
ما بين لابتها أرجح لتوارد الرواة عليها ورواية جبلها لاتنافيها فيكون عند كل
لابة جبل أولابتها من جهة الجنوب والشمال بجبلها من جهة الشرق والغرب
وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضر والمأزم قد يطلق على الجبل نفسه كما سيأتى
قوله «اللهم! بارك لهم في مدهم وصاعهم» قال عياض البركة هنا بمعنى النماء والزيادة
وقال النووي الظاهر أن المراد البركة في نفس الكيل من المدينة بحيث يكفى المدفيا
من لا يكفيه في غيرها. قوله «من كذا الى كذا» جاء هكذا مبهما في روايات البخارى

ف قيل ان البخاري أبهمه عمد الما وقع عنده انه وهم ووقع عندهم سلم الى ثور فالمراد بهذا المبهم من غير اني ثور وقد تقدم الكلام على ذلك . قوله «من أحدث فيها حدثا» أى عمل بخلاف السنة كن ابتدع بها بدعة زاد مسلم وأبو داود في هذا الحديث «أو آوى محدثا» . قوله «فما به لعنة الله» الخ أى اللعنة المستقرة من الله على الكفار وأضيف الى الله على سبيل التخصيص والمراد بلعنة الملائكة والناس المبالغة في الابعاد عن رحمة الله . وقيل المراد باللعنة هنا العذاب الذى يستحقه على ذنبه في أول الأمر وليس هو كلعن الكافر واستدل بهذا على أن الحدث في المدينة من الكبائر . قوله «ما بين مأزميها» قال النووي المأزم بهمزة بعد الميم وكسر الزاى وهو الجبل وقيل المضيق بين جبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين جبلين انتهى . قوله «الا يهراق فيها دم» فيه دليل على تحريم اراقه الدماء بالمدينة لغير ضرورة : قوله «الاعلف» هو باسكان اللام مصدر علفت وأما العلف بفتح اللام وهو اسم للحشيش والتبن والشعير ونحوها وفيه جواز أخذ أوراق الشجر للعلف لا خبط الاغصان وقطعها فانه حرام قوله «عضاها» العضاء بالقصر وكسر العين المهمة وتخفيف الضاد المعجمة كل شجر فيه شوك وحداتها عضاهة وعضية : قوله «وحماها كلها» فيه دليل على ان حكم حرم المدينة حكمها فى تحريم صيده وشجره وقد تقدم بيان ذلك دار الحى انه من كل ناحية من نواحي المدينة يريد *

١٠ وعن عامر بن سعد عن أبيه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى أحرم ما بين لابق المدينة أن يقطع عضاها أو يقتل صيدها » * ١١ وعن عامر بن سعد « ان سعدا ركب الى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخططه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئا نفلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى أن يرد عليهم » رواهما أحمد ومسلم * ١٢ وعن سليمان بن أبي عبد الله قال « رأيت سعد بن أبي وقاص أخذ رجلا يصيد في حرم المدينة الذى حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلبه ثيابه فجاء مواليه فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم هذا الحرم وقال من رأيتوه يصيد فيه شيئا فلكم سلبه فلا ارد عليكم طعمة اطعمنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ان شئتم

أعطيتكم منه أعطيتكم» رواه أحمد وأبو داود وقال فيه «من أخذ أحدا بصيد فيه
فليس له ثيابه» * ❦ *

الحديث الأول قد تقدم الكلام عليه. والحديث الثالث أخرجه أيضا الحاكم وصححه
وفي إسناده سليمان بن أبي عبد الله المذكور قال أبو حاتم ليس بمشهور ولكن يعتبر
بحديثه. قال الذهبي تابعي وثق وقد وهم البزار فقال لا يعلم روى هذا الحديث عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأسعد ولا عنه إلا عامر وهذا يرد عليه وقد أخرجه أيضا
أبو داود عن مولى لسعد عنه ورواه أيضا الحاكم فقال في حديث سعد أن الشيخين
لم يخرجاه وهو في مسلم كما عرفت : قوله «فليس له» أي أخذ ما عليه من الثياب : قوله
«نقله» أي أعطانيه قال في القاموس نقله النفل ونقله وأنقله أعطاه إياه وقال
أيضا والنقل حركة الغنمية والهبة : قوله «طعمة» بضم الطاء وكسر هاء ومعنى الطعمة
الأكلة وأما الكسر فجهة الكسب وهيئة : قوله «فليس له ثيابه» هذا ظاهر في
أنها تؤخذ ثيابه جميعا. وقال الماوردي يبقى له ما يستعورته وصححه النووي واختاره
جماعة من أصحاب الشافعي. وبقصة سعد هذه احتج من قال أن من صادم من حرم
المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه وهو قول الشافعي في القديم. قال النووي
وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة انتهى. وقد حكى ابن قدامة
عن أحمد في إحدى الروايتين القول به قال وروى ذلك عن ابن أبي ذئب وابن
المنذر انتهى. وهذا يرد على القاضي عياض حيث قال ولم يقل به أحد بعد الصحابة
إلا الشافعي في قوله القديم ❦ وقد اختلف في السلب قيل أنه لمن سلبه. وقيل
للساكن المدينة. وقيل لبيت المال وظاهر الأدلة أنه للسالب وأنه طعمة لكل من
وجد فيه أحدا بصيد أو يأخذ من شجره *

❦ باب ما جاء في صيد وج ❦

١ ❦ عن محمد بن عبد الله بن شيان عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير
«أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن صيد وج وعضاه حرم محرمة لله عز
وجل» رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه. ولفظه «إن صيد وج حرام»
قال البخاري ولا يتابع عليه * ❦ *

الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وسكت عنه عبد الحق أيضا
وتعقب بما نقل عن البخاري انه لم يصح وكذا قال الأزدى وذكر الذهبي أن
الشافعي صححه وذكر الخلال أن أحمد ضعفه وقال ابن حبان ومحمد بن عبد الله المذکور
كان يخطي . ومقتضاه تضعيف الحديث فإنه ليس له غيره فإن كان خطأ فيه فهو ضعيف
وقال العقيلي لا يتابع إلا من جهة تقاربه في الضعف وقال النووي في شرح المذهب
إسناده ضعيف قال وقال البخاري لا يصح وذكر الخلال في الملل أن أحمد ضعفه
قوله « ابن شيان » هكذا في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب والصواب ابن انسان
كما في سنن أبي داود وتاريخ البخاري وكذا قال ابن حبان والذهبي والخزرجي
في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيان هذا صوابه ابن انسان
وقال في ترجمة عبد الله بن انسان له حديث في صيدوج قال ولم يرو عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم إلا هذا الحديث . قوله « وج » بفتح الواو وتشديد الجيم قال ابن
رسلان هو أرض بالطائف عند أهل اللغة وقال أصحابنا هو واد بالطائف . وقيل
كل الطائف انتهى . وقال الحازمي في المؤلف والمختلف في الأماكن وج اسم لحصون
الطائف وقيل لواحد منها وإنما اشتبه وج بوح بالحاء المهملة وهي ناحية نمان :
قوله « وعضاه » بكسر العين كما سلف . قال الجوهرى العضاء كل شجر يعظم
وله شوك : قوله « حرم » بفتح الحاء والراء الحرام كقولهم زمن وزمان : قوله « محرم
لله تعالى » تأكيده للحرمه ~~والحديث~~ يدل على تحريم صيدوج وشجره . وقد ذهب
إلى كراهته الشافعي والامام محبي قال الشافعي في الاملاء اكره صيدوج قال في
البحر بعد أن ذكر هذا الحديث أن صح فالقياس التحريم لكن منع منه الإجماع
انتهى . وفي دعوى الإجماع نظر فإنه قد جزم جمهور أصحاب الشافعي بالتحريم
وقالوا أن مراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم . قال ابن رسلان في شرح
السنن بعد أن ذكر قول الشافعي في الاملاء وللأصحاب فيه طريقان أصحهما هو
الذي أورده الجمهور القطع بتحريمه قالوا ومراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم
ثم قال وفيه طريقان أصحهما هو قول الجمهور يعني من أصحاب الشافعي أنه يأنهم
فيؤدبه الحاكم على فعله ولا يلزمه شيء . لأن الأصل عدم الضمان إلا فيما ورد به
الشرع ولم يرد في هذا شيء . والطريق الثاني حكمه في الضمان حكم المدينة وشجرها

وفي وجوب الضمان فيه خلاف انتهى. وقد قدمنا الخلاف في ضمان صيد المدينة وشجرها. قال الخطابي ولست أعلم بتحريمه معنى إلا أن يكون ذلك على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين وقد يحتمل أن ذلك التحريم إنما كان في وقت معلوم الى مدة محصورة ثم نسخ قال أبو داود في السنن وكان ذلك بمعنى تحريم وج قبل نزوله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وحصاره ثقيفا انتهى والظاهر من الحديث تأييد التحريم ومن دعى النسخ فعليه الدليل لأن الأصل عدمه وأما ضمان صيده وشجره على ضمان صيد الحرم الملكي فوقوف على ورود دلائل يدل على ذلك لأن الأصل براءة الذمة ولا ملازمة بين التحريم والضمان *

ابواب دخول مكة وما يتعلق به

﴿ باب من أين يدخل إليها ﴾

١ - عن ابن عمر قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل مكة دخل من الننية العليا التي بالبطحاء وإذا خرج خرج من الننية السفلى» رواه الجماعة إلا الترمذي * ٢ - وعن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفها» وفي رواية «دخل عام الفتح من كداء التي بأعلى مكة» متفق عليهما: وروى الثاني أبو داود وزياد «ودخل في العمرة من كدى» * قوله «من الننية العليا» الننية كل عقبة في طريق أو جبل فانها تسمى ننية وهذه الننية المعروفة بالننية العليا هي التي ينزل منها الى باب المعلى مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الحجون بفتح المهملة وضم الجيم وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي علي ما ذكره الأزرقى ثم سهلها كلها سلطان مصر الملك المؤيد: قوله «من الننية السفلى» هي عند باب الشبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قبيعةان وعليها باب بني في القرن السابع: قوله «من كداء» بفتح الكاف والمد قال أبو عبيدة لا تصرف وهي الننية العليا المتقدم ذكرها: قوله «ودخل في العمرة من كداء» بضم الكاف والقصر وهي الننية السفلى المتقدم ذكرها. قال عياض والقرطبي وغيرهما

اختلاف في ضبط كداء وكذا فالأكثر على أن المليء بالفتح والمد والسفلي بالفتح والضم وقيل بالعكس قال النووي وهو غلط قالوا واختلف في المعنى الذي لاجله خالف صلى الله عليه وآله وسلم بين طريقه فقيل ليتبرك به وذكروا شيئاً مما تقدم في العيد وقد تقدم بسطه هنالك وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا. وقيل الحكمة في ذلك المناسبة نجمة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة إلى فراقه وقيل لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها فقيل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج منها مخفياً في الهجرة فأراد أن يدخلها ظافراً غالباً. وقيل لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلاً للبيت ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك *

(باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك)

١ عن جابر «وسئل عن الرجل يرى البيت يرفع يديه فقال قد حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكن يفعل» رواه أبو داود والنسائي والترمذي * ٢ وعن ابن جريج قال حدثت عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ترفع الأيدي في الصلاة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة وبجمع وعند الجمرتين وعلى الميت * ٣ وعن ابن جريج «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من عرفه وكرمه ممن حج به واعتمر تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبراً» رواهما الشافعي في مسنده * ٤

حديث جابر قال الترمذي إنما نعرفه من حديث شعبة. وذكر الخطابي أن سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ضعفوا حديث جابر هذا لأن في إسناده مهاجرين عكرمة المكي وهو مجهول عندهم. وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً البيهقي من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد الشامي عن مكحول به مراسلاً أبو سعيد هذا هو المصلوب وهو كذاب. ورواه الأزرقي في تاريخ مكة من حديث مكحول أيضاً بزيادة مهابة وبرافى الموضعين وكذا ذكره الغزالي في الوسيط وتعقبه الرافعي بأن البر لا يتصور من البيت وأجاب النووي بأن معناه أكثر برزائره ورواه سعيد بن منصور في السنن

له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قسامة يقول اذا رأيت البيت فقل اللهم زد ذكره مثله. ورواه الطبراني في مسند حديثه بن أسيد مرفوعا وفي اسناده عاصم الكوري وهو كذاب وحديث ابن جريج هو معضل فيما بين ابن جريج والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال. قال الشافعي بعد أن أورده ليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء فلا أكرهه ولا أستحببه. قال البيهقي فكانت لم يعتمد على الحديث لا تقطاعه **والحاصل** انه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية البيت وهو حكم شرعي لا يثبت الا بدليل. وأما الدعاء عند رؤية البيت فقد رويت فيه أخبار وآثار منها ما في الباب. ومنها ما أخرجه ابن المغلس ان عمر كان اذا نظر الى البيت قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام. ورواه سعيد بن منصور في السنن عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكر عمر ورواه الحاكم عن عمر أيضا وكذلك رواه البيهقي عنه *

باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه

١ عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الأول خبثا ثلاثا ومشي أربعا وكان يسعى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة» وفي رواية «رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشي أربعا» وفي رواية «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم فانه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة» متفق عليهما **وقوله** «الطواف الأول» فيه دليل على ان الرمل انما يشرع في طواف القدوم لانه الطواف الأول. قال أصحاب الشافعي ولا يستحب الرمل الا في طواف واحد في حج أو عمرة أما اذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل. قال النووي بلا خلاف ولا يشرع أيضا في كل طوافات الحج بل انما يشرع في واحد منها وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف يعقبه سعي ويتصور ذلك في طواف القدوم وفي طواف الافاضة ولا يتصور في طواف الوداع والقول الثاني انه لا يشرع الا في طواف القدوم وسواء أراد السعي بعده أم لا يشرع في طواف العمرة اذ ليس فيها الا

طواف واحد. قوله «خب ثلاثا ومشى أربعا» الحُب بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى هو اسراع المشي مع تقارب الخطأ وهو كالرمل. وفيه دليل على مشروعية الرمل في الطواف الأول وهو الذي عليه الجمهور قالوا هو سنة. وقال ابن عباس ليس هو بسنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل ﴿وفيه أيضا﴾ دليل على أن السنة أن يرمل في الثلاثة الأول ويمشي على عادته في الأربعة الباقية. قوله «وكان يسمى» الخ سيأتي الكلام على السعي. قوله «من الحجر إلى الحجر» فيه دليل على أنه يرمل في ثلاثة أشواط كاملة قال في الفتح ولا يشرع تدارك الرمل قلو تركه في الثلاثة لم يقضه في الأربعة لأن هيتها السكينة ولا تغير وكذا قالت الهادوية قل ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ويختص بطواف يتعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماشي وراكب ولا دم بتركه عند الجمهور واختلف في ذلك المالكية وقد روى عن مالك أن عليه دما ولا دليل على ذلك ﴿واعلم﴾ أنه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهبت العترة ومالك وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه فرض لقوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) وافعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله: «خذوا عني مناسككم» وقال أبو حنيفة أنه سنة وقال الشافعي هو كتحية المسجد قال لأنه ليس فيه إلا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا يدل على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالآية فقال شارح البحر أنها لا تدل على طواف القدوم لأنها في طواف الزيارة أجماعا والحق الوجوب لأن فعله صلى الله عليه وآله وسلم مبين لجمل واجب هو قوله تعالى «ولله على الناس حج البيت» وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خذوا عني مناسككم» وقوله «حجوا كما رأيتموني أحج» وهذا الدليل يستلزم وجوب كل فعل فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجه إلا ما خصه دليل فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كناية فعليك بملاحظتها في جميع الأبحاث التي ستمر بك *

٢ وعن يعلى بن أمية «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف مضطجعا وعليه برد» رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وأبو داود وقال «يرد له أخضر» وأحمد وافظه «لما قدم مكة طاف بالبيت وهو مضطجع ببرد له حضرمي» * ٣ وعن ابن عباس

«ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه اعتمر وامن جمرانة فرملوا بالبيت وجعلوا أرديتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى» رواه أحمد وأبو داود ٥ *

حديث يعلى بن أمية صححه الترمذي كما ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود والمنذري. وحديث ابن عباس أخرجه نحوه الطبراني وسكت عنه أيضا أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجاله رجال الصحيح وقد صحح حديث الاضطباع النووي في شرح مسلم: قوله «مضطبعا» هو افتعال من الضبع باسكان الباء الموحدة وهو العضد وهو أن يدخل أزاره تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر ويكون منكبه الأيمن مكشوبا كذا في شرح مسلم للنووي وشرح البخاري للحافظ وهذه الهيئة هي المذكورة في حديث ابن عباس المذكور والحكمة في فعله انه يعين علي امرأع المشى وقد ذهب الى استحبابه الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر قال أصحاب الشافعي وإنما يستحب الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل. قوله «يرد له حضرمي» لفظ أبي داود يرد أخضر. قوله «تحت آباطهم» قال ابن وسلان المراد أن يجعله تحت عاتقه الأيمن. قوله «ثم قذفوها» أي طرحوا طرفيها. قوله «على عواتقهم» العاتق المنكب *

٤ وعن ابن عباس قال «قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حمي يثرب فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرملوا الاشواط الثلاثة وأن يشعوا ما بين الركعتين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الاشواط كلها الا لبقاء عليهم» متفق عليه * ٥ وعن ابن عباس قال «رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة وفي عمره كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء» رواه أحمد * ٦ وعن عمر قال «فيا الزملان الآن والكشف عن المنكب وقد أطي الله الاسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لاندع شيئا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * ٧ وعن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرمل في السبع الذي أقاض فيه» رواه أبو داود وابن ماجه ٨ *

حديث ابن عباس الثاني أخرجه أحمد من طريق أبي معاوية عن ابن جريج عن عطاء عنه وذكره في التلخيص وسكت عنه. وأثر عمر أخرجه أيضا البزار والحاكم والبيهقي.

وأصله في البخاري بلفظ: مالنا وللرمل أعيا كما رأينا المشركين وقد أهلكتهم الله تعالى ثم قال شيء صنعته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تحب أن تتركه وعزاه البيهقي إليه ومراده أصله. وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا النسائي والحاكم قوله «يقدم» بفتح الدال وأما بضم الدال فعناه يتقدم. قوله «وهنتهم» بتخفيف الهاء وقد يستعمل رباعيا قال الفراء يقال وهنه الله وأردنه ومعنى وهنتهم اضعفتهم. قوله «حمى يثرب» هو اسم المدينة في الجاهلية وسميت في الاسلام المدينة وطيبة وطابة. قوله «الاشواط» بفتح الهمزة وسكون المعجمة جمع شوط وهو الجري مرة الى الغاية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وهذا دليل على جواز تسمية الطواف شوطا. وقال مجاهد والشعبي انه يكره تسميته شوطا والحديث يرد عليهما قوله «الا لبقاء» بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرفق والشفقة وهو بالرفع على انه فاعل لم ينعه ويجوز ان نصب ﴿وفي الحديث﴾ جواز اظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار ارها بهم ولا يعد ذلك من الرياء المذموم وفيه جواز المماريض بالفعل كما تجوز بالقول. قال في الفتح وربما كانت بالفعل أولى. قوله «وفي عمره كلها» فيه دليل على مشروعية الرمل في طواف العمرة. قوله «فيما الرمضان» باثبات ألف ما الاستفهامية وهي لغة والاكثر يحذفونها والرمضان مصدر رمل. قوله «والكشف عن المناكب» هو الاضطباع. قوله «أطى» أصله وطى فابدلت الواو همزة كما في وقت واقت ومعناه مهد وثبت. قوله «ومع ذلك لاندع شيئا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد الاسماعيل في آخره ثم رمل ﴿وحاصله﴾ أن عمر كان قد هم بترك الرمل في الطواف لانه عرف سببه وقد انقضى فهم ان يتركه لفقد سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن يكون له حكمة ما اطلع عليها فرأي ان الاتباع أولى ويؤيد مشروعية الرمل على الاطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس أنهم رملوا في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد نفى الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة. والرمل في حجة الوداع ثابت أيضا في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره *

باب ما جاء في استلام الحجر الاسود وتقبيله وما يقال حينئذ

١ عن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق »
رواه احمد وابن ماجه والترمذي * ٢ وعن عمر « انه كان يقبل الحجر ويقول اني لا أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبلك ما قبلتك » رواه الجماعة * ٣ وعن ابن عمر وسئل عن استلام الحجر فقال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله » رواه البخاري *
٤ وعن نافع قال « رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله » متفق عليه *

حديث ابن عباس صحيحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم : قوله « لا تضر ولا تنفع » أخرجه الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب انه يضر وينفع وذكر ان الله تعالى لما أخذ الموائيق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقمه الحجر وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة وله لسان ذئق يشهد لمن استلمه بالتوحيد وفي اسناده أبو هرون العبدى وهو ضعيف جدا ولكنه يشد عضده حديث ابن عباس المتقدم قال الطبرى إنما قال عمر ذلك لان الناس كانوا حديثى عهد بعبادة الاصنام نخشى أن يظن الجهال ان استلام الحجر من باب تعظيم الأوثان كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فاراد أن يعلم الناس ان استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لان الحجر يضر وينفع بذاته كما كانت الجاهلية تعبدا لاوثان : قوله « ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » الخ فيه استحباب تقبيل الحجر الاسود واليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وسائر العلماء وحكى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وطاوس والشافعى وأحمد انه يستحب بعد تقبيل الحجر السجود عليه بالجبهة وبه قال الجمهور وروى عن مالك أنه بدعة واعترف القاضى عياض بشذوذ مالك في ذلك وقد (م ١٥ - ج ٥ نيل الاوطار)

أخرج الشافعي والبيهقي عن ابن عباس موقوفا «انه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه» ورواه الحاكم والبيهقي من حديثه مرفوعا. ورواه أبو داود الطيالسي والدارمي وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو علي ابن السكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله الحميدي . وقيل الخزومي باسناد متصل بابن عباس انه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا لفظ الحاكم . قال الحافظ قال العقيلي في حديثه هذا يعني جعفر بن عبد الله وهم واضطراب : قوله « يستلمه ويقبله » فيه دليل علي أنه يستحب الجمع بين استلام الحجر وتقبيله والاستلام المسح باليد والتقبيل لها كما في حديث ابن عمر الآخر والتقبيل يكون بالقم فقط *

٥ وعن ابن عباس قال « طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع علي بعير يستلم الركن بمحجن » متفق عليه . وفي لفظ « طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بعير كلما أتى على الركن أشار اليه بشي في يده وكبر » رواه أحمد والبخاري * ٦ وعن أبي الطفيل عامر بن واثلة « قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر بمحجن معه ويقبل المحجن » رواه مسلم وأبو داود وان ماجه * ٧ وعن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له يا عمر انك رجل قوي لا تراحم علي الحجر فتؤذي الضعيف ان وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله وهلل وكبر » رواه أحمد *

حديث عمر في اسناده راو لم يسم : قوله « بمحجن » بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نون هو عصا مخنية الرأس والمحجن الاعوجاج وبذلك شمي الحجون والاستلام افتعال من السلام بالفتح أي التحية قاله الازهرى . وقيل من السلام بالكسر أي الحجارة والمعنى أنه يومى مصاء الى الركن حتى يصيبه : قوله « وكبر » فيه دليل على استحباب التكبير حال استلام الركن : قوله « ويقبل المحجن » في رواية ابن عمر المتقدمة انه استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله . ولسعيد بن منصور من طريق عطاء قال رأيت ابا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابر اذا استلموا الحجر قبلوا ايديهم قبلوا ابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثيرا قال في التمتع ولهذا قال الجمهور ان السنة أن يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع أن يستلمه

بيده استلمه بشي في يده وقبل ذلك الشئ فان لم يستطع أشار اليه واكتفى بذلك. وعن مالك في رواية لا يقبل يده وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي رواية عند المالكية يضع يده علي فيه من غير تقبيل وقد استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر وكذلك تقبيل المحجن جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره وقد نقل عن الامام احمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم ير به بأسا واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني احد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين كذا في الفتح : قوله « قال له يا عمر انك رجل قوى الخفيه دليل على انه لا يجوز لمن كان له فضل قوة أن يضايق الناس اذا اجتمعوا على الحجر لما يتسبب عن ذلك من اذية الضعفاء والاضرار بهم و لكنه يستلمه خاليا ان تمكن والا اكتفى بالاشارة والتهليل والتكبير مستقبلا له وقد روى الفاكهي من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال لا يؤذي ولا يؤذى *

﴿ باب استلام الركن اليماني مع الركن الاسود دون الآخرين ﴾

١- عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن اليماني والركن الاسود بخط الخطايا خطا رواه احمد والنسائي * ٢ وعن ابن عمر « قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمس من الأركان الا اليمانيين » رواه الجماعة الا الترمذي لكن له معناه من رواية ابن عباس * ٣ وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع ان يستلم الحجر والركن اليماني في كل طوافه رواه احمد وأبو داود * ٤ وعن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه » رواه الدارقطني * ٥ وعن ابن عباس قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا استلم الركن اليماني قبله » رواه البخاري في تاريخه *

حديث ابن عمر الاول في اسناده عطاء بن السائب وهو ثقة ولكنه اختلط وحديثه الثالث في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال قال يحيى بن سليم الطائفي كان يري الارجاء وقال يحيى القطان هو ثقة لا يترك رأي أخطأ فيه

وقال ابن المبارك كان يتكلم ودموعه تسيل ووثقه ابن معين وأبو حاتم . وقال ابن عدى في أحاديثه ما لا يتابع عليه . وحديث ابن عباس الذي فيه أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه رواه أبو يعلى وفي إسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف قوله «الا اليمانيين» بتخفيف الياء على المشهور لأن الألف عوض عن ياء النسبة فلوشددت كان جمعا بين العوض والمعوض وجوزه سيبويه وأما اقتصر صلى الله عليه وآله وسلم على استلام اليمانيين لما ثبت في الصحيحين من قول ابن عمر أنهما على قواعد إبراهيم دون الشاميين ولهذا كان ابن الزبير بعد عمارته لا تكبى على قواعد إبراهيم يستلم الأركان كلها كما روى ذلك عنه الأزرقي في كتاب مكة فعلى هذا يكون للركن الأول من الأركان الأربعة فضيلتان كونه الحجر الأسود وكونه على قواعد إبراهيم ولثانتي الثانية فقط وليس للأخرين أعنى الشاميين شيء منهما فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخران ولا يستلمان على رأى الجمهور . وروى ابن المنذر وغيره استلام الأركان جميعا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين وقد أخرج البخاري ومسلم أن عبيد بن جريح قال لابن عمر رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها فذكر منها ورأيتك لا تأمس من الأركان الا اليمانيين وفيه دليل على أن الذين رأهم عبيد كانوا لا يقتصرُونَ في الاستلام على الركنين اليمانيين قوله ويضع خده عليه فيه مشروعية وضع الخد على الركن اليماني وتقيله وقد ذهب إلى استحباب تقبيل الركن اليماني بعض أهل العلم كما قال صاحب الفتح تمسكاً بما ذكره المصنف من حديث ابن عباس عند البخاري في التاريخ والدارقطني والكن الثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستلمه فقط نعم ليس في اقتصار ابن عمر على التسليم ما ينفي التقبيل فإن صح ما روى عن ابن عباس تعيين العمل به*

﴿باب الطائف جعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الحجر﴾

١ عن جابر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً» رواه مسلم وأمسأني* ٢

وعن عائشة قالت «سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجر أمن البيت هو قال نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرتم بهم النفقة قالت فما شأن بابهم مرتفعاً قال فمل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولولا ان قومك حديث عهد بالجاهلية فإخاف ان تنكر قلوبهم ان أدخل الحجر في البيت وأن الصق بابهم الأرض» متفق عليه. وفي رواية قالت «كنت أحب أن ادخل البيت اصلى فيه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فأدخلني الحجر فقال لي صلى في الحجر اذا اردت دخول البيت فانما هو قطعة من البيت واسكن قومك استقصروا حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت» رواه الحمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذى. وفيه انبات التنفل في الكعبة *

قوله «في الحجر فاستلمه» الخ فيه دليل على انه يستحب ان يكون ابتداء الطواف من الحجر الأسود بعد استلامه وحكى في البحر عن الشافعي والامام يحيى أن ابتداء الطواف من الحجر الاسود فرض. قوله «ثم مشى على يمينه» استدله على مشروعية مشى الطائف بعد استلام الحجر على يمينه جاعلاً للبيت على يساره. وقد ذهب الى ان هذه الكيفية شرط لصحة الطواف الاكثر قالوا فلو عكس لم يجزه قال في البحر ولا خلاف الا عن محمد بن داود الاصفهاني وأنكر عليه وهموا بقتله انتهى: ولا يخفاه ان الحكم على بعض أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بالوجوب لانها بيان لحمل واجب وعلى بعضها بعدهم تحكم محض لفقد دليل يدل على الفرق بينها قوله «أمن البيت هو قال نعم» هذا ظاهر بان الحجر كله من البيت ويدل على ذلك أيضا قوله في الرواية الثانية «فانما هو قطعة من البيت» وبذلك كان يفتى ابن عباس فأخرج عبد الرزاق انه قال لو ولدت من البيت ما ولي ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ولكن ماورد من الروايات افاضية بانها كلها من البيت مقيد بروايات صحيحة منها عند مسلم من حديث عائشة بلفظ «حتى ازيد فيه من الحجر» وله من وجه آخر عنها مرفوعا بلفظ «فان بدا لقومك ان ينوه بعدى فلهي لاريك ماتركوا منه فاراها قريبا من سبعة أذرع وله أيضا عنها مرفوعا بلفظ «وزدت فيها من الحجر سبعة أذرع» وفي رواية للبخاري عن عروة «ان ذلك مقدار ستة أذرع» ولسفيان بن عيينة

في جامعه ان ابن الزبير زاد ستة أذرع وله أيضا عنه انه زاد ستة أذرع وشبرا وهذا ذكره الشافعي في عدد من افهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه. وقد اجتمع من الروايات ما يدل على ان الزيادة فوق ستة أذرع ودون سبعة. وأما ما رواه مسلم عن عطاء عن عائشة مرفوعا بلفظ «لكنك أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع» فقال في الفتح هي شاذة والروايات السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ. قال الحفاظ. ثم ظهر لي لرواية عطاء وجه وهو انه يريد بها ماعدا الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الاخرى فان الذي عدا الفرجة أربعة أذرع وشيء ولهذا وقع عند الفاكهي من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحمراء «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه القصة ولا دخلت فيها من الحجر أربعة أذرع فيحمل هذا على الفاء الكسرة ورواية عطاء على جبره وتحصيل الجمع بين الروايات كلها بذلك: قوله «ان قومك» أي قريشا: قوله «قصرت بهم النفقة» بتشديد الصاد أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الازرقعي وغيره وتوضيحه ما ذكره ابن اسحق في السيرة عن أبي وهب الخزومي انه قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا بيع وبا ولا مظلمة أحد من الناس: قوله «ليدخلوا من شاءوا» زاد مسلم «فكان الرجل اذا أراد أن يدخلها يدعونه ليرتقي حتي اذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط» قوله «حديث عهد» في لفظ للبخاري «حديث عهدهم» بتووين حديث: قوله «بالجاهلية» في رواية للبخاري بجاهلية وفي أخرى له بكفر. ولا بى عوانة بشرك: قوله «فأخاف ان تنكر قلوبهم» في رواية للبخاري تنفر ونقل ابن بطال عن بعض علمائهم ان النفرة التي خشى الله عليه وآله وسلم ان ينسبوه الي الفخر دونهم وجواب لولا محذوف وقد رواه مسلم بلفظ «فأخاف ان تنكر قلوبهم لنظرت ان أدخل الحجر» ورواه الاسماعيلي بلفظ «لنظرت فأدخلت» وفيه دليل على انه يجوز للعالم ترك التعريف ببعض أمور الشريعة اذا خشى نفرة قلوب العامة عن ذلك *

باب الطهارة والسترة للطواف

١ في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يطوف بالبيت عريان » ٢ وعن عائشة « ان أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم انه توضأ ثم طاف بالبيت متفق عليهما » ٣ وعن عائشة « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحائض تقضي المناسك كلها الا الطواف » رواه أحمد وهو دليل على جواز السعي مع الحدث ٤ وعن عائشة انها قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نذكر الا الحج حتى جئنا سرف فطمست فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكي فقال مالك لعلك نفست فقات نعم قال هذا شيء كتبه الله عز وجل على بنات آدم افعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهري » متفق عليه . ولمسلم في رواية « فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسلي » ٥

حديث عائشة الثاني أخرجه باللفظ المذكور ابن أبي شيبة باسناد صحيح من حديث ابن عمر وأخرج نحوه الطبراني عنه باسناد فيه متروك وقد تقدم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يصنع من أراد الاحرام . قوله « لا يطوف بالبيت عريان » فيه دليل على انه يجب ستر العورة في حال الطواف . وقد اختلف هل الستر شرط لصحة الطواف أولا فذهب الجمهور الى انه شرط وذهبت الحنفية والهادوية الى انه ليس بشرط فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد مادام بمكة فان خرج لزمه دم . وذكر ابن اسحق في سبب طواف الجاهلية كذلك ان قريشا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف الا في ثياب أحدهم فان لم يجد طاف عريانا فان خالف فطاف بشيائه انماها اذا فرغ ثم لم ينتفع بها فجاء الاسلام بهدم ذلك . قوله « توضأ ثم طاف » لما كان هذا الفعل بيانا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » صلح للاستدلال به على الوجوب والخلاف في كون الطهارة شرطا أو غير شرط كالخلاف في الستر : قوله « تقضي المناسك كلها » أي تفعل المناسك كلها وفيه دليل

على ان الحائض تسعى . ويؤيده قوله في حديث عائشة المذكور في الباب « افعل ما يفعل الحاج » الخ ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي اشرنا اليه بعد قوله الا الطواف ما لفظه وبين الصفا والمروة وكذلك زاد هذه الزيادة الطبراني من حديثه . وقد قال الحافظ ان اسناد ابن أبي شيبة صحيح : وقد ذهب الجمهور الى ان الطهارة غير واجبة ولا شرط في السعي ولم يحك ابن المنذر القول بالوجوب الا عن الحسن البصري . قال في الفتح وقد حكى المجد ابن تيمية من الحنابلة يعني المصنف رواية عندهم مثله . قوله « نفست » بفتح النون وكسر الفاء الحبيض وبضم النون وفتحها الولادة والطمث الحبيض أيضا . قوله « حتى تطهري » بفتح التاء والطاء المهملة وتشديد الهاء أيضا وهو على حذف أحد التاءين وأصله تطهري والمراد بالطهارة الغسل كما وقع في رواية مسلم المذكور في الباب (والحديث) ظاهر في نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل والنهي يقتضي الفساد المرادف للبطلان فيكون طواف الحائض باطلا وهو قول الجمهور وذهب جمع من الكوفيين الى ان الطهارة غير شرط وروى عن عطاء اذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعدا ثم حاضت أجزأ عنها *

باب ذكر الله في الطواف

١ عن عبد الله بن السائب قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركن اليماني والحجر ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » رواه أحمد وأبو داود وقال « بين الركنين » * ٣ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال وكل به يعني الركن اليماني سبعون ملكا فمن قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين » * ٣ وعن أبي هريرة « انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم الا سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله محبت عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات » رواها ابن

ماجه * وعن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة ورمي الجمار لاقامة ذكر الله تعالى » رواه أحمد وأبوداود والترمذي وصححه ولفظه « انما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لاقامة ذكر الله تعالى » *

حديث عبدالله بن السائب أخرجه أيضا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم وحديث أبي هريرة الاول في اسناده اسماعيل بن عياش وفيه مقال وفي اسناده أيضا هشام بن عمار وهو ثقة تغير باخرة . والحديث قد ذكره الحافظ في التلخيص . وحديثه الثاني ساقه ابن ماجه هو وحديثه الاول المذكور هنا باسناد واحد وفيه اسماعيل بن عياش وهشام بن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضا وقال . اسناده ضعيف . وحديث عائشة سكنت عنه أبوداود وذكر المذري أن الترمذي قال انه حديث حسن صحيح * وفي الباب * عن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو بهذا الدعاء بين الركعتين اللهم قنني بما رزقتني وبارك لي فيه وأخلف علي كل غائبة لي بخير » وعن أبي هريرة عند البزار غير ما ذكره المصنف « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق » وعن عبدالله بن السائب حديث آخر عند ابن عساكر من طريق بن ناجية بسند له ضعيف « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ابتداء طوافه بسم الله والله أكبر اللهم ايماننا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد » قال الحافظ لم أجده هكذا وقد ذكره صاحب المذهب من حديث جابر وقد بيض له المذري والنووي ورواه الشافعي عن ابن أبي نجيح . قال أخبرني « ان بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف نقول اذا استلمنا قال قولوا بسم الله والله أكبر ايماننا بالله وتصديقا لما جاء به محمد » قال في التلخيص وهو في الام عن سعيد بن سالم عن ابن جريج * وفي الباب * أيضا عن ابن عمر من حديثه « كان اذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر » وسنده صحيح وروى العقيلي أيضا من حديثه « كان اذا أراد ان يستلم يقول اللهم ايماننا بك وتصديقا بكتابك واتباعا لسنة نبيك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يستلمه » (١٦٢ ج ٥ نيل الاوطار)

رواه الواقدي في المغازي مرفوعا . وعن علي عند البيهقي والطبراني من طريق الحرث الاعور « انه كان اذا مر بالحجر الاسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال اللهم امانا بك وتصديقا بكتنا بك واتباعا لسنة نبيك » وعن عمر عند أحمد وقد تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر ﴿ وأحاديث ﴾ الباب تدل علي مشروعية الدعاء بما اشتملت عليه في الطواف وقد حكى في البحر عن الأثر كثيرا انه لا دم علي من ترك مسنونا . وعن الحسن البصري والثوري وابن الماجشون انه يلزم *

﴿ باب الطواف راكبا معذرا ﴾

١ ﴿ عن أم سلمة ﴾ انها قدمت وهي مريضة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » رواه الجماعة الا الترمذي * ٢ وعن جابر قال « طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبيت وبالصفا والمروة في حجة الوداع علي راحلته يستلم الحجر بمحجنه لان يراه الناس ويشرف ويسألوه فان الناس غشوه » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * ٣ وعن عائشة « قالت طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع علي بعيره يستلم الركن كراهية ان يصرف عنه الناس » رواه مسلم * ٤ وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة وهو يشتكي نطف علي راحلته كلما أتى علي الركن استلم الركن بمحجن فلما فرغ من طوافه أتاه فصلى ركعتين » رواه أحمد وأبو داود * ٥ وعن أبي الطفيل « قال قلت لابن عباس أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا أسنة هو فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذبوا قلت وما قومك صدقوا وكذبوا قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى خرج العواتق من البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب الناس بين يديه فلما كثروا عابيه ركب والمشي والسعي أفضل » رواه أحمد ومسلم ☆

حديث ابن عباس الاول في اسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتج به وقال البيهقي في حديث يزيد بن أبي زياد لفظه لم يوافق عليها . وهي قوله « وهو يشتكي » وقد

أنكره الشافعي وقال لأعلمه اشتكى في تلك الحجة: قوله «طوف من وراء الناس» هذا يقتضي منع طواف الركاب في المطاف. قال في الفتح لادليل في طوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على جواز الطواف راكبا بغير عذرو كلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى والركوب مكروه تنزيها قال والذي يترجح المنع لأن طوافه صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد فإذا حوط امتنع داخله إذ لا يؤمن التلويت فلا يجوز بعد التحويط بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التلويت كما في السعي: أقوله «لأن يراه الناس» الخ فيه بيان العلة التي لاجلها طاف صلى الله عليه وآله وسلم راكبا وكذلك قول عائشة كراهية أن يصرف الناس عنه. وفي رواية لمسلم كراهية أن يضرب بالباء الموحدة. قال النووي وكلاهما صحيح. وكذلك قول ابن عباس وهو يشكي وقد ترجم عليه البخاري فقال باب المريض يطوف راكبا وكانه أشار إلى هذا الحديث. وكذلك قول ابن عباس في حديثه الآخر فلما كثروا عليه فإن هذه الألفاظ كلها مصرحة بأن طوافه صلى الله عليه وآله وسلم كان لعذر فلا يلحق به من لا عذر له. وقد استدل أصحاب مالك وأحمد بطوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه قالوا لأنه لا يؤمن ذلك من البعير ولو كان نجسا لما عرض المسجد له ويرد ذلك بوجوه أما أولا فلأنه لم يكن اذ ذاك قد حوط المسجد كما تقدم وأما ثانيا فلأنه ليس من لازم الطواف على البعير أن يبول وأما ثالثا فلأنه يطهر منه المسجد كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرادخال الصبيان الاطفال المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم وأما رابعا فلأنه يحتمل أن تكون راحلته عصمت من التلويت حينئذ كرامة له: قوله «صدقوا وكذبوا» الخ لفظ أبي داود «قال صدقوا وكذبوا قلت ما صدقوا وكذبوا قال صدقوا قد طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة على بعير وكذبوا ليست بسنة» وحديث ابن عباس هذا يدل على جواز الطواف بين الصفا والمروة للراكب لعذر قال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر حديث ابن عباس هذا ما لفظه وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه انتهى. يعني نفي كون الطواف بصفة الركوب سنة بل الطواف من المأماني أفضل *

﴿باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما واستلام الركن بعدهما﴾

﴿رواهما ابن عمر وابن عباس وقد سبق﴾ وعن جابر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما انتهى الى مقام ابراهيم قرأوا اتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد الى الركن فاستلمه ثم خرج الى الصفا» رواه أحمد ومسلم والنسائي وهذا لفظه وقيل لازهرى ان عطاه يقول «تجزى المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة أفضل لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسبوعا الا صلى ركعتين» أخرجه البخاري

حديث ابن عمر الذي أشار اليه المصنف تقدم في باب استلام الركن اليماني وكذلك تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار اليه تقدم في مواضع منها باب استلام الحجر وكذلك باب استلام الركن اليماني وفي باب الطواف راكبا قوله «واتخذوا» في الروايات بكسر الخاء علي الأمر وهي إحدى القراءتين والاخرى بالفتح على الخبر والأمر دال على الوجوب. قال في الفتح لکن انعقد الاجماع على جواز الصلاة الى جميع جهات الكعبة ندل على عدم التخصيص وهذا بناء على ان المراد بمقام ابراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود الآن وقال مجاهد المراد بمقام ابراهيم الحرم كله والاول أصح: قوله «قرأ فاتحة الكتاب» الخ فيه استحباب القراءة بهاتين السورتين مع فاتحة الكتاب واستلام الركن بعد الفراغ وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب أبو حنيفة وهو مروي عن الشافعي في أحد قوليهِ الى انهما واجبتان وبه قال الهادي والقاسم واستدلوا بالآية المذكورة وأجيب عن ذلك بان الامر فيها انما هو باتخاذ المصلى لا بالصلاة وقد قال الحسن البصري وغيره إن قوله مصلى أي قبلة وقال مجاهد أي مدعى يدعى عنده . قال الحافظ ولا يصح حملُه عن مكان الصلاة لانه لا يصلي فيه بل عنده قال ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي واستدلوا ثانيا بالاحاديث التي فيها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولازم ذلك من جملتها

ما ذكره المصنف في الباب قالوهي بيان مجمل واجب فيكون ما شتمت عليه واجبا وقال مالك والشافعي في أحد قوليه والناصر أنهما سنة لما تقدم في الصلاة من حديث ضمام ابن ثعلبة لما قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أخبره بالصوات الخمس هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وقد أسلفنا في الصلاة الجواب عن هذا الدليل . قوله « الاصل ركعتين » استدل به من قال أنها لا تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا صلى ركعتين أعم من أن يكون ذلك نفلا أو فرضا لان الصبح ركعتان *

باب السعي بين الصفا والمروة

٦ عن حبيبة بنت أبي نجرة « قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يسعى حتى أرى ركعتيه من شدة السعي تدور به أزاره وهو يقول اسمعوا فان الله كتب عليكم السعي *
* ٢ وعن صفية بنت شيبة « ان امرأة أخبرتها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة يقول كتب عليكم السعي فاسمعوا » رواها أحمد *
الحديث الأول أخرجه الشافعي أيضا وغيره من حديث صفية بنت شيبة عن حبيبة فاعلم المرأة المبهمة في حديث صفية هي حبيبة وفي أسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس . قال في الفتح وإذا انضم إلى الأولى قويت قال واختاف علي صفية بنت شيبة في اسم الصحابة التي أخبرتها به ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنها أخبرني نسوة من بني عبد الدار فلا يضره الاختلاف وحديث صفية بنت شيبة قال في مجمع الزوائد في أسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » : قوله « نجره » قال في الفتح يكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم الف سا كنة ثم هاء (١)

(١) قوله في نيل الاوطار يكسر المثناة الخ لكن في لغة موسى في مادة جزأ بالزاي وحبيبة بنت أبي نجرة يضم التاء وسكون الجيم صحابة اه مصحح

وهي إحدى نساء بني عبد الدار : قوله «تدور به ازاره» في لفظ آخر «وان منزله ليدور من شدة السعي» والضمير في قوله به يرجع الى الركبتين أي تدور ازاره بركبتيه. قوله «فان الله كتب عليكم السعي» استدله من قال بأن السعي فرض وهم الجمهور وعند الحنفية انه واجب بحجر بالدم وحكاه في البحر عن العترة وبه قال الثوري في الناسي خلاف العائد وبه قال عطاء وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء وبه قال أنس فيما نقله عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد كهذه الأقوال الثلاثة. وقد أغرب الطحاوي فقال قد أجمع العلماء على أنه لو حج ولم يطف بالصفا والمروة ان حجه قديم وعليه دم والذي حكاه صاحب الفتح وغيره عن الجمهور انه ركن لا يجبر بالدم ولا يتم الحج بدونه وأغرب ابن العربي فحكي ان السعي ركن في العمرة بالاجماع وإنما الخلاف في الحج وأغرب أيضا المهدي في البحر فحكي الاجماع على الوجوب. قال ابن المنذر ان ثبت يعني حديث حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح العمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم «خذوا عني مناسككم» قلت وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم «ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة» *

٣ وعن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فعلا عليه حتى نظر الى البيت ورفع يديه فجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو» رواه مسلم وأبو داود ٤ وعن جابر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف وسعى رمل ثلاثا ومشى أربعاً ثم قرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى فصلى سجدتين وجعل المقام بينه وبين الكعبة ثم استلم الركن ثم خرج فقال ان الصفا والمروة من شعائر الله فأبدؤا بها بدأ الله به» رواه النسائي. وفي حديث جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دنا من الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله أبدأ بها بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصب قدماه

في بطن الوادي حتى اذا صعدنا مشي حتى أتى المروة ففعل علي المروة كما فعل
علي الصفا « رواه مسلم وكذلك أحمد والنسائي بمعناه *
قوله «فعلا عليه» استدل به من قال بأن صعود الصفا واجب وهو أبو
حفص بن الوكيل من أصحاب الشافعي وخالفه غيره من الشافعية وغيرهم فقالوا هو
سنة وقد تقدم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لجعل واجب: قوله «فجعل بحمد الله
ويدعو ماشاء» فيه استحباب الحمد والدعاء على الصفا. قوله «طاف وسعي رمل ثلاثا»
فيه دليل على انه يستحب ان يرمل في ثلاثة أشواط وعشي في الباقي قوله: «واخذوا»
الآية قد تقدم ان الروايات بكسر الخاء وهي احدي القرائين: قوله «ان الصفا
والمروة من شعائر الله» قال الجوهري الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة
الله. قوله «فابدؤا بما بدأ الله به» بصيغة الاثر في رواية النسائي وصححه ابن
حزم والنووي في شرح مسلم وله طرق عند الدارقطني ورواه مسلم بلفظ «أبدا
بصيغة الخبر كما في الرواية المذكورة في الباب ورواه أحمد ومالك وابن الجارود
وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والنسائي أيضا نبدأ بالتون قال أبو
الفتح القشيري مخرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك وسفيان وبخمي بن
سعيد القطان علي رواية نبدأ بالتون التي للجمع قال الحافظ وهم أحفظ من الباقيين
وقد ذهب الجمهور الى ان البداءة بالصفا والختم بالمروة شرط وقال عطاء يحزى
الجاهل العكس وذهب الأكثر الى ان من الصفا الى المروة شوط ومنها اليه شوط آخر
وقال الصيرفي وابن خيران وابن جرير بل من الصفا الى الصفا شوط ويدل على الأول
ما في حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم فرغ من آخر سعيه بالمروة: قوله «لما دنا من
الصفا قرأ» الخ فيه دليل على انها تستحب قراءة هذه الآية عند الدنو من الصفا
وانه يستحب صعود الصفا واستقبال القبلة والتوحيد والكبير والتهليل وتكرير
الدعاء والذكر بين ذلك ثلاث مرات وقال جماعة من أصحاب الشافعي يكرر الذكر
ثلاثا والدعاء مرتين فقط قال النووي والصواب الأول: قوله «وهزم الأحزاب
وحده» معناه هزمهم بغير قتال من الأديين ولا سبب من جهتهم والمراد بالأحزاب
الذين نحز بوا علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وكان الخندق
في شوال سنة أربع من الهجرة وقبل سنة خمس: قوله «حتى انصب قدماه في بطن

الوادي «هكذا في جميع نسخ مسلم كما نقله القاضي قال وفيه اسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى انصبت قدماه رمل في بطن الوادي فسقطت لفظة رمل ولا بد منها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى خرج منه وهو بمنى رمل قال النووي وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى كما وقع في الموطأ وغيره ﴿ وفي هذا الحديث ﴾ استحباب السعى في بطن الوادي حتى يصعد ثم يمشى باقي المسافة الى المروة على عادة مشيه وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشى مستحب فيما قبل الوادي وبعده ولو مشى في الجميع أو سعى في الجميع أجزأه وفاته الفضيلة وبه قال الشافعي ومن وافقه وقال مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه تجب عليه الاعادة وله رواية أخرى موافقة لقول الشافعي قوله «اذا صعدنا» بكسر العين: قوله «فعل على المروة كما فعل على الصفا» فيه دليل على انه يستحب عليها ما يستحب على الصفا من الذكر والدعاء والصعود *

*) باب النهى عن التحلل بعد السعي الا للمتمتع اذا لم يسق هديا

وبيان متى يتوجه المتمتع الى منى ومتى يحرم بالحج *)

١ عن عائشة قالت «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنا من أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فاما من أهل بالعمرة فاحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وأما من أهل بالحج أو بالحج والعمرة فلم يحلوا الى يوم النحر» *

٢ وعن جابر انه حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ساق البدن معه وقد أهلوا بالحج مفردا فقال لهم أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا أحلالا حتى اذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متمة فقالوا كيف نجعلها متمة وقد سميناهم بالحج فقال افعلوا ما أمرتكم ولكن لا يحل

مني حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا « متفق عليهما وهو دليل على جواز الفسخ وعلى وجوب السعي وأخذ الشعر للتحلل في العمرة * ٣ وعن جابر قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أحللتنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى فأهللنا من الأبطح » رواه مسلم * ٤

قوله « وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قد تقدم استدلال من استدلل بهذا على أن حجة صلى الله عليه وآله وسلم كانت أفرادا وتقدم الجواب عن ذلك : قوله « فأحلوا حين طافوا بالبيت » فيه دليل المذهب الجمهور أن المعتبر لا يحل حتى يطوف ويسمي قال ابن بطال لأعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المعتبر لا يحل حتى يطوف ويسمي إلا ما شذ به ابن عباس فقال يحل من العمرة بالطواف ووافقه ابن راهويه ونقل القاضي عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب إلى أن المعتبر إذا دخل الحرم حل وإن لم يطف ولم يسع وله أن يفعل كل ما حرم على المحرم ويكون الطواف والسعي في حقه كالرمي والمبيت في حق الحاج وهذا من شذوذ المذاهب وغريبها وغفل القطب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ أنه لا يحصل له التحلل بالإجماع قوله « أحلوا من إحرامكم » أي اجعلوا حجكم عمرة وتحللوا منها بالطواف والسعي : قوله « وقصروا » أمرهم بالتقصير لأنهم يهلون بعد قليل بالحج فأخرا الحلق له لأن بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط : قوله « متعة » أي اجعلوا الحجة المفردة التي أهلتم بها عمرة تحللوا منها فتصيروا متمتعين فأطلق على العمرة أنها متعة مجازا والعلاقة بينهما ظاهرة وفي رواية لمسلم « فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة » ونحوه في رواية الباقر عن جابر وفي الحديث الطويل عند مسلم : قوله « قال افعلوا ما أمرتكم » فيه بيان ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من لطفه بأصحابه وحلمه عنهم : قوله « لا يحل مني حرام » بكسر الحاء من يحل والمعنى لا يحل مني ما حرم على. ووقع في مسلم لا يحل مني حراما بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل طول المسكت أو نحو ذلك مني شيئا حراما حتى يبلغ الهدى محله أي إذا نحرته يوم منى واستدل به على أن من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى ينحره يديه يوم النحر ومثله ما في البخاري من حديث عائشة بلفظ من أحرم بعمرة فأهدي فلا يحل (م ١٧ - ج ٥ نيل الأوطار)

حتى ينحر وتناول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ومن أحرم بعمره فأهدى
فأهل بالحج فلا يحل حتى ينحر هديه ولا يخفى ما فيه من التعسف : قوله « ان نحرم
إذا توجهنا إلى منى » فيه دليل على أن من حل من إحرامه يحرم بالحج إذا توجه إلى منى *
٤ وعن معاوية قال « قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند
المروة بمشقص » متفق عليه ولفظ أحمد « أخذت من أطراف شعر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في أيام العشر بمشقص وهو محرم » *

قوله « قصرت » أي أخذت من شعر رأسه وهو يشعر بأن ذلك كان في نسك إمامي
حج أو عمرة وقد ثبت أنه حلق في حجته فتعين أن يكون في عمرة ولا سيما وقد
روى مسلم أن ذلك كان في المروة وهذا يحتمل أن يكون في عمرة الفضية أو الجمرانة
ولكن قوله في الرواية الأخرى في أيام العشر يدل على أن ذلك كان في حجة
الوداع لأنه لم يحج غيرها وفيه نظر لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحل حتى
بلغ الهدي محله كما تقدم في الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرها وقد بالغ
النووي في الرد علي من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث
محمول على أن معاوية قصّر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الجمرانة
لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كان قارنا وثبت أنه حلق بمنى
وفرق أبو طلحة شعره بين الناس فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع
ولا يصح حمله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن حينئذ مسلما
إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجه
الوداع وزعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان متمعا لأن هذا غلط فاحش
فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قيل
له ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك فقال إني أبدأت رأسي
وقللت هدي فلا أحل حتى أنحر » قال الحافظ متعبا لقوله لا يصح حمله على عمرة
القضاء ما لفظه قلت يمكن الجمع بينهما بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم
يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق في
ترجمة معاوية تصريحاً بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه
خوفا من أبويه ولا يمارضه قول سعد المتقدم فدلناها بمعنى العمرة وهذا يعني معاوية

كافر بالعرش لانه أخبر بما استصحبه من حاله ولم يطلع على اسلامه لكونه كان يخفيه ولا ينافيه أيضا مارواه الحاكم في الاكليل ان الذي حلق رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بني بياضة لانه يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر فأمره ان يكمل ازالة الشعر بالحلق لانه أنضل ففعل ولا يعكر على كون ذلك في عمرة الجعرانة الا رواية أحمد المذكورة في الباب ان ذلك كان في أيام العشر الاثنا عشر قال ابن القيم معلولة او وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد رواها عن عطاء عن ابن عباس عنه والناس ينكرون هذا على معاوية. قال ابن القيم وصدق قيس فتحن تخلف بالله ان هذا ما كان في العشر قط. وقال في الفتح انها شاذة قال وأظن بعض رواها حدث بها بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وأيضا قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانيد رواية أحمد هذه وقد ذكر انه لم يترك فيه من مسند أحمد الا ما لم يصح وقال بعضهم يحتمل ان يكون في قول معاوية قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذف تقديره قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه يرد ذلك قوله في رواية أحمد قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة. وقال ابن حزم يحتمل ان يكون معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر وتعقبه صاحب الهدي بأن الحالق لا يبقى شعرا يقصر منه ولا سيما وقد قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم شعره بين أصحابه الشعرة والشعرتين وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة الجعرانة الحب الطبري وابن القيم قال الحافظ وفيه نظر لانه جاء انه حلق في الجعرانة وبجواب عنه بأن الجمع ممكن كما سلف قوله: «بمشقة» بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مهملة قال القزاز هو فصل عريض يرمى به الوحش وقال صاحب الحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض وكذا قال أبو عبيد *

٥ وعن ابن عمر «انه كان يحب اذا استطاع أن يصلي الظهر يعني من يوم التروية وذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يعني» رواه أحمد * ٦ وعن ابن عباس قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة يعني» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه. ولاحمد في رواية «قال النبي صلى الله عليه وآله

وسلم بمنى خمس صلوات * ٧ وعن عبد العزيز بن رفيع قال «سألت أنسافقلت أخبرني بشيء عقلته من رمول الله صلى الله عليه وآله وسلم أين صلى الظهر يوم التروية قال بمنى قلت فأين صلى العصر يوم النفر قال بالابطح ثم قال افعل كما يفعل أمراؤك» متفق عليه * ٨

حديث ابن عمر أخرجه أيضا في الموطأ لكن موقوفا على ابن عمر وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي والحاكم وأخرج ابن خزيمة والحاكم عن ابن الزبير قل من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغدو إلى عرفة. قوله «من يوم التروية» بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف النحتانية وإنما سمي بذلك لأنهم كانوا يروون إبلهم فيه ويتروون من الماء لأن تلك الأماكن لم يكن فيها إذ ذاك آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء. قوله «يوم النفر» بفتح النون وسكون الفاء. والابطح البطحاء التي بين مكة ومنى وهي ما انبطح من الوادي وانسع وهي التي يقال لها الحصب والمعرس. وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة: قوله «افعل كما يفعل أمراؤك» لما بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خشى عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى الخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فأمره بأن يفعل كما يفعل أمراؤه إذا كانوا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم. يمكن معين فأشار إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن الاتباع أفضل (وأحاديث الباب) تدل على أن السنة أن يصلي الحاج الظهر يوم التروية بمنى وهو قول الجمهور. وروى الثوري في جامعهم عن عمر بن دينار قال رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة وقد تقدم عنه أن السنة أن يصليها بمنى فلم يله صلى بمكة للضرورة أو لبيان الجواز. وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال إذا زانت الشمس فليرح إلى منى قال ابن المنذر أيضا بعد أن ذكر حديث ابن الزبير السابق قال به علماء الأمصار قال ولا تحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال أيضا والخروج إلى منى في كل وقت مباح إلا أن الحسن وعطاء قال لا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين وكرهه مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يسمي إلا أن أدركه

وقت الجمعة فإليه أن يصليها قبل أن يخرج وفي الحديث الآخر أيضا متابعة أولى الأمر
والاحتراز عن مخالفة الجماعة*

٨ وفي حديث جابر قال «لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا
بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسام فصلى بها الظهر والعصر والمغرب
والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طاعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة
فسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تشك قریش انه واقف عند المشعر
الحرام كما كانت قریش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زابت الشمس
أمر بالقصوا فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال ان دماءكم
وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم
هذا مختصر من مسلم

قوله «لما كان يوم التروية» الخ قد تقدم الكلام على هذا قوله: «وركب» الخ قال
النووي فيه بيان سنن* أحدها ان الركوب في تلك المواضع أفضل من المشي كما انه
في جملة الطريق أفضل من المشي هذا هو الصحيح في الصورتين ان الركوب أفضل
وللشافعي قول آخر ضعيف ان المشي أفضل وقال بعض أصحاب الشافعي الأفضل
في جملة الحج الركوب الا في مواطن المناسك وهي مكة ومنى ومزدلفة وعرفات
والتردد بينهما السنة الثانية ان يصلي بمكة هذه الصلوات الخمس* السنة الثالثة ان يبيت
بمكة هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا
واجب فلو تركه إلا دم عليه بالاجماع انتهى. قوله «ثم مكث قليلا» الخ فيه دليل على
ان السنة ان لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه قوله: «وأمر بقبة»
فيه استحباب النزول بنمرة اذا ذهبوا من منى لان السنة ان لا يدخلوا عرفات الا
بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جميعا فاذا زالت الشمس سار بهم الامام
إلى مسجد ابراهيم وخطب بهم خطبتين خفيفتين وتخفف اثنا عشر جدا فاذا فرغ منها
صلى بهم الظهر والعصر جامعا فاذا فرغوا من الصلاة ساروا إلى الموقف. قوله «بنمرة»
بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم وهي موضع يحجب عرفات وليست من
عرفات: قوله «ولا تشك قریش» الخ يعني ان قریشا كانت تقف في الجاهلية بالمشعر الحرام

وهو جبل بالمزدلفة يقال له قزح فظنوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيوافقهم قوله «فاجاز» أى جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه الى عرفات: قوله «أمر بالقصوا» بفتح القاف والقصر ويجوز المد قال ابن الاعرابي القصوا التى قطع اذنها والجذع أكبر منه. وقال أبو عبيد القصوا المقطوعة الاذن عرضا وهو اسم لناقته صلى الله عليه وآله وسلم: قوله «فرحلت» بتخفيف الحاء المهملة أى جعل عليها الرحل قوله بطن الوادى هو وادى عرنة بضم العين وفتح الراء بعدها نون. قوله «فخطب» الخ فيه استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة باتفاق جماهير العلماء وخالف في ذلك المالكية: قوله «ان دماءكم» الخ قد تقدم شرح هذا في باب استحباب الخطبة يوم النحر من أبواب العيد *

باب المسير من منى الى عرفة والوقوف بها وأحكامه

١ عن محمد بن أبي بكر بن عوف قال «سألت أنسا ونحن غاديان من منى الى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يلبي الملبى فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه متفق عليه * ٢ وعن ابن عمر قال «غدار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح في صبحه يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بنمرة وهى منزل الامام الذى ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجرا فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة» رواه أحمد وأبو داود * ٣ وعن عروة بن مضر بن أوس بن حارثة بن لام الطائي قال «أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة فقلت يا رسول الله إنى جئت من جبل طيبىء أكلت راحتي وانبعت نفسي والله ما تركت من جبل الا وقفت عليه فهل لى من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تفرغه» رواه الحسة وصححه الترمذى وهو حجة في أن هار عرفة كله وقت للوقوف *

حديث ابن عمر في إسناد محمد بن اسحق وفيه كلام معروف قد تقدم والكنه قد

صرح هنا بالتحديث وبقية رجال اسناده ثقات وحديث عروة بن مضر من أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه الحاكم والدارقطني والقاضي أبو بكر بن العربي على شرطهما: قوله ونحن غايان أي ذاهبان غدوة: قوله «كيف كنتم تصنعون» أي من الذكر. وفي رواية لمسلم ما يقول في التلبية في هذا اليوم قوله «فلا ينكر عليه» بضم أوله علي البناء للمجهول وفي رواية للبخاري لا يعيب أحدنا على صاحبه والحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على ذلك: قوله غدا بالعين المعجمة أي سار غدوة: قوله حين صلى الصبح ظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها ولكن قد تقدم في حديث جابر المذكور في الباب الذي قبل هذا أنه كان بعد طلوع الشمس. قوله وهى منزل الامام الخ قال ابن الحاج المالكي وهذا الموضع يقال له الاراك قال الماوردي يستحب أن ينزل بنمرة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عند الصخرة الساقطة بأصل الجبل على عين الذهاب الى عرفات: قوله «راح» أي بعد زوال الشمس: قوله «مهجرا» بتشديد الجيم المكسورة قال الجوهرى التهجير والتهجر السير في الهاجرة والهاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر والتوجه وقت الهاجرة في ذلك اليوم سنة لما يلزم من تعجيل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخاري الى هذا الحديث في صحيحه فقال باب التهجير بالرواح يوم عرفة أي من نمرة: قوله «جمع بين الظهر والعصر» قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى مع الامام وذكر أصحاب الشافعي أنه لا يجوز الجمع الا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخا لحاقا له بالقصر قال ولبس بصحيح فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع جمع معه من حضره من المكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال أقموا فاناسفروا ولو حرم الجمع لبيته لهم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قال ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره. قوله «ثم خطب الناس» فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد الصلاة. قوله «ابن مضر» بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة ثم سين مهملة. قوله «ابن لام» هو بوزن جام قوله «من جبل طيب» هما جبل سلمى وجبل أجا قاله المنذرى وطيبى.

بفتح الطاء وتشديد الياء بعدها همزة. قوله «أكلت» أي أعيت. قوله «من جبل» بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة أحد جبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع قاله الجوهرى: قوله «صلاتنا هذه» يعني صلاة الفجر. قوله «ليلا أو نهرا» فقد تم حجه» تمسك بهذا أحمد بن حنبل فقال وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد لان لفظ الليل والنهار مطلقان وأجاب الجمهور عن الحديث بان المراد بالنهار ما بعد الزوال بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده لم يقفوا الا بعد الزوال ولم ينقل عن أحدانه وقف قبله فكأنهم جعلوا هذا الفعل مقيدا لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه: قوله «وقضى تفثه» قيل المراد به انه أتى بما عليه من المناسك والمشهور أن التفث ما يصنعه الحرم عند حله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة وتنف الابط وغيره من خصال الفطرة ويدخل في ضمن ذلك نحر البدن وقضاء جميع المناسك لانه لا يقضي التفث الا بعد ذلك وأصل التفث الوسخ والقذر *

٤ وعن عبد الرحمن بن يعمر «أن ناسا من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف بعرفة فسألوه فأمر مناديا ينادى الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك أيام منى ثلاثة أيام فمن تمجّل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه وأردف رجلا ينادي بهن» رواه الحنفية *
٥ وعن جابر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نحررت ههنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا وجمع كلها موقف» رواه أحمد ومسلم وابوداود. ولا بن ماجه وأحمد أيضا نحوه وفيه «وكل فجاج مكة طريق ومنحر» *

حديث عبد الرحمن بن يعمر أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والبيهقي: قوله «فسألوه» أي قالوا كيف حج من لم يدرك يوم عرفة كما بوب عليه البخاري: قوله «الحج عرفة» أي الحج الصحيح حج من أدرك يوم عرفة قال الترمذي قال سفيان الثوري والعمل على حديث عبد الرحمن بن يعمر عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم أن من لم يقف بعرفات قبل الفجر فقد فاته الحج ولا يجزى عنه ان جاء بعد طلوع الفجر ويجعلها عمرة وعليه الحج من قابل

وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما. قوله « من جاء ليلة جمع » أي ليلة المبيت بالمزدلفة وظاهره أنه يكفي الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة لطيفة في هذا الوقت وبه قال الجمهور وحكي النووي قولاً أنه لا يكفي الوقوف ليلاً ومن اقتصر عليه فقد فاتته الحج والأحاديث الصحيحة رده : قوله « أيام منى » مرفوع على الابتداء وخبره قوله ثلاثة أيام وهي الأيام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمى الجمار وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها لا جماع الناس على أنه لا يجوز النفر يوم ثلثي النحر ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز أن ينفر من شاء في ثانيه قوله « فمن تعجل في يومين » أي من أيام التشريق فنفر في اليوم الثاني منها فلا اثم عليه في تعجيله ومن تأخر عن النفر في اليوم الثاني من أيام التشريق إلى اليوم الثالث فلا اثم عليه في تأخيره. وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث إلى الرابع ولم ينفر مع العامة فلا اثم عليه والتخير هنا وقع بين الفاضل والأفضل لأن التأخر أفضل فإن قيل إنما يخاف الاثم المتعجل فما بال المتأخر الذي أتى بالأفضل ألحق به فالجواب أن المراد من عمل بالرخصة وتعجل فلا اثم عليه في العمل بالرخصة ومن ترك الرخصة وتأخر فلا اثم عليه في ترك الرخصة وذهب بعضهم إلى أن المراد وضع الاثم عن المتعجل دون المتأخر ولكن ذكرنا ما والمراد أحدهما. قوله « ينادي بهن » أي بهذه الكلمات : قوله « نحرث ههنا ومنى كلها منحر » يعني كل بقعة منها يصح النحر فيها وهو متفق عليه لكن الأفضل النحر في المكان الذي نحر فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعي ومنحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو عند الجمرة الأولى التي تلي مسجد منى كذا قال ابن التين. وحدث منى من وادي محسر إلى العقبة : قوله « في رحالكم » المراد بالرحال المنازل قال أهل اللغة رحل الرجل منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر : قوله « ووقفت ههنا » يعني عند الصخرات وعرفة كلها موقف يصح الوقوف فيها ﴿ وقد أجمع العلماء ﴾ على أن من وقف في أي جزء كان من عرفات صح وقوفه ولها أربعة حدود. حد إلى جادة طريق المشرق. والثاني إلى حافات الجبل الذي وراء أرضها. والثالث إلى البساتين التي تلي قرنيها على يسار مستقبل الكعبة. والرابع وادي عرنة بضم العين وبالنون وليست هي ولا نمرة من عرفات ولا من الحرم : قوله « وجمع كلها موقف » (١٨٢ ج ٥ نيل الأوطار)

وجمع باسكان الميم هي المزدلفة كما تقدم وفيه دليل على أنها كلها موقوف كما ان عرفات كلها موقوف: قوله «وكل فجاج مكة طريق» الفجاج بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسعة والمراد أنها طريق من سائر الجهات والافطار التي يقصدها الناس للزيارة والاتيان اليها من كل طريق واسع وهذا متفق عليه ولكن الا فضل الدخول اليها من الثنية العليا التي دخل منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم وهذه الزيادة رواها أبو داود كما رواها أحمد وابن ماجه *

٦ وعن أسامة بن زيد قال «كنت ردف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرفات فرفع يديه يدعو فمالت به ناقته فسقط خطامها فتناول الخطام باحدى يديه وهو رافع يده الأخرى» رواه النسائي * ٧ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير» رواه أحمد والترمذي ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» *

حديث أسامة إسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا يعقوب بن إبراهيم عن هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء قال قال أسامة فذكره وهو لا يكلمهم رجال الصحيح وعبد الملك هو ابن عبد العزيز المعروف بابن جريج . وحديث عمرو ابن شعيب في إسناده حماد بن أبي حميد وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر بنحوه عند العقيلي في الضعفاء وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف وقال البخاري منكر الحديث . وعن علي عليه السلام عند الطبراني في المناسك بنحوه وفي إسناده قيس بن الربيع وأخرجه البيهقي عنه بزيادة «اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري» وفي إسناده موسى ابن عبيدة الربذي وهو ضعيف وتفرد به عن أخيه عبد الله عن علي عليه السلام قال البيهقي ولم يدرك عبد الله علياً . وعن طلحة بن عبد الله بن كرز بنج الكاف وآخره زاي عند مالك في الموطأ مرسل وأوراه البيهقي عن مالك موصولاً وضعفه وكذا «ابن عبد البر في التمهيد قوله «فرفع يديه» فيه دليل على ان عرفة من المواطن التي يشرع فيها

رفع اليدين عند الدعاء فيخصص به عموم حديث أنس المتقدم في صلاة الاستسقاء قوله « وهو رافع يده الأخرى » فيه دليل على أن رفع إحدى اليدين عند الدعاء اذا منع من رفع الأخرى عذر لا بأس به . قوله « دعاء يوم عرفة » رجح المزي جر دعاء ليكون قوله لا اله الا الله خبرا لحير الدعاء وتخيرا ما قلت أنا والنيبون ويؤيده ما وقع في الموطأ من حديث طلحة بلفظ « أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلته أنا والنيبون من قبلي لا اله الا الله » وما وقع عند العقيلي من حديث ابن عمر بلفظ « أفضل دعائي ودعاء الانبياء قبلي عشية عرفة لا اله الا الله » (وأحاديث) الباب تدل على مشروعية الاستكثار من هذا الدعاء يوم عرفة وانه خير ما يقال في ذلك اليوم *

٨ وعن سالم بن عبد الله « ان عبد الله بن عمر جاء الى الحجاج بن يوسف يوم عرفة حين زالت الشمس وأنا معه فقال الرواح ان كنت تريد السنة فقال هذه الساعة قال نعم قال سالم فقلت للحجاج ان كنت تريد تعصيب السنة فاقصر الخطبة وعجل الصلاة فقال عبد الله بن عمر صدق » رواه البخاري والنسائي *

٩ وعن جابر « قال راح النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الأولى ثم أذن بلال ثم أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من الأذان ثم أقام بلال فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر » رواه الشافعي *

حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وقال تفرد به ابراهيم بن أبي يحيى . وفي حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية وهو أصح ويترجح بأمر معقول هو أن المؤذن قد أمر بالانصات لا الخطبة فكيف يؤذن ولا يستمع الخطبة . قال الحب الطبري وذكر الملا في سيرته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما فرغ بلال من الأذان تسكلم بكلمات ثم أناخ راحلته واقام بلال الصلاة وهذا أولي مما ذكره الشافعي اذ لا يفوت به مباح الخطبة من المؤذن قوله « فاقصر الخطبة » الخ قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أطلقت ما لم تضاف

الى صاحبها كسنة العمرين انتهى. والكلام على ذلك مستوفى في الأصول وقد تقدم.
حديث ابن عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يروح عند صلاة الظهر»
وقد منّا أن ظاهره يخالف حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه صلى
الله عليه وآله وسلم من غمرة كان حين زاعت الشمس والمصنف رحمه الله تعالى
اختصر هذه القصة الواقعة بين ابن عمر والحجاج وهي في البخاري أطول من هذا
المقدار وكذلك في سنن النسائي *

باب الدفع الى مزدلفة ثم منها الى منى وما يتعلق بذلك

١ عن أسامة بن زيد «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أفاض
من عرفات كان يسير العنق فإذا وجد فجوة نص» متفق عليه * ٢ وعن الفضل بن
عباس وكان ردبف النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عليكم السكينة وهو
كاف ناقتة حتى دخل محسرا وهو من منى وقال عليكم بحصى الخذف الذي يرمى
به الجمرة» رواه أحمد ومسلم * ٣ وفي حديث جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين ولم يسمح بينهما
شيئا ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح باذان واقامة
ثم ركب القصوا حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده
فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا فدفع قبل ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر
فحرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة
التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصى الخذف يرمى
من بطن الوادي ثم انصرف الى المنحر» رواه مسلم *

قوله «العنق» بفتح المهملة والنون وهو السير الذي بين الابطاء والامراع.
وفي المشارق انه سير سهل في سرعة. وقال انقرازه هو سير سريع وفي القاموس هو
الخطو الفسيح وانتصب العنق على المصدر المؤكد للفظ الفعل. قوله «فجوة» بفتح
الفاء وسكون الجيم المكان المتسع. قوله «نص» بفتح النون وتشديد المهملة أي

اسرع قال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة الى مزدلفة لاجل الاستعجال للصلاة لان المغرب لا يصلى الا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلحين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن الاسراع عند عدم الزحام: قوله «وهو كاف ناقلته» الخ هذا محمول على حال الزحام دون غيره بدليل حديث أسامة المتقدم وكذلك يحمل حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوقفه حين أفاض من عرفة وقال ايها الناس عليكم بالسكينة ان البرليس بالانجاف قال فما رأيت ناقلته رافعة يدها حتى أتى جمعا» وقد حمّله على مثل ما ذكر ابن خزيمة قوله «الحذف» بخاء معجمة مفتوحة وذال معجمة ساكنة ثم فاء . قال العلماء حصى الحذف كقدر حبة الباقلا : قوله «فصلى بها المغرب والعشاء» استدل به على جمع التأخير بمزدلفة . قال في الفتح وهو اجماع لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر انتهى . وقد قدمنا الجواب عن هذا : قوله « ولم يسبح بينهما » أى لم يتنفل وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة قال لانهم اتفقوا على ان السنة اجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنفل بينهما لم يصح انه جمع انتهى . ويشكل على ذلك ما في البخارى عن ابن مسعود أنه صلى بعد المغرب ركعتين ثم دعا بعشائه فتعشى ثم صلى العشاء : قوله «القصوا» قد تقدم ضبطها : «قوله فاستقبل القبلة» الخ فيه استحباب استقبال القبلة بالمشعر الحرام والدعاء والتكبير والتهليل والتوحيد والوقوف به الى الاسفار والدفع منه قبل طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من أهل العلم منهم مجاهد وقادة والزهرى والثوري الى أن من لم يقف بالمشعر فقد ضيع نسكا وعليه دم وهو قول ابن حنيفة وأحمد وإسحق وأبي ثور وروى عن عطاء والأوزاعي انه لا دم عليه وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وذهب ابن بنت الشافعى وابن خزيمة الى ان الوقوف به ركن لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه وروى عن علقمة والنخعي واحتج الطحاوى بأن الله عز وجل لم يذكر الوقوف وانما قال فاذكروا الله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على ان من وقف بها بغير ذكر ان حجه تام فاذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من تمام الحج فالموطن الذى يكون فيه الذكر أحري ان لا يكون فرضا : قوله « حتى اسفر جدا » بكسر الجيم

أي أسفارا بليغا وهذا يرد على ما ذهب اليه مالك من ان الدفع قبل الاسفار قوله «محسر» الخ بكسر السين المهملة قبلها حاء مهملة وليس هو من مزدلفة ولا منى بل هو مسيل بينهما وقيل انه من منى وفيه دليل على انه يستحب لمن بلغ وادي محسر ان كان راكبا أن يحرك دابته وان كان ماشيا اسرع في مشيه: قوله «فرماها» الخ سيأتي الكلام على الترمي *

٤- وعن عمر قال «كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق نبيير نخالفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فافاض قبل طلوع الشمس» رواه الجماعة الا مسلما السكت في رواية أحمد وابن ماجه «أشرق نبيير» كما نفير *

قوله «لا يفيضون» بضم أوله أي من المزدلفة. قوله «أشرق» بفتح الهزة فعل أمر من الاشراق أي ادخل في الشروق وظن بعضهم انه ثلاثي فضبطه بكسر الهزة من شرق وليس بواضح والمعني لتطلع عليك الشمس. قوله «نبيير» بفتح اثنائه وكسر الموحدة وسكون التحتية بعدها راء مهملة وهو جبل معروف بمكة وهو اعظم جبالها. قوله «فافاض قبل طلوع الشمس» الافاضة الدفعة كما قال الأصمعي. ولفظ أبي داود فدفع قبل طلوع الشمس. قوله «كيما نفير» قال الطبري معناه كيما ندفع وهو من قولهم أغار الفرس اذا اسرع (والحديث) فيه مشروعية الدفع من الموقف بالزدلفة قبل طلوع الشمس عند الاسفار وقد نقل الطبري الاجماع على ان من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فاتته الوقوف. قال ابن المنذر وكان الشافعي وجمهور أهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد في معناه وكان مالك يرى أن يدفع قبل الاسفار وهو مردود بالنصوص *

٥- وعن عائشة «قالت كانت سودة امرأة ضخمة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تفيض من جمع بليل فاذن لها» متفق عليه * ٦- وعن ابن عباس قال «أنا من قدم النبي صلى الله عليه وآله ليلة المزدلفة في ضيقة أهلها» رواه الجماعة * ٧- وعن ابن عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن لضيفة الناس من المزدلفة بليل» رواه أحمد * ٨- وعن جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوضع في واد محسر وأمرهم أن يرموا بمثل حصي الخذف» رواه الخمسة وصححه الترمذي *

قوله «نبطة» بفتح المثلثة وكسر الموحدة بعدها مهملة خفيفة أى بطيئة الحركة لعظم جسمها . قوله «فى ضعفة أهله» الضعفة بفتح الضاد المعجمة والعين المهملة جمع ضعيف وهم النساء والصبيان والخدم : قوله «أوضع» أى أسرع السير بابه يقال وضع البعير وأوضعه راكبه أى أسرع به السير . قوله «بمثل حصي الحذف» تقدم ضبطه وتفسيره وحديث عائشة وابن عباس وابن عمر فيها دليل على جواز الإفاضة قبل طلوع الشمس وفي بقية جزءه من الليل لمن كان من الضعفة . وحديث جابر يدل على أنه يشرع الإسراع بالمشي في وادي محسر . قال الأزرقى وهو خمسمائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعا وإنما شرع الإسراع فيه لأن العرب كانوا يقفون فيه ويذكرون مفاخر آبائهم فاستحب الشارع مخالفتهم وحكى الراننى وجها ضعيفا أنه لا يستحب الإسراع للماشي *

باب رمى جمرة العقبة يوم النحر وأحكامه

١- عن جابر قال «رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمرة يوم النحر ضحي وأما بعد فإذا زالت الشمس» أخرجه الجماعة * ٢ وعن جابر قال «رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمى الجمرة على راحلته يوم النحر ويقول لناخذوا عنى مناسككم فاني لأدرى لعلى لأحج بعد حجتى هذه» رواه أحمد ومسلم والنسائى * ٣ وعن ابن مسعود «انه انتهى الى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة» متفق عليه ولمسلم في رواية جمرة العقبة وفي رواية لأحمد «انه انتهى الى جمرة العقبة فرماها من بطن الوادى بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة وقال اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً ثم قال ههنا كان يقوم الذى أنزلت عليه سورة البقرة» * قوله «الجمرة» يعنى جمرة العقبة . قوله «يوم النحر ضحي» لاختلاف أن هذا الوقت هو الأحسن لرميها واختلف فيمن رماها قبل الفجر فقال الشافعى يجوز تقديمه من نصف الليل وبه قال عطاء وطاوس والشافعى وقالت الحنفية وأحمد واسحق والجمهور انه لا يرمى جمرة العقبة الا بعد طلوع الشمس ومن رمى قبل طلوع الشمس .

وبعد طلوع الفجر جازوا نوماها قبل الفجر أعاد وحكي المهدي في البحر عن العترة
والشافعي ان وقت الرمي من ضحي يوم النحر واستدل القائلون بان وقت الرمي
من وقت الضحى بحديث الباب ومحدث ابن عباس الآتي قالوا اذا كان من رخص
له النبي صلى الله عليه وآله وسلم منعه أن يرمي قبل طلوع الشمس فمن لم يرمي له
أولى **﴿ واحتج المجوزون ﴾** للرمي قبل الفجر بحديث اسماء الآتي ولكنه يخص
بالنساء كما سيأتي ولا حاجة الى الجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن
عباس على الذب كما ذكره صاحب الفتح. قال ابن المنذر السنة أن لا يرمي الا بعد طلوع
الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله
مخالف للسنة ومن رماها حينئذ فلا اعادة عليه اذ لا علم أحدا قال لا يجوز ثم انتهى. والادلة
تدل على ان وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لارخصة له ومن كان له رخصة
كالنساء وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك ولكنه لا يجوز في أول ليلة النحر اجماعا
وسيأتي بقية الكلام على هذا **﴿ واعلم ﴾** انه قد قيل ان الرمي واجب بالاجماع كما
حكي ذلك في البحر واقتصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور وقال
انه عند المالكية سنة وحكى عنهم أن رمي جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه وحكى
ابن جرير عن طائفة وغيرها أن الرمي إنما شرع حفظا للتكبير فان تركه وكبر
اجزأه والحق انه واجب لما قدمنا من أن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان للحمل
واجب وهو قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
«خذوا عني مناسككم». قوله «علي راحلته» استدلل به على أن رمي الرأكب لجمرة
العقبة أفضل من رمي الرأجل وبه قالت الشافعية والحنفية والناصر والامام يحيى وقال
الهادي والقاسم ان رمي الرأجل أفضل وأجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان راكبا لعذر الازدحام. قوله «لتأخذوا» بكسر اللام قال النووي
هي لام الامر ومعناه خذوا مناسككم قال وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقدير
الحديث ان هذه الأمور التي أتيت بها في حجتي من الأقوال والأفعال والهيئات هي
أمور الحج وصفته والمعنى اقبلوها واحفظوها واعملوا بها وعلموها الناس. قال النووي
وغيره هذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله صلى الله عليه وآله
وسلم في الصلاة صلوا كما رأيتموني أصلي. قال القرطبي ويلزم من هذين الاصلين ان

الأصل في أفعال الصلاة والحج الوجوب إلا ما خرج بدليل كما ذهب إليه أهل الظاهر
وحكى عن الشافعي أنه انتهى وقد قدمنا في الصلاة أن مرجع واجباتها إلى حديث المسي فلا
يجب غير ما أشتمل عليه إلا بدليل يخصه وقد منّا أن أفعال الحج وأقوله الظاهر فيها الوجوب
الإلزامي بدليل كما قالت الظاهرية وهو الحق قال القرطبي روايتنا لهذا الحديث بلام
الجر المفتوحة والنون التي هي مع الألف ضمير أي يقول لنا خذوا مناسككم فيكون
قوله لنا صلة للقول قال وهو الإفصح وقد روى لنا خذوا مناسككم بكسر اللام للامر
وبالتاء المثناة من فوق وهي لغة شاذة قرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله
تعالى (فبذلك فلتفرحوا) انتهى والاولي أن يقال أنها قبلية لاشادة لورودها في كتاب
الله تعالى وفي كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام فصحاء العرب وقد قرأ
بها عثمان بن عفان وأبي أنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو
جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والاعمش وعمرو بن
قائد والعباس بن الفضل الانصاري قال صاحب اللوامع وقد جاء عن يعقوب كذلك
قال ابن عطية وقرأ بها ابن القعقاع وابن عامر وهي قراءة جماعة من المسلمين
كثيرة وما نقله ابن عطية عن ابن طمر هو خلاف قراءته المشهورة: قوله «اعلى لا
أحج بعد حجتي هذه» فيه إشارة إلى توديعهم وإعلامهم بقرب وفاته صلى الله عليه
وآله وسلم ولهذا سميت حجة الوداع. قوله «إلى الجرة الكبرى» هي جرة العقبة. قوله
«فجعل البيت عن يساره» فيه أنه يستحب أن وقف عند الجرة أن يجعل مكة عن يساره
قوله «ومني عن يمينه» فيه أنه يستحب أن يجعل منى على جهة يمينه ويستقبل الجرة
بوجهه قوله «ورمي بسبع» فيه دليل على أن رمي الجرة يكون بسبع حصيات وهو برد
قول ابن عمر ما نبأني رميت الجرة بست أو بسبع وسأني في باب المبيت بمنى متمسك
لقوله وروي عن مجاهد أنه لا شيء على من رمى بست وعن طاوس يتصدق بشيء وعن مالك
والأوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك بحجره بدم وعن الشافعية في
ترك حصاة مد وفي ترك حصاتين مدان وفي ثلاثة فأكثر دم وعن الحنفية أن ترك
أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع والأفدم: قوله «سورة البقرة»
خصها بالذكر لأن معظم أحكام الحج فيها: قوله «يكبر مع كل حصاة» فيه استحباب
التكبير مع كل حصاة وقد استدل بهذا على اشتراط رمي الجمرات بواحدة بعد واحدة
(م ١٩ - ج ٥ نيل الأوطار)

من الحصى لان التكبير مع كل حصاة يدل على ذلك وروى عن عطاء انه يحزى ويكبر لكل حصاة تكبيرة وقال الاصم يحزى مطلقا وقال الحسن البصري يحزى الجاهل فقط وقال اناصر والحنفية والشافعية يحزى عن واحدة مطلقا وقالت الهادوية لا يحزى بل يستأنف . قوله « وقال اللهم » الخ فيه استحباب هذا الدعاء مع التكبير قال في الفتح وأجمعوا على أن من لم يكبر لاشئ عليه انتهى *

٤ وعن ابن عباس قال « قدمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أغيلة بني عبد المطلب علي حمرات لنا من جمع فجعل يلطخ أخفاذا ويقول أيبني لأزموا حتى تطلع الشمس » رواه الخمسة وصححه الترمذي ولفظه « قدم ضعفة أهله وقال لأزموا الجمرة حتى تطلع الشمس » * ٥ وعن عائشة قالت « أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمر سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني عندها » رواه أبو داود ٦ وعن عبد الله مولي أمماء عن أمماء « أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلي فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت نعم قالت فارتحلوا فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقلت لها يا هنتاه ما أرانا الا قد غلبنا قالت يا بني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظمن « متفق عليه » * ٧ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث به مع أهله الى منى يوم النحر فرموا الجمرة مع الفجر » رواه أحمد *

حديث ابن عباس الأول أخرجه أيضا الطحاوي وابن حبان وصححه وحسنه الحافظ في الفتح وله طرق وحديث عائشة أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورجال رجال الصحيح . وحديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضا النسائي والطحاوي ولفظه « بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وأمرني ان ارمي مع الفجر » وهو في الصحيحين بلفظ « كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ضعفة أهله من مزدلفة الى منى » . قوله « أغيلة » منصوب على الاختصاص أو على الندب قال في النهاية تصغير اغيلة يسكون الغين زكسر اللام جمع غلام وهو جائز في الفياس ولم

يرت في جمع الغلام اغللة وأما ورد غللة بكسر الغين والمراد بالاغللة الصبيان
ولذلك صغره: قوله «على جرات» بضم الحاء المهملة والميم جمع لجر وجر جمع
الجرار. قوله «فجعل يلطخ» بفتح الياء التحتية والطاء المهملة وبعدها حاء
مهملة. قال الجوهرى اللطخ الضرب اللين على الظهر بيطن الكف انتهى. وأما
فعل ذلك ملاطفة لهم. قوله «أينى» بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة ويكون
ياه التصغير وبعدها نون مكسورة ثم ياء النسب المشددة كذا قال ابن رسلان
في شرح السنن. وقال في النهاية الأينى بوزن الأعمى تصغير الابن بوزن
الأعمى وهو جمع ابن. قوله «حتى تطلع الشمس» استدلال بهذا من قال إن
وقت رمي جرة العقبة من بعد طلوع الشمس وقد تقدم الكلام على ذلك. وأما
وقت رمي غيرها فسيأتى في باب المبيت بمعنى. قوله «قبل الفجر» هذا مختص
بالنساء كما أسلفنا فلا يصلح لتمسك به على جواز الرمي لغيرهن من هذا الوقت لورود الأدلة
القاضية بخلاف ذلك كما تقدم ولكنه يجوز لمن بحث معهم من الضعفة كالعبيد والصبيان
أن يرمي في وقت رميهم كما في حديث أسماء وحديث ابن عباس الآخر: قوله «فأفاضت»
أى ذهبت لطواف الأفاضة ثم رجعت إلى منى: قوله «يعني» هو من تفسير أبي داود
قوله «عندها» يعني عند أم سلمة أى في نوبتها من القسم: قوله «فارتحلوا» في رواية مسلم
فارتحل بي: قوله «يا هنتاه» بفتح الهاء والنون وقد تسكن النون بعدها مشاة فوقية وآخرها
هاء ساكنة هذا اللفظ كناية عن شيء لا نذكره باسمه وهو بمعنى ياهذه: قوله «ماأرانا»
بضم الهمزة. بمعنى الظن وفي رواية مسلم لقد غاسنا بالجزم وفي رواية اللوطا «لقد جئنا
بفلس» وفي رواية أبي داود «أنا رمينا الجمرة بليل وغسلنا» قوله «أذن للظمن» بضم الظاء
المعجمة جمع ظعينة وهى المرأة فى الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقاً وفي هذا الحديث
دليل على أنه يجوز للنساء الرمي لجرمة العقبة في النصف الأخير من الليل وقد تقدم
الخلافاً فى ذلك واستدل به على إسقاط المرور بالمشعر عن الظعينة ولادلالة فيه على ذلك
لان غاية ما فيه السكوت عن المرور بالمشعر وقد ثبت فى البخارى وغيره عن ابن عمر أنه
كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ثم يقدمون منى لصلاة
الفجر ويرمون: قوله «مع الفجر» فيه دليل على أنه يجوز للنساء ومن معهن من الضعفة
الرمي وقت الفجر كما تقدم *

باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما

١ عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتني مني فأتني الجمرة فرماها ثم أتني منزله يعني ونحر ثم قال للحلاق خذ وأشار إلي جانبه اليمين ثم اليسر ثم جعل يعطيه الناس » رواه أحمد ومسلم وأبو داود * ٢ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال متفق عليه * »

قوله « إلى جانبه اليمين » فيه استحباب البداءة في حلق الرأس بالشق اليمين من رأس المحلق وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يبدأ بجانبه اليسر لأنه على يمين الحائق والحديث يرد عليه والظاهر أن هذا الخلاف يأتي في قص الشارب قوله « ثم جعل يعطيه الناس » فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه وفيه دليل على طهارة شعر الأدمي وبه قال الجمهور وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الطهارة قوله « اللهم اغفر للمحلقين » لفظ أبي داود « ارحم » كذا في رواية البخري وفيه دليل على الترحم على الحي وعدم اختصاصه بالميت: قوله « وللمقصرين » هو عطف على محذوف تقديره قل وللمقصرين ويسمى عطف التلقين (والحديث) يدل على أن الحلق أفضل من التقصير لتكريره صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للمحلقين وترك الدعاء للمقصرين في المرة الأولى والثانية مع سؤالهم له ذلك وظاهر صيغة المحلقين أنه يشرع حلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة إذ لا يقال لمن حلق بعض رأسه أنه حلقه إلا بما زار قد قال بوجوب حلق الجميع أحمد ومالك واستحبوه الكوفيون والشافعي ويجزئ البعض عندهم واختلفوا في مقداره فمن الحنفية الربع لأن أبا يوسف قال النصف وعن الشافعي أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وفي وجه بعض أصحابه شعرة واحدة وهكذا الخلاف في التقصير (وقد اختلف) أهل العلم في الحلق هل هو نسك أو تحمیل محظور فذهب إلى الأول الجمهور وإلى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية

والشافعي في رواية عنه ضعيفة وخرجه أبو طاب للهادي والقاسم وقد اختلف أيضا في الوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول فقيل إنه كان يوم الحديبية وقيل في حجة الوداع وقد دلت على الاول أحاديث وعلى الثاني أحاديث آخر وقيل إنه كان في الموضعين أشار الى ذلك النووي وبه قال ابن دقيق العيد قال الحافظ وهو المتعين لتطافر الروايات بذلك في الموضعين وهذا هو الراجح لان الروايات القاضية بان ذلك كان في الحديبية لا تنافي الروايات القاضية بان ذلك كان في حجة الوداع وكذلك العكس فيتوجه العمل بهافي جميعها والجزم بما دلت عليه وقد أطال صاحب الفتح الكلام في تعيين وقت هذا القول فمن أحب الا حاطة بجميع ذبول هذا البحث فليرجع اليه *

٣ وعن ابن عمر رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبد رأسه وأهدى فلما قدم مكة أمر نساءه أن يحلن قلن ما لك أنت لم تحل قال اني قلدت هدي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أحل من حجتي وأخلق رأسي» رواه احمد وهو دليل على وجوب الحلق * وعن ابن عباس رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء الحلق اعلى النساء التقصير» رواه ابو داود والدارقطني *

حديث ابن عمر هو في البخاري عنه عن حفصة ولكن ليس فيه وأخلق رأسي . وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني وقد قوي إسناداه البخاري في التاريخ وأبو حاتم في الملل وحسنه الحافظ واعله ابن القطان ورد عليه ابن المواق فاصاب (وقد استدلل) بحديث ابن عمر علي انه يتعين الحلق علي من لبد رأسه وبه قال الجمهور كما نقله ابن بطال وقالت الحنفية لا يتعين بل ان شاء قصر قال في الفتح وهذا قول الشافعي في الجديد قال وليس للاول دليل صريح انتهى . ولا يخفى ان الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح ويؤيده ان الحلق معلوم من حاله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه كما في صحيح البخاري عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلق في حجته» قوله «ليس على النساء الحلق» الخ فيه دليل على أن المشروع في حقهن التقصير وقد حكى الحافظ الاجماع علي ذلك قال جمهور الشافعية فان حلفت أجزأها قال القاضي أبو الطيب والقاضي حسين لا يجوز وقد اخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام نهى ان تحلق المرأة رأسها *

٥ وعن ابن عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذار ميتهم الجمره فقد

حل لكم كل شيء إلا النساء فقال رجل والطيب فقال ابن عباس أما أنا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضمخ رأسه بالمسك أفطيب ذلك أم لا « رواه أحمد * ٦ وعن عائشة قالت « كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك « متفق عليه * وللنسائي « طيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحرمه حين أحرم وحلّه بعد ما رمى جمرّة العقبة قبل أن يطوف بالبيت » ❦ *

حديث ابن عباس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث الحسن العرني عنه قال في البدر المتبر اسناده حسن كما قاله المنذري إلا ان يحیی بن معين وغيره قالوا يقال ان الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس ❦ وفي الباب ❦ عن عائشة غير حديث الباب عند احمد وابی داود والدارقطني والبيهقي مرفوعا بلفظ « اذا رميت جمرّة فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء » وفي اسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف وعن ام سلمة عند ابی داود والحاكم والبيهقي نحوه وفي اسناده محمد بن اسحق ولاكنه صرح بالتحديث بقوله « فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » استدلت به العترة والخنفية والشافعية على انه يحل بالرمي لجمرّة العقبة كل محظور من محظورات الاحرام الا الوطء للنساء فانه لا يحل به بالاجماع قال مالك والطيب. وروى نحوه عن عمر وابن عمر وغيرهما وقال الليث الا النساء والصيد واحاديث الباب ترد عليهم ❦ وقد استدلت ❦ المانعون من الطيب بعد الرمي بما أخرجه الحاكم عن ابن الزبير انه قال اذا رمي الجمرّة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت وقال ان ذلك من سنة الحج وبما أخرجه النسائي عن ابن عمر انه قال اذا رمى وحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب. ولا يخفى ان هذين الثريين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الباب وعلى فرض ان الاول منهما مرفوع فهو أيضا لا يمتد به بحجب الاحاديث المذكورة ولا سيما وهي مثبتة حل الطيب قوله « أفطيب ذلك أم لا » هذا استفهام تقرير لان السامع لا بد أن يقول نعم وقد ثبت ان المسك أطيب الطيب كما سلف. قوله « قبل ان يحرم » قد تقدم الكلام على هذا مبسوطا. قوله « ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت » أي لاجل احلاله من احرامه قبل أن يطوف طواف الافاضة وذلك بعد أن رمي جمرّة العقبة كما وقع في الرواية الأخرى *

باب الافاضة من منى للطواف يوم النحر

١ عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى» متفق عليه * ٢ وفي حديث جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انصرف إلى المنحر فحرم ثم ركب فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر» مختصر من مسلم *

قوله «أفاض» أي طاف بالبيت وفيه دليل على أنه يستحب فعل طواف الافاضة يوم النحر أول النهار. قال النووي وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به وانفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والخلق فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزاء ولادم عليه بالاجماع فإن أخره إلى بعد أيام التشريق وأتى به بعدها أجزاء ولا شيء عليه عند الجمهور. وقال أبو حنيفة ومالك إذا تطاول لزم معه دم انتهى. وكذا حكى الاجماع علمي فريضة طواف الزيارة وأنه لا يجبره الدم وإن وقته من يوم النحر الإمام المهدي في البحر وطواف الافاضة وهو المأمور به في قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) وهو الذي يقال له طواف الزيارة. قوله «فصلى الظهر بمنى» وقوله في الحديث الآخر «فصل بمكة لظهر» ظاهر هذا التناهي وقد جمع النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع إلى منى وصلى بها الظهر مرة أخرى إماماً بأصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرتين مرة بطائفة ومرة باخرى فروى ابن عمر صلواته بمنى وجابر صلواته بمكة وهما صادقان. وذكر ابن المنذر نحوه ويمكن الجمع بأن يقال إنه صلى بمكة ثم رجع إلى منى فوجد أصحابه يصلون الظهر فدخل معهم متنقلاً لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لمن وجد حاجة يصلون وقد صلى *

﴿باب ما جاء في تقديم النحر والخلق والرمي والافاضة بعضها على بعض﴾

١ عن عبد الله بن عمرو «قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآتاه

رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال يا رسول الله حلفت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وأنى آخر فقال اني أفضت الى البيت قبل ان ارمي فقال ارم ولا حرج * وفي رواية عنه « انه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم النحر فقام اليه رجل فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا ثم قام آخر فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا حلفت قبل ان انحر نحرته قبل ان ارمي وأشبه ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم افعل ولا حرج لمن كلمهن فماسئل يومئذ عن شيء الا قال افعل ولا حرج » متفق عليهما * ولمسلم في رواية « فما سمعته يسئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يحفل من تقديم بعض الأمور قبل بعض وأشبهها الا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افعلوا ولا حرج » * ٢ وعن علي عليه السلام قال « جاء رجل فقال يا رسول الله حلفت قبل ان انحر قال انحر ولا حرج ثم أناه آخر فقال يا رسول الله أتى أفضت قبل ان أحلق قال احلق أو قصر ولا حرج » رواه أحمد ☆ وفي لفظ « قال اني أفضت قبل ان أحلق قال احلق أو قصر ولا حرج قال وجاء آخر فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج » رواه الترمذي وصححه * ٣ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل له في الذبيح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج » متفق عليه * وفي رواية « سأله رجل فقال حلفت قبل أذبح قال اذبح ولا حرج وقال رميت بعدما أمسيت فقال افعل ولا حرج » رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والنسائي ☆ وفي رواية قال « قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم زرت قبيل أن ارمي قال لا حرج قال حلفت قبل أن أذبح قال لا حرج قال ذبحت قبل ان ارمي قال لا حرج » رواه البخاري * ❦

قوله « في يوم النحر » في رواية للبخاري ان ذلك كان في حجة الوداع وفي أخرى له يخطب يوم النحر كما في الباب وفي أخرى له أيضا على راحلته. قال القاضي عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بانه موقف واحد على ان معنى خطب انه علم الناس لا انها خطبة من خطب الحج المشروعة قال ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحلته عند الجمرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الامام فيها الناس ما بقي

عليهم من مناسكهم وصوب النووي هذا الاحمال اثناي فان قيل لامنافة بين هذا الذي صوبه وبين ما قبله فانه ليس في شيء من طرق الاحاديث بيان الوقت الذي خطب فيه الناس فيجيب بان في رواية حديث ابن عباس التي ذكرها المصنف وميت بعد ما أمست وهي تدل على ان هذه القصة كانت بعد الزوال لان المساء انما يطلق على ما بعد الزوال وكان السائل علم ان السنة للحججاج ان يرمي الجمرة أول ما يقدم ضحي فلما أخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك (والحاصل) انه قد اجتمع من الروايات ان ذلك كان في حجة الوداع يوم النحر بعد الزوال عند الجمرة والرجل المذكور في هذه الاحاديث قال الحافظ في الفتح لم نقف بعد البحث الشديد على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة قوله «حلفت قبل أرمي» في هذه الرواية قدم السؤال عن الحلق قبل الرمي وفي الرواية الثانية قدم السؤال عن الحلق قبل النحر وكذلك في حديث علي عليه السلام وفي الرواية الأخرى منه قدم الاقاضة قبل الحلق وفي الرواية الثالثة منه قدم الذبيح قبل الرمي وفي رواية ابن عباس قدم الحلق قبل الذبيح وفي الرواية الأخرى منه قدم الزيارة قبل الرمي (والاحاديث) المذكورة في الباب تدل على جواز تقديم بعض الأمور المذكورة فيها على بعض وهي الرمي والحلق والتقصير والنحر وطواف الاقاضة وهو اجماع كما قال ابن قدامة في المغني قال في الفتح الا انهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع قال القرطبي روي عن ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قدم شيئا على شيء فمليه دم وبه قال سعيد بن جبيرة وقادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي وتقبه الحافظ بأن نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأي فيها نظر وقال انهم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع وانما اوجبوا الدم لان العلماء قد اجمعوا على انها مترتبة أو لها رمي جمرة العقبة ثم نحر الهدي أو ذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الاقاضة ولم يخالف في ذلك أحد الا ان ابن جهم المالكي استثنى القارن فقال لا يحلق حتى يطوف ورد عليه النووي بالاجماع فالمراد بايجابهم الدم على من قدم شيئا على شيء يعنون من الأشياء المذكورة في هذا الترتيب المجمع عليه بأن فعل ما يخالفه وقد روي ايجاب الدم عن الهادي والقاسم. وذهب جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حرج بقتضى رفع الائم والفدية معا لان المراد بنفي الحرج نفي

الضيق وإيجاب أحدهما فيه ضيق وإيضاً لو كان الدم واجباً لبينه صلى الله عليه وآله وسلم لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وبهذا يندفع ما قاله الطحاوي من أن الرخصة مختصة بمن كان جاهلاً أو ناسياً لا من كان عامداً فعلية القديبة. قال الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج إلا وقد أجزأ الفعل اذلو لم يحزى لا أمره بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضيغان غير اثم الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فإنه لا يأنهم بتركه ناسياً أو جاهلاً لا يمكن بحجبه عليه الاعادة قال والمعجب ممن يحمل قوله ولا حرج على نفي الاثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض فإن كان الترتيب واجباً يجب بتركه دم فليكن في الجميع والا فما وجه تخصيص بعض دون بعض من تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج انتهى. وذهب بعضهم الى تخصيص الرخصة بالناسي والجاهل دون العاقد واستدل على ذلك بقوله في حديث ابن عمر و لما سمعته يومئذ يستل عن أمر ينسي أو يجهل الخ وبقوله في رواية للشيخين من حديثه «ان رجلاً قال له صلى الله عليه وآله وسلم لم أشعر فنهجرت قبل أن أرمى فقال ارم ولا حرج» وذهب أحمد الى التخصيص المذكور كما حكى ذلك عنه الأثرم وقد قوى ذلك ابن دقيق العيد فقال ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بقوله «خذوا عني مناسككم» وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل لم أشعر فيختص هذا الحكم بهذه الحالة وتبقى صورة العمد على أصل وجوب اتباع في الحج وأيضاً الحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يحز اطراحه ولا شك أن عدم الشعور مناسب لعدم المؤاخذة وقد تعلق به الحكم فلا يجوز اطراحه بالحق العمد به اذ لا يساويه. وأما التمسك بقول الراوي فما سئل عن شيء الخ لا شعاره بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى فجوابه ان هذا الاخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبقى حجة في حال العمد كذا في الفتح. ولا يخفك أن السؤال له صلى الله عليه وآله وسلم وقع من جماعة كما في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه ولفظ حديثه عند أبي داود قال «خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجاً فكان الناس يأتونه فن قائل يارسول الله سمعت قبل ان

أطوف أو قدمت شيئاً فكان يقول لا حرج لا حرج ويدل على تعدد السائل قول ابن عمرو في حديثه المذكور في الباب وأتاه آخر فقال إني انضت الخ وقول على عليه السلام في حديثه المذكور وأتاه آخر كذلك : قوله « وجاء آخر » وتعلق سؤال بعضهم بعدم الشعور لا يستلزم سؤال غيره به حتى يقال انه يختص الحكم بحالة عدم الشعور ولا يجوز اطراحها بالحق العمد بها ولهذا يعلم ان التمويل في التخصيص على وصف عدم الشعور المذكور في سؤال بعض السائلين غير مفيد لما مطلوب نعم اخبار ابن عمرو عن أعم العام وهو قوله « فما سئل يومئذ عن شيء » مخصص باخباره مرة أخرى عن أخص منه مطلقاً وهو قوله فما سمعته يومئذ يسئل عن أمر مما يسمى المرء أو يجهل ولكن عند من جوز التخصيص بمثل هذا المفهوم . قوله « رميت بهدماً أمسيت » فيه دليل على أن من رمي بعد دخول وقت المساء وهو الزوال صح رميه ولا حرج عليه في ذلك *

باب استحباب الخطبة يوم النحر

١ عن الهرماس بن زياد قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب على ناقته المضيئة يوم الأضحي بمنى » رواه أحمد وأبو داود * ٢ وعن أبي أمامة قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنى يوم النحر رواه أبو داود * ٣ وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن بمنى ففتحت أسماؤنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فطلق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجار فوضع أصبعيه السبابتين ثم قال بحمهي الحذف ثم أمر المهاجرين فزولوا في مقدم المسجد وأمر الأنصار فزولوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك » رواه أبو داود والنسائي بمناه * ٤ وعن أبي بكر بن عبد الله بن أبي بكر قال « خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه فقال أليس ذا الحجة قلنا أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه قال أليس في هذه البلدة قلنا بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا

في بلدكم هذا لي يوم تلقون ربكم ألاهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب قرب مبلغ اوعى من سامع فلا رجعوا بعدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض» رواه أحمد والبخاري *

الأحاديث المذكورة في هذا الباب قد قدمها المصنف رحمه الله تعالى في كتاب العيدين بالفاظها المذكورة ههنا من دون زيادة ولا نقصان ولم تجر له عادة بمثل هذا وقد شرحناها هنالك وذكرنا ما في الباب من الأحاديث التي لم يذكرها وسنذكرها ههنا فوائده لم تعرض لذكرها هنالك تتعاقب بالفاظ هذه الأحاديث. فقوله «العضباء» هي مقطوعة الأذن. قال الأصمعي كل قطع في الأذن جدع فإن جاوز الربع فهي عضباء. وقال أبو عبيد أن العضباء التي قطع نصف أذنها فما فوق وقال الخليل هي مشقوقة الأذن قال الحربي الحديث يدل على أن العضباء اسم لها وإن كانت عضباء الأذن فقد جعل اسمها هذا. قوله «يوم الأضحى» يعني «وهذه هي الخطبة الثالثة بعد صلاة الظهر فعملها ليعلم الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق وغير ذلك مما بين أيديهم». قوله «فتحت» بفتح الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أي اتسع سمع اسماعنا وقوى من قولهم قارورة فتح بضم الباء والتاء أي واسمة الرأس قال الكسائي ليس لها صهام ولا غلاف وهكذا صارت أسماعهم لما سمعوا صوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا من بركات صوته إذا سمعه المؤمن قوى سمعه واتسع مسلكه حتى صار يسمع الصوت من الأماكن البعيدة ويسمع الأصوات الخفية. قوله «ونحن في منازلنا» فيه دليل على أنهم لم يذهبوا لسماع الخطبة بل وقفوا في رحالهم وهم يسمعونها ولعل هذا كان فيمن له عذر منعه عن الحضور لاستماعها وهو اللائق بحال الصحابة رضي الله عنهم. قوله «فطفق يعلمهم» هذا انتقال من التسكلم إلى الغيبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن. قوله حتى بلغ الجمار يعني المكان الذي ترمى فيه الجمار والجمار هي الحصى الصغار التي يرمى بها الجمرات: قوله «فوضع أصبعيه السبابتين» زاد في نسخة لابي داود في أذنيه وأما فعل ذلك ليكون أجمع لصوته في سماع خطبته وإلهذا كان بلال يضع أصبعيه في صمخ أذنيه في الأذان وعلى هذا ففي الكلام تقديم وتأخير وتقديره فوضع أصبعيه السبابتين في أذنيه حتى بلغ الجمار قوله «ثم قال» يحتمل أن يكون المراد بالقول النفسى كما قال تعالى (ويقولون في أنفسهم) ويكون المراد به هنا النية للرمى. قال أبو حبان وتراكيب القول

الست تدل على معنى الحفة والسرعة فلهذا عبر هنا بالقول . قوله « بحصى الخذف »
قد قدمنا في كتاب العيدين انه بالخاء والذال المعجمتين قال الأزهري حصى الخذف
صغار مثل النوى يرمى بها بين اصبعين . قال الشافعي حصى الخذف أصغر من الأكلة
طولا وعرضا ومنهم من قال بقدر البا قلا . وقال النووي بقدر النواة وكل هذه
المقايير متقاربة لان الخذف بالمعجمتين لا يكون الا بالصغير . قوله « في مقدم المسجد »
أي مسجد الخيف الذي بنى وامل المراد بالمقدم الجهة . قوله « ثم نزل الناس » برفع
الناس على انه فاعل وفي نسخة من سنن أبي داود ثم نزل الناس بنشديد الزاى
و نصب الناس وقد قدمنا شرح حديث أبي بكر في كتاب العيدين مستكلا *

باب اكفاء القارن لتسكيه بطواف واحد وسعي واحد

١ عن ابن عمر « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرن بين
حجه وعمرته أجزاء لها طواف واحد » رواه أحمد وابن ماجه * وفي لفظ « من
أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد منها حتى يحل منهما جميعا »
رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وفيه دليل على وجوب السعي
ووقوف التحلل عليه * ٢ وعن عروة عن عائشة قالت « خرجنا مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فاهلنا بعمرة ثم قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا
فقدمت وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك اليه فقال
انقضى رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعى العمرة قالت ففعلت فلما قضينا الحج
أرسلني مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى اتنعيم فاعتمرت فقال هذه مكان عمرتك قالت
فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا
آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا
طوافا واحدا متفق عليه * ٣ وعن طاوس عن عائشة « أنها أهلت بالعمرة فقدمت ولم
تطف بالبيت حين حاضت فنسكت المناسك كلها وقد أهلت بالحج فقال لها النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يوم النفر يسعك طوائفك لحجك وعمرتك فابت فبعت بها مع

عبد الرحمن الى التميم فاعتمرت بعد الحج « رواه أحمد ومسلم * ع وعن مجاهد عن عائشة » انها حاضت بسرف فمطهرت بعرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجزي عنك طوافك بالصفاء والمروة عن حجتك وعمرتك « رواه مسلم وفيه تنبيه على وجوب السعي * »

حديث ابن عمر أخرجه ايضا سعيد بن منصور مرفوعا بلفظ « من جمع بين الحج والعمرة كفاهما طواف واحد وسعي واحد » وأعله الطحاوي بان الدراوردي أخطأ فيه وان الصواب انه موقوف وتمسك في تخطئه بما رواه أيوب واليث وموسي ابن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما في الباب من ان ذلك وقع لابن عمر وانه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لانه روي هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهو تعليل مردود فالدراوردي صدوق وليس ما رواه مخالفا لما رواه غيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين. وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود بلفظ « لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفاء والمروة الا طوافا واحدا » وأخرج عبد الرزاق عن طاوس باسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحجته وعمرته الا طوافا واحدا وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف لحجته وعمرته طوافا واحدا بعد أن قال إنه سيفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر أنه رأى أن قد قضي طواف الحج والعمرة بطوافه الاول يعني الذي طاف يوم النحر الا فاضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وبهذه الأدلة) تمسك من قال انه يكفي القارن لحجته وعمرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي واسحق وداود وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال النووي وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناصر قال النووي وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود والشعبي والنخعي أنه يلزم القارن طوافان وسعيان وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة متمسكة منها ما سلف عن الطحاوي على حديث ابن عمر ومنها جوابه عن حديث عائشة بأنها أرادت بقولها جمعوا بين الحج والعمرة جمع متمم لا جمع قران وهذا ما يمتنع منه فان حديث عائشة مصرح بفصل من تتم من قرن وما يفعله كل واحد منهما كما في حديث الباب المذكور فانها قالت فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة ثم قالت وأما

الذين جمعوا الحج واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما عن علي عليه السلام أنه جمع بين الحج والعمرة وطواف لهما طوافين وسعي لهما سعيين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وطرقه ضعيفة وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود باسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر باسناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلا وتنبه في الفتح بأنه قد روى الطحاوي وغيره مرفوعا عن علي وابن مسعود ذلك باسناد لا بأس بها انتهى فينبغي ان يصار الى الجمع كما قال البيهقي ان ثبتت الرواية انه طواف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الافاضة واما السعي مرتين فلم يثبت انتهى على انه يضعف ما روي عن علي عليه السلام ما في الفتح من انه قد روي آل بيته عنه مثل الجماعة قال جعفر بن محمد الصادق عن ابيه انه كان يحفظ عن علي للقارن طوافا واحدا خلاف ما لقول اهل العراق وما يضعف ما روي عنه من تكرار الطواف أن أمثل طرقه عنه رواية عبد الرحمن ابن أذينة عنه وقد ذكر فيها أنه يمنع من ابتداء الاهلال بالحج بان يدخل عليه عمرة وان القارن يطوف طوافين ويسعي سعيين والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج فان كان الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دلت عليه والافلا حجة فيها ويضعف ايضا ما روي عن ابن عمر من تكرار الطواف انه قد ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد وقد احتج ابو ثور على الاكتفاء بطواف واحد للقارن بحجة نظرية فقال قد أجزأهما للحج والعمرة معا سفرا واحدا واجراما واحدا وتلبية واحدة فكذلك يجزى عنهما طواف واحد وسعي واحد حكى هذا عنه ابن المنذر ومن جملة ما يحتج به على انه يكفي لهما طواف واحد حديث دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وهو صحيح وقد تقدم وذلك لأنها بعد دخولها فيه لا تحتاج الى عمل آخر غير عمله والسنة الصحيحة الصريحة أحق بالاتباع فلا يلتفت الى ما خالفها: قوله « وامتشطى » فيه دليل على انه لا يكره الامتشاط للمحرم . وقيل انه مكروه قال النووي وقد تناول العلماء فعل عائشة هذا على انها كانت معذورة بأن كان برأسها أذى فأباح لها الامتشاط كما أباح لسكران بن عجرة الخلق للأذى وقيل ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بالمشط بل تسريح الشعر بالأصابع عند الغسل

الاحرام بالحج لاسيما ان كانت لبدت رأسها كما هو السنة وكما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يصح غسلها الا بايصال الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا تنقضه. قوله «يسمك» الخ المراد بالوسع هنا الاجزاء كلها في الرواية الاخرى *

باب المبيت بمنى ليالى منى ورعى الجمار في أيامها

١ عن عائشة « قالت أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمك بها ليالى أيام التشريق يرمى الجمرة اذا زالت الشمس كل جرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الادلي وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمى الثالثة لا يقف عندها » رواه أحمد وأبو داود *

٢ وعن ابن عباس « قال استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته فأذن له » متفق عليه ولهم مثله من حديث ابن عمر * ٣ وعن ابن عباس قال « رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمار حين زالت الشمس » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي * ٤ وعن ابن عمر قال « كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا » رواه البخاري وأبو داود * ٥ وعن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رمى الجمار مشى اليها ذاهبا وراجعا » رواه الترمذي وصححه * وفي لفظ عنه « انه كان يرمى الجمرة يوم النحر راكبا وسائر ذلك ماشيا ويخبرهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك » رواه أحمد *

حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي وأخرج نحوه مسلم في صحيحه من حديث جابر ويؤيده حديث ابن عمر المذكور في الباب عند البخاري وحديث ابن عمر الثاني باللفظ الآخر أخرجه نحوه أبو داود عنه بلفظ انه كان يأتي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وقد أخرجه الترمذي نحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ انه كان يمشى الى الجمار قوله: « فمك بها ليالى أيام التشريق » هذان جملة ما استدل به الجمهور على أن المبيت بمنى واجب وأنه من جملة مناسك الحج ومن أداتهم على ذلك حديث ابن عباس

المذكور في اذنه صلى الله عليه وآله وسلم للعباس. ومنها ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن
 جبان والحاكم عن عاصم بن عدي « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص للرعاة ان
 يتركوا المبيت بمنى » وسيأتي والتعبير بالرخصة يقتضي ان مقابلة المبيت بمنى وان الاذن وقع لليلة
 المذكورة ولا ذالم توجد أو ما في معناها لم يحصل وقد اختلف في وجوب الدم لتركه اقبل بحسب
 عن كل ليلة دم روى ذلك عن المالكية وقيل صدقة بدرهم وقيل اطعام وعن الثلاث دم هكذا
 روي عن الشافعي وهو رواية عن أحمد والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه. قوله « يكبر
 مع كل حصة » حكى الماوردي عن الشافعي ان صفته الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله
 والله أكبر الله أكبر والله الحمد. قوله « ويقف عند الاولى » الخ فيه استحباب الوقوف عند
 الجمرة الاولى والثانية وهي الوسطى والتضرع عندها وترك النسيان عند الثالثة وهي
 جمرة العقبة : قوله « استأذن العباس » الخ قيل ان جواز ترك المبيت يختص بالعباس
 وقيل يدخل معه بنوه هاشم وقيل كل من احتاج الى السقاية وهو جوديرده حديث
 عاصم بن عدي الآتي . وقيل يجوز الترك لسكل من له عذر يشابه الا عذر التي رخص
 لاهلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قول الجمهور وقيل يختص بأهل السقاية
 ورعاة الابل وبه قال أحمد واختاره ابن المنذر : قوله « حين زالت الشمس »
 وكذا قوله في حديث عائشة « اذا زالت الشمس » وقوله في حديث ابن عمر « فاذا
 زالت الشمس رمينا » هذه الروايات تدل على انه لا يجوز رمي الجمار في غير يوم
 الاضحي قبل زوال الشمس بل وقته بعد زوالها كما في البخاري وغيره من حديث
 جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم رمى يوم النحر ضحى ورمي بعد ذلك بعد الزوال
 والى هذا ذهب الجمهور وخالف في ذلك عطاء وطاوس فقلا يجوز رمي قبل
 الزوال مطلقا ورخص الحنفية في الرمي يوم النحر قبل الزوال وقال اسحاق ان رمي قبل
 الزوال أعاد الا في اليوم الثالث فيجزيه والا حاديث المذكورة ترد على الجميع : قوله
 « تتعجل » تفعل من الحين وهو الزمان أي راقب الوقت المطلوب : قوله « مشى إليها » أجمعوا
 على ان ايمان الجمار ماشياً وراكباً جائز لكن اختلفوا في الا فضل وقد تقدم
 الخلاف في ذلك في رمي جمرة العقبة وفي غيرها قال الجمهور المستحب المشي وذهب
 البعض الى استحباب الركوب يوم النحر والمشى في غيره والذي ثبت عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم (٢١٢ ج • نيل الاوطار)

عليه وآله وسلم الركوب لرمى جرة العقبة يوم النحر والمشى بعد ذلك مطلقا *
 ٦ وعن سالم عن ابن عمر «انه كان يرمى الجرة الدنيا بسمع حصيات
 يكبر مع كل حصاة ثم يقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلا ويدعو ويرفع يديه
 ثم يرى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه
 ويقوم طويلا ثم يرمى الجرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف
 ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله» رواه أحمد والبخاري
 * ٧ وعن عاصم بن عدي «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص للراعى الابل
 في البيتوتة عن مقي يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغدا يرمون ثم يرمون
 يوم النفر» رواه الخمسة وصححه الترمذي * وفي رواية «رخص للراعى ان
 يرموا يوما ويدعوا يوما» رواه أبو داود والنسائي * ٨ وعن سعد بن مالك قال
 «رجعنا في الحجة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بسمع
 حصيات وبعضنا يقول رميت بست حصيات ولم يعب بعضهم على بعض» رواه
 أحمد والنسائي *

حديث عاصم بن عدي أخرجه أيضا مالك والشافعي وابن حبان والحاكم وفي الباب
 عن ابن عمر وابن العاص عند الدارقطني بإسناد ضعيف ولفظه «رخص رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم للراعى ان يرموا بالليل وأية ساعة شاؤا من النهار» وعن ابن عمر عند
 البزار والحاكم والبيهقي بإسناد حسن. وحديث سعد بن مالك سياقه في سنن النسائي
 هكذا أخبرني يحيى بن موسى البلخي حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال
 مجاهد قال سمعت فذكره ورجاله رجال الصحيح. وقد أخرج نحوه النسائي من حديث
 ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس «انه سئل عن أمر الجمار فقال ما أدري وماها
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست أو بسمع» قوله «الجرة الدنيا» بضم الدال
 وبكسرها أى القرية الى جهة مسجد الخيف وهى أولى الجمرات التى ترى ثانى
 يوم النحر: قوله «فيسهل» بضم النحوية وسكون المهملة أى يقصد السهل من الأرض
 وهو المكان المستوي الذى لا ارتفاع فيه. قوله «ويرفع يديه» فيه استحباب رفع
 اليدين فى الدعاء عند الجرة وروى عن مالك انه مكروه قال ابن المنذر لا أعلم أحدا
 أنكر رفع اليدين فى الدعاء عند الجرة الا ما حكى عن مالك: قوله «ثم يرمى الوسطى
 ثم يأخذ ذات الشمال أى يمشي الى جهة الشمال» وفي رواية للبخاري «ثم ينحدر

ذات الشمال مما يلي الوادي » قوله « ويقوم طويلا » فيه مشروعية القيام عند الجمرتين وتركه عند جرة العقبة ومشروعية الدعاء عندها قال ابن قدامة لا أعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفا الا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء : قوله « ويدعوا يوما » أى يجوز لهم ان يرموا اليوم الأول من أيام التشريق ويذهبوا الى ابلهم فيبيتوا عندها ويدعوا يوم النفر الأول ثم يأتوا في اليوم الثالث فيرموا مافاتهم في اليوم الثاني مع رمي اليوم الثالث وفيه تفسير ثان وهو أنهم يرمون جرة العقبة ويدعون رمى ذلك اليوم ويذهبون ثم يأتون في اليوم الثاني من التشريق فيرمون مافاتهم ثم يرمون عن ذلك اليوم كما تقدم وكلاهما جائز وإنما رخص المراء لأن عليهم رعى الابل وحفظها لتشاغل الناس بنفسكهم عنها ولا يمكنهم الجمع بين رعيها وبين الرمي والمبيت فيجوز لهم ترك المبيت للعذر والرمي على الصفة المذكورة وقد تقدم الخلاف في الحاق بقية المعذورين بهم في أول الباب : قوله « ولم يعب بعضهم على بعض » استدل به من قال انه يجوز الاقتصار على أقل من سبع حصيات وقد تقدم ذكر القائلين بذلك في باب رمى جرة العقبة ولكن هذا الحديث لا يكون دليلا بمجرد ترك انكار الصحابة علي بعضهم بعضا الا أن يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع علي شيء من ذلك وقرره *

باب الخطبة أوسط أيام التشريق

١ عن سراء بنت نيهان قالت « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أى يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال أليس أوسط أيام التشريق » رواه أبو داود وقال وكذلك قال عم أبي حرة الرقاشي انه خطب أوسط أيام التشريق * ٢ وعن ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجلين من بني بكر قال « رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بين أوسط أيام التشريق ونحن عند راحلته وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي خطب بمكة » رواه أبو داود * ٣ وعن أبي نضرة « قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أوسط أيام التشريق »

فقال يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى أبلغت قالوا بلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد *

حديث سراه بنت نهبان سكت عنه أبو داود والمنذري وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث الرجلين من بني بكر سكت عنه أيضاً أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال الصحيح: وحديث أبي نصر قال في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح. قوله «مرء» بفتح السين المهملة وتشديد الراء والمد و قيل القصر بفتح نهبان الغنوية صحابة لها حديث واحد قاله صاحب التريب: قوله «يوم الرؤس» بضم الراء والهمزة بعدها وهو اليوم الثاني من أيام التشريق سمي بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤس الأضاحي: قوله «أي يوم هذا» سأل عنه وهو عالم به لتسكون الخطبة أوقع في قلوبهم وأثبت قوله «الله ورسوله أعلم» هذا من حسن الأدب في الجواب إلا كابر والاعتراف بالجهل ولعلمهم قالوا ذلك لأنهم ظنوا أنه سيمسبه بغير اسمه كما وقع في حديث أبي بكر المتقدم: قوله «عم أبي حرة» بضم الحاء المهملة وتشديد الراء واسم أبي حرة حنيفة وقيل حكيم. والرفاثنى بفتح الراء وتخفيف الفاف وبعد الألف شين معجمة قوله «أوسط أيام التشريق» هو اليوم الثاني من أيام التشريق: قوله «ألا إن ربكم واحد» الخ هذه مقدمة لنفي فضل البعض على البعض بالحسب والنسب كما كان في زمن الجاهلية لأنه إذا كان الرب واحداً وأبو الكل واحداً لم يبق لدعوى الفضل بغير التقوى موجب وفي هذا الحديث حصر الفضل في التقوى ونفيه عن غيرها وأنه لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أحمر إلا بها ولكنه قد ثبت في الصحيح أن الناس معادن كما مدن الذهب خيارهم في الجاهلية وخيارهم في الإسلام إذا فقهوا ففيه اثبات الخيار في الجاهلية ولا تقوى هناك وجعلهم الخيار في الإسلام بشرط الفقه في الدين وليس مجرد الفقه في الدين سبب لكونهم خياراً في الإسلام والالما كان لا اعتبار كونهم خياراً في الجاهلية معني والسكان كل نقيه في الدين من الخيار وإن لم يكن من الخيار في الجاهلية وليس أيضاً سبب كونهم خياراً في الإسلام مجرد التقوى والالما كان لذكر كونهم خياراً في الجاهلية معني والسكان كل متق من الخيار من غير نظر إلى كونه من خيار الجاهلية فلا شك

ان هذا الحديث يدل علي ان لشرافة الانساب وكرم النجار مدخلا في كون أهلها خيارا وخيار القوم افاضلهم وان لم يكن لذلك مدخل باعتبار أمر الدين والجزاء الأخرى فينبغي أن يحمل حديث الباب علي الفضل الأخرى (وأحاديث الباب) تدل علي مشروعية الخطبة في أوسط أيام التشريق وقد قدمنا في كتاب العيدين انها من الخطب المستحبة في الحج وبيننا هناك كم يستحب من الخطب في الحج *

باب نزول المحصب اذا نفر من منى

١ عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والمغرب والعشاء ثم رقد فردد بالحصب ثم ركب الي البيت فطاف به» رواه البخاري * ٢ وعن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والمغرب والعشاء بالبطحاء ثم هجع هجعة ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعل» رواه أحمد وأبو داود والبخاري بمعناه * ٣ وعن الزهري عن سالم «أن أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون الأبطح قال الزهري وأخبرني عروة عن عائشة انها لم تكن تفعل ذلك وقالت انما نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان منزلا سمع لخروجه» رواه مسلم * ٤ وعن عائشة قالت «نزول الأبطح ليس بسنة انما نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان اسما لخروجه اذا خرج» * ٥ وعن ابن عباس قال «التحصيب ليس بشيء انما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» متفق عليهما ☆

قوله: «بالمحصب» بمهملتين وموحدة علي وزن محم وهو اسم لمكان متسع بين جبلين وهو الي منى أقرب من مكة سمي بذلك لكثرة ما به من الحصا من جر السيول ويسمى بالأبطح وخيف بني كنانة: قوله «ثم هجع هجعة» أي اضجع ونام سيرا قوله: «اسمح لخروجه» أي أسهل لتوجهه الي المدينة ليستوى البطيء وان تقدر ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم بأجمعهم الي المدينة: قوله «ليس التحصيب بشيء» أي من المناسك التي يلزم فعلها. وقد نقل ابن المنذر الخلاف في استحباب نزول المحصب مع الاتفاق انه ليس من المناسك وقد روى أحمد عن عائشة انها قالت

«والله ما نزلها يعني الحصبة الا من أجلي» وروى مسلم وأبو داود وغيرهما عن أبي رافع قال «لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنزل الا بطح حين خرج من مني ولكن جئت فضربت قبته فجاء فنزل» انتهى ولا شك ان النزول مستحب لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفعله وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم عن ابن عمر ومما يدل على استحباب التحصيب ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أسامة بن زيد «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن نازلون بخيف بني كنانة حيث قاسمت قريشا على الكفر» يعني المحصب وذلك ان بني كنانة حالف قريشا على بني هاشم أن لا يناكحوهم ولا يؤوهم ولا يبايعوهم قال الزهري والخيف الوادي. وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حين أراد ان ينفر من مني نحن نازلون غدا» فذكر نحوه وحكى النووي عن القاضي عياض انه مستحب عند جميع العلماء قال في الفتح والحاصل ان من نفى انه سنة كهاتشة وابن عباس أراد انه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ومن أثبت كآبن عمر أراد دخوله في عموم الناس بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لا الا لزام بذلك ويستحب ان يصلي به الظاهر والمصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس وأبن عمر *
 ﴿﴾

﴿﴾ باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها ﴿﴾

١ ﴿﴾ عن عائشة قالت «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عندي وهو وقير الين طيب النفس ثم رجع الى وهو حزين فقلت له فقال اني دخلت الكعبة ووددت اني لم اكن فعلت اني أخاف ان أكون أتعبت أمتي من بعدى» رواه الحمسة الا النسائي وصححه الترمذي * ٢ وعن أسامة بن زيد قال «دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت فجلس فحمد الله وأثنى عليه وكبر وهلل ثم قام الى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه وخذه ويديه ثم هلل وكبر ودعا ثم فعل ذلك بالاركان كلها ثم خرج فأقبل على القبلة وهو على الباب فقال هذه القبلة هذه القبلة مرتين أو ثلاثة» رواه أحمد والنسائي * ٣ وعن عبد الرحمن بن صفوان قال

« لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة انطلقت فوافقته قد خرج من الكعبة واصحابه قد استلموا البيت من الباب الى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسطهم » رواه احمد وابوداود وعنه اسماعيل بن أبي خالد قال قلت « لعبد الله بن أبي أوفى أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته قال لا » منفق عليه *

حديث عائشة أخرجه أيضا وصححه ابن خزيمة والحاكم . وحديث أسامة بن جلاله رجال الصحيح وأصله في صحيح مسلم بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في البيت ولا كنهه كبر في نواحيه » وحديث عبد الرحمن بن صفوان في اسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتج بحديثه وقد ذكر الدارقطني أن يزيد بن أبي زياد كفرد به عن مجاهد ولا كنهه ذكر الذهبي أنه صدوق من ذوي الحفظ وذكر في الخلاصة أنه كان من الأئمة الكبار وقد تقدم الكلام فيه في غير موضع : قوله « وودت أني لم أكن فعلت » فيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح لأن عائشة لم تكن معه فيه إنما كانت معه في غيره وقد جزم جمع من أهل العلم أنه لم يدخل إلا في عام الفتح وهذا الحديث يرد عليهم وقد تقرر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل البيت في عمرته كما في حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فتمت أن يكون دخله في حجته وبذلك جزم البيهقي . وقد أجاب البعض عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح وهو بعيد جدا . وفيه أيضا دليل على أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وحكى الفرطبي عن بعض العلماء أن دخولها من المناسك وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن دخولها مستحب وبدل على ذلك ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من دخل البيت دخل في جنة وخرج مغفورا له وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استحيابه ما لم يؤد أحدا بدخوله وبدل على الاستحياب أيضا حديث أسامة وعبد الرحمن بن صفوان المذكور أن في الباب : قوله « وخذه ويديه » فيه استحباب وضع الخد والصدر على البيت وهو ما بين الركن والباب ويقال له الملتزم كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال الملتزم ما بين الركن والباب . وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من

طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعا ورواه عبد الرزاق بإسناد يهيج عنه وقوله
 وسمى بذلك لان الناس ياتزمونه : قوله « ثم قيل ذلك بالاركان كلها » فيه دليل
 على مشروعية وضع الصدر والخذ على جميع الاركان مع التهيل والتكبير والدعاء
 قوله « من الباب الى الخطيم » هذا تفصيل لما كان الذي اسلموه من البيت والخطيم هو ما بين
 الركن والباب كما ذكره محب الدين الطبري وغيره وقال مالك في المدونة الخطيم ما بين الباب
 الى المقام وقال ابن حبيب « وما بين الحجر الاسود الى الباب الى المقام وقيل هو الشاذروان
 وقيل هو الحجر الاسود كما يشعر به سياق الحديث وسمى خطيبا لان الناس كانوا يحطمون
 هناك بالايمن ويستجاب فيه الدعاء المظلوم على الظالم وقيل من حلف هناك كاذبا
 الا عجلت له العقوبة. وفي كتب الحنفية ان الخطيم هو الموضع الذي فيه الميزاب: قوله
 « وسطهم » قال الجوهرى تقول جلست وسط القوم بالتسكين لانه ظرف وجلست
 وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالاسكان وان لم
 يصلح بين فهو وسط بالفتح قال الازهرى كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف
 والقلادة والسبحة وحلقة اللسان فهو بالاسكان وما كان منضمنا لا يبين بعضه من بعض
 كالساحة والدار والراحبة فهو وسط بالفتح. قال وقد اجازوا في المفتوح الاسكان
 ولم يجيزوا في الساكن الفتح : قوله « أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في
 عمرته » بهمزة الاستفهام قال النووي قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت
 من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها فلما كان في الفتح امر بالآلة
 الصور ثم دخلها يعني كما ثبت في حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ويحتمل
 ان يكون دخوله البيت لم يقع في الشرط فلو اراد دخوله لمنعه كما منعه من الإقامة
 بمكة فوق ثلاث *

﴿ باب ما جاء في ماء زمزم ﴾

١- عن جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماء زمزم لما شرب
 له ، رواه أحمد وابن ماجه * ٢ وعن عائشة « أنها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبز ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحمله » رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب

٣ وعن ابن عباس «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السفاية فاستقي فقال العباس يا فضل اذهب الى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشراب من عندها فقال اسقي فقال يا رسول الله انهم يجعلون أيديهم فيه قل اسقي فشرب ثم أتى زمزم وهم يستقون ويعملون فيها فقال اعملوا فانكم على عمل صالح ثم قال لولا ان تغلبوا لنزلت حتى أضع الجبل يعني على عاتقه وأشار الى طاقه » رواه البخارى * ٤ وعن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتضامون من ماء زمزم » رواه ابن ماجه * ٥ وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماء زمزم لما شرب له ان شربه تستشفى به شفاك الله وان شربه يشبعك أشبعك الله به وان شربه اقطع ظمئك قطعه الله وهي هزوة جبريل وسقيا اسماعيل » رواه الدارقطني * ٦
حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه المنذرى والديلمى وحسنه الحافظ وفي اسناده عبدالله بن المؤمل وقد تفرد به كما قال البيهقي وهو ضعيف راعله ابن القطان به وقد رواه البيهقي من طريق اخرى عن جابر وفيها سويد بن سعيد وهو ضعيف جدا وان كان مسلم قد أخرجه له فانما أخرجه له في المتابعات قال الحافظ وأيضاً فكان اخذه عنه قبل ان يعمر ويفسد حديثه وكذلك أمر أحمد ابن حنبل ابنه بالاخذ عنه كان قبل عمه ولما عمى صار يلقن فيلقن وقال يحيى بن معين لو كان لي فرس ورمح لفزت سويدا من شدة ما كان يذكر له عنه من المناكير وأخرجه الطبراني من طريق ثالثة. وحديث عائشة أخرجه البيهقي والحاكم وصححه. وحديث ابن عباس الاول أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي مليكة قال « جاء رجل الى ابن عباس فقال من أين جئت قال شربت من ماء زمزم قال ابن عباس أشربت منها كما ينبغي قال وكيف ذاك يا ابن عباس قال اذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثا وتضلع منها فاذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية بيننا وبين المنافقين انهم لا يتضامون من زمزم » وحديثه اثنى أخرجه أيضا الحاكم وزاد الدارقطني علي ما ذكره المصنف « وان شربه مستعيذا أعادك الله قال فكان ابن عباس اذا شرب ماء زمزم قال اللهم انى أسألك علما نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاء من كل داء » وهذا الحديث

هو من طريق محمد بن سعيد الجارودي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال في التلخيص والجارودي صدوق الا ان روايته شاذة نقدرواها حفاظ أصحاب ابن عيينة كالحمدي وابن أبي عمرو وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد من قول ابن عباس ومما يقوي ان رفع ما أخرجه الدينوري في المجالسة قال كنا عند ابن عيينة فجاء رجل فقال يا أبا محمد الحديث الذي حدثتنا به عن ماء زمزم صحيح قال نعم قال فاني شربته الا اني لم أحدثني مائة حديث قال اجلس فحدثه مائة حديث (وفي الباب) عن أبي ذر مرفوعا عند أبي داود الطيالسي في مسنده قال زمزم مباركة انها طعام طعم وشفاء سقم وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم . وعن جابر غير حديث الباب عند مسلم « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب منه » قوله « ماء زمزم لما شرب له » فيه دليل على ان ماء زمزم ينفع الشارب لاي أمر شربه لاجله سواء كان من أمور الدنيا أو الآخرة لان ما في قوله لما شرب له من صيغ العموم : قوله « كان يحمله » فيه دليل على أنه لا بأس بحمل ماء زمزم الي المواطن الخارجة عن مكة : قوله « لولا أن تغلبوا » وذلك بأن يظن الناس ان النزاع سنة فيزع كل رجل لنفسه فيقلب أهل السقاية عليها وفي هذا الحديث استحباب الشرب من ماء زمزم وما قبل من ان الشرب جبلي فلا يدل على الاستحباب اذ لا تأسي في الجبلي مدفوع بأن القصد الى ذلك المحل والآن مر بالنزع واعطاء أسامة الفضلة للشربها من غير أن يستدعي الماء كما في صحيح مسلم مما يدل على ان الشرب لأفضلية لا للحاجة . قوله « لا يتضامون » أي لا يروون من ماء زمزم قال في القاموس وتضام امتلا شبعما أو رباحق بلغ اناء أضلاعه انتهى . قوله « هزيمة » بالزاي أي حفرة جبريل لانه ضربها برجله فتبع الماء قال في القاموس هزيمة غمزه بيده فصارت فيه حفرة ثم قال والهمزائم البشار الكبيرة الفزر الماء . قوله « وسقيا اسمعيل » أي أظهره الله ليسقى به اسمعيل في أول الأمر *

باب طواف الوداع

١ عن ابن عباس قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »

الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» رواه أحمد
ومسلم وأبو داود وابن ماجه. وفي رواية «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت
إلا أنه خفف عن المرأة الحائض» متفق عليه * ٢ وعن ابن عباس «أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم رخص للحائض أن تصدر قبل أن تطوف بالبيت إذا كانت
قد طافت في الأفاضة» رواه أحمد * ٣ وعن عائشة «قالت حاضت صفة بنت حبي
بعدها أفاضت قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أحابستنا
هي قلت يا رسول الله إنها قد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الأفاضة قال
فلتفر إذن» متفق عليه * ٤

قوله «لا يفر أحد» إلخ فيه دليل على وجوب طواف الوداع قال النووي وهو
قول أكثر العلماء ويلزم تركه دم. وقال مالك وداود وابن المنذر هوسنة لاشئ في
تركه. قال الحافظ والذي رأيته لابن المنذر في الأوسط أنه واجب للأمر به إلا أنه
لا يجب تركه شئ انتهى. وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم به
ونهيته عن تركه وفعله الذي هو بيان له جمل الواجب ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب: قوله
«أمر الناس» بالبناء على ما لم يسم فاعله وذاقوله خفف: قوله «إذا كانت قد طافت طواف
الأفاضة» قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامساك ليس على الحائض التي أفاضت طواف
وداع ورويناه عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام
إذا كانت حائضا لطواف الوداع فكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الأفاضة
أذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك
وبقي عمر بخالفناه لثبوت حديث عائشة. وروى ابن أبي شبة من طريق القاسم
ابن محمد كان الصحابة يقولون إذا أفاضت قبل أن تحيض فقد فرغت الأعر. وقد
روى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي عن عمر أنه قال ليكن آخر عهدها بالبيت
وفي رواية كذلك حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل الطحاوي
بحديث عائشة على نسخ حديث عمر في حق الحائض: وكذلك استدلى على نسخه
بحديث أم سليم عند أبي داود الطيالسي أنها قالت حضت بعده اطفت بالبيت فأمرني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن انفر وحاضت صفة ثم أتتها عائشة حبستنا
فأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تنفر. ورواه سعيد بن منصور في كتاب

المناسك واسحق في مسنده والطحاوي وأصله في البخاري ويؤيد ذلك ما أخرجه
الفسائي والترمذي وصححه الحاكم عن ابن عمر قال « من حج فليكن آخر عهده
باليث إلا الحيض رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قوله « فلنفر اذن »
أى فلا حبس علينا حينئذ لأنها قد أفاضت فلا مانع من التوجه والذي يجب عليها
قد فعلته وفي رواية للبخاري فلا بأس انفرى وفي رواية له أخرجي وفي رواية فلتنفر
ومما فيها مقاربة والمراد بها الرحيل من مني الى جهة المدينة. واستدل بقوله أحابسته
على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض ممن لم تنطف للأفاضة
وتتقرب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أراد بتأخير الرحيل إكرام
صفة كما احتبس بالناس علي بعد عائشة. وأما ما أخرجه البزار من حديث جابر
والثقفى في فوائده من حديث أبي هريرة مرفوعا أميران وليسا بأميرين من تبع
جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها والمرأة نكح أو تهنئ مع قوم فتحيض
قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم ففي إسناد كل واحد منهما
ضعيف شديد الضعف كما قال الحافظ *

(باب مايقول اذا قدم من حج أو غيره)

١ - عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قفل من غزو
أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا
الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون ثابتون
عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب
وحده » متفق عليه *

قوله « شرف » هو المكان العالى كما في الفاموس وغيره وفي رواية لمسلم « كان
إذا أوفى على ثنية أو فدفد كبر » قوله « آيئون » أى راجعون وهو وما بعده أخبار
لمبتدأ مقدر أى نحن آيئون إلخ : قوله « صدق الله وعده » أى فى إظهار الدين
وكون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعد به سبحانه أن الله لا يخلف الميعاد : قوله
« وهزم الأحزاب وحده » أى من غير قتال من الأديمين والمراد بالأحزاب الذين

اجتمعوا يوم الخندق ونحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم
فأرسل الله عليهم ريحا وجنودا وهذا هو المشهور ان المراد بالاحزاب أحزاب يوم
الخندق. قال الفاضل عياض ويحتمل ان المراد أحزاب الكفر في جميع الايام والمواطن
﴿ والحديث ﴾ فيه استعجاب التكبير والنهليل والدعاء المذكور عند كل شرف من
الأرض يملوه الراجع الى وطنه من حج أو عمرة أو غزو *

(باب الفوات والاحصار)

١ عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى قال فذكرت ذلك لابن عباس وأبي هريرة فقالا صدق » رواه الخمسة . وفي رواية لابن داود وابن ماجه « من عرج أو كسر أو مرض » فذكر معناه . وفي رواية ذكرها أحمد في رواية المروزي « من حبس بكسر أو مرض » ٢ * وعن ابن عمر « انه كان يقول اليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم يحل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا فيهدى أو يصوم ان لم يجد هديا » رواه البخاري والنسائي ٣ * وعن عمر بن الخطاب « أنه أمر ابا ايوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهبار بن الاسود حين فاتهمما الحج فانيا يوم النحر ان يحلا بعمرة ثم يرجعا حلالا ثم يحجبا عاما قابلا ويهديا فن لم يجد نصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله » ٤ * وعن سليمان بن يسار « ان ابن حزيمة الخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم بالحج فسأل عن الماء الذي كان عليه فوجد عبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير ومروان ابن الحكم فذكر لهم الذي عرض له وكلهم امره أن يتسداوى بالابدمنه ويفتدي فاذا صح اعتمر فحل من احرامه ثم عليه ان يحج قابلا ويهدى » ٥ * وعن ابن عمر « انه قال من حبس دون البيت بمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت » وهذه الثلاثة ملك في الموطأ ٦ * وعن ابن عباس قال « لا حصر الا حصر العدو » رواه الشافعي في مسنده *

حديث الحجاج بن عمر وسكت عنه أبو داود والمنذري وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم والبيهقي. وأثر عمر بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرج عن عمر أنه أمر من فاته الحج أن يهل بعمره وعليه الحج من قبل وأخرج أيضا عن زيد بن ثابت مثله. وأخرج نحوه عن عمر من طريق أخرى. والائر الذي رواه سليمان بن يسار رواه مالك عن يحيى بن سعيد عنه ولكن سليمان بن يسار لم يدرك القصة. وأثر ابن عمر رواه مالك في الموطأ من طريق ابن شهاب عن سالم عنه. وأثر ابن عباس صحيح الحافظ اسناده. قوله «من كسر» بضم الكاف وكسر السين. قوله «أو عرج» بفتح الميم والراء أي أصابه شيء في رجله وليس بخلفة فإذا كان خلفة قيل عرج بكسر الراء. قوله «فقد حل» تمسك بظاهر هذا أبو ثور وداود فقالا أنه يحل في مكانه بنفس الكسر والعرج وأجمع بقية العلماء على أنه يحل من كسر أو عرج ولكن اختلفوا فيما به يحل وعلام يحل هذا الحديث فقال أصحاب الشافعي أنه يحل على ما إذا شرط التحلل به فإذا وجد الشرط صار حلالا ولا يلزم الدم وقال مالك وغيره يحل بالطواف بالبيت لا يحل غيره ومن خالفه من الكوفيين يقول يحل بالنية والذبح والحلق وسيأتي الكلام على ذلك. قوله «أو مرض» الاحصار لا يختص بالأعداء المذكورة بل كل عذر حكمه حكما كاعواز النفقة والضلال في الطريق وبقاء السفينة في البحر وهذا قال كثير من الصحابة قال النخعي والكوفيون الحصر بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم مالك والشافعي وأحمد لا حصر إلا بالعدو وتمسكوا بقول ابن عباس المذكور في الباب وحكى ابن جرير قولاً أنه لا حصر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسبب فيه هذا الاختلاف أنهم اختلفوا في تفسير الاحصار فالمشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الاخفش والكسائي والفراء وأبو عبيد وأبو عبيدة وابن السكيت وثعلب وابن قتيبة وغيرهم أن الاحصار إنما يكون بالمرض وأما بالعدو فهو الحصر وقال بعضهم أن احصر وحصر بمعنى واحد: قوله «سنة نبكم» قال عياض ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص وعلى اضمار فعل أي تمسكوا وشبهه وخبر حسبكم طاف بالبيت ويصح الرفع على أن سنة خبر حسبكم أو الفاعل وحسبكم بمعنى الفعل ويكون ما بعدهما تفسيرا للسنة. وقال السهيلي من نصب سنة فهو باضمار الأمر كأنه

قال الزموا سنة نبيكم. قوله «طاف بالبيت» أي اذا أمكنه ذلك ووقع في رواية عبد الرزاق ان حبس أحدا منكم حابس عن البيت فاذا وصل طاف. قوله «حتى يحج عاما قابلا» استدل به على وجوب الحج من القابل على من أحصر وسيأتي الخلاف فيه. قوله «فيه هدى» فيه دليل على وجوب الهدى على المحصر ولكن الاحصار انذى وقع في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما وقع في العمرة فقاس العلماء الحج على ذلك وهو من الالحاق بنفي الفارق والى وجوب الهدى ذهب الجمهور وهو ظاهر الاحاديث الثابتة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه فعل ذلك في الحديبية وبذل عليه قوله تعالى (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) وذكر الشافعي انه لا خلاف في ذلك في تفسير الآية وخالف في ذلك مالك فقال انه لا يجب الهدى على المحصر وعول على قياس الاحصار على الخروج من الصوم للعدو والتمسك بمثل هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب التي يتعجب من وقوع مثلها من اكابر العلماء. قوله «ابن حنابلة» بضم الحاء المهملة وبعدها زاي ثم بعد الالف موحدة. قوله «فسأل على الماء» هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي بعضها عن الماء وفي نسخة صحيحة من الموطأ على الماء ومنسخ (١) بمن: قوله «فوجد» هذه اللفظة ثابتة في نسخة من هذا الكتاب وهي ثابتة في الموطأ. وقد استدل بالآثار المذكورة في الباب على وجوب الهدى وان الاحصار لا يكون الا بالخوف من العدو وقد تقدم البحث عن ذلك وعلى وجوب القضاء وسيأتي *

باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحرثم الحلق حيث

أحصر من حل أو حرم وانه لا قضاء عليه

١ عن المسور ومروان في حديث عمرة الحديبية والصلح «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من قضية الكتاب قال لاصحابه قوموا فانحروا ثم اجلقوا» رواه احمد والبخاري وأبو داود. والبخاري عن المسور «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر قبل ان يحلق وأمر اصحابه بذلك» ٢ * وعن

(١) - هكذا الاصل ولا معنى له ولعله ونسخ بن أو وفي نسخة بن فليحرق

المسور ومروان قالا « قلد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشمره بذى الحليفة وأحرم منها بالعمرة وحلق بالحديبية في عمرته وأمر أصحابه بذلك ونحر بالحديبية قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك » رواه أحمد * ٣ وعن ابن عباس قال « إنما البدل على من نقض حججه بالتلذذ فأما من حبسه عدو أو غير ذلك فإنه يحل ولا يرجع وإن كان معه هدى وهو محصر نحره إن كان لا يستطيع أن يبعث به وإن استطاع أن يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله » أخرجه البخاري وقال مالك وغيره ينحر هديه ويحلق في أي موضع كان ولا قضاء عليه لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالحديبية نحروا وحلوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدى إلى البيت ثم لم يذكروا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحدا أن يقضوا شيئا ولا يمودوا له والحديبية خارج الحرم « كل هذا كلام البخاري في صحيحه » *

قوله « فأنحروا ثم احلقوا » فيه دليل على أن المحصر يقدم النحر على الحلق ولا يمرض هذا ما وقع في رواية للبخاري « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلق وجامع نساءه ونحر هديه » لأن العطف بالواو إنما هو لمطلق الجمع ولا يدل على الترتيب فإن قدم الحلق على النحر فروى ابن أبي شيبة عن علقمة أن عليه دما وعن ابن عباس مثله والظاهر عدم وجوب الدم لدم الدليل . قوله « إنما البدل » الخ بفتح الباء الموحدة والمهمة أي القضاء لما احصر فيه من حج أو عمرة وهذا قول الجمهور كما في الفتح وقول في البحر أن على المحصر القضاء أجماعا في الفرض العترة وأبو حنيفة وأصحابه وكذا في الفل انتهى . وعن أحمد روايتان واحتج الموحدين للقضاء بحديث الحجاج ابن عمر والسالف وهو نص في عمل النزاع وبحديث ابن عمر المتقدم لقوله فيه حتى يحج عاما قابلا فيهدى بعد قوله حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما تقدم من الآثار وقال الذين لم يوجبوا القضاء لم يذكر الله تعالى القضاء ولو كان واجبا لذكره وهذا ضعيف لأن عدم الذكر لا يستلزم عدمه قالوا ثانيا قول ابن عباس يدل على عدم الوجوب وبجواب بان قول الصحابي ليس بحجة إذا انفرد فكيف إذا عارض المرفوع قالوا ثالثا لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدا ممن احصر معه في الحديبية بأن يقضى ولو لم يأمروا

الفضاء لا مرهم قال الشافعي إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لأعلي أنه أوجب عليهم قضاء تلك العمرة وهذا هو الدليل الذي ينبغي التعويل عليه ولكنه يمارضه مارواه الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرها قالوا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه أن يعتمروا فلم يتخلف منهم الا من قتل بخيبر أو مات وخرج جماعة معه معتمرين ممن لم يشهد الحديبية فكانت عدتهم ألفين قال في النج ويمكن الجمع بين هذا ان صح وبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الاستحباب لان الشافعي جازم بأن جماعة تخلفوا لغير عذر. وقد روى الواقدي أيضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه العمرة قضاء ولكن كان شرطاً على قريش ان يعتمر المسلمون من قابل في الشهر الذي صدهم المشركون فيه انتهى . ويمكن ان يقال ان ترك أمره صلى الله عليه وآله وسلم لا ينتهض لمارضة ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء لان ترك الأمر ربما كان لهممهم بوجوب القضاء على من أحصر بدليل آخر كحديث الحجاج بن عمرو لان حكم الحج والعمرة واحد بقي ههنا شيء هو ان قوله وعليه الحج من قابل وقوله وعليه حجة أخرى يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المفروض او ما كان يريد ادائه في عام الاحصار لأنه القضاء المصطلح عليه لانه لم يسبق ما يوجب به بل غاية ما هناك انه منعه عن تأدية ما أراد فعله مانع فعلية فعليه ولا يسقط بمجرد عروض المانع وتعيين الامام المقابل يدل على ان ذلك على الفور: قوله (بالتلذذ) بمجمتين وهو اجتماع قوله « فأما من حبسه عدو » هكذا في نسخ هذا الكتاب عدو بفتح العين المهمة وضم الدال المهمة أيضا والواو وهي رواية أبي ذر في صحيح البخاري ورواه الاكثر بضم العين وسكون الدال المعجمة والراء مكان الواو: قوله « نحره » قد وقع الخلاف بين الصحابة فمن بعدهم في محل نحر الهدى المحصر فقال الجمهور يذبح الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا في الحرم وبه قال جماعة من أهل البيت منهم الهادي وفصل آخرون كما قال ابن عباس قال في الفتح وهو المعتمد قال وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم هل نحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديبية في الحل أو في الحرم (م ٢٣ - ج ٥ نيل الاوطار)

الحرم وكان عطاء يقول لم ينجر يوم الحديبية الا في الحرم ووافقه ابن اسحق وقال غيره من أهل المغازي انما نجر في الحل *

﴿فائدة﴾ لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الموطن الذي يحسن ذكرها فيه كتاب الجنائز ولكنها لما كانت تفعل في سفر الحج في الغالب ذكرها جماعة من أهل العلم في كتاب الحج فاحببنا ذكرها ههنا تكميلاً لفائدة ﴿وقد اختلفت﴾ فيها أقوال أهل العلم فذهب الجمهور الى انها مندوبة وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية الى انها واجبة وقالت الحنفية انها قريبة من الواجبات . وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيد المصنف المعروف بشيخ الاسلام الى انها غير مشروعة وتبعه على ذلك بعض الخبابة وروى ذلك عن مالك والجويني والقاضي عياض كما سيأتي ﴿احتج القائلون﴾ بانها مندوبة بقوله تعالى (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول) الآية ووجه الاستدلال بها انه صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره بعد موته كما في حديث «الأنبياء أحياء في قبورهم» وقد صححه البيهقي وألف في ذلك جزءاً قال الاستاذ أبو منصور البغدادى قال المتكلمون المحققون من اصحابنا إن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته انتهى . ويؤيد ذلك ما ثبت ان الشهداء أحياء يرزقون في قبورهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم واذا ثبت انه حي في قبره كان الحجى اليه بعد انوت كالجى اليه قبله ولكنه قد ورد ان الانبياء لا يتركون في قبورهم فوق ثلاث وروى فوق أربعين فان صح ذلك قدح في الاستدلال بالآية ويعارض القول بدوام حياتهم في قبورهم ما سيأتي من أنه صلى الله عليه وآله وسلم ترد اليه روحه عند التسليم عليه نعم حديث «من زارني بعد موتى فكأنما زارني في حياتي» الذي سيأتي ان شاء الله تعالى ان صح فهو الحجة في المقام واستدلوا ثانياً بقوله تعالى (ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله) الآية والهجرة اليه في حياته الوصول الي حضرته كذلك الوصول بهدموته ولكنه لا يخفى ان الوصول الي حضرته في حياته فيه فوائد لا توجد في الوصول الي حضرته بهدموته منها النظر الى ذاته الشريفة وتعلم أحكام الشريعة منه والجهاد بين يديه وغير ذلك واستدلوا ثالثاً بالأحاديث الواردة في ذلك منها الاحاديث الواردة في مشروعية زيارة القبور علي

العموم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم داخل في ذلك دخولا أو لا وقد تقدم ذكرها في الجناز . وكذلك الأحاديث الثابتة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في زيارتها . ومنها أحاديث خاصة بزيارة قبره الشريف أخرج الدارقطني عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم « من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي » وفي أسناده الرجل المجهول وعن ابن عمر عند الدارقطني أيضا قال قال فذكر نحوه ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدي في كامله وفي أسناده حفص بن أبي داود وهو ضعيف الحديث وقال أحمد فيه أنه صالح . وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله قال الحافظ في طريقه من لا يعرف . وعن ابن عباس عند العقيلي مثله وفي أسناده فضالة بن سعد المازني وهو ضعيف . وعن ابن عمر حديث آخر عند الدارقطني بلفظ « من زار قبري وجبت له شفاعتي » وفي أسناده موسى بن هلال العبدي قال أبو حاتم مجهول أي العدالة ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه وقال إن صح الخبر فإن في القلب من أسناده شيئا وأخرجه أيضا البيهقي وقال العقيلي لا يصح حديث موسى ولا يتابع عليه ولا يصح في هذا الباب شيء . وقال أحمد لا بأس به وأيضاً قد تابعه عليه مسلمة بن سالم كما رواه الطبراني من طريقه وموسى بن هلال المذكور ورواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع وهو ثقة من رجال الصحيح وحزم الضياء المقدسي والبيهقي وابن عدي وابن عساكر بأن موسى رواه عن عبد الله بن عمر المسكبر وهو ضعيف ولكنه قد وثقه ابن عدي وقال ابن معين لا بأس به وروي له مسلم مقرونا بآخر . وقد صحح هذا الحديث ابن السكن وعبد الحق وتقي الدين السبكي . وعن ابن عمر عند ابن عدي والدارقطني وابن حبان في ترجمة النعمان بلفظ « من حج ولم يزرني فقد جفاني » وفي أسناده النعمان بن شبل وهو ضعيف جدا ووثقه عمران بن موسى . وقال الدارقطني الطعن في هذا الحديث على ابن النعمان لا عليه ورواه أيضا البزار وفي أسناده إبراهيم الغفاري وهو ضعيف ورواه البيهقي عن عمر قال وأسناده مجهول وعن أنس عند ابن أبي الدنيا بلفظ « من زارني بالمدينة محتسبا كنت له شفيعا وشهيدا يوم القيامة » وفي أسناده سليمان بن زيد الكعبي ضعفه ابن حبان والدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات . وعن عمر عند أبي داود والطحاوي نحوه وفي أسناده مجهول وعن عبد الله بن مسعود عن أبي الفتح الأزدي بلفظ « من حج حجة الإسلام وزار قبري وغزا

غزوة وصلى في بيت المقدس لم يسأله الله فيما افترض عليه . وعن أبي هريرة بنحو حديث حاطب المتقدم . وعن ابن عباس عند العقيلي بنحوه وعنه في مسند الفردوس بلفظ : « من حج الى مكة ثم قصدني في مسجدي كتبت له حجتان مبرورتان » وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند ابن عساكر « من زار قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جواره » وفي اسناده عبد الملك بن هرون بن غنبرة وفيه . قال الحافظ وأصح ماورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعا « ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أرد عليه السلام » وهذا الحديث صدر البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره أعم من ذلك وقال الحافظ أيضا أكثر متون هذه الاحاديث موضوعة وقد رويت زيارته صلى الله عليه وآله وسلم عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساكر بسند جيد وابن عمر عند مالك في الموطأ وأبو أيوب عند أحمد وأنس ذكره عياض في الشفاء وعمر عند الزاد وعلى عليه السلام عند لدارقطني وغير هؤلاء ولكنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لذلك الا عن بلال لانه روى عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يداري بقوله ما هذه الجفوة يا بلال أما آن لك أن تزورني روى ذلك ابن عساكر واستدل القائلون بالوجوب بحديث « من حج ولم يزرنى فقد جفاني » وقد تقدم قالوا والجفاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم محرم فتجب الزيارة لئلا يقع في المحرم وأجاب عن ذلك الجمهور بأن الجفاء يقال على ترك المذدوب كما في ترك البر والصلة وعلى غلظ الطبع كما في حديث « من بدا فعد جفنا » وأيضاً الحديث علي انفراده لا تقوم به الحججة لما سلف واحتج من قال بأنها غير مشروعة بحديث « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد » وهو في الصحيح وقد تقدم وحديث لا تتخذوا قبري عيداروا وعبد الرزاق قال النووي في شرح مسلم اختلف العلماء في شد الرحل اغير الثلاثة كالذهاب الى قبور الصالحين والى المواضع الفاضلة فذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى حرمة وأشار عياض الى اختياره والصحيح عند أصحابنا انه لا يحرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة النابتة انما هي شد الرحل الى هذه الثلاثة خاصة انتهى . وقد أجاب الجمهور عن حديث شد الرحل بأن النصرفيه اضافي باعتبار المساجد لا حقيقي قالوا والدليل على ذلك انه قد ثبت باسناد حسن في بعض

ألفاظ الحديث « لا ينبغي للمطبي أن يشد رحالها الى مسجد تبغى فيه الصلاة غير مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى » فلزيارة وغيرها خارجة عن النبي وأجابه أنانيا بالاجماع على جواز شد الرحال للتجارة وسائر مطالب الدنيا وعلى وجوبه الى عرفة للوقوف والى منى للمناسك التى فيها والى مزدلفة والى الجهاد والهجرة من دار الكفر وعلى استحبابه لطلب العلم وأجابه عن حديث « لا تتخذوا قبرى عيدا » بأنه يدل على الحث على كثرة الزيارة لاعتلى منها وأنه لا يهمل حتى لا يزار الا فى بعض الاوقات كالعيدين ويؤيده قوله « لا تجعلوا بيوتكم قبورا أى لا تتركوا الصلاة فيها كذا قال الحافظ المنذري وقال السبكي معناه انه لا تتخذوا لها وقتا مخصوصا لانكون الزيارة الا فيه أو لا تتخذوه كالعيد فى العكوف عليه واطهار الزينة والاجتماع لهو وغيره كما يفعل فى الاعياد بل لا يؤتى الا لزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم ينصرف عنه وأجيب عما روى عن مالك من القول بكراهة زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم بأنه إنما قال بكراهة زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم قطعا للذريعة وقيل إنما كره اطلاق لفظ الزيارة لان الزيارة من شاء فعله ومن شاء تركها وزيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم من السنن الواجبة كذا قال عبد الحق واحتج أيضا من قال بالمشروعية بأنه لم يزل دأب المسلمين الفاضلين للحج فى جميع الأزمان على تباين الديار واختلاف المدايب لوصول الى المدينة المشرفة اقصد زيارته وبعدهون ذلك من أفضل الاعمال ولم يقل ان احدا أسكر ذلك عليهم فكان اجماعا * ١

(١) أقول وللعلامة ابن تيمية حفيد المصنف هنا كلام حصل له محن فى زمنه لاجله وسجن هو رضى الله عنه وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى ومنع شد الرحال لزيارة قبور الانبياء والصالحين مستد لا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد) الحديث وبين ضعف أحاديث (من زارنى بعد مماتى فكأنما زارنى فى حياتى) ورد عليه العلامة تقي الدين السبكي فى مؤلف وأتى بأحاديث الزيارة مروية بسنده الى اصولها من غير طريق ورد عليه العلامة المقدسى فى مؤلف كبير وبين ضعف سندها ومتمنها بما يكفى ويشفى وسماه الصارم المنسكى فى الرد على السبكي (وحاصل) مقاله الامام ابن تيمية فى رد أحاديث الزيارة ان الاحاديث الواردة فى زيارة قبر النبي صلى الله عليه

وآله وسلم كلها ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث بل هي موضوعة لم يرو أحد من أهل السنن المعتمدة شيئا منها ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها بل مالك امام أهل المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه المسألة كره ان يقول الرجل زرت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان هذا اللفظ معروفا عندهم أو مشروعا أو مأثورا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكرهه عالم المدينة والامام احمد بن حنبل رضى الله عنه أعلم الناس في زمانه بالسنة لما سئل عن ذلك لم يكن عنده ما يعتمد عليه في ذلك الا حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «قال مامن رجل يسلم على الارء الله على روعي حتى أرد عليه السلام» وعلى هذا اعتمد ابو داود في سننه وكذلك مالك في الموطأ . روى عبد الله بن عمر انه كان اذا دخل المسجد قال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبت ثم ينصرف ، وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (لاتتخذوا قبري عيداً وصلوا على أينما كنتم فان صلاتكم تبلغني) وفي سنن سعيد بن منصور ان عبد الله بن حسن بن حسين بن علي بن أبي طالب رأى رجلا يختلف الى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعو عنده فقل يا هذا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لاتتخذوا قبري عيداً وصلوا على أينما كنتم فان صلاتكم تبلغني فما انت ورجل بالاندلس منه الاسواء . ولما كره الصحابة ان يتخذ قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسجداً دفنوه في حجرة عائشة بخلاف ما اعتادوه من الدفن في الصحراء لئلا يصلى أحد على قبره ويتخذ مسجداً فيتخذ قبره وثناً . ولما كانت الحجرة النبوية منفصلة عن المسجد الى زمن الوليد بن عبد الملك كان الصحابة والتابعون لا يدخل أحد منهم للصلاة هناك ولا لتمسح بالقبر ولا دعاء هناك بل هذا جميعه انما يفعلونه في المسجد وكان السلف من الصحابة والتابعين اذا سلموا عليه أو أرادوا الدعاء دعوا مستقبلي القبلة ولم يستقبلوا القبر وقال أكثر الأئمة بل يستقبل القبر عند السلام خاصة ولم يقل أحد من الأئمة أنه كان يستقبل القبر عند الدعاء الاحكامية مكنوبة تروى عن مالك ومذهبه بخلافها ، وانفق الأئمة على انه لا يتمسح بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يقبله وهذا كله محافظة على التوحيد فان أصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجداً كما قال طائفة من السلف في قوله تعالى (وقالوا لاتذرنا آلهتنا ولا تذرنا ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا) قالوا هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا

﴿ أبواب الهدايا والضحايا ﴾

﴿ باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كله ﴾

١ ﴿ عن ابن عباس » ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا ناقته فاشعرها في صفحة سنامها الايمن وسلت الدم عنها وقلدها نعلين ثم ركب راحلته فلما استوت به علي البيداء أهل بالحج » رواه احمد ومسلم وأبو داود والنسائي ٢ * وعن المسور بن مخرمة ومروان « قالوا خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من اصحابه حتى اذا كانوا بذي الحليفة قلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشعره وأحرم بالعمرة » رواه أحمد والبخاري وأبو داود ٣ * وعن عائشة قالت « قلدت فلان بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم اشعرها وقلدها ثم بعث بها الى البيت فاحرم عليه شيء كان له حلالا » متفق عليه ٤ * وعن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى مرة الى البيت غنما فقلدها » رواه الجماعة ٥ *

قوله « فاشعرها » الاشعار هو ان يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمته فيكون ذلك علامة على كونها هديا ويكون ذلك في صفحة سنامها الايمن وقد ذهب الى مشروعيته الجمهور من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته والاحاديث ترد علية وقد خالف الناس في ذلك حتى خالفه صاحباه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلثة. وأجاب الخطابي بمنع كونه منها

على قبورهم ثم صوروا على صورهم تماثيل ثم طال عليهم الاملد فعبدوها : وأول من وضع الاحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور أهل البدع الرافضة ونحوهم الذين يعطلون المساجد ويعظمون المشاهد يدعون بيوت الله التي أمر ان يذكر فيها اسمه ويعبد وحده لا شريك له ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب فيها ويتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا فان الكتاب والسنة انما فيهما ذكر المساجد دون المشاهد والله أعلم اه من الفتاوى ببعض تصرف وهذا كله في شد الرجال وأما الزيارة فمشروعة بدونه

بل هو باب آخر كالكي وشق اذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوسم
وكالتنان والحجامة انتهى. على انه لو كان من المثلة لكان مافيه من الاحاديث
مخصصا له من عموم النهي عنها . وقد روى الترمذي عن النخعي انه قال بكراهة
الاشعار وبهذا يتعقب علي الخطابي وابن حزم في حزمهما بانه لم يقل بالكراهة
أحد غير أبي حنيفة : قوله « وقليها نملين » فيه دليل على مشروعية تقليد الهدى
وبه قال الجمهور قال ابن المنذر أنكر مالك وأصحاب الرأي التقليد للغنم زاد غيره وكانه
لم يبلغهم الحديث انتهى واحتجوا على عدم المشروعية بانها تضعف عن التقليد وهي
حجة أو هي من بيوت المنكبات فان مجرد تعليق الفلادة عمالا يضعف به الهدى
وأبضا ان فرض ضعفها عن بعض الفلاند قللت عمالا يضعفها وأبضا قد وردت السنة
بالاشعار وهو لا يترك لكونه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمظنة لذلك مع
ورود السنة به ~~(في قول الحكم)~~ في تقليد الهدى النمل ان فيه اشارة الى السفر
والجد فيه وقال ابن المنبر الحكمه فيه ان العرب تعد النمل مركوبة لكونها تقي
صاحبها وتحمل عنه وعن الطريق فكان الذي اهدى خرج عن مركوبه لله تعالى
حيوانا وغيره كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ومن ثم استحب تقليد نملين لا واحدة
وقد اشترط الثوري ذلك وقال غيره نجزي الواحدة وقال آخرون لاتمين النمل
بلى كل ما قام مقامها اجزا . قوله « قتل فلاند بدن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم » زاد البخاري في رواية من عن كان عندي وفيه رد علي من كره الفلاند من
الابواب واختار أن تكون من نبات الارض وهو منقول عن ربيعة ومالك وقد ترجم
البخاري على هذا الحديث باب الفلاند عن العهن وهو الصوف . قوله « ثم بعث
بها الى البيت » المهدى له حالان اما ان يقصد النسل ويسوق الهدى . مه فيكون التقليد
ولاشعار عند الاحرام واما ان يبعث بها ويقم فيكونا عند البعث
بها من المكان الذي هو مقيم به كما في هذا الحديث ولا يحرم عليه بعد البعث بها ما يحرم
على الحرم لقولها فما حرم عليه شيء كان له حلالا : قوله « غنما فليدها » فيه دليل على جواز
أن يكون الهدى من الغنم وهو يرد على الحنفية ومن وافقهم أن الهدى لا يجزي من
الغنم ويرد على مالك ومن وافقه حيث قال ان الغنم لا تقلد *

﴿باب النهى عن ابدال الهدى المعين﴾

١- عن ابن عمر قال «أهدى عمر نجيباً فاعطى بها ثمانمائة دينار فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انى أهديت نجيباً فاعطيت بها ثلثمائة دينار فابعدها واشترى بشئها بدناً قال لا انحرفها ياها» رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه *
الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما: قوله «نجيباً» النجيب والنجيبة الناقة والجمع نجائب. وفي النهاية النجيب الفاضل من كل حيوان والحديث يدل على انه لا يجوز بيع الهدى لا بادل مثله أو أفضل ثم قال وقد تكرر في الحديث ذكر النجيب من الابل مفرداً ومجموعاً وهو القوي منها الخفيف السريع انتهى. وقد جوزت الهادوية ذلك وأجاب صاحب البحر عن حديث الباب بأنه حكاية فعل لا يعلم وجهها فيحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم رأى نجيبه أفضل ولا يخفى ان رد السنن الفعلية بمثل هذا يستلزم رد أكثر أفعاله ويستلزم رد ما لا يعلم وجهه من أقواله فيفضي ذلك الى رد أكثر السنة وذلك باطل مخالف للآيات القرآنية المتقاضية باتباع الرسول والناسي به والاخذ بما أتى به لانها لم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فمن ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه المقالة قد صارت عصى يتوكأ بها من رام صيانة مذهبه اذا خالف الثابت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه أوضح من الشمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذ وافقت المذهب ولا يقيدون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما أكثره هذا الصنع في تصرفاتهم ان تتبع نلياً أخذ المصنف من ذلك حذره فان المذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما لا ينفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك لقصد الذب عن محض الرأى. وأما الاحتجاج على الجواز باسرا كهدى صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه السلام في هديه وتصرفه عن العمرة الى الاحصار فخارج عن محل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج المعين عن كونها هدياً ولا يبطل به الحق الذى قد تعلق بها للمصرف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشراك متوقفة على معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذى أشرك علياً فيه عن نفسه وهو ممنوع والسند انه لم يقلد ويشعر (٢٤٤م - ج ٥ نيل الاطار)

من ذلك الهدى الذى وقع فيه الاشراك الاناقة واحدة وأيضا ثبت انه كان يسوق عن اهله جميعا وعلى عليه السلام منهم نعم ان صح ما ادناه صاحب ضوء النهار من الاجماع على جواز ابدال الأبدان بأفضل كان حجة عند من يرى حجية الاجماع على جواز مجرد الابدال بالأفضل ولكنه ينبغي أن يبحث عن صحة ذلك فان الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان للابدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة النجسية أظهر في تعظيم الشعائر من غيرها وان كان كثيرا فممنوع والسند ظاهر *

﴿باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه وبالعكس﴾

١ ﴿عن ابن عباس﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال إنى على بدنة وأنا موسر ولا أجدها فأشترتها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتاع سبع شياه فيذبجنه رواه أحمد وابن ماجه * ٢ وعن جابر «قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منا في بدنة» متفق عليه * وفي لفظ قال «لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اشتركوا في الابل والبقر كل سبعة في بدنة» رواه البرقاني علي شرط الصحيحين * وفي رواية قال «اشتركنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والعمرة كل سبعة منا في بدنة فقال رجل لجابر أيشترك في البقر ما يشترك في الجزور فقال ما هي الا من البدن» رواه مسلم * ٣ وعن حذيفة قال «شرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة بين المسلمين في البقرة عن سبعة» رواه أحمد * وعن ابن عباس قال «كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فحضر الاضيحي فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة» رواه الحمسة الا أبا داود * ﴿

حديث ابن عباس الأول سياق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد ابن معمر حدثنا محمد بن بكر البرساني قال أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكره ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد لصحته ما في صحيح مسلم من حديث جابر «قال نحرنا مع رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة « وهو يشهد أيضا لحديث حذيفة المذكور وقد أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه . وقال في مجمع الزوائد رواه أحمد ورجاله ثقات . وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج انه صلى الله عليه وآله وسلم قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير : قوله « سبع شياه » وكذا قوله « كل سبعة منافي بدنة » استدله من قل عدل البدنة سبع شياه وهو قول الجمهور وادعى الطحاوي وابن رشد انه اجماع ويحجب عنهما بأن الخلاف في ذلك مشهور حكاه الترمذي في سننه عن اسحق بن راهويه . وكذا في الفتح وقال هو احدى الروايتين عن سعيد بن المسيب واليه ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواه واحتج له ابن حزم بحديث رافع المتقدم وحكاه في البحر عن العترة وزفر واحتجوا بحديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب ويحجب عنه بأنه خارج عن محل النزاع لانه في الاضحية فان قالوا يقاس الهدي عليها قلنا هو قياس فاسد الاعتبار لمصادمته النصوص واحتجوا أيضا بحديث رافع ويحجب عنه أيضا يمثل هذا الجواب لان ذلك التعديل كان في القسمة وهي غير محل النزاع ويؤيد كون البدنة عن سبعة فقط أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن لم يجد البدنة أن يشتري سبعة فقط ولو كانت تعدل عشرة لأمره باخراج عشر لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراك في الهدي وهو قول الجمهور من غير فرق بين أن يكون المشتركون مفترضين أو متطوعين أو بعضهم مفترضا وبعضهم متفلا أو مريدا للحم . وقال أبو حنيفة يشترط في الاشتراك أن يكونوا كاملهم متقربين ومثله عن زفر بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة . وعن الهادوية بشرط أن يكونوا مفترضين . وعن داود وبعض المالكية يجوز في هدي التطوع دون الواجب . وعن مالك لا يجوز مطلقا وروي عن ابن عمر نحو ذلك ولكنه روى عنه أحمد ما يدل على الرجوع : قوله « ما هي الا من البدن » يعني البقرة فيه دليل على أنه يطلق على البقر أنها من البدن . وفي النهاية البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة وهي بالابل أشبه . وفي القاموس والبدنة محركة من الابل والبقر . وفي الفتح أن أصل البدن من الابل والحقت بها البقر شرعا وحكي في البحر عن الهادي والشافعي والمؤيد بالله ان البدنة تختص بالابل وعن أبي حنيفة وأصحابه والناصر أنها تطلق على البقر وعن

بعض اصحاب الشافعي انها تطلق على الشاة قال ولا وجه له وحكي فيه أيضا ان البقرة عن سبعة وانشاة عن واحد اجماعا . قوله « والبعير عن عشرة » فيه دلائل على ان البدنة تجزى . في الاضحية عن عشرة وسيأتي الكلام على ذلك *

❦ (باب ركوب الهدى) ❦

١ عن أنس قال « رأي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسوق البدنة فقال اركبها فقال انها بدنة قال اركبها قال انها بدنة قال اركبها ثلاثا » متفق عليه : ولهم من حديث أبي هريرة نحوه * ٢ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأي رجلا يسوق بدنة قد أجهد المشي فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وان كانت بدنة » رواه أحمد والنسائي * ٣ وعن جابر « أنه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا ألجئت إليها حتى نجد ظهرا » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * ٤ وعن علي عليه السلام « أنه سئل يركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هديه قال لا تتبعون شيئا أفضل من سنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد ❦

حديث أنس الثاني أخرجه أيضا الجوزقي من طريق حميد عن ثابت عن أنس وأبو يعلى من طريق الحسن عن أنس وزاد حافيا وهو عند النسائي من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضاف هذه الطرق الحافظ في الفتح . وحديث علي عليه السلام . قال في الفتح أيضا اسناده صالح وقال في مجمع الزوائد في اسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان وضمه جماعة . وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه المصنف لفظه لفظ حديث أنس ولكن زاد في آخره « اركبها ويملك » قوله « رأي رجلا » قال الحافظ لم تقف على اسمه بعد طول البحث . قوله « يسوق بدنة » في رواية لمسلم مقلدة وكذا في رواية البخاري وله أيضا من طريق أبي هريرة « فلقد رأيته اركبها يسير انمى صلى الله عليه وآله وسلم والنمل في عنقه » قوله « انها بدنة » أراد انها بدنة مهداة الى البيت الحرام ولو كان مراده الاخبار عن كونها

بدنة لم يكن الجواب مفيد الان كونها من الابل معلوم فالظاهر ان الرجل طن
 نانه خفي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونها هديا فقال انها بدنة قال في الفتح
 والحق انه لم يخفى ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكونها كانت مقلدة ولهذا قال
 لما زاد في مراجعته وبلك **﴿** وأحاديث الباب **﴾** تدل على جواز ركوب الهدى من
 غير فرق بين ما كان منه واجبا أو تطوعا لتركه صلى الله عليه وآله وسلم للاستيفصال
 وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر الى أحمد وإسحق وبه قال أهل الظاهر
 وجزم به النووي وجماعة من أصحاب الشافعي كالقفال ولما ورد في وحكى ابن عبد
 البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء كراهة ركوبه بغير حاجة وحكاه
 الترمذي أيضا عن أحمد وإسحق والشافعي وقيد الجواز بعض الحنفية بالاضطرار
 ونقله ابن أبي شيبة عن الشعبي وحكى ابن المنذر عن الشافعي انه يركب اذا اضطر ركوبا غير
 فادح وحكى ابن العربي عن مالك انه يركب للضرورة فاذا استراح نزل يعني اذا انتهت
 ضرورته والدليل على اعتبار الضرورة ما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم «اركبها بالمعروف إذا جئت اليها» ونقل ابن العربي عن أبي حنيفة أنه
 لا يجوز ركوب الهدى مطلقا وكذا نقله المهدي في البحر عنه ولكن نقل عنه الطحاوي الجواز
 مع الحاجة ويضمن ما نقص منها بالركوب والطحاوي أقعد بمعرفة مذهب أئمة وقد وافق
 أبا حنيفة الشافعي على ضمان النقص في الهدى الواجب. ونقل ابن عبد البر عن بعض أهل
 الظاهر وجوب الركوب تمسكا بظاهر الامر ولخالفه ما كانوا عليه في الجاهلية من
 البحيرة والسائبة ورده بأن الذين سافوا الهدى في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا
 كثيرا ولم يأمر أحدا منهم بذلك انتهى. وتعبه الحافظ بحديث علي عليه السلام
 المذكور في الباب قال وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بأسناد صحيح رواه أبو
 داود في المراسيل عن عطاء قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالهدية اذا
 احتاج اليها سيدها أن يحمل عليها أو يركبها غير منهمكها **﴿** واختلف **﴾** من أجاز الركوب
 هل يجوز ان يحمل عليها متاعه فزعه مالك وأجاز الجمهور وهل يحمل عليها غيره أجازها
 الجمهور وأيضا على التفصيل المتقدم ونقل عياض الاجماع على انه لا يؤجرها
 واختلفوا أيضا في اللبن اذا احتاب منه شيئا فنسب العترة والشافعية
 والحنفية يتصدق به قارن أكله تصدق بتمته وقال مالك لا يشرب من لبنه
 فان شرب لم يغرم *

باب الهدى يعطب قبل الحل

١ عن أبي قبيصة ذؤيب بن ملحمة قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث معه بالبدن ثم يقول ان عطب منها شيء فخشيت عليهم موتا فأنحرها ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رقتك رواه أحمد ومسلم وابن ماجه ٢ وعن ناجية الخزاعي وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «قلت كيف أصنع بما عطب من البدن قال انحره وأغمس نعله في دمه واضرب صفحته واخل بين الناس وبينه فليأكلوه» رواه الجسة الا النسائي ٣ وعن هشام بن عروة عن أبيه «ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدى فقال كل بدنة عطبت من الهدى فأنحرها ثم ألق فلاندها في دمه ثم خل بين الناس وبينها يأكلوها» رواه مالك في الموطأ عنه *

حديث ناجية قال الترمذي حسن صحيح قال والعمل على هذا عند أهل العلم في أي التطوع اذا عطب لاياً كل هو ولا أحد من أهل رفته ويحلى بينه وبين الناس يأكلونه وقد أجزأ عنه وهو قول الشافعي وأحمد واسحق وقالوا ان أكل منه شيء أغرم بقدر ما أكل منه انتهى. قوله «ثم اغمس نعلها» الخ إنما يفعل ذلك لاجل أن يعلم من مر به انه هدى فليأكله. قوله «من أهل رقتك» قال النووي وفي المراد بالرفقة وجهان لأصحابنا أحدهما أنهم الذين يخالطون الهدى في الأب وغيره دون باقي القافلة والثاني وهو الأصح الذي يقتضيه ظاهر نص الشافعي وجمهور أصحابه ان المراد بالرفقة جميع القافلة لان السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعظيمهم إياه وهذا موجود في جميع القافلة (فان قيل) اذا لم تجوزوا لاهل القافلة أكله وقتلتم بتركه في البرية كان طعمة للسباع وهذا اضاعه مال قلنا ليس فيه اضاعه بل العادة الغالبة ان سكان البوادي يتتبعون منازل الحجيج لالتقاط ساقطة ونحو ذلك وقد تأتي قافلة في أثر قافلة والرفقة بضم الراء وكسرهما لغتان مشهورتان. قوله «وخل بين الناس وبينه» هذا مقيّد بمن عدا المالك والرفقة كما في الحديث الاول. قوله «ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» هو ناجية الخزاعي المذكور سابقاً وظاهر

أحاديث الباب أن الهدى إذا عطب جاز نحره والتخذية بينه وبين الناس يأكلونه غير الرفقة قطعا للذريعة وهي أن يتوصل بعضهم الى نحره قبل أوانه والظاهر عدم الفرق بين هدى التطوع والفرض وخصه من تقدم بهدى التطوع ولعل الوجه في ذلك أن الهدى الذى هو السبب هو هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذى بعث به وهو هدى تطوع قال انووى ولا يجوز للاغنياء الاكل منه، طلقا لان الهدى مستحق للمساكين فلا يجوز لغيرهم انتهى. وقد اختلفت الروايات في مقدار البدن التى بعث بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففي رواية من حديث ابن عباس عند مسلم انها ست عشرة بدنة. وفي رواية أخرى انها ثمانى عشرة ويمكن الجمع بتعدد القصة أو بصارالى ترجيح الرواية المشتملة على الزيادة ان كانت القصة واحدة *

﴿ باب الاكل من دم التمتع والقران والتطوع ﴾

١ ﴿ في صفة حديث جابر » حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ثم انصرف الى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة بيده ثم اعطى عليا عليه السلام فنحر ماغبر وأشركه في هديه ثم امر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فاكلوا من لحمها وشربوا من مرقها » رواه أحمد ومسلم ٢ * وعن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حج ثلاث حجج حجبتين قبل أن يهاجر وحجة بعد ما هاجر ومعهما عمرة فساق ثلاثا وثلاثين بدنة وجاء على عليه السلام من اليمن ببقيتها فيها جمل لابي لهب في أنفه برة من فضة فنحرها وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل بدنة ببضعة فطبخت وشرب من مرقها » رواه الترمذى وابن ماجه . وقال فيه « جمل لابي جهل » ٣ * وعن عائشة رضى الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحسن بقين من ذى القعدة ولا نرى الا الحليج فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف وسمي بين الصفا والمروة أن يحل قالت فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر فقلت ما هذا فقيل نحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه متفق عليه . وهو دليل على الاكل من دم القران لان عائشة كانت قارئة ﴿ ﴾ *

حديث جابر الثاني رواه الترمذي من طريق عبدالله بن أبي زياد الكوفي عن زيد بن حبان عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر . وقال هذا حديث غريب من حديث سفيان لا نعرفه الا من حديث زيد بن حبان ورأيت عبدالله ابن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتبه عن عبدالله ابن أبي زياد قال وسألت محمدا عن هذا فلم يعرفه من حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورأيت لا يعد هذا الحديث محفوظا . وقال إنما يروى عن الثوري عن أبي اسحق عن مجاهد مرسل ثم قال حدثنا اسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام حدثنا قتادة قال قلت لانس « كم حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل حجة واحدة واعتمر أربع عمر » ثم قال هذا حديث حسن صحيح وحبان بن هلال هو ابو حبيب البصري وثقه يحيى بن سعيد القطان . قوله « فحجر ثلاثا وستين بدنة بيده » في مسند احمد وسنن أبي داود « أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر ثلاثين بيده وأمر عليا فحجر سائرهما » وقد قدمنا الترجيح بين الروایتين : قوله « وأشركه » ظاهره أنه اشركه في نفس الهدى قال القاضي عياض وعندي أنه لم يكن شريكا حقيقة بل أعطاه قدرا يذبحه قال والظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما جاء في رواية الترمذي وأعطى عليا عليه السلام البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة . قوله « ببضة » بفتح الباء لا غير وهي القطعة من اللحم . قوله « برة » بضم الباء وفتح الراء مخففة وهي حلقة تجمل في أنف البعير . قوله « ولا نرى الا الحج » بضم النون أي نظن . قوله « بلحهم بقر » قد استدل بهذه الأحاديث على أنه يجوز الأكل للهدي الذي يسوقه قال النووي وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع وأضحيتة سنة انتهى . والظاهر أن يجوز الأكل من الهدي من غير فرق بين ما كان منه تطوعا وما كان فرضا لموم قوله تعالى (فكلوا منها) ولم يفصل والتمسك بالقياس على الزكاة في عدم جواز الأكل من الهدي الواجب لا ينتهض تخصيص هذا الموم لأن شرع الزكاة لمواساة الفقراء نصرفها إلى المالك إخراجها عن موضوعها وليس شرع الدماء كذلك لأنها لا تجبر نقص أو لجرد التبرع فلا قياس مع الفارق فلا تخصيص : قوله « لأن عائشة كانت قارئة » قد اختلف فيما حرمت به عائشة أولا

فقبل أنها عمرة مفردة لما ثبت عنها في الصحيح أنها قالت فكنت من أهل بعرة. وقيل أنها أحرمت بالحج أولا وكانت مفردة لما ثبت عنها في الصحيح «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نرى إلا أنه الحج» وثبت عنها في حديث آخر «لينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج» وقد أطال ابن القيم الكلام على هذا وبين الراجح من القولين ودليل من قال أنها كانت قارنة الحديث المتقدم «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها يسعك طوافك لحجك وعمرتك» وإلى هذا ذهب الجمهور وذهب الكوفيون إلى أنها كانت غير قارنة لما ثبت في الصحيحين «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وأهلى بالحج ودعى العمرة» وأجاب الجمهور بأنهم لم ترفض العمرة لما في صحيح مسلم عن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها بعد أن تهل بالحج ففعلت ووقفت المواقف كلها حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفة والمروة» وكذلك قوله «يسعك طوافك لحجك وعمرتك» وقد قدمنا تأويل قوله دعى العمرة وقد استدلل بقول عائشة المذكور «نحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه» أن البقرة تجزى عن أكثر من سبعة وقد ثبت في رواية «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر عن أزواجه بقرة» أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما وكذا في صحيح مسلم والظاهر أنه لم يتخلف أحد من زوجاته يومئذ وهن تسع ولكن لا ينبغي أن مجرد هذا الظاهر لا تمارض به إلا أحاديث الصريحة السالفة المجمع على مدلولها *

❦ (باب أن من بعث يهدى لم يحرم عليه شيء بذلك) ❦

١ عن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهدى من المدينة قاتل قلائد هديه ثم لا يجنب شيئا مما يجنب المحرم» رواه الجماعة. وفي رواية «أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا خلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهدى ثم قبلها بيده ثم بعث (م ٢٥٠ ج ٥ نيل الاوطار)

بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء. أحله الله له حتى
نحر الهدى، أخرجاه *

قوله «ان زياد بن أبي سفيان» وقع التحديث بهذا في زمن بني أمية وأما بعدهم
فما كان يقال له الا زياد ابن أبيه وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن
عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحرث بن كلدة النخعي وهي تحت عبيد المذكور فولدت
زيادا علي فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في أيام معاوية شهد جماعة علي اقرار
أبي سفيان بان زيادا ولده فاستلحقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح «ان
الولد للفراس وللماهر الحجر» وذلك لغرض ديني وقد انكر هذه الواقعة على
معاوية من انكرها حتى قيلت فيها الاشعار منها قول الفائل

ألا ابانغ معاوية بن حرب * مغلفة من الرجل اليماني
أتغضب أن يقال أبوك عف * وترضى أن يقال أبوك زاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته الى أبي سفيان وما وقع من أهل العلم
في زمان بني أمية قائما هو تقية وذكر أهل الامهات نسبته الى أبي سفيان في
كتبهم مع كونهم لم يألفوها الا بعد انقراض عصر بني أمية بحافظة منهم على
الالفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم. وقد وقع في صحيح مسلم
ابن زياد مكان زياد وهو وهم به عليه التماسي ومن تبعه والصواب زياد. وكذا قال
النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم. قوله «يبدى» فيه دفع التجوز بان يظن
ان القتل وقع باذنها لو قالت قتلت فقط: قوله «مع أبي» بفتح الهزة وكسر الموحدة
الحفيفة يعني أبا بكر الصديق رضي الله عنه واستيفيد من ذلك ان وقت البعث كان
في سنة تسع عام حجة أبي بكر بالناس ~~وقد استدلل~~ بالحديثين على أنه لا يحرم على
من بعث بهدي شيء من الامور التي تحمل له وبه قال الجمهور. قال ابن عبد البر خالف
ابن عباس في هذا جميع الفقهاء وتعقب بأنه قد قال بمقاتلته جماعة من الصحابة
كابن عمر رواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وقيس بن سعد رواه عنه سعيد بن منصور
وابن المنذر ايضا وعلى عليه السلام وعمر رضي الله عنه رواه عنهما ابن أبي شيبة
وابن المنذر ايضا. ومن غير الصحابة النخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون كما قال
ابن المنذر ونقل الخطابي عن اصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ

عنهم كما قال الحافظ والى مثل قول ابن عباس ذهبت الهادوية وليس في قول ابن عباس ولا قول غيره من الصحابة حجة ولا سببا اذا عارض الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم نعم احتجوا بما أخرجه أحمد والطحاوى والبخاري من حديث جابر قال «كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد قبضه من جيبه حتى أخرجه من رجله وقال انى أمرت بيدنى التى بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قبضى ونسيت فلم أكن لا أخرج قبضى من رأسى» قال فى الفتح وهذا لا حجة فيه لضعف اسناده وبجواب عنه بأنه قال فى مجمع الزوائد بعد أن ذكره رجال أحمد ثقات وذكره من طريق أخرى وقال رواه أحمد ورجالهم صحيح وإنما قال هكذا لان أحمد رواه عن عبد الرحمن بن عطاء انه سمع ابني جابر يحدثان عن أبيهما فذكره. وعبد الرحمن وثقه النسائي وقواه أبو حاتم. وقال البخارى فيه نظر وبهذا يرد على المقبلى حيث قال ان هذا الحديث أخرجه ابن النجار وغاب أحاديثه الضعف والظاهر أنه لا أصل لهذا الحديث انتهى. وقد أخرج النسائي من حديث جابر انهم كانوا اذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدى فمن شاء أحرم ومن شاء ترك هكذا فى جامع الأصول وبه يحصل الجمع بين الأحاديث *

باب الحث على الأضحية

١ عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ما عمل ابن آدم يوم النحر عملا أحب الى الله من هراقة دم وأنه لئن أتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها وان الدم ليقع من الله نزول بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفسا» رواه ابن ماجه والترمذى وقال هذا حديث حسن غريب * ٢ وعن زيد بن أرقم قال قلت «أوقالوا يا رسول الله ما هذه الأضاحى قال سنة أبيكم ابراهيم قالوا ما لنا منها قل بكل شعرة حسنة قالوا فالصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة» رواه أحمد وابن ماجه * ٣ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا» رواه أحمد وابن ماجه * وعن ابن

عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنفقت الورق في شيء أفضل من نخيرة في يوم عيد» رواه الدار قطني *

حديث طائفة رواه الترمذى عن أنى عمر ومسلم بن عمر والحذاء المديني عن عبد الله بن نافع الصائغ عن ابن المنى عن هشام بن عروة عن أبيه عنها . وقال بعد أن أذكر أن هذا الحديث حسن غريب أنه لا يعرف من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه . وحديث زبد بن أرقم أخرجه أيضا الترمذى فقال ويروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الأضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة ويروى بقرونها انتهى . وحديث أبي هريرة صحيحه الحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام لكن رجح الأئمة غيره وقفه . وقال في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف في روافقه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوى وغيره (وفي الباب) عن أبي سعيد عند الحاكم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها قومي إلى ضحيتك فاشهد بها فإنه بأول قطرة منها ينفر لك ما لم يلف من ذنوبك » وفي أسناده عطية . وقال ابن أبي حاتم في العلم عن أبيه أنه حديث منكر . وعن عمران بن حصين عند الحاكم أيضا مثل حديث أبي سعيد وفي أسناده أبو حمزة الثمالي وهو ضعيف جدا . وعن علي رضي الله عنه عند الحاكم أيضا والبيهقي مثله وفي أسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو متروك . وعن علي رضي الله عنه أيضا من طريق أبي داود النخعي عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده عند الطبراني بلفظ « من ضحي طيبة بها نفسه محتسبا بأضحيته كانت له حجة بآمن النار » وأبو داود النخعي كذاب قال أحمد كان يضع الحديث . قوله « ما هذه الأضاحي » هي جمع أضحية قال الجوهرى قال الأصمعي فيها أربع لغات أضحية وأضحية بضم الهمزة وكسرهما وجمعها أضاحي بتشديد الباء وتخفيفها واللغة لثالثة أضحية وجمعها أضاحي والرابعة أضحية بفتح الهمزة والجمع أضحي كالأطاة وأرطى وبها سمي يوم الأضحي . قال انقاضي وقيل سميت بذلك لأنها تفعل في الضحي وهو ارتفاع النهار . قال النووى وفي الأضحي لغتان التذكير لمة قيس والتأنيث لمة تميم : قوله « فلا يقربن مصلانا » هذا الحديث من جملة ما استدل به القائلون بوجوب الضحية وسيأتى الكلام على ذلك (وأحاديث الباب) تدل على مشروعية الضحية ولا خلاف في ذلك كما في البحر وإنما أحب الأعمال إلى الله

يوم النحر وانما تأتي يوم اقامة على الصفة التي ذبحت عليها ويقع دمها بمكان من القبول قبل أن يقع على الارض وانها سنة ابراهيم لقوله تعالى (وفديناه بذبح عظيم) وان المضحى بكل شعرة من شعرات أضحيته حسنة وانه يكره لمن كان ذاسعة تركها وان الدراهم لم تنفق في عمل صالح أفضل من الأضحية ولكن اذا وقعت لقصد التسنن وتجردت عن المقاصد الفاسدة وكانت على الوجه المطابق للحكمة في شرعها وسيأتي ان شاء الله تعالى *

باب ما احتج به في عدم وجوبها بتضحية رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته

١ عن جابر قال « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيد الأضحية فلما انصرف أتى بكبش فذبحه فقال بسم الله والله أكبر اللهم هذا عني وعن أبي يضح من أمي » رواه أحمد وأبو داود والترمذي * ٢ وعن علي بن الحسين عن أبي رافع « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا ضحى اشترى كبشين سمينين أقرنين أملحين فاذا صلى وخطب الناس أتى باحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن أمي جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدني بالبلاغ ثم يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول هذا عن محمد وآل محمد فيطعمهما جميعا المأكين ويأكل هو وأهله منهما فـكشاً سنين ليس لرجل من بني هاشم يضحى قد كفاه الله المؤنة برسول الله على الله عليه وآله وسلم والفرم » رواه أحمد *

الحديث الاول قال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه وقال المطالب بن عبد الله بن حنطب يقال انه لم يسمع من جابر. وقال ابو حاتم الرازي يشبهه أن يكون أدركه. والحديث الثاني سكت عنه الحفاظ في التلخيص وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير والبخاري قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد والبخاري حسن. وأخرج نحوه أحمد أيضا وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسيأتي في باب التضحية بالخصى قوله

« أمة حين » الا ملاح هو الايض الخالص قاله ابن الاعرابي وقال الأصمعي هو الايض المشوب بشئ من السواد وقال أبو حاتم هو الذي يخاطب بياضه حمرة وقيل هو الاسود الذي يعلوه حمرة وقال الكسائي هو الذي فيه ياض وسواد واليباض أكثر وقال الخطابي هو الايض الذي في خلل صوفه طبقات سود: قوله « أقرنين » قال النووي أي لكل واحد منهما قرنان حسنان وفيه دليل على استحباب التضحية بالاملاح الا قرن قال النووي وأجمع العلماء على جواز التضحية بالاجم وهو الذي لم يخلق الله له قرنين وأما المكسور فسيأتي الكلام فيه **والحديثان** **﴿﴾** يدلان على انه يجوز للرجل ان يضحي عنه وعن أتباعه وأهله ويشركهم معه في اثواب وبه قال الجمهور وكرهه الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحديثان يردان عليهم. وقد أخرج مسلم من حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يقول اللهم تقبل من محمد وآل محمد وعن أمة محمد » وسيأتي في باب الذبح بالمصلي. وأخرج أيضا ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث أبي أيوب ان الرجل كان يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسيأتي في باب الاجتزاء بالشاة. وقد تمسك بمحدثي الباب وما ورد في معناها من قال ان الاضحية غير واجبة بل سنة وهم الجمهور قال النووي ومن قال بهذا أبو بكر وعمر وبلال وأبو مسعود البدر وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف واسحق وأبو ثور والمزني وابن المنذر وداود وغيرهم انتهى. وحكاة في البحر أيضا عن ذكر من الصحابة وعن ابن مسعود وابن عباس وحكاة أيضا عن المعتز والشافعي وأبي يوسف ومحمد وقال ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية انها واجبة على المومر وحكاة في البحر عن مالك وقال السخني واجبة على المومر الا الحاج بمعي وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالامصار والمشهور عن أبي حنيفة انه قال انما نوجبها على مقيم يملك نصا با كذا قال النووي قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة وصح انها غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونها من شرائع الدين **﴿﴾** دلالة الحديثين وما في معناها على عدم الوجوب ان الظاهر ان تضحيته صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته وعن أهله تجزئ كل من لم يضح سواء كان متمكنا من الاضحية أو غير متمكن ويمكن ان يحاجب عن ذلك بأن حديث « على أهل كل بيت أضحية » وسيأتي في باب ما جاء في الفرع والعتبة ما يدل على وجوبها على أهل كل

يتم بحجودها فيكون قرينة على أن تضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير الواجدين من أمته ولو سلم الظهور المدعى فلا دلالة له على عدم الوجوب لأن محل النزاع من لم يضح عن نفسه ولا ضحى عنه غيره فلا يكون عدم وجوبها على من كان في عصره من الأمة مستلزما لعدم وجوبها على من كان في غير عصره منهم ﴿فان قيل﴾ هذا يستلزم أن تجزى الشاة الواحدة عن جميع الأمة قلنا هذه مسألة أخرى خارجة عن محل النزاع سيأتي بيانها. ومن أدلة الفائلين بعدم الوجوب ما أخرجه أحمد عن ابن عباس مرفوعا «أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمروا بها وأمرت بالاضحى ولم تكتب عليكم» وأخرجه أيضا البزار وابن عدى والحاكم عنه بلفظ «ثلاث هن على فرائض ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى» وأخرجه أيضا أبو يعلى عنه بلفظ «كتب على النحر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها» ويجاب عنه بأن في اسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفي اسناد البزار وابن عدى والحاكم ابن جناب الكلبي وقد صرح الحافظ بأن الحديث ضعيف من جميع طرقه : وقد أخرجه الدار قطني بلفظ «ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الضحى» وأخرجه البزار بلفظ «أمرت بركعتي الفجر والوتر وليس عليكم» ورواه الدار قطني أيضا وابن شاهين في ناسخه عن أنس مرفوعا «أمرت بالوتر والاضحى ولم يعزم على» وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك واستدلوا أيضا بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمر انهما كانا لا يضحيان كراهة ان يظن من رآهما انها واجبة . وكذلك أخرج عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا حاجة في شيء من ذلك. واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى (فصل لربك وانحر) والأمر للوجوب وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالنحر له لا للاثنام فالأمر متوجه الى ذلك لانه القيد الذي يتوجه اليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على أنه قد روى ان المراد بالنحر وضع اليدين حال الصلاة على الصدر كما سلف في الصلاة واستدلوا أيضا بحديث «من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا» وقد تقدم ووجه الاستدلال به انه لما نهي من كان ذا سعة عن قربان المصلى اذا لم يضح دل على أنه قد ترك واجبا فكانه لا فائدة في التقرب مع ترك هذا الواجب قال في

الفتح وإيس صريحاً في الإيجاب، واستدلوا أيضاً بحديث مخنف بن سليم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بعرفات «يا أيها الناس علي أهل كل بيت أضحية في كل عام وعتيرة» أخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسيأتي ما عليه من الكلام واجب عنه بأنه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا فرع ولا عتيرة» ولا يخفى أن نسخ العتيرة على فرض صحته لا يستلزم نسخ الأضحية. واستدلوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله» وهو متفق عليه من حديث جندب بن سفيان البجلي. وبما روى من حديث جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد» وسيأتي هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والأمر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال به دم الوجوب بما يصلح للصرف كما عرفت نعم حديث أم سلمة الآتي قريباً ربما كان صالحاً للصرف لقوله «وأراد أحدكم أن يضحي» لأن التفويض إلى الإرادة يشعر بعدم الوجوب *

باب ما يجتنبه في العشر من أراد التوضيحية

١ عن أم سلمة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره» رواه الجماعة إلا البخاري. ونلفظ أبي داود وهو لمسلم والنسائي أيضاً «من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذن من شعره وأظفاره حتى يضحي» *

قوله «ذبح» بكسر الهمزة أي حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى مفعول كحمل بمعنى محمول ومنه قوله تعالى (وفديناه بذبح عظيم) الحديث استدلل به على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة أن أراد أن يضحي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحق وداود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام وحكى الإمام المهدي في البحر عن الإمام يحيى والهادوية والشافعي أن تر

الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب . وقال أبو حنيفة لا يكره والحديث يرد عليه . وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب **(واحتج)** من قال بالتحريم بحديث الباب لان النهي ظاهر في ذلك واحتج الشافعي بحديث عائشة المتقدم « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيت بهديه ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر هديه » فجعل هذا الحديث مقتضيا لحمل حديث الباب على كراهة انتزيعه ولا يخفى ان حديث الباب أخص منه مطالفا فيبني العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتحريم ولكن على من اراد التضحية قال أصحاب الشافعي والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهي عن ازالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره والمنع من ازالة الشعر بحاق أو تقصير أو تنف أو احراق أو أخذه بنورة أو غير ذلك من شعور بدنه . قال ابراهيم المروزي وغيره من أصحاب الشافعي حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر ودليله ما ثبت في رواية لمسلم « فلا يمسن من شعره وبشره شيئا » **(والحكمة)** في النهي أن يبقى كامل الاجزاء لا يعتق من النار . وقيل للتشبه بالحرم حكى هذين الوجهين النووي وحكى عن أصحاب الشافعي ان الوجه الثاني غلط لانه لا ينزل النساء ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم *

باب السن الذي يجزى في الاضحية ومالا يجزى

١ **(عن جابر قال)** « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الا مسنة الا ان يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن » رواه الجماعة الا البخاري والزمذي * ٢ وعن البراء بن عازب قال « ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاتك شاة لحم فقال يا رسول الله ان عندي داجنا جذعة من المعز قال اذبحها ولا تصلح لغيرك ثم قال من ذبح قبل الصلاة قائما يذبح نفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين » متفق عليه *

قوله « الا مسنة » قال العلماء المسنة هي الثنية من كل شيء من الابل والبقر (٢٦٢ - ج ٥ نيل الاطار)

والغنم فما فوقها وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع ولا يحزى إلا إذا عسر على المضحي وجود المسنة . وقد قال ابن عمر والزهرى انه لا يحزى الجذع من الضأن ولا من غيره مطلقا . قال النووى ومذهب العلماء كافة انه يحزى سواء وجد غيره أم لا وحملوا هذا الحديث على الاستحباب والأفضل وتقديره يستحب لكم أن لا تذبحوا الامسنة فان عجزتم فجذعة ضأن وليس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن وانها لا تحزى بحال وقد اجمعت الامة على انه ليس على ظاهره لان الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهرى يمنعان مع وجود غيره وعدمه فيتين تأويل الحديث على ما ذكرنا من الاستحباب كذا قال النووى ولا يخفى ان قوله « لا تذبحوا » نهى عن التضحية بما عدا المسنة مما دونها وذبح الجذعة مقيد بتعسر المسنة فلا يحزى مع عدمه ولا بد من مقتضى التأويل المذكور وحديث أبي هريرة وما بعده من الاحاديث المذكورة في هذا الباب تصلح لجعلها قرينة مقتضية للتأويل فيتين المصير اليه لذلك . قوله « جذعة من الضأن » الجذع من الضأن ماله سنة تامة هذا هو الأشهر عن أهل اللغة وجمهور أهل العلم من غيرهم . وقيل ماله ستة اشهر . وقيل سبعة . وقيل ثمانية . وقيل عشرة . وقيل ان كان متولدا بين شاتين فستة اشهر وان كان بين هرمين فثمانية : قوله « شاة لحم » أى ليست أضحية ولا ثوب فيها بل هو لحمك تنتفع به : قوله « ان عندي داجنا » الداجن ما يعلف في البيت من الغنم والمعز وفى رواية لمسلم « ان عندي جذعا » وفيه دليل على ان جذعة المعز لا يحزى في الاضحية قال النووى وهذا متفق عليه : قوله « من ذبح قبل الصلاة » يأتي شرح هذا ان شاء الله في باب بيان وقت الذبح *

٣ وعن أبي هريرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « نعم أو نعمت الاضحية الجذع من الضأن » رواه أحمد والترمذى * وعن أم بلال بنت هلال عن أبيها « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية » رواه أحمد وابن ماجه * ٥ وعن مجاشع بن سليم « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ان الجذع يوفى مما توفي منه الثانية » رواه أبو داود وابن ماجه * ٦ وعن عقبة بن عامر « قال ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بالجذع من الضأن » رواه النسائي * ٧ وعن عقبة بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه ضحايا فصارت لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع فقال ضح به « متفق عليه » وفي رواية للجماعة الأباداود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايا فبقى عتود فذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به أنت » قلت والعتود من ولد العزماء وقوى واتى عليه حول » *

حديث أبي هريرة رواه الترمذي من طريق يوسف بن عيسى عن وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كباش قال « جلبت غنما جذعانا الى المدينة فكسدت علي فلقيت أبا هريرة فسأته فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » الحديث . وقال غريب وقد روى موقوفا وذكره الحافظ في التلخيص ولم يزد علي هذا ويشهد له حديث عبادة بن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي مرفوعا بالفظ « خير الضحية الكبش الاقرن » وأخرجه أيضا الترمذي وزاده « وخير الكفن الحلة » وأخرجه بنحو اللفظ الأول أيضا ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي أمامة وفي اسناده عفير بن معدان وهو ضعيف ، قال الترمذي « (وفي الباب) عن أم بلال بنت هلال عن أبيها وجابر وعقبة بن عامر ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى . وحديث أم بلال أخرجه أيضا ابن جرير الطبري والبيهقي وأشار اليه الترمذي كما سلف ورجال اسناده كلهم بعضهم ثقة وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول . وحديث مجاشع بن سليم في اسناده عاصم بن كليب قال ابن المديني لا يحتج به اذا انفرد . وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي صالح وأخرج له مسلم . وحديث عقبة الأول أخرجه أيضا ابن وهب وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه ورجال اسناده ثقات : قوله « نعمت الاضحية الجذع من الضأن » فيه دليل على ان التضحية بالضأن أفضل وبه قال مالك وعمل ذلك بأنها أطيب لحما . وذهب الجمهور الى أن أفضل الأنواع للمنفرد البدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المذز واحتجوا بأن البدنة تجزى عن سبعة أو عشرة على الخلاف والبقرة تجزى عن سبعة . وأما الشاة فلا تجزى الا عن واحد بالاتفاق وما كان يجزى عن الجماعة اذا ضحي به الواحد كان أفضل مما يجزى عن الواحد

فقط هكذا حكى النووي الاتفاق على ان الشاة لا تجزى الا عن واحد وحكى
 المهدي في البحر عن الهادي والقاسم انها تجزى عن ثلاثة واحتج لهما بتضحيته
 صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة عن محمد وآل محمد وأورد عليه انه يلزم ان تجزى
 عن أكثر من ثلاثة وأجاب بأنه منع من ذلك الاجماع وحكى الترمذى في سننه
 عن بعض أهل العلم انها تجزى الشاة عن أهل البيت وقال وهو قول أحمد واسحق
 واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم فقبل الابل أفضل وقيل البقر وهو الأشهر
 عندهم : قوله « بوفى » الخ أى يجزى كما تجزى الثنية . قوله « عتود » بفتح المهملة
 وضم الفوقية وسكون الواو وقد فسره أهل اللغة بما فسر به المصنف كما نقله
 النووي عنهم . قال الجوهري وخبره ما بلغ سنة وجمعه أعتدة وعمدان بادغام التاء
 فى الدال . قال البيهقي وغيره من أصحاب الشافعي وغيرهم كانت هذه رخصة لمقبة
 ابن عامر كما كان مثلها رخصة لابي بردة بن نيار فى الحديث المتقدم ثم روى ذلك
 باسناد صحيح عن عقبة قال « أعطانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنما أقسمها
 ضحايا بين أصحابي فبقي عتود منها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لاحديها بعدك »
 قال وعلى هذا يحمل أيضا ما روينا عن زيد بن خالد قال « قسم رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فى أصحابه غنما فأعطانى عتودا جذعا فقال ضح به فقلت إنه جذع
 من المعز أضحى به قال نعم ضح به فضحيت به » وقد أخرج هذا الحديث أيضا
 أبو داود باسناد حسن وليس فيه من المعز والتأويل الذى قاله البيهقي وغيره متعين
 والى المنع من التضحية بالجذع من المعز ذهب الجمهور . وعن عطاء والأوزاعي تجوز
 مطلقا وهو وجه لبعض الشافعية حكاها الرافعي . وقال النووي هو شاذ أو غلط
 وأغرب عياض فحكي الاجماع على عدم الاجزاء (وأحاديث) الباب تدل على أنها
 تجوز التضحية بالجذع من الضأن كما ذهب اليه الجمهور فريد بها علي ابن عمرو الزهرى
 حيث قال انه لا يجزى وقد تقدم الكلام فى ذلك *

باب ما لا يضحى به لعبه وما يكره ويستحب

١ عن علي عليه السلام قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ابن بضعي باعضب القرن والاذن قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال العضب انصف فأكثر من ذلك « رواه الخمسة وصححه الترمذي لكن ابن ماجه لم يذكر قول قتادة الى آخره * ٢ وعن البراء بن عازب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الأضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكسير التي لا تنقي » رواه الخمسة وصححه الترمذي * ٣ وروى يزيد بن زريع عن عتبة بن عبد السلمي فقلت يا أبا الوليد اني خرجت التمس الضحيا فلم أجد شيئا يعجبني غير ثرماثا تقول قال الاجثنني أضحي بها قال سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عني قال نعم انك تشك ولا اشك انما نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والبخقاء والمشعبة والكسراء فالمصفرة التي تستأصل أذنهما حتى يبدو صماخها والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصله والبخقاء التي تبتخق عينها والمشعبة التي لا تتبع الغنم عجمها وضعفا والكسراء التي لا تنقي » رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه ويزيد بن زريع بكسر الميم وبالاصاد المهملة الساكنة * ٤

حديث علي عليه السلام صححه الترمذي كما ذكر المصنف وسكت عنه أبو داود والمنذري وحديث البراء أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه النووي وادعى الحاكم في كتاب الضحايا ان مسلما أخرجه وأنه لما أخذ عليه لأنه من رواية سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز وقد اختلف الناقلون عنه فيه انتهى. وهذا خطأ منه فان مسلما لم يخرج في صحيحه وقد ذكره علي الصواب في أواخر كتاب الحج فقال صحيح ولم يخرجاه وحديث عتبة بن عبد السلمي أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذري قوله « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضحى بأعضب القرن » الخ فيه دليل على انها لا تجزى التضحية بأعضب القرن والاذن وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه وذهب أبو حنيفة والشافعي والجمهور الى أنها تجزى التضحية بكسور القرن مطلقا وكرهه مالك اذا كان يدمي وجهه عيبا وقال في البحر ان أعضب القرن المنهى عنه هو الذي كسر قرنه أو أعضب من أصله حتى يري الدماغ لا دون ذلك فيكره فقط ولا يعتبر الثلث فيه بخلاف الأذن وفي القاموس ان العضباء الشاة المكسورة القرن الداخل فالظاهر

ان مكسورة القرن لا تجوز التوضحية بها الا ان يكون الذاهب من القرن مقدارا يسيرا بحيث لا يقال لها عضاء لاجله أو يكون دون النصف أن صح ان التقدير بالنصف المروى عن سعيد بن المسيب لغوي أو شرعي ولا يلزم تقييد هذا الحديث بما في حديث عتبة من النهي عن المستأصلة وهي ذاهبة القرن من اصله لان المستأصلة عضاء وزيادة وكذلك لا تجزى التوضحية باعضب الاذن وهو ماصدق عليه اسم العضب لغة أو شرعا ولكن تفسير المصفرة المذكورة في حديث عتبة باقى تسأصل أذن كما ذكره المصنف ومثله ذكر صاحب النهاية يدل على ان اعضب الاذن المانع من الاجزاء هو ذلك لادونه وهذا بعد ثبوت اتحاد مدلول عضاء الاذن والمصفرة والظاهر انهما مختلفان فلا تجزى عضاء الاذن وهي ذاهبة نصف الاذن او مشقوقتها أو التي جاوز القطع ربعا على حسب الخلاف فيها بين أهل اللغة ولا المصفرة وهي ذاهبة جميع الاذن لانها عضاء وزيادة وقد قيل ان المصفرة هي المهزولة حكى ذلك صاحب النهاية واقتصر عليه صاحب التلخيص. ووجه التفسير الاول ان صماخها صار صفرا من الاذن. ووجه الثاني انها صارت صفرا من السمن أي خالية منه: قوله «أربع لا تجوز» الخ فيه دليل على أن متبينة العور والعرج والمرض لا تجوز التوضحية بها إلا ما كان من ذلك يسيرا غير بين وكذلك الكثير التي لا تنقى بضم التاء الفوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لا تنقى لها بكسر النون واسكان القاف وهو المخ وفي رواية الترمذى والنسائي والمجفأ بدل الكسير. قال النووى وأجمعوا على ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والمجفأ والعور والعرج البيئات لا تجزى التوضحية بها وكذا ما كان في معناها أو أقبح منها كالعمى وقطع الرجل وشبهه انتهى: قوله «عن المصفرة» بضم الميم واسكان الصاد المهملة وفتح الفاء وقد تقدم تفسيرها: قوله «والبخفاء» بفتح الموحدة وسكون الخاء المهيجمة بعدها فاف قال في النهاية البخق ان يذهب البصر وتبقى العين قائمة وفي القاموس البخق بحركة أقبح العور وأكثر غمها أو ان لا يلتقى شفر عينه على حدقته بخق كفرح وكنصر والعين البخقاء والبخافة والبخيق والبخيفة العوراء ورجل بخيق كأمير وبخق العين ومبخوقها البخق وبخق عينه كنع عورها وأبخقها نقأها والعين ندرت انتهى. قوله «والمشيمة» قال في القاموس

وهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشيعة في الاضاحي بالفتح أى التي تحتاج الي من يشيئها أي يتبعمها الغنم اضعفها وبالكسر وهي التي تشيع الغنم أي تبعمها لهجفها انتهى ﴿ وهذه الأحاديث ﴾ تدل على انه لا يجوز في الاضحية ما كان فيه أحد العيوب المذكورة ومن ادعى انه يجوز مطلقا أو يجوز مع الكراهة احتاج الى اقامة دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم المستلزم لعدم الاجزاء ولا سيما بعد التصريح في حديث البراء بعدم الجواز *

٤ وعن أبي سعيد قال « اشتريت كبشا اضحي به فعدا الذئب فأخذ الالية قال فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به » رواه أحمد * وهو دليل على ان العيب الحادث بعد التعمين لا يضر ٥ * وعن علي عليه السلام قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نستشرف العين والاذن وان لا نضحي بمقابلة ولا مدابرة ولا شرقاء ولا خرقاء رواه الخمسة وصححه الترمذي * ٦ وعن أبي أمامة ابن سهل قال « كما تسمن الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون » أخرجه البخاري * ٧ وعن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دم عفرأ أحب الى الله من دم سوداوين » رواه أحمد والعفراء التي يياضها ليس بناصع * ٨ وعن أبي سعيد قال « ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبش أقرن فحبل يأكل في سواد ويمشي في سواد وينظر في سواد » رواه أحمد وصححه الترمذي *

حديث أبي سعيد الاول أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفيه أيضا محمد بن قرظبة بفتح القاف والراء قال في التلخيص غير معروف وقال في التقريب مجهول وقد قيل انه وثقه ابن حبان ويقال انه لم يسمع من أبي سعيد قال البيهقي ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد « ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة قطع ذنبها ضحى بها قال ضح بها » والحجاج ضعيف . وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضا البزار وابن حبان والحاكم والبيهقي وأعله الدارقطني . وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ « دم الشاة البيضاء عند الله أزكى من دم السوداءين » وفيه حمزة النصيبي قد اتهم بوضع الحديث ورواه الطبراني أيضا وأبو نعيم من حديث كبيرة بنت

سفيان نحو الاول. ورواه البيهقي موقوفا على أبي هريرة ونقل عن البخاري ان
رفعه لا يصح . وحديث أبي سعيد انثاني صححه ابن حبان أيضا وهو على شرط
مسلم قاله صاحب الاقتراح وأخرج مسلم من حديث عائشة « أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أمر بكبش اقرن يطأ في سواد ويترك في سواد
فأتى به ليضحى به فقال يا عائشة هلمى المدينة ثم قال اشحذيهما بحجر ففعلت ثم
أخذها وأخذ الكبش فاضجمه ثم ذبحه » الحديث : قوله « فقال ضح به » فيه دليل
على ان ذهاب الالية ليس عيبا في النضحية من غير فرق بين أن يكون ذلك بعد التسمين
أو قبله كما يدل على ذلك رواية البيهقي التي ذكرناها وقالت الهادوية والامام
يحيى ان ذهاب الالية عيب ونمسكوا بالقياس على ذهاب الأذن والقرن وهو فاسد
الاعتبار: قوله « ان تستشرف العين والأذن » أي تشرف عليهما وتأملهما كي لا يقع فيهما
نقص وعيب . وقيل ان ذلك مأخوذ من التشرف بضم الشين وهو خيار المال أي
أمرنا ان نتخيرهما . وقال الشافعي معناه ان نضحى بواسع العينين طويل الأذنين
قوله « بمقابلة » بفتح الموحدة قال في القاموس هي شاة قطعت أنها من قدام وترك
معلقة ومثله في النهاية الا أنه لم يقيد بقدم . قوله « ولا مدابرة » بفتح الموحدة
أيضا هي التي قطعت أنها من جانب . وفي القاموس مالفظة وهو مقابل ومدابر محض
من أبويه وأصله من الاقبالة والادبارة وهو شق في الأذن ثم يقتل ذلك فان أقبل
به فهو اقبالة وان أدبر به فادبارة والجلدة المعقمة من الأذن هي الاقبالة والادبارة
كما أنها زعنة والشاة مدابرة ومقابلة وقد دابرها وقابلها انتهى : قوله « ولا شرقاء » هي
مشقوقة الأذن طولاً كما في القاموس . قوله « ولا خرقاء » قال في النهاية الخرقاء التي
في اذنها خرق مستدير . قوله « كنا نسمن » الخ فيه استعجاب تسمين الأضحية
لان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكي القاموس عياض عن بعض
أصحاب مالك كراهة ذلك لثلاثة شبهة باليهود قال النووي وهذا قول باطل : قوله « دم عفراء »
الخ فيه استحباب النضحية بالأعفر من الانعام وانه احب الى الله من أسودين والعفراء على
ما في القاموس البيضاء قال أيضا والعفراء من الظباء ما يعلو بياضه حمرة وأقرانه بيض
والابيض ليس بالشديد البياض انتهى . وحكى في البحر عن الامام يحيى أنه قال
الافضل الابيض ثم الاعفر ثم الاملح والاشمر الاطيب اجماعا لقوله تعالى (ومن

بمظم شمائر الله) وما غلا لنفاسه أفضل مما رخص انتهى : قوله « بكبش أقرن » قد تقدم الكلام على ذلك : قوله « خيل » فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بالفحيل كما ضحى بالخصى : قوله « يأكل في سواد » الخ معناه ان فيه أسود وقوائمه وحول عينيه وفيه دليل على انها تستحب التضحية بما كان على هذه الصفة *

(باب التضحية بالخصى)

١ عن أبي رافع قال « ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين موهوئين خضيين » * ٢ وعن عائشة قالت « ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين سميين عظيمين أملحين أقرنين موهوئين » رواها أحمد * ٣ وعن أبي سلمة عن عائشة وعن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد ان يضحي اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين موهوئين فذبح احدهما عن امته لمن شهد بالتوحيد وشهد له بالبلاغ وذبح الآخر عن محمد وآل محمد » رواه ابن ماجه * *

حدث أبي رافع أخرجه أيضا الحاكم قال في مجمع الزوائد واسناده حسن. وحدث عائشة أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والحاكم من حديثها وحدث أبي هريرة ومدار طرقه كلها علي عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي إسناده حديث أبي هريرة وعائشة عيسى بن عبد الرحمن بن فروة وهو ضعيف (وفي الباب) عن جابر عند الحاكم بن طريق ابن عقيل وله شاهد من حديث جابر أيضا من طريق أخرى عند أبي داود والبيهقي وعن أبي الدرداء عند أحمد والطبراني قوله « أملحين » قد تقدم تفسير الاملح والافرن. والموهو منزوع الاثنتين كما ذكره الجوهرى وغيره. وقيل هو المشقوق عرق الاثنتين والخصيان بحالهما. قوله « سميين » فيه استحباب التضحية بالسمين (واستدل) باحاديث الباب على استحباب التضحية بالافرن الاملح وقد حكى النووى الاتفاق على ذلك وتقدم حديث دم عفراء أحب عند الله من دم سوداوين وتقدم ان الاملح خالص البياض أو المشوب بحمرة والاعفر كذلك وتقدم ان مسلوب الفرن لا يجوز التضحية به (واستدل) باحاديث الباب على استحباب التضحية بالموهو وبه (٢٧ م — ج ه نيل الاطار)

قالت الهادوية والظاهر أنه لا مقتضى للاستحباب لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التضحية بالفحيل كما ر في حديث أبي سعيد فيكون الكل سواء . واستدل بحديث أبي هريرة على أنها تجزي الشاة عن العدد الكثير وسيأتي الخلاف في ذلك *

باب الاجتزاء بالشاة لاهل البيت الواحد

١ عن عطاء بن يسار قال « سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا فيكم علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حتى تباهي الناس فصار كما ترى » رواه ابن ماجه والترمذي وصححه * ٢ وعن الشعبي عن أبي سريحة قال « حملني أهلي على الجفاء بعد ما علمت من السنة كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين والآلآن يبخلنا جيراتنا » (١) رواه ابن ماجه * الحديث الاول أخرجه أيضا مالك في الموطأ وأخرجه الترمذي من طريق يحيى بن موسى عن أبي بكر الحنفي عن الضحاك بن عثمان عن عمارة بن عبد الله قال سمعت عطاء بن يسار يقول سألت أبا أيوب فذكره وقال هذا حديث حسن صحيح وعمار بن عبد الله هو مدني وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد واسحق واحتجوا بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحي بكبش فقال هذا عن لم يضح من أمي . وقال بعض أهل العلم لا تجزي الشاة الا عن نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى وحديث أبي سريحة اسناده في سنن ابن ماجه اسناد صحيح . قوله « يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته » فيه دليل على ان الشاة تجزي عن أهل البيت لان الصحابة كانوا يفعلون ذلك في عهده صلى الله عليه وآله وسلم والظاهر اطلاعه فلا ينكر عليهم وبدل على ذلك ايضا حديث « علي كل أهل بيت في كل عام أضحية » وسيأتي في باب ماجاء في الفرع والعيرة وبه قال من تقدم ذكره . وقال الهادي والقاسم تجزي الشاة عن ثلاثة وقيل تجزي عن واحد فقط وبه قال من سلف . وقد زعم النووي انه متفق عليه وهو غلط وقد وافقه على دعوى الاجماع ابن رشد وكذلك

(١) من التبخيل اي ينسبوننا الى البخل والشح ان اكتفينا بالواحدة وبالاثنين

زعم المهدي في البحر انه لا قائل بأن الشاة تجزى عن أكثر من ثلاثة وهو أيضا غلط والحق أنها تجزى عن أهل البيت وان كانوا مائة نفس أو أكثر كما قضت بذلك السنة ولعل متمسك من قال أنها تجزى عن واحد فقط القياس على الهدي وهو فاسد الاعتبار وأما من قال أنها تجزى عن ثلاثة فقط فقد استدللهم صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «عن محمد وآل محمد» ثم قل ولا قائل بأكثر من الثلاثة فاقصر عليهم انتهى ولا يخف أنك ان الحديث حجة عليه لاله وان نفى القائل بأكثر من الثلاثة ممنوع والسند ماسلف وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية والحنفية والجمهور أنها تجزى عن سبعة وقالت المعتزلة واسحق بن راهويه وابن خزيمة أنها تجزى عن عشرة وهذا هو الحق هنا لحديث ابن عباس المتقدم في باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه والاول هو الحق في الهدي للأحاديث المتقدمة هناك. وأما البقرة فتجزى عن سبعة فقط اتفاقا في الهدي والاضحية : قوله «فصار كما نرى» في نسخة من هذا الكتاب فصاروا كما ترى ولفظ الترمذي فصارت كما ترى *

✽ (باب الذبح بالمصلى والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له) ✽

١ ✽ عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «انه كان يذبح وينحر بالمصلى» رواه البخارى والنسائى وابن ماجه وأبو داود * ٢ وعن عائشة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن يطاق في سواد ويرك في سواد وينظر في سواد فأني به ليضحى به فقال لها يا عائشة هل من المديفة ثم قال اشحنها على حجر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فأضججه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى» رواه أحمد ومسلم وأبو داود * ٣ وعن أنس قال «ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين أقرنين فرأيتاه واضعا قدميه علي صفاحهما يسمى ويكبر فذبحهما بيده» رواه الجماعة * ٤ وعن جابر «قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد بكبشين فقال حين وجههما وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيقا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وأمة» رواه ابن ماجه ✽

حديث جابر أخرجه أيضا أبو داود والبيهقي وفي إسناده محمد بن اسحق وفيه مقال
تقدم وفي إسناده أيضا أبو عياش قال في التأخير لا يعرف: قوله «كان يذبح وينحر
بالمصلى» فيه استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمصلى وهو الجبانة (والحكمة) في
ذلك أن يكون يرى من الفقراء فيصيبون من لحم الأضحية: قوله «يطأ في سواد»
الح أي بطنه وقوائمها وما حول عينيه سود كما تقدم: قوله «هلمى المدينة» أي
هاتها والمدينة بضم الميم وكسر هاء فتحها وهي السكن. قوله «اشحنها» بالشين
المعجمة والحاء المهملة المفتوحة وبالدال المعجمة أي حددتها وفيه استحباب إحصان
الذبح وكراهة التمثيل كأن يذبح في حده ضعف. قوله «وأخذ الكبش» الح هذا
الكلام فيه تقديم وتأخير وتقديره فاضحه ثم أخذ في ذبحه قائلا بسم الله الح
مضحيا به وفيه استحباب اضجاع الغنم في الذبح وإنما لا تذبح قائمة ولا باركة بل
مضجعة لأنه أرفق بها وهذا جاءت الأحاديث وأجمع عليه المسلمون كما قال النووي
وافق العلماء على أن اضجاعها يكون على جانبها الأيسر حكى ذلك النووي أيضا
لأنه أسهل على الذابح في أخذ السكن باليمين وإسالك رأسها باليسار. وفيه استحباب
قول المضحى بسم الله وكذلك تستحب التسمية في سائر الذبائح وهو مجمع عليه
والكن وقع الخلاف في وجوبها. قوله «ويكبر» فيه دليل على استحباب التكبير مع
التسمية فيقول بسم الله والله أكبر والصفحة جانب العنق وإنما فعل ذلك ليكون
أثبت له وأمكن لئلا تضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذبح أو تؤذيه قال
النووي وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالنهي عن ذلك. قوله «فذبحهما بيده»
فيه استحباب تولي الإنسان ذبح أضحيته بنفسه فإن استتاب قال النووي جاز بلا
خلاف وإن استتاب كتابيا كره كراهة تنزيه وأجزأه ووفقت النضحية عن الموكل
هذا مذهبنا ومذهب العلماء كانه الامالكا في احدي الروايتين عنه فانه لم
يجوزها ويجوز أن يستناب صبيا وامراة حائضا لكن يكره توكيل العبي وفي
كراهة توكيل الحائض وجهان انتهى ومذهب الهادوية اشتراط أن يكون الذابح
مسلم فلا تحمل عندهم ذبيحة الكافر ولا يجوز توكيله بالذبح: قوله «فقال حين
وجهها وجهت» الح فيه استحباب تلاوة هذه الآية عند توجيه الذبيحة للذبح وقد تقدم
ذكرها في دعاء الاستفتاح في الصلاة *

❦ (باب نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى) ❦

❦ ١ قال الله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) قال البخاري قال ابن عباس صواف قياما . وعن ابن عمر « انه أتى على رجل قد أناخ بدنته ينحرجها فقال ايها قياما مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم » متفق عليه ❦ ٢ وعن عبد الرحمن ابن سابط « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها » رواه أبو داود وهو مرسل ❦ *

حديث عبد الرحمن بن سابط هو في سنن أبي داود من حديث جابر بن عبد الله فلا ارسال وهكذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر وعزاه الي أبي داود وقد سكت عنه هو والمندري ورجاله رجال الصحيح وتفسير ابن عباس الذي ذكره البخاري معلقا قد وصله سعيد بن منصور وعبد بن حميد : قوله « صواف » بالتشديد جمع صافة أى مصطفة في قيامها ووقع في مستدرك الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس في قوله صواف صواف أى قياما على ثلاث قوائم معقولة وهى قراءة ابن مسعود والصوافن جمع صافنة وهى التى رفعت إحدى يديها بالقل لثلاث اضطرب : قوله « ايها » أى أثرها يقال بعثت الناقة أى أثرها : وقوله « قياما » مصدر بمعنى قائمة ووقع في رواية الاسماعيلي « انحرجها قائمة » : قوله « مقيدة » أى معقولة الرجل قائمة على ما بقي من قوائمها كما في الحديث الآخر قوله « سنة محمد » بنصب سنة بعامل مضمركم كالاختصاص أو التقدير متبع سنة محمد ويجوز الرفع وفي رواية الحربى فانه سنة محمد وفي هذا الحديث والذي بعده استحباب نحر الابل على الصفة المذكورة . وعن الحنفية يستوى منحرجها قائمة وباركة في الفضيلة وفي الباب عن أنس عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر يده سبع بدن قياما *

❦ باب بيان وقت الذبح ❦

❦ ١ عن جندب بن سفيان البجلي « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحى قال فانصرف فاذا هو بالحجم وذباح الاضحى تعرف فعرفه

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنها ذبحت قبل أن يصلي فقال من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله « متفق عليه * ٢ » وعن جابر قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ولا ينحروا حتى ينحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد ومسلم * ٣ » وعن أنس قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر من كان ذبح قبل الصلاة فليعد « متفق عليه * » والبخاري « من ذبح قبل الصلاة فأما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين » *

وفي الباب عن البراء عند الجماعة كلهم باللفظ « من ذبح قبل الصلاة فأما هو لحم قدمه لاهله ليس من النسك في شيء » وقد تقدم بنحو هذا اللفظ قوله « من ذبح قبل أن يصلي » في مسلم « قبل أن يصلي أو يصلي » الأولى بالياء التحتية والثانية بالنون وهو شك من الراوي . ورواية النون موافقة لقوله في أول الحديث « أنها ذبحت قبل أن يصلي » فإن المراد صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموافقة أيضا لقوله في آخر الحديث « ومن لم يكن ذبح حتى صلينا » وهذا يدل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الامام لا بعد صلاة غيره فيكون المراد بقوله في حديث أنس « من كان ذبح قبل الصلاة » الصلاة الممهودة وهي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة الائمة بعد انقضاء عصر النبوة وبؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي من حديث جابر وصححه ابن حبان « أن رجلا ذبح قبل أن يصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة » وظاهر قوله في حديث جابر « فنحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر » الخ أن الاعتبار بنحر الامام وأنه لا يدخل وقت التضحية الا بعد نحره ومن فعل قبل ذلك أعاد كما هو صريح الحديث ويجمع بين الحديثين بأن وقت النحر يكون لمجموع صلاة الامام ونحره . وقد ذهب الى هذا مالك فقال لا يجوز ذبحها قبل صلاة الامام وخطبته وذبحه وقال أحمد لا يجوز قبل صلاة الامام ويجوز بعدها قبل ذبح الامام وسواء عنده أهل القرى والامصار ونحوه عن الحسن والاذاعي واسحق . وقال الثوري

يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبته وفي أثناءها . وقال الشافعي وداود وآخرون ان وقت التضحية من طلوع الشمس فاذا طلعت ومضى قدر صلاة العيد وخطبته أجزاً الذبيح بعد ذلك سواء صلى الامام أم لا وسواء صلى المضحي أم لا وسواء كان من أهل القرى والبوادي أو من أهل المصار أو من المسافرين . وقال أبو حنيفة يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي اذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل المصار حتى يصلي الامام ويخطب فاذا ذبح قبل ذلك لم يجزه . وقالت الهادوية ان وقتها يدخل بعد صلاة المضحي سواء صلى الامام أم لا فاذا لم يصل المضحي وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير واجبة عليه لمذر من الاعذار أو كان ممن لا تلزمه صلاة العيد فوقتها من فجر النحر ولا يخفى ان مذهب مالك هو الموافق لاحاديث الباب وبقيّة هذه المذاهب بعضها مردود بجميع أحاديث الباب وبعضها يرد عليه بعضها . قال ابن المنذر وأجمعوا على أنها لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر وأما اذا لم يكن ثمّ امام فالظاهر أنه يعتبر لكل مذهب بصلاته . وقال ربيعة فيمن لا امام له ان ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها تجزئه وأما آخر وقت التضحية فسيأتي بيانه . وقد تأول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة الامام وذبحه بان المراد بها الزجر عن التعميل الذي يؤدي الى فعلها قبل وقتها وبأنه لم يكن في عصره صلى الله عليه وآله وسلم من يصلي قبل صلاته فالتعليق بصلاته في هذه الأحاديث ليس المراد به الا التعليق بصلاة المضحي نفسه لكنها لما كانت تقع صلاتهم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذي بعد عصره فلما تصلى صلاة العيد في العصر الواحد جماعات متعددة ولا يخفى بعد هذا فانه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا يصلون العيد الا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح التمسك لمن جوز الذبيح من طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ماورد من أن يوم النحر يوم ذبح لانه كما امام وأحاديث الباب خاصة فيبني العام على الخاص : قوله « فليذبح باسم الله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف أي قائلا باسم الله *

٤ وعن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « كل أيام التشريق ذبح » رواه أحمد وهو للدارقطني من حديث سليمان


ابن مومي عن عمرو بن دينار. وعن نافع بن جبير عن جبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه *.

حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان في صحيحه والبيهقي وذكر الاختلاف في اسناده. ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة وفي اسناده معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف وذكره ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد وذكر عن أبيه أنه موضوع. قال ابن القيم في الهدى إن حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصله وبحجاب عنه بأن ابن حبان وصله وذكره في صحيحه كما سلف **﴿وقد استدلل﴾** بالحديث على أن أيام التشريق كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في كتاب العيدين وكذلك روى في الهدى عن علي عليه السلام أنه قال أيام النحر يوم الاضحي وثلاثة أيام بعده وكذا حكاه النووي عنه في شرح مسلم وحكاها أيضا عن جبير ابن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشافعي وداود الظاهري وحكاها صاحب الهدى عن عطاء والاوزاعي وابن المنذر ثم قال وروى من وجهين مختلفين بشد أحدهما الآخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «كل مني منحر وكل أيام التشريق ذبح» وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع. ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن جابر قال يعقوب بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة. أمون انتهى. وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إن وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده. قال النووي وروي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى عليه السلام وابن عمر وأنس وحكى ابن القيم عن أحمد أنه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الاثرم عن ابن عباس وكذا حكاه عنه في البحر واليه ذهب الهاذوية والناصر. وقال ابن سيرين إن وقته يوم النحر خاصة. وقال سعيد بن جبير وجابر بن زبدان وقته يوم النحر فقط لأهل الامصار وأيام التشريق لأهل القرى. وحكى اقاضي عياض عن بعض العلماء أن وقته في جميع ذي الحجة فهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الاول للاحاديث المذكورة في الباب وهي يقوى بمضه بعضها وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر بحجواب في غاية السقوط فقال قلنا لم يعمل به يعني حديث جبير أحد من الصحابة وقد عرفت أنه قول جماعة من الصحابة على أن مجرد ترك الصحابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز

لا بعد قادحا وأشف ما جاء به من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الآتي في النهي
عن ادخال لحوم الاضاحي فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه
لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يستلزم نسخ وقت الذبح
وقد أجاب عنه ابن القيم بانه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دليل على
نهي الذابح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلو أخر الذبح الى اليوم الثالث لجاز
له الادخال ما بينه وما بين ثلاثة أيام وسيأتي بقية الكلام على الحديث (ووقع الخلاف)
في جواز التضحية في ليالي أيام الذبح . فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحق
وأبو ثور والجمهور أنه يجوز مع كراهة وقال مالك في المشهور عنه وعامة أصحابه ورواية
عن أحمد أنه لا يجوز . بل يكون شاة لحم ولا يخفى أن القول بعدم الاجزاء وبالكراهة
يحتاج الى دليل ومجرد ذكر الايام في حديث الباب وان دل على اخراج الليالي بمفهوم
اللقب لكن التعبير بالايام عن مجموع الايام والليالي والعكس مشهور متداول بين أهل
اللغة لا يكاد يتبادر غيره عند الاطلاق وأما ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس أنه صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن الذبح ليلا ففى إسناده سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك
وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو أيضا
متروك وفي البيهقي عن الحسن بن علي عن جذاذ الليل وحصادة والاضحية بالليل وهو وأن
كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسل *

(باب الأكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخال لحمها ونسخ النهي عنه)

١- عن عائشة قالت «دف أهل أبيات من أهل البادية حضرة الاضحية زمان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا ثم تصدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك قالوا
يا رسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من ضحايهم يحملون فيها الودك فقال وما ذاك
الوا نهيت أن تؤكل لحوم الاضاحي بعد ثلاث فقال انما نهيتكم من أجل الدافة
فكلوا وادخروا وتصدقوا» متفق عليه * ٢ وعن جابر قال «كننا لاناكل من لحوم بدتنا
فوق ثلاث مني فرخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كلوا وتزودوا» متفق
عليه. وفي لفظ «كننا تزود لحوم الاضاحي علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى
(٢٨٨ - ج ٥ نيل الاوطار)

المدينة» أخرجه * وفي لفظ «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد كلوا وتزودوا وادخروا» رواه مسلم والنسائي * وعن سلمة بن الأكوع قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحي منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وفي بيته منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا في عام الماضي قال كلوا وأطعموا وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فاردت أن تعينوا فيها» متفق عليه * وعن ثوبان قال «ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضحيته ثم قال يا ثوبان اصلي لي لحم هذه فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة» رواه أحمد ومسلم * وعن أبي سعيد «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام فشكوا الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لهم عيالا وحشما وخداما فقال كلوا وأطعموا واحبسوا وادخروا» رواه مسلم * وعن بريدة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاثة لتيسر ذوو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وادخروا» رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه * 

وفي الباب عن نبیة الهذلي عند أحمد وأبي داود وزاد به قوله «وادخروا واتجروا» أي اطلبوا الأجر بالصدقة. قوله «دف» بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء أي جاء قال أهل اللغة الدافة بتشديد الفاء قوم يسرون جميعا سير اخفيا ودافة الاعراب من يريد منهم المصرو والمراد هنا من ورد من ضعفاء الاعراب الواساة. قوله «حضرة» بفتح الحاء وضمها وكسرها والضاد ساكنة فيها كلها وحكى فتحها وهو ضعيف وإنما تفتح اذا حذف الهاء يقال يحضر فلان كذا قال النووي. قوله «ويجملون» بفتح اليماء وسكون الجيم مع كسر اليماء وضمها ويقال بضم اليماء مع كسر الميم يقال جمعت الدهن اجملة بكسر الميم واجمله بضمها جملا وأجملته اجملة اجمالا أي أذنته : قوله «بعد ثلاث» قال القاضي عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الاضحية وان ذبحت بعد يوم النحر ويحتمل أن يكون من يوم النحر وان تأخر الذبح عنه قال وهذا الظاهر ورجح ابن القيم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة عند من قال بالنسخ الا باعتبار ما سلف من الاحتجاج بذلك على ان يوم الرابع ليس من أيام الذبح. قوله «انما نهيتكم من اجل الدافة فكلوا» الخ هذا وما بعده تصريح

بالنسخ لتحريم أكل لحوم الاضاحي بعد الثلاث وادخارها واليه ذهب الجماهير من علماء الامصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم . وحكي النووي عن علي عليه السلام وابن عمر أنهما قالا يحرم الامساك للحوم الاضاحي بعد ثلاث وان حكم التحريم باق وحكاه الحازمي في الاعتبار عن علي عليه السلام أيضا والزبير وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمرو لمعلم لم يعلموا بالناسخ ومن علم حجة علي من لم يعلم وقد أجمع على جواز الأكل والادخار بعد الثلاث من بعد عصر الخالفين في ذلك ولا أعلم أحدا بعدهم ذهب الى ما ذهبوا اليه . قوله «كأوا» استدلل بهذا الأمر ونحوه من الأوامر المذكورة في الباب من قال بوجوب الأكل من الاضحية وقد حكاه النووي عن بعض السلف وأبي الطيب بن سلمة من أصحاب الشافعي ويؤيده قوله تعالى (فكلوا منها) وحمل الجمهور هذه الأوامر على الندب والاباحة لورودها بعد الحظر وهو عند جماعة الاباحة . وحكي النووي عن الجمهور انه للوجوب والكلام في ذلك مبسوط في الاصول : قوله «وأطعموا» وفي حديث عائشة «وتصدقوا» فيه دليل على وجوب التصديق من الاضحية وبه قالت الشافعية اذا كانت أضحية تطوع قالوا والواجب ما يقع عليه اسم الاطعام والصدقة ويستحب أن يكون بمعظمها قالوا وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث وفي قول لهم يأكل النصف ويتصدق بالنصف ولهم وجه أنه لا يجب التصديق بشيء . وقال القاسم بن ابراهيم انه يتصدق بالبدن غير مقدر قال في البحر وفي جواز أكلها جميعا وجهان عن الامام يحيى أصحابهما لا يجوز اذ يبطل به الفربة وهي المقصود وقيل يجوز والقربة تعلقت باهراق الدم قالت فعل لم يضمن شيئا عند الجميع اذ لا دليل قلت وفي كلام الامام يحيى نظر مع القول بأنها سنة انتهى . قوله «فأردت أن تعينوا فيها» بالعين المهملة من الاعانة هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم «أن يفشونهم» بالفاء والسين المعجمة أي يشيع لحم الاضاحي في الناس وينتفع به المحتاجون . قال القاضي عياض في شرح مسلم الذي في مسلم أشبه وقال في المشارق كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه : والجهد هنا بفتح الحيم وهو المشقة والفاقة . قوله «أصلح لي لحم هذه» الخ فيه تصريح بجواز ادخار لحم الاضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه وان التزود منه في الاسفار لا يقدر في التوكل ولا يخرج المتزود عنه وان الاضحية

مشروعة للمسافر كما تشرع للمقيم وبه قال الجمهور . وقال النخعي وأبو حنيفة
لا ضحية على المسافر قال النووي وروى هذا عن علي رضي الله عنه . وقال مالك
وجماعة لا تشرع للمسافر يعني ومكة والحديث يرد عليهم . قوله «حشما» قال أهل
اللغة الحشم بفتح الحاء المهملة والشين الموحدة هم اللائذون بالإنسان بخدمونه
ويقومون بأموره . وقال الجوهري هم خدام الرجل ومن يفض به سموا بذلك
لأنهم يفضون له والحشمة الغضب ويطلق على الاستحياء ومنه قولهم فلان
لا تحشم أي لا يستحي ويقال حشمته وأحشمته إذا أغضبته وإذا أخجلته فاستحي
لخجله قال النووي وكان الحشم أعم من الخدم فلماذا جمع بينهما في هذا الحديث وهو
من باب ذكر الخاص بعد العام . وفي الفاموس الحشمة بالكسر الحياء والانتفاض احتشم
منه وعنه وحشمه وأحشمه أخجله وإن يجلس إليك الرجل فتؤذيه وتسمعه ما يكره ويضمر
حشمة يحشمه ويحشمه وأحشمه وكفرح غضب وكسعه أعضبه كاحشمه وحشمه .
وحشمة الرجل وحشمة محركتين واحشامه خاصته الذي يفضون له من أهل وعبيد أو
جيرة والحشم محركة للواحد والجمع وهو العيال والقرابة أيضا انتهى : قوله «فكلوا
مابدا لكم» فيه دليل على عدم تقدير الاكل بمقدار وإن للرجل أن يأكل من أضحيته
ما شاء وإن كثرت ما لم يستغرق بقرينة قوله وأطعموا *

باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي عن بيعها

١ عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال «أمرني رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أن أقوم على بدنه وإن أتصدق بلحومها وجلودها وأجلتها وإن
لا أعطي الجازر منها شيئا وقال نحن نعطي من عندنا» متفق عليه * ٢ وعن أبي سعيد
«أن قتادة بن النعمان أخبره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام فقال إني كنت
أمرتكم أن لا تأكلوا لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام ليسعكم وإني أحله لكم فكلوا
ما شئتم ولا تبيعوا لحوم الهدى والاضاحي وكلوا وتصدقوا واستمتعوا بجلودها ولا
تبيعوها وإن أطعمتم من لحومها شيئا فكلوا إني شئتم» رواه أحمد *

حديث قتادة ذكره صاحب الفتح ولم يثبت به مع جري عاداته بتعقب ما فيه ضعف .
وقال في مجمع الزوائد أنه مرسل صحيح الإسناد انتهى . قوله «أن أقوم على بدنه» أي

عند نحرها للاحتفاظ بها ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك أي على صاحبها في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك. ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن. ووقع في رواية أخرى لابن خازم وغيره أنها مائة بدنة وقد تقدم ما روى من أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر ثلاثين بدنة كما في رواية أبي داود وأبو ثناء وستين كما في رواية مسلم وهي الأصح: قوله «واجلتها» جمع جلال بضم الجيم وتخفيف اللام وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه ويجمع أيضا على جلال بكسر الجيم قوله «وان لا أعطي الجازر منها شيئا» فيه دليل على أنه لا يعطى الجازر شيئا البتة وليس ذلك المراد بل المراد أنه لا يعطى لأجل الجزارة لا غير ذلك. وقد بين النسائي ذلك في روايته من طريق شعيب بن إسحق عن ابن جريج قال إن خزعة والمراد أنه يقسمها كلها على المساكين إلا ما أمر به من أن يأخذ من كل بدنة بضعة كما في حديث جابر الطويل عند مسلم (والحديث) يدل على أنه لا يجوز إعطاء الجازر من لحم الهدى الذي نحره على وجه الأجرة قال القرطبي ولم يرخص في إعطاء الجازر منها لأجل أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير انتهى. وقد روى عن ابن خزيمة والبقوي أنه يجوز إعطاؤه منها إذا كان فقيرا بعد توفير آخرته من غيرها. وقال غيرها أن القياس ذلك لولا إطلاق الشارع المنع وظاهره عدم جواز الصدقة والهدية كما لا يجوز الإجارة وذلك لأنها قد تقع مساحمة من الجازر في الإجارة لأجل ما يعطاه من اللحم على وجه الصدقة أو الهدية وقد استدل به على منع بيع الجلد والجلال قال القرطبي فيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها لا تباع لمطعمها على اللحم وأعطائهما حكمه وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال. وأجازه الأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو نور وهو وجه عند الشافعية قالوا وبصرف عنه مصرف الأضحية. قوله «ما شئتم» فيه إطلاق المقدار الذي يأكله المضحى من أضحيته وتفويضه إلى مشيئته: قوله «ولا تباعوا لحوم الأضاحي» فيه دليل على منع بيع لحوم الأضاحي وظاهره التحريم وقد بين الشارع وجوه الانتفاع في الأضحية من الأكل والتصدق والادخار والانتجار: قوله «واستمعوا بجلودها ولا تباعوها» فيه رد على الأوزاعي ومن معه وفيه أيضا الإذن بالانتفاع بها بغير البيع. وقد ووي عن محمد بن الحسن أنه إن بشرني بمسكها غرابا أو غيرها من آلة البيت لاشيئا من الماء كول. وقال الثوري

لا يبيعه ولكن يجعله سقاء وشنا في البيت وهو ظاهر الحديث . قوله « وان أطعمتم »
الح فيه دليل على انه يجوز لمن أطعمه غيره من لحم الأضحية ان يأكل كيف
شاء وان كان غنيا *

باب من أذن في آتھاب أضحيته

١ عن عبد الله بن قرط « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعظم
الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
خمس بدناوات وست ينحرهن فطفقن يزدفن اليه آيتهن يبدأهن افلما وجبت جنوبها قال
كامة خفية لم أفهم فساءت بهض من يليني ما قال قالوا قال من شاء اقتطع » رواه أحمد
وأبو داود وقد احتج به من رخص في نحر العروس ونحوه *
الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان في صحيحه وسكت عنه أبو داود والمنذرى:
قوله « ابن قرط » بضم القاف وآخره طاء مهملة: قوله « يوم النحر » هو يوم الحج الأكبر
على الصحيح عند الشافعية ومالك وأحمد في البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم
النحر بين الجمرات وقال هذا يوم الحج الأكبر (وفي الحديث) دلالة على انه أفضل أيام السنة
ولكنه يمارضه حديث خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة وقد تقدم في أبواب الجمعة
وتقدم الجمع ويمارضه أيضا ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن جابر قال « قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ينزل الله تعالى الى سماء الدنيا
فيباهى بأهل الارض أهل السماء فلم ير يوم أكثر عتقا من النار من يوم عرفة »
وقد ذهب الشافعية الى أنه أفضل من يوم النحر ولا يخفى أن حديث الباب ليس فيه الا
أن يوم النحر أعظم وكونه أعظم وان كان مستلزما لكونه أفضل لكنه ليس
كالتصريح بالافضلية كما في حديث جابر اذ لا شك أن الدلالة المطابقة أقوى من
الالتزامية فان أمكن الجمع بحمل اعظمية يوم النحر على غير الافضلية فذاك والا يمكن
فدلالة حديث جابر على افضلية يوم عرفة أقوى من دلالة حديث عبد الله بن قرط على
افضلية يوم النحر: قوله « يوم القر » بفتح القاف وتشديد الراء وهو اليوم الذي
يلي يوم النحر سمي بذلك لان الناس يقرون فيه بمنى وقد فرغوا من طواف الإفاضة

والنحر فاستراحوا ومعنى قروا استقروا ويسمى يوم النفر الاول ويوم الاكارع قوله « يزدفن » أى يفترن واصل الدال تاء ثم ابدات منه ومنه المزدلفة لاقتربها الى عرفات ومنه قوله تعالى (وازلت الجنة للمتقين) وفي هذه معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث تسارع اليه الدواب التى لا تعقل لاراقه دمها تبركا به فيالله العجب من هذا النوع الانساني كيف يكون هذا النوع البهيمن أهدي من اكثره وأعرف تقرب اليه هذه العجم لازهاق ارواحها. وفري اوداجها وتنافس في ذلك وتسابق اليه ومع كونها لا ترجو جنة ولا تخاف نار او يبعد ذلك المناطق العاقل عنه مع كونه ينال باقرب منه النعيم الاجل والعاجل ولا يصيبه ضرر في نفس ولا مال حتى قال القائل مظهرا لئدة حرصه على قتل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ابن محمد لانهجوت ان نجا وارق الاخر دمه وكسر نتيته فانظر الى هذا التفاوت الذى يضحك منه ابليس ولا مر ما كان الكافر شر الدواب عند الله : قوله « فلما وجبت جنوبها » أى سقطت الى الارض جنوبها والوجوب السقوط : قوله « من شاء اقتطع » أى من شاء ان يقطع منها فليقطع هذا محل الحجة على جواز انتهاب الهدي والاضحية واستدل به على جواز انتهاب نثار العروس كما ذكره المصنف . ومن جملة من استدله البغوى ووجه الدلالة قياس انتهاب النثار على انتهاب الاضحية وقدرويت في النثار وانتهايه أحاديث لا يصح منها شيء وليس هذا محل ذكرها وقد ذهب بعض أهل العلم الى كراهة انتهاب النثار وروى ذلك عن ابن مسعود وابراهيم النخعي وعكرمة ونمسكوا بما ورد في النهي عن النهي وهو يعم كل ما صدق عليه انه انتهاب ولا يخرج منه الا ما خص بخصص صالح

كتاب العقيقة وسنة الولادة

١ عن سلمان بن عامر الضبي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيقة فاهربقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى » رواه الجماعة الا مسله* ٢ وعن سمرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه » رواه الخمسة وصححه الترمذى

٣ وعن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة » رواه أحمد والترمذي وصححه . وفي لفظ « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نعق عن الجارية شاة وعن الغلام شاتين » رواه أحمد وابن ماجه * ٤ وعن أم كرز الكعبية « أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال نعم عن الغلام شاتان وعن الانثى واحدة ولا يضركم ذكرانا كن أو اناثا » رواه أحمد والترمذي وصححه ☆

حديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه عبد الحق وهو من رواية الحسن عن سمرة والحسن مدلس لكنه روى البخاري في صحيحه من طريق الحسن أنه سمع حديث العقيدة من سمرة. قال الحافظ كانه عني هذا وقد تقدم قول من قال انه لم يسمع منه غيره. وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وحديث أم كرز أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم والدارقطني . قال في التلخيص وله طرق عند الأربعة والبيهقي: قوله « مع الغلام عقيدة » العقيدة للبيعة التي تذبح للمولود والحق في الأصل الشق والقطع . وسبب تسميتها بذلك انه يشق حلقة بالذبح وقد يطلق اسم العقيدة على شعر المولود وجعله الزخمشري الأصل والشاة مشتقة منه: قوله « فاهريقوا منه دما » تمسك بهذا وببيعة الاحاديث ائثارون بأنها واجبة وهم الظاهرية والحسن البصري وذهب الجمهور من المعتز وغيرهم إلى أنها سنة وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضا ولا سنة وقيل انها عنده تطوع (احتج الجمهور) بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أحب أن ينسك عن ولده فليقل » وسيأتي وذلك يقتضي عدم الوجوب لتفويضه إلى الاختيار فيكون قرينة صارفة للأوامر ونحوها عن الوجوب إلى التدب وبهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنة ولكنه لا يخفى انه لا منافاة بين التفويض إلى الاختيار وبين كون الفعل الذي وقع فيه التفويض سنة وذهب محمد بن الحسن إلى ان العقيدة كانت في الجاهلية وصدر الاسلام فتسخت بالاضحية وتمسك بما سيأتي ويأتي الجواب عنه . وحكى صاحب البحر عن أبي حنيفة أن العقيدة جاهلية محاهها الاسلام وهذا ان صح عنه حمل على أنها لم تبلغ الاحاديث الواردة في ذلك. قوله « وأميطوا عنه الأذى » المراد اخلقوا عنه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده. ووقع عند أبي داود عن ابن سيرين انه قال

إن لم يكن الأذى حلق الرأس وإلا فلا أدرى ماهو . وأخرج الطحاوي عنه أيضا قال لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس . وأخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن الحسن كذلك . ووقع في حديث عائشة عند الحاكم بالفظ « وأمر أن يءط عن رؤسهما الأذى » قال في الفتح ولكن لا يمتنع ذلك في حلق الرأس فالأولى حمل الأذى على ماهو أعم من حلق الرأس ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويماط عنه إقذاره رواه أبو الشيخ قوله « كل غلام رهينة بعقيقته » قال الخطابي اختلف الناس في معنى هذا فذهب أحمد بن حنبل إلى أن معناه أنه إذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لأبويه وقيل المعنى أن العقيقة لازمة لأبدها فشبّه لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في بدل الرهن . وقيل أنه مرهون بالعقيقة بمعنى أنه لا يسمى ولا يحلق شعره إلا بعد ذبحها وبه صرح صاحب المشرق والنهاية : قوله « يذبح عنه يوم سابعه » بضم الياء من قوله يذبح وبناء الفعل للمجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه القريب عن قريبه والشخص عن نفسه وفيه أيضا دليل على أن وقت العقيقة سابع الولادة وأنها تفوت بعده وتسقط أن مات قبله وبذلك قال مالك وحكى عنه ابن وهب أنه قال إن فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح العقيقة في السابع فإن لم يمكن ففي الرابع عشر فإن لم يمكن فيوم أحد وعشرين وتعقبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحا إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله صالح بن أحمد عن أبيه . ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال العقيقة تذبح لسبع ولأربع عشرة ولأحدى وعشرين » وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات . وعند الشافعية أن ذكر السابع للاختيار لا للنعين : ونقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة وقال الشافعي أن معناه أنها لا تؤخر عن السابع اختيارا فإن تأخرت إلى البلوغ سقطت عمن كان يريد أن يعق عنه لكن أن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل . ونقل صاحب البحر عن الإمام يحيى أنها لا تجزي قبل السابع ولا بعده إجماعا ودعوى الإجماع مجازفة لما عرفت من الخلاف المذكور . قوله « ويسمي فيه » في رواية يدمى وقال أبو داود أنها وهم من همام . وقال ابن عبد البر هذا الذي تفرد

(٢٩٢ هـ • نيل الأوطار)

به همام ان كان حفظه فهو منسوخ . وقد سئل قتادة عن معني قوله يدمى فقال اذا
ذبحت العقيقة أخذت منها صونة واستقبلت بها أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى
يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعلق ثم يغسل رأسه بعد ويحلق . وقد ذكر الجمهور التسمية
واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة « قالت كانوا في
الجاهلية اذا عقوا عن الصبي خضبوا بطنه بدم العقيقة فاذا حلقوا رأس المولود وضعوها
على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا مكان الدم خلوقا » زاد
أبو الشيخ « ونهى أن يمس رأس المولود بدم » وأخرج ابن ماجه عن يزيد بن عبد الله
المرزني « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقع عن الغلام ولا يمس رأسه بدم » وهذا
مرسل لان يزيد لا صحبة له وقد وصله البزار من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع
هذا فقد قيل له عن أبيه مرسل وسيأتي حديث بريدة الأسلمي . ونقل ابن حزم
عن ابن عمر وعطاء استحباب التسمية وحكاه في البحر عن الحسن البصري وفتادة .
وفي قوله ويسمى دليل على استحباب التسمية في اليوم السابع وحمل ذلك بعضهم
على التسمية عند الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق همام
عن فتادة قال يسمي على المولود كما يسمي على الاضحية بسم الله عقيقة فلان ومن
طريق سعيد عن فتادة نحوه وزاد « اللهم منك ولك عقيقة فلان بسم الله والله أكبر »
ولا يخفى بده لان قوله « ويسمى فيه مشعر » بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم
ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض لقال ويسمى عليهم . قوله « مكافئان » قال النووي
بكسر الفاء بعدها همزة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح
الفاء قال أبو داود في سننه أي مستويان أو متقاربان وكذا قال أحمد قال الخطابي
والمراد التكافؤ في السن فلا تكون احداهما مسنة والاخرى غير مسنة . وقيل
معناه أن يذبح احداهما مقابلة للآخرى وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور
بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع وسيأتي دليل على ان المشرع
في العقيقة شاتان عن الذكر وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود والامام يحيى
وحكاه للذهب . وحكاه في الفتح عن الجمهور . وقال مالك إنها شاة عن الذكر
والأنثى قال في البحر وهو المذهب . واستدل على ذلك بحديث بريدة الآتي بلفظ
« كننا نذبح شاة » الحديث بحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاق عن الحسن

والحسين عليهما السلام كبشا كبشا ويحجب عن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشتملة على الزيادة فهي من هذه الحيشة أولى بالقبول. وأما حديث ابن عباس فسيأتي أيضا في رواية منه أنه عتق عن كل واحد بكشين وأيضا أقول أرجح من الفعل وقيل ان في اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليلا على ان الشاتين مستحبة فقط وليست بمتعينة والشاة جائزة غير مستحبة. وقيل انه لم يتيسر الاشاة وأما الاثني فالمشروع في العميقة عنها شاة واحدة اجماعا كما في البحر. قوله «ولا يضر كم ذكرنا كن أو انا» فيه دليل على انه لا فرق بين ذكر الغنم واناها.

٥ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العميقة فقال لا أحب العقوق وكانه كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما نسألك عن أحدنا يولد له قال من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة» رواه أحمد وأبو داود والنسائي*
٦ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى عنه والعق» رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب* ٧ وعن بريدة الأسلمي قال «كننا في الجاهلية اذا ولد لا حدنا غلام ذبح شاة واطخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كنا نذبح شاة ونخلق رأسه ونلطفه بزعفران» رواه أبو داود ٨ وعن ابن عباس «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عتق عن الحسن والحسين كبشا كبشا» رواه أبو داود والنسائي وقال «بكشين بكشين» *

حديث عمرو بن شعيب الاول سكت عنه أبو داود وقال المنذرى في اسناده عمرو بن شعيب وفيه مقال يعني في روايته عن أبيه عن جده وقد سلف بيان ذلك. وحديثه الثاني أخرجه الحاكم وحديث بريدة أخرجه أيضا أحمد والنسائي قال في التلخيص واسناده صحيح انتهى. وفيه نظر لان في اسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال وقد أخرج نحو حديث بريدة هذا ابن حبان وصححه وابن السكيت وصححه من حديث عائشة والطبراني في الصغير من حديث أنس والبيهقي من حديث فاطمة والترمذي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبيهقي من حديث علي عليه السلام وحديث ابن عباس صححه عبد الحق وابن دقيق العيد وأخرج

نحوه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عائشة بزيادة يوم السابع وسماها وأمر
 أن يأط عن رؤسهما الاذى: قوله «وكانه كره الاسم» وذلك لان الحقيقة التي هي
 الذبيحة والمقوق للامهات مشتقان من المق الذي هو الشق والقطع فقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم «لا أحب المقوق» بعد سؤاله عن الحقيقة للإشارة الى كراهة اسم الحقيقة
 لما كانت هي والمقوق يرجعان الى أصل واحد ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم
 «من أحب منكم أن ينسك» ارشاداً منه الى مشروعية تحويل الحقيقة الى النسبة وما
 وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله مع الغلام حقيقة وكل غلام مرسل بمعية
 ورهينة بمعية فمن البيان للمخاطبين بما يعرفونه لان ذلك اللفظ هو المتعارف عند العرب
 ويمكن الجمع بانه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك لبيان الجواز وهو لا ينافي
 الكراهة التي أشعر بها قوله «لا أحب المقوق»: قوله «من أحب منكم» قد قدمنا ان
 التفويض الى المحبة يقتضي دفع الوجوب وصرف ما أشعر به الى الندب. قوله «مكافأنا»
 قد تقدم ضبطه وتفسيره. قوله «أمر بتسمية المولود» الخ فيه مشروعية التسمية في
 اليوم السابع والرد على من حمل التسمية في حديث سمرة السابق على التسمية عند الذبح وفيه
 أيضاً مشروعية وضع الاذى عنه وذبح الحقيقة في ذلك اليوم. قوله «فلما جاء الله
 بالاسلام» الخ فيه دليل على ان تلطيح رأس المولود بالدم من عمل الجاهلية وانه
 منسوخ كما تقدم وأصرح منه في الدلالة على النسخ حديث عائشة عند ابن حبان
 وابن السكن وصحاحه كما تقدم بلفظ «فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجملوا
 مكان الدم خلوقاً»: قوله «وناطخه بزعفران» فيه دليل على استحباب تلطيح رأس
 الصبي بالزعفران أو غيره من الخلق كما في حديث عائشة المذكور. قوله «علق
 عن الحسن والحسين» فيه دليل على انها تصح الحقيقة من غير الاب مع وجوده
 وعدم امتناعه وهو يرد ما ذهبت اليه الخالبة من أنه يتعين الاب الا ان يموت أو يمتنع.
 وروي عن الشافعي ان الحقيقة تلزم من تلزمه النفقة ويجوز أن يعق الانسان عن
 نفسه ان صح ما أخرجه البيهقي عن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علق
 عن نفسه بعد البعثة» واسكنه قال انه منكر وفيه عبد الله بن محرز مهملات
 وهو ضيف جداً كما قال الحافظ وقال عبد الرزاق إنما تكلموا فيه لاجل هذا
 الحديث. قال البيهقي وروي من وجه آخر عن قتادة عن أنس وليس بشيء. وأخرجه

ان فاطمة وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بوزنه فضة ٢٢٩

أبو الشيخ من وجه آخر عن أنس وأخرجه أيضا ابن إيمان في مصنفه والخلال من طريق عبد الله بن المثني عن ثمامة بن عبد الله عن أنس عن أبيه به وقال النووي في شرح المذهب هذا حديث باطل وأخرجه أيضا الطبري والضياء من طريق فيها ضعف وقد احتج بحديث أنس هذا من قال انها نجوز العقيقة عن الكبير وقد حكاه ابن رشد عن بعض أهل العلم *

٩ وعن أبي رافع «أن حسن بن علي رضي الله عنهما لما ولدأرادت أمه فاطمة رضي الله عنها أن تعمق عنه بكبشين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعمق عنه واسكن احملقي شعر رأسه فتصدقت بوزنه من الورق ثم ولد حسين رضي الله عنه فصنعت مثل ذلك» رواه أحمد * ١٠ وعن أبي رافع قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن في أذن الحسين حين ولدته فاطمة بالصلاة» رواه أحمد وكذلك أبو داود والترمذي وصححه وقالوا «الحسن» * ١١ وعن أنس «أن أم سائبم ولدت غلاما قال فقال لي أبو طلحة احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأناؤه به وأرسلت معه بتمرات فأخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضعها ثم أخذها من فيه فجعلها في في الصبي وحككه به وسماه عبد الله» * ١٢ وعن سهل بن سعد قال «أتي بالمنذر بن أسيد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين ولد فوضعه على فخذه وأبو أسيد جالس فلما النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشيء بين يديه فأمر أبو أسيد بانه فاجتمل من فخذه فاستفاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أين الصبي فقال أبو أسيد قلبناه يا رسول الله قال ما اسمه قال فلان قال ولكن اسمه المنذر فسماه يومئذ المنذر» متفق عليها *

حديث أبي رافع الأول أخرجه أيضا البيهقي وفي إسناده ابن عقيل وفيه مقال وقال البيهقي أنه تفرد به ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده «أن فاطمة رضي الله عنها وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم رضي الله عنهم فتصدقت بوزنه فضة» وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رضي الله عنهم قال «عق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احملقي رأسه

٢٣٠ من ولده مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان

وتصدقى بزنة شعرة فضة فوزناه فكان وزنه درهما أو بعض درهم. وروى الحاكم من حديث
على رضي الله عنه قال «أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فقال زنى شعرة
الحسين وتصدقى بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة» ورواه أبو داود في سننه من
طريق حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلًا. وحديث أبي رافع الثاني
أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورواه أبو نعيم والطبراني من حديثه بلفظ «اذن في أذن
الحسن والحسين رضي الله عنهما» ومداره علي عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف. قال
البيهقي منكر الحديث وأخرج ابن السني من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما
مرفوعا بلفظ «من ولده مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان»
وام الصبيان هي التابعة من الجن هكذا أورد الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه
بقوله «لا تنقى عنه» قيل يحمل هذا على أنه قد كان صلى الله عليه وآله وسلم عقى عنه وهذا
متمين لما قدمنا في رواية الترمذي والحاكم عن علي عليه السلام: قوله «من الورق» قال
في التلخيص الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس في شيء منها ذكر الذهب
وقال الرافعي أنه يتصدق بوزن شعرة ذهبا وإن لم يفعل ففضة. وقال المهدي في البحر أنه
يتصدق بوزن شعرة ذهبا أو فضة ويبدل على ذلك ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن
عباس قال «سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الأذى
وتنقب أذنه ويعقى عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزن شعرة رأسه
ذهبا أو فضة» وفي إسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله نقاد وفي لفظه ما ينكر
وهو تنقب الأذن وتلطخ بدم العقيقة: قوله «أذن في أذن الحسين عليه السلام» الخ فيه
استحباب التأذين في أذن الصبي عند ولادته وحكي في البحر استحباب ذلك عن الحسن
البصري واحتج علي الإقامة في اليسرى بفعل عمر بن عبد العزيز قال وهو توقيف وقد
روى ذلك ابن المنذر عنه أنه كان إذا ولد له ولد أذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى
قال الحافظ لم أره عنه مسندا انتهى. وقد قدمنا نحو هذا مرفوعا قوله «فضضها أي لا كها
في فيه» قوله «وحنك» بفتح المهملة بعدها نون مشددة والتحنيك أن يوضع الحنك التمر أو
نحوه حتى يصير ما ناعما بحيث يتلعثم ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها جوفه
قل النووي اتفق العلماء على أسباب تحنيك المولود عند ولادته بتمر فإن تعذر فما في معناه
أو قريب منه من الحلو قال ويستحب أن يكون من الصالحين ومن يترك به رجلا كان

أو امرأة فإن لم يكن حاضر عند المولود حمل إليه (وفيه استجباب) التسمية بعبد الله قال النووي وإبراهيم وسائر الأنبياء الصالحين قال في البحر وعبد الرحمن واستجباب تفويض التسمية إلى أهل الصلاح. قوله «أسير» بفتح الهمزة على المشهور وحكى عياض عن أحمد الضم وكذا عن عبد الرزاق ووكيع: قوله «فلمى» روى بفتح الهاء وكسرها مع الياء والاولى لغة طى والثانية لغة الأكثرين ومعناه اشتغل بذلك الشيء قاله أهل الغريب والشراح: قوله «فامتفق» أى فرغ من ذلك الاشتغال: قوله «قلبناه» أى رددناه وصرقناه وفي الحديث استجباب التسمية بالمنذر*

﴿فائدة﴾ قد وقع الخلاف في أبحاث تتعلق بالعقيقة الاول هل يجزى منها غير الغنم أم لا فيل لا يجزى وقد نقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه. وقال البوشنجى لانس للشافعى في ذلك وعندي لا يجزى غيرها انتهى. ولعل وجه ذلك ذكرها في الأحاديث دون غيرها ولا يخفى أن مجرد ذكرها لا ينفي أجزاء غيرها واختلاف قول مالك في الأجزاء وأما الأفضل عنده فالكبش مثل الأضحية كما تقدم والجمهور على أجزاء البقر والغنم. ويدل عليه ما عند الطبرانى وأبى الشيخ من حديث أنس مرفوعا بالفظ «يعق عنه من الأبل والبقر والغنم» وانص أحمد على أنها تشترط بدنة أو بقرة كاملة. وذكر الرازمى أنه يجوز اشتراك سبعة في الأبل والبقر كما في الأضحية ولعل من جوز اشتراك عشرة هناك يجوز هنا الثاني هل يشترط فيها ما يشترط في الأضحية وفيه وجهان للشافعية. وقد استدل باطلاق الشاتين على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لا لهذا الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل ههنا على تلك الشروط والميوب المذكورة في الأضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل. وقال المهدى في البحر مسألة الامام يحبى ويجزى عنها ما يجزى أضحية بدنة أو بقرة أو شاة وسنها وصفها والجامع التقرب باراقة الدم انتهى ولا يخفى أنه يلزم على مقتضى هذا القياس أن تثبت أحكام الأضحية في كل دم متقرب به ودماء الولائم كلها مندوبة عند المستدل بذلك القياس والمندوب متقرب به فيلزم أن يعتبر فيها أحكام الأضحية بل روى عن الشافعى في أحد قوله أن وليمة العرس واجبة. وذهب أهل الظاهر إلى وجوب كثير من الولائم ولا عرف قائلا يقول بأنه يشترط في ذبائح شيء من هذه الولائم ما يشترط في الأضحية فقد استلزم هذا

القياس ما لم يقل به احد وما استلزم الباطل باطل الثالث. في مبدأ وقت ذبح العقيدة وقد اختلف أصحاب مالك في ذلك ف قيل وقتها وقت الضحايا وقد تقدم الخلاف فيه هل هو من بعد الفجر أو من طلوع الشمس أو من وقت الضحى أو غير ذلك. وقيل انها تجزى في الليل. وقيل لاعلى حسب الخلاف السابق في الاضحية وقيل يجزى في كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يستبر في الاضحية *

باب ما جاء في الفرع والعتيرة ونسخهما

١ عن مخنف بن سليم قال « كنا وقوفا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرفات فسمعته يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي تسمونها الرجبية » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى . وقال هذا حديث حسن غريب * ٢ وعن أبي رزين العقيلي انه « قال يا رسول الله ان كنا نذبح في رجب ذبائح فذا كل منها ونطعم من جاءنا فقال له لا بأس بذلك » * ٣ وعن الحرث بن عمرو « انه لقي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع قال فقال رجل يا رسول الله الفرائع والعتائر فقال من شاء فرع ومن شاء لم يفرع ومن شاء عتر ومن شاء لم يعتر في الغنم أضحية » رواها أحمد والنسائي * ٤ وعن نبيشة الهذلي قال « قال رجل يا رسول الله انا كنا نعتر عتيرة في الجاهلية في رجب فانا تأمرنا قال اذبحوا لله في أى شهر كان وبروا الله عز وجل وأطعموا قال فقال رجل آخر يا رسول الله انا كنا نفرع فرعا في الجاهلية فانا تأمرنا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل سائمة من الغنم فرع تغذوه غنمك حتى اذا استحمل ذبحته فتصدقت بلحمه على ابن السبيل فان ذلك هو خير » رواه الخمسة الا الترمذى * ٥ حديث مخنف أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وفي اسناده أبو رملة واسمه طامر. قال الخطابي هو مجهول والحديث ضعيف المخرج. وقال أبو بكر الماعفرى حديث مخنف بن سليم ضعيف لا يحتج به. وحديث أبي رزين العقيلي أخرجه أيضا البيهقي وأبو داود وصححه ابن حبان بلفظ « انه قال يا رسول الله اما كان ذبح في الجاهلية

ذباح في رجب فأن كل منها ونظم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس بذلك « وحديث الحرث بن عمرو أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه. وحديث نبيشة صححه ابن المنذر وقال النووي أسانيد صحبته (وفي الباب) عن عائشة. عند أبي داود والحاكم والبيهقي قال النووي بأسناد صحيح قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالفرعة من كل خمسين واحدة » وفي رواية « من كل خمسين شاة شاة » وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود قال « مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفرع فقال الفرع حق وأن تركوه حتى يكون بكرة أو ابن مخاض أو ابن أمون فتمطيه أرملة أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تذبحه فيلزق لحمه بوبره وتكفأ إناؤه وتوله نافتك » يعني أن ذبحه يذهب ابن الناقة ويفجعهما قوله « في كل عام أضحية » هذا من جملة الأدلة التي تمسك بها من قال بوجوب الأضحية وقد تقدم الكلام على ذلك. قوله « وعتيرة » بفتح العين المهملة وكسر الفوقية وسكون التحتية بعدها راء وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسمونهم الرجبية كما وقع في الحديث المذكور. قال النووي اتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا: قوله « الفرائع » جمع فرع بفتح الفاء والراء ثم عين مهملة ويقال فيه الفرعة بالهاء هو أول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها هكذا فسره أكثر أهل اللغة وجماعة من أهل العلم منهم الشافعي وأصحابه وقيل هو أول النتاج للابل وهكذا جاء تفسيره في البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي وقالوا كانوا يذبحونه لأنهم قالوا قول الأول باعتبار أول نتاج الدابة على انفرادها والثاني باعتبار نتاج الجميع وأن لم يكن أول ما تنتجه أمه وقيل هو أول النتاج لمن بلغت ابله مائة يذبحونه. قال شمر قال أبو مالك كان الرجل إذا بلغت ابله مائة قدم بكر اقتجره لصنمه ويسمونه فرعاً. قوله « حتى إذا استحمل » في رواية لأبي داود عن نصر بن علي استحمل الحجاج أي إذا قدوا الفرع على أن يحمله من أراد الحج تصدقت بلحمه على ابن السبيل (واحديث) الباب يدل بعضها على وجوب العتيرة والفرع وهو حديث مخنف وحديث نبيشة وحديث عائشة وحديث عمرو بن شعيب وبعضها يدل على مجرد الجواز من غير وجوب وهو حديث الحرث بن عمرو وأبي رزين فيكون هذان الحديثان كالقريئة الصارفة للأحاديث المقتضية (٣٠٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

للوجوب الى الذنب ﴿وقد اختلف﴾ في الجمع بين الاحاديث المذكورة والاحاديث الآتية القاضية بالمنع من الفرع والعتيرة ف قيل إنه يجمع بينهما بحمل هذه الاحاديث على الذنب وحمل الاحاديث الآتية على عدم الوجوب ذكر ذلك جماعة منهم الشافعي والبيهقي وغيرهما فيكون المراد بقوله لافرع ولاعتيرة أى لافرع واجب ولاعتيرة واجبة وهذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع امكان الجمع لا يجوز كما تقرر في موضعه . وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان هذه الاحاديث منسوخة بالاحاديث الآتية وادعى القاضي عياض ان جماهير العلماء على ذلك والكنه لا يجوز الجزم به الا بعد ثبوت أنها متأخرة ولم يثبت *

٥ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لافرع ولاعتيرة والفرع أول التاج كان يفتج لهم فيذبحونه والعتيرة في رجب » متفق عليه * وفي لفظ « لاعتيرة في الاسلام ولافرع » رواه أحمد * وفي لفظ « انه نبي عن الفرع والعتيرة » رواه أحمد والنسائي * ٦ وعن ابن عمر رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لافرع ولاعتيرة » رواه أحمد *

حديث ابن عمر رضى الله عنه متنه متن حديث أبي هريرة المتفق عليه فهو شاهد لصحته ولم يذكره في مجمع الزوائد بل ذكر حديث ابن عمر الآخر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في العتيرة هي حق وفي بعض نسخ المتن رواه ابن ماجه مكان قوله رواه أحمد . قوله « لافرع ولاعتيرة » قد تقرر ان التكرار الواقعة في سياق النفي تميم فيشعر ذلك بنفي كل فرع وكل عتيرة والخبر محذوف وقد تقرر في الأصول ان المقتضي لا عموم له فيقدر واحد وهو الصفة بالمقام وقد تقدم ان المحذوف هو لفظ واجب وواجبة ولكن انما حسن المصير الى أن المحذوف هو ذلك الحرص على الجمع بين الاحاديث ولولا ذلك لكان المناسب تقدير ثابت في الاسلام أو مشروع أو حلال كما يرشد الى ذلك التصريح بالنهاي في الرواية الأخرى ﴿وقد استدلل﴾ بمحدثي الباب من قال بأن الفرع والعتيرة منسوخان وهم من تقدم ذكره وقد عرفت ان النسخ لا يتم الا بعد معرفة تأخر تاريخ ما قيل إنه ناسخ فاعدل الأقوال الجمع بين الاحاديث بما سلف ولا يكر على ذلك رواية النهي لان

معنى النهي الحقيقي وان كان هو التحريم لكن اذا وجدت قرينة أخرجه عن ذلك ويمكن أن يجعل النهي موجه الى ما كانوا يذبحونه لاصنامهم فيكون على حقيقته ويكون غير متناول لما ذبح من الفرع والعتيرة لغير ذلك مما فيه وجه قرينة . وقد قيل ان المراد بالنهي المذكور نفى مساواتهما للاضحية في الثواب أو تأكدا لاستحباب وقد استدلل الشافعي بما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « اذبحوا لله في أى شهر كان » كما تقدم في حديث نبيشة على مشروعية الذبح في كل شهر ان أمكن قال في سنن حرمله أنها ان تيسرت كل شهر كان حسنا *

والى هنا انتهى النصف الاول من نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار بمؤنة العزيز الغفار وصلى الله وسلم على نبيه المختار وآله الاخيار * بك اللهم أستعين على نيل الاوطار من أصرار منتقى الاخبار متوسلا اليك بنبيك المختار قال المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب البيوع)

أبواب مايجوز بيعه وما لايجوز

(باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا نفع فيه) *

١ عن جابر « انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله أرايت شحوم الميتة فانه يطلى به السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا منه » (١) رواه الجماعة * ٢ وعن ابن عباس « أن النبي صلى

(١) أى هذا كتاب في ذكر الاحاديث التى يستنبط منها أحكام البيوع . ولما فرغ من بيان العبادات المقصود منها التحصيل الأخرى شرع فى بيان المعاملات المقصود منها التحصيل الدنيوى . فقدم العبادات لاهتمامهم تى بالمعاملات لانها ضرورية . وآخر النكاح لان شهوته متأخرة عن الاكل والشرب ونحوهما . وأخر الجنایات والمخاصات لان وقوع ذلك فى الغالب انما هو بعد الفراغ من شهوى البطن والفرج . وصدر المصنف بالبحث بلفظ

الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» رواه أحمد وأبو داود وهو حجة في تحريم بيع الدهن النجس ❦

حديث ابن عباس في التنفير عنها وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فمبني على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع: قوله «والميتة» بفتح الميم وهي ما زالت عنها الحياة لا بذكاة شرعية. ونقل ابن المنذر أيضا الإجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه تحرم بيعها بجميع اجزائها قيل ويستثنى من ذلك السمك والعجرا دوما لا تحله الحياة. قوله «والخنزير» فيه دلائل على تحريم بيعه بجميع أجزائه. وقد حكى صاحب الفتح الإجماع على ذلك. وحكى ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص

كتاب لأنه مشتمل على أبواب كثيرة في أنواع البيوع. وجمع البيوع وإن كان مصدرا لاختلاف أنواعه. فالمطلق إن كان يبيع العين بالثمن كالثوب بالدرهم. والمقايضة بالياء التحتية إن كان عينا بعين كالثوب بالعبد. والسلم إن كان يبيع الدين بالعين والصرف إن كان يبيع الثمن بالثمن. والمراجعة إن كان بالثمن مع زيادة. والتولية إن لم يكن مع زيادة. والوضعية إن كان بالنقصان واللازم إن كان تاما وغير اللازم إن كان بالحيار. والصحيح والباطل والفاسد والمكروه. ولبيع تفسير لغة وشرعا وركن وشرط ومحل وحكم وحكمة. أما معناه لغة فطاق المبادلة وهو ضد الشراء ويطلق البيع على الشراء أيضا فلفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر فهما من الالفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة وشرعا هو مبادلة مال بمال على سبيل التراضي. وأما ركنه فإيجاب وقبول. وأما شرطه فاهلية المتعاقدين. وأما محله فهو المال. وأما حكمه فهو ثبوت الملك للمشتري في المبيع وللبائع في الثمن إذا كان تاما وعند الإجازة إذا كان موقوفا. وأما حكمته على ما ذكره الحافظ في الفتح إن حاجة الإنسان تتعلق بما في يده صاحبه غالبا وصاحبه قد لا يبذله ففي شرعية البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج اه أقول قد ذكر العلماء للبيع حكما كثيرة منها اتساع أمور المعاش والبقاء. ومنها إطفاء نار المنازعات والنهب والسرقة والخيانات والحيل المكروهة. ومنها بقاء نظام المعاش وبقاء العالم لأن المحتاج يميل إلى ما في يده غيره فغير المعاملة يفضي إلى القتال والتنازع وفناء العالم واختلال نظام المعاش وغير ذلك ومشروعيته ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع: والله أعلم

في القليل من شعره والعلّة في تحريم بيّمه وبيع الميتة هي النجاسة عند جمهور العلماء فيتعدي ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور عن مالك طهارة الخنزير: قوله «والأصنام» جمع صنم قال الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ما له جنة والصنم ما كان مصورا فينبههما على هذا عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما اذا كان الوثن مصورا والعلّة في تحريم بيعها عدم المنفعة المباحة فان كان ينفع بها بحد الكسر جاز بيعها عند البعض ومنعه الاكثر. قوله «أرأيت شحوم الميتة» الخ أي فهل بيعها لما ذكر من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع كذا في الفتح: قوله «ويستصبح بها الناس» الاستصبح استفعال من المصباح وهو السراج الذي يشتعل منه الضوء. قوله «لا هو حرام» الاكثر علي أن الضمير راجع الى البيع وجعله بعض العلماء راجعا الى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول اكثر العلماء فلا ينفع من الميتة بشيء الا ما خصه دليل كالجلد المدبوغ والظاهر ان مرجع الضمير للبيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه (١) ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث «فباعوها» وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث «لا تنفعوا من الميتة بشيء» وقد تقدم وانعني لانظروا ان هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فان بيعها حرام. قوله «جملوه» بفتح الجيم والميم أي أذابوه يقال جملة اذا أذابه والجميل الشحم المذاب. وفي رواية لابن خنّار «جملوها ثم باعوها» وحديث ابن عباس فيه دليل على ابطال الحيل والوسائل الى المحرم وان كل ما حرمه الله على العباد فبيمه حرام لتحريم ثمنه فلا يخرج من هذه الكلية الا ما خصه دليل والتخصيص على تحريم بيع الميتة في حديث الباب مخصص لعموم مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «ما حرم من الميتة أكلها» وقد تقدم: وقوله «لن الله اليهود» زاد في سنن أبي داود ثلاثا *

٣ وعن أبي جحيفة «انه اشترى حجّاما فامر فكسرت محاجمه وقال ان

(١) من قال ان الضمير يرجع الى البيع يقول بجواز الانتفاع بالنجس مطلقاً ويحرم بيعه ويستدل ايضا بالاجماع على جواز اطعام الميتة الكلاب: واذا كان التحريم للبيع جاز الانتفاع بشحوم الميتة والادّهان المتنجسة في كل شيء غير اكل الآدمي ودهن بدنه فيحرمان كحرمة أكل الميتة والترطب بالنجاسة. والى هذا ذهب الشافعي ونقله القاضي عياض عن مالك واكثر اصحابه وأبي حنيفة وأصحابه والليث. والله أعلم

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم ثمن لدم وثن الكلب وكسب البغي ولعن
الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله ولعن المصورين « متفق عليه * » وعن
أبي مسعود عقبة بن عمرو قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن
الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن » رواه الجماعة * ٥ وعن ابن عباس قال
« نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال ان جاء يطلب ثمن
الكلب فاملاً كفه تراباً » رواه أحمد وأبو داود * ٦ وعن جابر « ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور » رواه أحمد ومسلم وأبو داود *
حديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص ورجاله
ثقات لان أبا داود رواه من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي وهو من رجال الجماعة
عن عبد الكريم بن مالك الجزري وهو كذلك عن قيس بن حبر بفتح الحاء المهملة
واسكان الموحدة وفتح الفوقية وهو من ثقات التابعين كما قال ابن حبان. وحديث
جابر هو في مسلم بلفظ « سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور فقال زجر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك » وقد أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الهر » وقال الترمذي غريب
وقال النسائي هذا حديث منكر اه وفي اسناده عمر بن زيد الصنعاني. قال ابن حبان
يتفرد بالمناكير عن المشاهير حتى خرج عن حد الاحتجاج به . وقال الخطابي قد
تكلم بعض العلماء في اسناد هذا الحديث وزعم انه غير ثابت عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم. وقال ابن عبد البر حديث بيع السنور لا يثبت رفعه . وقال النووي
الحديث صحيح رواه مسلم وغيره انتهى . ولم يخرج مسلم من طريق عمر بن زيد
المذكور بل رواه من حديث معقل بن عبد الله الجزري عن أبي الزبير قال « سألت
جابراً » وقد أخرج الحديث أيضاً أبو داود والترمذي من طريق أخرى ليس فيها عمر
ابن زيد الصنعاني باللفظ الذي ذكره المصنف ولكن في اسناده اضطراب كما قال
الترمذي : قوله « حرم ثمن الدم » اختلف في المراد به ف قيل أجرة الحجامة فيكون
دليلاً لمن قال بانها غير حلال وسيأتي الكلام على ذلك في باب ما جاء في كسب
الحجام من أبواب الاجارة. وقيل المراد به ثمن الدم نفسه فيدل على تحريم بيعه
وهو حرام اجماعاً كما في الفتح . قوله « وثن الكلب » فيه دليل على تحريم بيع

الكتاب (١) وظاهره عدم الفرق بين الماعم وغيره سواء كان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز
واليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد
دون غيره. ويدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث جابر قال «نهى رسول الله
صلي الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد» قال في الفتح ورجال اسناده
ثقات الا انه طعن في صحته وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن
من رواية أبي المهزم وهو ضعيف فينبغي حمل المطابق على المقيد ويكون المحرم بيع
ما عدا كلب الصيد ان صالح هذا المقيد للاحتجاج به وقد اختلفوا أيضا هل تجب
القيمة على متلفه من قال بتحريم بيعه قال بدم الوجوب ومن قال بجوازه قال بالوجوب
ومن فصل في البيع فصل في لزوم القيمة وروى عن مالك انه لا يجوز بيعه وتجب القيمة
وروى عنه ان بيعه مكروه فقط. قوله «وكسب البغى» في الرواية اثنائية ومهر البغى (٢)
والمراد ما تأخذه الزانية على الزنا وهو مجمع على تحريمه والبغى بفتح الموحدة وكسر
المعجمة وتشديد النحتانية. وأصل البغى الطلب غير انه أكثر ما يستعمل في الفساد
واستدل به على أن الامة اذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه لاشاعة يجب
للسيد الحكم. قوله «وامن الواشمة والمستوشمة» سيأتي الكلام على هذا في باب
ما يكرهه من تزويج النساء من كتاب الواشمة ان شاء الله. قوله «وآكل الربا وموكله»
يأتي ان شاء الله الكلام على هذا في باب التشديد في الربا من أبواب الربا قوله «ولعن
المصورين» فيه ان التصوير من أشد المحرمات لان اللعن لا يكون الا على ما هو كذلك وقد
تقدم ما يحرم من التصوير وما لا يحرم في أبواب الالباس. قوله «وحلوان الكاهن» الحلوان

(١) اقول ما ذكره الشارح من ان قوله في الحديث «وثن الكلب» يدل على
تحريم بيعه انما هو بالزوم لا بالنص لان الحديث دل على تحريم ثمن الكلب بالنص وعلى
تحريم بيعه بالزوم افهم:

(٢) وسمى مهرًا مجازًا وللفقهاء في حكمه تفاصيل ترجع الى كيفية أخذه والذي اختاره
العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى انه في جميع كيفياته يجب التصديق به ولا يرد الى الدافع لانه
دفعه باختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب خيث
يجب التصديق به ولا يمان صاحب المعصية بحصول غرضه ورجوع ماله اليه: والله اعلم

بضم الحاء المهملة مصدر حلوته إذا أعطيته. قال في الفتح وأصله من الخلاوة شبه بالشيء الحلو من حيث أنه يؤخذ سهلاً بلا كلفة ولا مشقة والحلوان أيضاً الرشوة والحلوان أيضاً ما يأخذه الرجل من مهر ابنته لنفسه. والكاهن قال الخطابي هو الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن السكواتن قال في الفتح حلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتناهاه العرافون من استطلاع الغيب. قوله «قاملاً كفه تراباً» كناية عن منعه من الثمن كما يقال للطالب الخائب لم يحصل في كفه غير التراب وقبل المراد التراب خاصة حملاً للحديث على ظاهره وهذا جمود لا ينبغي التمويل عليه ومثله حمل من حمل حديث «احثوا التراب في وجوه المداحين» على معناه الحقيقي. قوله «والسنور» بكسر السين المهملة وفتح النون المشددة وسكون الواو بعدها واء وهو الهر وفيه دليل على تحريم بيع الهروبه قال أبو هريرة ومجاهد وجابر وابن زيد حكى ذلك عنهم ابن المنذر وحكاه المنذرى أيضاً عن طاوس وذهب الجمهور الى جواز بيعه وأجابوا عن هذا الحديث بما تقدم من تضعيفه وقد عرفت ذلك وقيل إنه يحمل النهى على كراهة التزيه وأن بيعه ليس من مكارم الاخلاق ولا من المروآت ولا يخفى أن هذا إخراج للنهى عن معناه الحقيقي بلا مقتض *

باب النهى عن بيع فضل الماء

١ عن إياس بن عبد الله بن النبی صلی الله علیه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذی * ٢ وعن جابر عن النبي صلی الله علیه وآله وسلم مثله. رواه أحمد وابن ماجه *

حديث إياس قال القشيري هو على شرط الشيخين وحديث جابر هو في صحيح

(١) وقد ذهب الى هذا العموم العلامة ابن القيم في زاد المعاد وقال انه يجوز دخول الأرض المملوكة لاخذ الماء والكلاء لان له حقاً في ذلك ولا يمنعه استعمال ملك الغير وقال انه نص احمد على جواز الرعى في ارض غير مباحة للرعى. قال الصنعاني في سبل السلام والى مثله ذهب المنصور بالله والامام يحيى في الخطب والحشيش: والله أعلم

مسلم ولفظه لفظ حديث إِبَاس وكذا أخرجه النسائي (والحديثان) يدلان على تحريم بيع فضل الماء وهو الفاضل عن كفاية صاحبه والظاهر أنه لا فرق بين الماء الساكن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للشرب أو لغيره وسواء كان حاجة الماشية أو الزرع وسواء كان في فلاة أو في غيرها وقال القرطبي ظاهر هذا اللفظ النهي عن نفس بيع الماء الفاضل الذي يشرب فانه السابق الى الفهم وقال النووي حاكيا عن أصحاب الشافعي أنه يجب بذل الماء في الفلاة بشروط . أحدها أن لا يكون ماء آخر يستغنى به . الثاني أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقي الزرع . الثالث أن لا يكون ما لا يجرى إليه ويؤيد ما ذكرنا من دلالة الحديثين على المنع من بيع الماء على العموم حديث أبي هريرة عند الشيخين مرفوعا بلفظ «لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء» وذكره صاحب جامع الاصول بلفظ «لا يباع فضل الماء» وهو لفظ مسلم وسيأتي هذا الحديث وما في معناه في باب النهي عن منع فضل الماء من كتاب إحياء الموات ويؤيد المنع من البيع أيضا أحاديث «الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والبار» وستأتي في باب «الناس شركاء في ثلاث» من كتاب إحياء الموات أيضا وقد حمل الماء المذكور في حديثي الباب على ماء الفحل وهو مع كونه خلاف الظاهر مردود بما في حديث جابر الذي أشار اليه المصنف فانه في صحيح مسلم بلفظ «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع فضل الماء وعن منع ضراب الفحل وقد خصص من عموم حديثي المنع من البيع للماء ما كان منه محرزا في الآنية فانه يجوز بيعه قياسا على جواز بيع الحطب اذا أحرزه الحاطب لحديث الذي أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاحتطاب ليستغني به عن المسئلة وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة وقد تقدم في الزكاة وهذا القياس بعد تسليم صحته إنما يصح على مذهب من جوز التخصيص بالقياس والخلاف في ذلك معروف في الاصول ولكنه يشكل على النهي عن بيع الماء على الإطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من أن عثمان اشترى نصف بشر رومة من اليهودي وسبها للمسلمين بعد أن سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول «من يشتري بشر رومة فيوسع بها على المسلمين وله الجنة» وكان اليهودي يبيع ماءها» الحديث فانه كما يدل على جواز بيع البشر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء لتقريره (٣١٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

صلى الله عليه وآله وسلم لليهودى على البيع ومجانب بان هذا كان في صدر الاسلام وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قوية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم صالحهم في مبادئ الامر علي ما كانوا عليه ثم استقرت الاحكام وشرع لامته تحريم بيع الماء فلا يمارضه ذلك التقدير وايضا الماء هنا دخل تبعا لبيع البئر ولا نزاع في جواز ذلك *

﴿ باب النهي عن ثمن عسب الفحل ﴾

١- عن ابن عمر قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن عسب الفحل » رواه أحمد والبخارى والنسائي وأبو داود * ٢ عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع ضرب الفحل » رواه مسلم والنسائي * ٣ وعن أنس « أن رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عسب الفحل فنهاه فقال يا رسول الله أنا نظرك الفحل فذكرم فرخص له في الكرامة » رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب * *

في الباب عن أنس غير حديث الباب عند الشافعي وعن علي عليه السلام عند الحاكم في علوم الحديث وابن حبان والبرار وعن البراء عند الطبراني وعن ابن عباس عنده أيضا : قوله « عسب الفحل » بفتح العين المهملة وإسكان السين المهملة أيضا وفي آخره موحدة ويقال له المسيب أيضا والفحل الذكرك من كل حيوان فرسا كان أوجلا أو تيسا أو غير ذلك. وقد روي النسائي من حديث أبي هريرة نهى عن عسب التيس واختلف فيه ف قيل هو ماء الفحل وقيل أجرة الجماع ويؤيد الأول حديث جابر المذكور في الباب (وأحاديث الباب) تدل على أن بيع ماء الفحل وإجارته حرام لانه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه واليه ذهب الجمهور وفي وجهه للشافعية والحنابلة وبه قال الحسن وابن سيرين وهو مروي عن مالك أنها تجوز إجارة الفحل للضراب مدة معلومة وأحاديث الباب ترد عليهم لأنها صادقة علي الإجارة قال صاحب الافعال أعسب الرجل عسبا أكثرى منه فخلا ينزيه ولا يصح القياس على تلقيح النخل لان ماء الفحل صاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيح

قال في الفتح وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازه. قوله «فرخص له في الكرامة» فيه دليل أن المعير إذا أهدى إليه المستعير هدية بغير شرط حلت له وقد ورد الترغيب في أطراق الفحل. أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعا «من أطرق فرسا فاعقب كان له كاجر سبعين فرسا» *

باب النهي عن بيع الغرر

١ عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر» رواه الجماعة إلا البخاري * ٢ وعن ابن مسعود «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر» رواه أحمد * ٣ وعن ابن عمر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع جبل الحبل» رواه أحمد ومسلم والترمذي * وفي رواية «نهى عن بيع جبل الحبل وجبل الحبل» ان تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تنجب» رواه أبو داود وفي لفظ «كان أهل الجاهلية يتناعون لحوم الجزور الى جبل الحبل وجبل الحبل ان تنتج الناقة ما في بطنها ثم يحمل التي تنجب فتهاجم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك» متفق عليه. وفي لفظ «كانوا يتناعون الجزور الى جبل الحبل فتهاجم صلى الله عليه وآله وسلم عنه» رواه البخاري *

حديث ابن مسعود في اسناده يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي فيه ارسال بين المسيب وعبد الله والصحيح وقفه وقال الدارقطني في العلل اختلف فيه والموقوف أصح وكذلك قال الخطيب وابن الجوزي وقد روى أبو بكر ابن أبي عاصم عن عمران بن حصين حديثا مرفوعا وفيه النهي عن بيع السمك في الماء فهو شاهد لهذا. قوله «نهى عن بيع الحصاة» اختلف في تفسيره فقيل هو أن يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرى الحصاة أو من هذه الارض ما انتهت اليه في الرمي وقيل هو أن يشرط الخيار الى أن يرمى الحصاة وقيل هو أن يحمل نفس الرمي فيما يؤبده ما أخرجه البزار من طريق حفص بن عاصم عنه انه قال يعني اذا قذف الحصاة فقد وجب البيع: قوله «وعن بيع الغرر» بفتح المعجمة وبراء بن مهمان بن

وقد ثبت النهى عنه في أحاديث. منها المذکور في الباب. ومنها عن ابن عمر عند أحمد وابن حبان. ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه. ومنها عن سهل بن سعد عند الطبراني ومن جملة بيع الغرر بيع السمك في الماء كما في حديث ابن مسعود ومن جملة بيع الطير في الهواء وهو مجمع على ذلك والمعدوم والمجهول والآبق وكل ما دخل فيه الغرر وجه من الوجوه. قال النووي النهى عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع الغرر أمران. أحدهما ما يدخل في المبيع تبعا بحيث لو أفرد لم يصح بيعه. والثاني ما يتسامح بمثله اما لحقارته أو لشمسقة في تمييزه أو تعيينه ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين بيع أساس البناء والابن في ضرع الدابة والحمل في بطنها والقطن المحشوف في الحية : قوله «حبل الحبلية» الحبل ينتج الحاء المهملة والباء وغلط عياض من سكن الباء وهو مصدر حبلت تحبل والحبلية ينتجها أيضا جمع حابل مثل ظلمة وظالم وكتبة وكتاب والهاء فيه للمبالغة وقيل هو مصدر سمي به الحيوان والأحاديث المذكورة في الباب تقضي بطلان البيع لأن النهى يستلزم ذلك كما نقرر في الأصول. واختلف في تفسير حبل الحبلية فمنهم من فسره بما وقع في الرواية من تفسير ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر. وقال الاسماعيلي والخطيب هو من كلام نافع ولا منافاة بين الروايتين ومن جملة الداهيين الى هذا التفسير مالك والشافعي وغيرهما وهو أن يبيع لحم الجزور بمن مؤجل الى أن يلد ولد الناقة وقيل الى أن يحمل ولد الناقة ولا يشترط وضع الحمل وبه جزم أبو اسحق في التبيين وتمسك بالتفسيرين المذكورين في الباب فإنه ليس فيهما ذكر أن يلد الولد ولكنه وقع في رواية متفق عليها بلفظ «كان الرجل يبتاع الى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها وهو صريح في اعتبار أن يلد الولد ويشتمل على زيادة غير جرح. وقال أحمد واسحق وابن حبيب المالكي والترمذي وأكثر أهل اللغة منهم أبو عبيدة وأبو عبيد هو يبيع ولد الناقة الحامل في الحال فتكون علة النهى على القول الاول جهالة الاجل وعلى القول الثاني يبيع الغرر لكونه معدوما ومجهولا وغير مقدور على تسليمه ويرجح الاول قوله في حديث الباب «لحوم الجزور» وكذلك قوله «يبتاعون الجزور» قال ابن التين محصل الخلاف هل المراد البيع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أم ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول

أوجنين الجنين فصارت أربعة اقوال كذا في الفتح : قوله « ان تنتج » بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه والفاعل الناقصة قال في الفتح وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند الى المفعول : قوله « الجزور » بفتح الجيم وضم الزاي وهو البعير ذكر اكان أو أنتى *

٤ وعن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء ما في بطون الانعام حتى تضع وعن بيع ما في ضروعها الا بكيل وعن شراء العبد وهو آبق وعن شراء المغانم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضرببة الغنائم » رواه أحمد وابن ماجه وللمزمذني منه شراء المغانم وقال غريب * ٥ وعن ابن عباس قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المغانم حتى تقسم » رواه النسائي * ٦ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه أحمد وأبو داود * ٧ وعن ابن عباس قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع تمر حتى يطعم أو صوف علي ظهر أولبن في ضرع أو سمن في لبن » رواه الدارقطني *

حديث أبي سعيد أخرجه أيضا البزار والدارقطني وقد ضعف الحافظ اسناده وشهر بن حوشب فيه مقال تقدم وقد حسن الترمذى ما أخرجه منه ويشهد لاكثر الاطراف التي اشتمل عليها أحاديث أخر منها أحاديث النهى عن بيع الفرر وما ورد في النهى عن بيع الملاقيع والمضامين وما ورد في حبل الحبلية على أحد التفسيرين وحديث أبي هريرة في اسناد أبي داود رجل مجهول وحديث ابن عباس الآخر أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده عمر بن فروخ قال البيهقي تفرد به وليس بالقوى انتهى ولكنه قد وثقه ابن معين وغيره وقد رواه عن وكيع مرسلا أبو داود في المراسيل وابن أبي شيبه في مصنفه قال وثقه غيره على ابن عباس وهو المحفوظ. وأخرجه أيضا أبو داود من طريق أبي اسحق عن عكرمة والشافعي من وجه آخر عن ابن عباس والطبراني في الاوسط من طريق عمر المذكور وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد وفي الباب عن عمران بن حصين مرفوعا عند أبي بكر بن أبي عاصم بلفظ « نهى عن بيع ما في ضرع الماشية قبل أن تحلب وعن الجنين في بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين والملاقيع وحبل الحبلية » وعن بيع الفرر ، قوله « عن شراء ما في بطون الانعام » فيه دليل على أنه لا يصح شراء الحمل وهو مجمع

عليه والعلة الغرر وعدم القدرة على التسليم: قوله « وعن بيع مافي ضروعها » هو أيضا مجمع على عدم صحة بيعه قبل انفصاله لما فيه من الغرر والجهالة إلا أن بيعه منه كيلا نحوان يقول بعت منك صاعا من حليب بقرتي فان الحديث يدل على جوازه لارتفاع الغرر والجهالة. قوله « وعن شراء العبد الآبق » فيه دليل على أنه لا يصح بيعه وقد ذهب الى ذلك الهادي والشافعي. وقال أبو حنيفة وأصحابه والتأيد بالله وأبو طالب انه يصح موقوفا على التسليم واستدلوا بعموم قوله تعالى (وأحل الله البيع) وهو من التمسك بالعام في مقابلة ما هو أخص منه مطلقا وعلة النهي عدم القدرة على التسليم ان كانت عين العبد الآبق معلومة والا فمجموع الجاهالة والغرر وعدم القدرة على التسليم. قوله « وشراء المغانم » مقتضى النهي عدم صحة بيعها قبل القسمة لانه لا ملك على ما هو الاظهر من قول الشافعي وغيره لاحد من الغانمين قبلها فيكون ذلك من أكل أموال الناس بالباطل: قوله « وعن شراء الصدقات » فيه دليل على أنه لا يجوز للمتصدق عليه بيع الصدقة قبل قبضها لانه لا يملكها الا به وقد خصص من هذا العموم المصدق فقيل يجوز له بيع الصدقات قبل قبضها وهو غير مقبول الا بدليل يخص هذا العموم وجعل التولية اليه بمنزلة القبض دعوى مجردة وعلى تسليم قيامها مقام القبض فلا فرق بينه وبين غيره: قوله « وعن ضربة الغائص » المراد بذلك أن يقول من يعتاد الغوص في البحر لغيره ما أخرجه في هذه الغوصة فهو لك بكذا من الثمن فان هذا لا يصح لما فيه من الغرر والجهالة. قوله « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع ثمرة حتى يطعم » سيأتي الكلام على هذا في باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه: قوله « أو صوف على ظهر » فيه دليل على عدم صحته ببيع الصوف مادام على ظهر الحيوان والى ذلك ذهب العترة والفقهاء والعلة الجاهالة والتأدية الى الشجار في موضع القطع: قوله « أو سمن في لبن » يعني لما فيه من الجاهالة والغرر ☆

٨ وعن أبي سعيد قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الملامسة والمنازمة في البيع واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالناهار ولا يقبله والمنازمة أن ينبذ الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الآخر بثوبه ويكون ذلك بينهما من غير نظرو لا تراض » متفق عليه * ٩ وعن أنس قال « نهى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمحاضرة والمنازمة والملازمة والمزاينة *
رواه البخاري

قوله «عن الملازمة والمنازمة» هما مفسران بما ذكر في الحديث ذكر البخاري ذلك في اللباس عن الزهري وقد فسر ابن الملازمة أن يمس الثوب ولا ينظر اليه والمنازمة أن يطرح الرجل ثوبه باليمين الى الرجل قبل أن يلقه وينظر اليه وهو كالنفسير الاول. قال في الفتح ولا يبي عوانة عن يونس أن يتابع القوم السماع لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها أو يتنازل القوم السماع كذلك فهذان ابواب القمار وفي رواية لابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري المنازمة أن يقول القى الى مامك والقى اليك مامعى والنسائي من حديث أبي هريرة الملازمة أن يقول الرجل للرجل ايعك ثوبي بثوبك ولا ينظر احدهما الى ثوب الآخر ولكن يلمسه لمسا. والمنازمة أن يقول انبذ مامعى وتنبذ مامك فيشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كم مع الآخر. وروى أحمد عن معمر انه فسر المنازمة بأن يقول اذا نبذت هذا الثوب تقدم وجب البيع. والملازمة ان يلمس يده ولا ينشره ولا يلقه اذا مسه وجب البيع. ولمسلم عن أبي هريرة الملازمة أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. والمنازمة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه الى الآخر لم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه. قال الحافظ وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقمد بلفظ الملازمة والمنازمة لأنها مفاعلة فتستدعي وجود الفعل من الجانبين قال واختلف العلماء في تفسير الملازمة على ثلاث صور هي أوجه للشافعية أصحها أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك اذا رأيت به وهذا موافق للتفسير الذي في الأحاديث. الثاني أن يجعل النفس اللامس بيعا بغير صيغة زائدة. الثالث أن يجعل اللامس شرطا في قطع خيار المجلس والبيع على التأويلات كلها باطل. ثم قال واختلفوا في المنازمة على ثلاثة أقوال وهي ثلاثة أوجه للشافعية أصحها أن يجعل النفس النبذ بيعا كما تقدم في الملازمة وهو الموافق للتفسير المذكور في الأحاديث والثاني أن يجعل النبذ بيعا بغير صيغة. والثالث أن يجعل النبذ قاطعا للخيار هكذا في الفتح. والعلّة في النهي عن الملازمة والمنازمة والغرر والجهالة وابطال خيار المجلس وحديث أنس يأتي الكلام على ما شتمل عليه من المحاقلة والمزاينة في باب النهي

عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه وأما الخاضرة المذكورة فيه فهي بالخاء والضاد المعجمتين وهي بيعة الثمرة خضراء قبل بدو صلاحها وسيأتي الخلاف في ذلك *

باب النهي عن الاستثناء في البيع إلا أن يكون معلوماً

١ عن جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الحاقلة والمزابنة والثنيا إلا أن تعلم» رواه النسائي والترمذي وصححه *
الحديث أخرجه مسلم بلفظ «نهى عن الثنيا» وأخرجه أيضاً بزيادة «الأن تعلم» النسائي وابن حبان في صحيحة وغلط ابن الجوزي فزعم أن هذا الحديث متفق عليه وليس الأمر كذلك فإن البخاري لم يذكر في كتابه الثنيا وهو يدل على تحريم الحاقلة والمزابنة وسيأتي الكلام عليهما والثنيا بضم المثناة وسكون النون المراد بها الاستثناء في البيع نحو أن يبيع الرجل شيئاً ويستثنى بعضه فإن كان الذي استثناءه معلوماً نحو أن يستثنى واحدة من الأشجار أو منزلاً من المنازل أو موضعاً معلوماً من الأرض صح بالاتفاق وإن كان مجهولاً نحو أن يستثنى شيئاً غير معلوم لم يصح البيع وقد قيل أنه يجوز أن يستثنى مجهول العين إذا ضرب لاختياره مدة معلومة لأنه بذلك صار كالمعلوم وبه قالت الهادوية وقال الشافعي لا يصح لما في الجهالة حال البيع من الغرر وهو الظاهر لدخول هذه الصورة تحت عموم الحديث وإخراجها يحتاج إلى دليل وبمجرد كون مدة الاختيار معلومة وإن صار به على بصيرة في التعيين بعد ذلك لكنه لم يصح به على بصيرة حال العقد وهو المعتبر (والحكمة) في النهي عن استثناء المجهول ما يتضمنه من الغرر مع الجهالة *

باب بيعتين في بيعة

١ عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا» رواه أبو داود وفي لفظ «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين في بيعة» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه * ٢ وعن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن صفقتين في صفقة قال سماك هو الرجل يبيع البيع فيقول هو بنسا بكذا وهو
ينقد بكذا وكذا » رواه أحمد *

حديث أبي هريرة باللفظ الاول في اسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم فيه غير
واحد قول المنذرى والمشهور عنه من رواية الدراوردي ومحمد بن عبد الله الانصاري انه
صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن بيعتين في بيعة » انتهى وهو باللفظ الثاني عند من ذكره
المصنف وأخرجه أيضا الشافعي ومالك في بلاغاته وحديث ابن مسعود أورده الحافظ
في التلخيص وسكت عنه . وقال في جمع الزوائد رجال أحمد ثقات وأخرجه أيضا البزار
والطبراني في الكبير والاولى وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني وابن عبد البر
قوله : « من باع بيعتين » فسرهما سماك بما رواه المصنف عن أحمد عنه وقد وافقه علي
مثل ذلك الشافعي فقال بان يقول بعثك بألف نقدا وألفين الى سنة نخذ أيهما
شئت انت وشئت أنا ونقل ابن الرفعة عن القاضي ان المسئلة مفروضة على انه
قبل علي الايهام اما لو قال قبلت بألف نقدا أو بألفين بالنسيئة صح ذلك . وقد فسر
ذلك الشافعي بتفسير آخر فقال هو أن يقول بعثك ذا العبد بألف على أن يبيعه
دارك بكذا أي اذا وجب لك عتدي وجب لي عندك وهذا يصلح تفسير الرواية
الاخرى من حديث أبي هريرة لا الأولى فان قوله فله أو كسهما يدل على أنه
باع الشيء الواحد بيعتين بيعة بأقل وبيعة بأكثر . وقيل في تفسير ذلك هو أن
يسلفه دينارا في قفيز حنطة الى شهر فلما حل الاجل وطالبه بالحنطة قال بعني
القفيز الذي لك على الى شهرين بقفيزين فصار ذلك بيعتين في بيعة لان البيع
الثاني قد دخل على الاول فيرد إليه أو كسهما وهو الاول كذا في شرح السنن لابن
رسلان . قوله « فله أو كسهما » أي انقصهما قال الخطابي لا أعلم احدا قال بظاهر
الحديث وصحح البيهقي باوكس الثمنين الا ما حكى عن الازعاعي وهو مذهب فاسد
اتهمي . ولا يخفى ان ما قاله هو ظاهر الحديث لان الحكم له بالاوكس يستلزم
صحة البيع به : قوله « أو الرابا » يعني أو يكون قد دخل هو وصاحبه في الربا المحرم
اذا لم يأخذ الاوكس بل أخذ الاكثر وذلك ظاهر في التفسير الذي ذكره ابن
رسلان وأما في التفسير الذي ذكره أحمد عن سماك وذكره الشافعي ففيه متمسك
لمن قال يحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لاجل النساء وقد ذهب الى ذلك

زين العابدين علي بن الحسين والناصر والمنصور بالله والهادوية والامام مجبى .
وقالت الشافعية والحنفية وزيد بن علي والمؤيد بالله والجمهور إنه يجوز لعموم الادلة
القاضية بجوازه وهو الظاهر لان ذلك المتمسك هو الرواية الاولى من حديث
أبي هريرة وقد عرفت ما في راويها من المقال ومع ذلك فالشهور عنه اللفظ الذي
رواه غيره وهو النهى عن بيعتين في بيعه ولا حاجة فيه على المطلوب ولو سلمنا ان
تلك الرواية التي تفرد بها ذلك الراوي صالحة للاحتجاج لكان احتمالها لتفسير
خارج عن محل النزاع كما ساف عن ابن رسلان قاده في الاستدلال بها على المتنازع
فيه على ان غاية ما فيها الدلالة على المنع من البيع اذا وقع على هذه الصورة وهي
ان يقول نقدا بكذا ونسيئة بكذا الا اذا قال من أول الأمر نسيئة بكذا فقط وكان
أكثر من سعر يومه مع ان المتمسكين بهذه الرواية ينعون من هذه الصورة ولا يدل
الحديث على ذلك فالدليل أخص من الدعوى وقد جمعنا رسالة في هذه المسئلة وسميناها
شفاء الغلل في حكم زيادة الثمن لجرد الأجل وحققتها تحقيقا لم نسبق اليه والعلة
في تحريم بيعتين في بيعه عدم استقرار الثمن في صورة بيع الشيء الواحد بثمنين
والتعليق بالشرط المستقبل في صورة بيع هذا على أن يبيع منه ذاك ولزوم الربا
في صورة القفيز الحنطة : قوله « أوصفتين في صفقة » أي بيعتين في بيعه *

❦ (باب النهى عن بيع العربون) ❦

١ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم عن بيع العربان » رواه أحمد والنسائي وأبو داود وهو مالك في الموطأ *
الحديث منقطع لانه من رواية مالك انه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يدركه
فبينهما راو لم يسم 'وسماه ابن ماجه فقال عن مالك عن عبد الله بن طامر الأسلمى
وعبد الله لا يحتج بحديثه وفي اسناد ابن ماجه هذا أيضا حبيب كاتب الامام مالك
وهو ضعيف لا يحتج به . وقد قيل ان الرجل الذي لم يسم هو ابن لهيعة ذكر ذلك
ابن عدى وهو أيضا ضعيف . ورواه الدارقطني . والخطيب عن مالك عن عمرو
ابن الحرث عن عمرو بن شعيب وفي اسنادها الهيثم بن ايمان وقد ضعفه الازدى وقال

أبو حاتم صدوق ورواه البيهقي موصولاً من غير طريق مالك وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العربان في البيع فاصله وهو مرسل وفي اسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف: قوله «العربان» ضم العين المهملة واسكان الراء ثم موحدة مخففة ويقال فيه عربون بضم العين والياء ويقال بالهمزة مكان العين. قال أبو داود قال مالك وذلك فيما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو يتكاري الدابة ثم يقول أعطيك ديناراً على أني أن تركت السلعة أو السكراء فما أعطيتك لك انتهى. وبمثل ذلك فسره عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه إذا لم يختار السلامة أو أكرت الدابة كان الدينار أو نحوه للمالك بغير شيء وإن اختارها أعطاه بقية القيمة أو السكراء * (وحدث) الباب يدل على تحريم البيع مع العربان وبه قال الجمهور وخالف في ذلك أحمد فاجازه وروى نحوه عن عمر وابنه. وبدل على ذلك حديث زيد بن أسلم المتقدم وفيه المقال المذكور والأولى ما ذهب إليه الجمهور لأن حديث عمرو بن شعيب قد ورد من طرق يقوى بعضها بعضاً ولا نه يتضمن الحظر وهو أرجح من الإباحة كما تقرر في الأصول. والعلة في النهي عنه أشبهه على شرطين فاسدين. أحدهما شرط كون مادفعه إليه يكون مجانياً إن اختار ترك السلعة. والثاني شرط الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع *

(باب تحريم بيع العصور ممن يتخذ خمرًا أو كل بيع أعان على معصية)

١ عن أنس قال «لئن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والحاملة اليها وساقها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له» رواه الترمذي وابن ماجه * ٢ وعن ابن عمر قال «لعنت الخمر على عشرة وجوه لعنت الخمر بعينها وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والحاملة اليه وآكل ثمنها» رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود بنحوه لكنه لم يذكر آكل ثمنها ولم يقل عشرة * (وحدث)

الحديث الأول قال الحافظ في التلخيص ورواه ثقات والحديث الثاني في اسناده عبد الرحمن بن عبد الله الفانقي أمير الاندلس قال يحيى لا أعرفه وقال قوم

هو معروف وصحيحه ابن السكن (وفي الباب) عن أبي هريرة عند أبي داود وعن ابن عباس عند ابن حبان وعن ابن مسعود عند الحاكم وعن بريدة عند الطبراني في الاوسط من طريق محمد بن احمد بن أبي خيثمة بلفظ «من حبس العنب أيام الفطاف حتى يبيعه من يهودي أو نصراني أو ممن يتخذ خمرًا فقد تقحم النار على بصيرة» حسنه الحافظ في بلوغ المرام . وأخرجه البيهقي بزيادة «أو ممن يعلم أن يتخذ خمرًا» وقد استدلل المصنف رحمه الله بحديثي الباب على تحريم بيع العصير ممن يتخذ خمرًا وتحريم كل بيع أعان على معصية قياسا على ذلك وليس في حديثي الباب تعرض لتحريم بيع العنب وبحوه ممن يتخذ خمرًا إلا أن المراد بلعن بائعها وآكل ثمنها بائع الخمر واكل ثمن الخمر وكذلك بقية الضمائر المذكورة هي للخمر ولو مجازا كما في عاصرها ومعتصرها فإنه يؤل المعصور الى الخمر والذي يدل على مراد المصنف حديث بريدة الذي ذكرناه لترتيب الوعيد الشديد على من باع العنب الى من يتخذ خمرًا ولكن قوله حبس وقوله أو ممن يعلم أن يتخذ خمرًا يدلان على اعتبار القصد والتمدد للبيع الى من يتخذ خمرًا ولا خلاف في التحريم مع ذلك وأما مع عدمه فذهب جماعة من أهل العلم الى جوازهم منهم الهاذوية مع الكراهة ما لم يعلم أنه يتخذ لذلك ولكن الظاهر أن البيع من اليهودي والنصراني لا يجوز لانه مظنة لجعل العنب خمرًا ويؤيد المنع مع من البيع مع ظن استعمال المبيع في معصية ما أخرجه الترمذي وقال غريب من حديث أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا تبيعوا الفينيات المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خير في تجارة فيهن ونمنهن حرام» *

(باب النهى عن بيع مالا يملكه لي مضي في شتره وبسلمه)

١ عن حكيم بن حزام قال «قلت يا رسول الله يا بني الرجل فيسأني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه ثم أبتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك»
رواه الحنابلة *

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن حكيم انتهى . وفي بعض طرقه عبد الله بن عصة زعم عبد

الحق انه ضعيف جدا ولم يتقبه ابن القطان بل نقل عن ابن حزم انه مجهول . قال الحافظ . وهو جرح مردود وقد روى عنه ذلك ثلاثة كما في التلخيص وقد احتج به النسائي (وفي الباب) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ولم يضمن ولا يبيع ماليس عندك» قوله «ماليس عندك» أي ماليس في ملكك وقد رتكت والظاهر أنه يصدق على العبد المقصوب الذي لا يقدر على انتزاعه ممن هو في يده وعلى الآبق الذي لا يعرف مكانه والطير المنفلة الذي لا يعتاد رجوعه ويدل على ذلك معنى عند لغة قال الرضى أنها تستعمل في الحاضر القريب وما هو في حوزتك وان كان بعدا انتهى . فيخرج عن هذا ما كان غائبا خارجا عن الملك أو داخلا فيه خارجا عن الحوزة وظاهره أنه يقال لما كان حاضرا وان كان خارجا عن الملك . فمعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يبيع ماليس عندك» أي ماليس حاضرا عندك ولا غائبا في ملكك ونحت حوزتك . قال البغوي النهي في هذا الحديث عن بيع الأعيان التي لا يملكها المبيع شي موصوف في ذمته فيجوز فيه السلم بشروطه فلو باع شيئا موصوفا في ذمته عام الوجود عند الحل المشروط في البيع جاز وان لم يكن المبيع موجودا في ملكه حالة العقد كالسلم قال وفي معنى بيع ماليس عنده في الفساد بيع الطير المنفلة الذي لا يعتاد رجوعه الي محله فان اعتاد الطائر أن يعود ليلام يصح أيضا عند الأكثر إلا النحل فان الأصح فيه الصحة كما قاله النووي في زيادات الروضة وظاهر النهي تحريم ما لم يكن في ملك الإنسان ولا داخلا تحت مقدوره وقد استثنى من ذلك السلم فتكون أدلة جوازه مخصصة لهذا العموم وكذلك اذا كان المبيع في ذمة المشتري اذ هو كالحاضر المقبوض *

❦ (باب من باع سلعة من رجل ثم من آخر) ❦

١ عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «أيا امرأة زوجها حليان فهي للأول منهما وأيا رجل باع بيعا من رجلين فهو للأول منهما» رواه

الحكمة الآن ابن ماجه لم يذكر فيه فصل النكاح وهو يدل بعمومه على فساد بيع البائع المبيع وان كان في مدة الخيار * ❦

الحديث هو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه خلاف قد تقدم وقد حسنه الترمذي وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم. قال الحافظ وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة ورجاله ثقات ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي الحسن عن سمرة في هذا أصح: قوله «فهي للأول منها» فيه دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لزوجين كانت لمن عقد له أول الوليين من الزوجين وبه قال الجمهور وسواء كان قد دخل به الثاني أم لا وخالف في ذلك مالك وطاوس والزهري. وروى عن عمر فقالوا إنها تكون للثاني إذا كان قد دخل به الآن الدخول أقوى والخلاف في تفاصيل هذه المسئلة بين المذاهب طویل قوله «وإنما رجل باع» الخ فيه دليل على أن من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الآخر حكم بل هو باطل لأنه باع غير ما يملك إذ قد صار في ملك المشتري الأول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار أو بعد انقضاءه الآن المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع *

(باب النهي عن بيع بالدين الدين وجواز مبالعين ممن هو عليه)

١ ❦ عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالي بالكالي» رواه الدارقطني * ٢ وعن ابن عمر قال «أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أني أبيع الأبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير فقال لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا ويذكما شيء» رواه الحنابلة * وفي لفظ بعضهم «أبيع بالدنانير وأخذ مكانها الورق وأبيع بالورق وأخذ مكانها الدنانير» وفيه دليل على جواز التصرف في الثمن قبل قبضه وان كان في مدة الخيار وعلى أن خيار الشرط لا يدخل الصرف * ❦

الحديث الأول صححه الحاكم على شرط مسلم وتعقب بأنه تفرد به موسى بن عبيدة الربذي كما قال الدارقطني وابن عدي. وقد قال فيه أحمد لا يحمل الرواية عنه عندي ولا أعرف هذا الحديث عن غيره وقل ليس في هذا أيضاً حديث يصح ولكن

اجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي أهل الحديث يوهنون هذا الحديث
 اهـ ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
 عن بيع كالي بكالي» ودين بدين «والن في اسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهدا والحديث
 ي صحيحه الحاكم وأخرجه ابن حبان والبيهقي وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعا إلا
 من حديث سماك بن حرب وذاكره روى عن ابن عمر موقوفا وأخرجه النسائي
 وقوفا عليه أيضا قال البيهقي والحديث تفرد برفعه سماك بن حرب وقال شعبة
 رفته لنا سماك وأنا نأمره: قوله «الكالي بالكالي» هو مهموز قال الحاكم عن أبي الوليد
 حسان هو بيع النسبة بالنسبة كذا نقله أبو عبيد في الغريب وكذا نقله الدارقطني
 عن أهل اللغة وروى البيهقي عن نافع قال هو بيع الدين بالدين . وفيه دليل على
 عدم جواز بيع الدين بالدين وهو اجماع كما حكاه أحمد في كلامه السابق وكذا
 لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم . قوله «بالبيع» قال الحافظ بالباء الموحدة كما وقع
 عند البيهقي في بيع العرق . قال انووي ولم يكن اذذاك قد كثرت فيه اقوال .
 وقال ابن باطيش لم أر من ضبطه والظاهر أنه بالنون حكى ذلك عنه في التلخيص
 وابن رسلان في شرح السنن: قوله «لا بأس» الخ فيه دليل على جواز الاستبدال
 عن الثمن الذي في الذمة بغيره وظاهره أنه ما غير حاضر بن جميعا بل الحاضر أحدهما
 وهو غير اللازم فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر: قوله «ما لم تفترقا وبينكما شيء»
 فيه دليل على أن جواز الاستبدال مقيد بالتقاضي في المجلس لأن الذهب والفضة
 مالا ن ربويان فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر إلا بشرط وقوع التقاضي في المجلس
 وهو محكي عن عمرو ابنه عبد الله رضي الله عنهما والحسن والحكم وطاوس والزهرى
 ومالك والشافعي وأبي حنيفة وانثوري والاوزاعي وأحمد وغيرهم وروى عن ابن
 مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب وهو أحد قول الشافعي أنه مكروه أي الاستبدال
 المذكور والحديث يرد عليهم * واختلف الأولون فمنهم من قال يشترط أن يكون
 بسعر يومها كما وقع في الحديث وهو مذهب أحمد وقال أبو حنيفة والشافعي أنه
 يجوز بسعر يومها وأعلى وأرخص وهو خلاف ما في الحديث من قوله «بسعر يومها»
 وهو أخص من حديث «إذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان بدايد»
 فيبني العام على الخاص *

باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه

١- عن جابر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى تستوفيه» رواه أحمد ومسلم * ٢ وعن أبي هريرة قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله سام أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفي» رواه أحمد ومسلم * ٣ «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله» * ٤ وعن حكيم بن حزام قال «قلت يا رسول الله انى اشترى يوما فباي محل لي منها وما يحرم على قال اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه» رواه أحمد * ٥ وعن زيد بن ثابت «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم» رواه ابوداود والدارقطني * ٥ وعن ابن عمر قال «كانوا يبايعون الطعام حزا فباع على السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعوه حتى ينفلو» رواه الجماعة الا الترمذي وابن ماجه وفي لفظ في الصحيحين «حتى يحولوه» * للجماعة الا الترمذي «من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه» ولاحد «من اشترى طعاما بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه» ولاابى داود والنسائي «نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه» * ٦ وعن ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الا مثله» رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظ في الصحيحين «من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله» *

حديث حكيم بن حزام أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي اسناده العلاء ابن خالد الواسطي وثقه ابن حبان وضعفه موسى بن اسماعيل وقد أخرج النسائي بعضه وهو طرف من حديثه المتقدم في باب النهي عن بيع ما لا يكمل * وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا الحاكم وصححه وابن حبان وصححه أيضا: قوله «إذا ابتعت طعاما» وكذا قوله في الحديث الثاني «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» الخ وكذا قوله «من اشترى طعاما» وكذلك بقية ما فيه التصريح بعطلق الطعام في حديث الباب في جميعها دلائل على انه لا يجوز لمن اشترى طعاما

أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره والى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان البتي انه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه والاحاديث ترد عليه فان النهي يقتضي التحريم بحقيقته ويدل على الفساد المراد للبطلان كما تقرر في الاصول وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره فجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الاوزاعي واسحق واحتجوا بان الجزاف يرى في كفى فيه التحذية والاستيفاء انما يكون في مكيل او موزون . وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعا « من اشترى طعاما بكيل او وزن فلا يبيعه حتى يقبضه » ورواه أبو داود والنسائي بلفظ « نهى أن يبيع احد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه » كما ذكره المصنف وللدارقطني من حديث جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري » ونحوه لابزار من حديث أبي هريرة قال في الفتح باسناد حسن قالوا وفي ذلك دليل على ان القبض انما يكون شرطا في المكيل والموزون دون الجزاف واستدل الجمهور - وباطلاق احاديث الباب ونص حديث ابن عمر فانه صرح فيه بانهم كانوا يتساعون جزافا الحديث . ويدل لما قالوا حديث حكيم بن حزام المذكور لانه يعم كل مبيع ويحجب عن حديث ابن عمر وجابر الذين احتج بهما مالك ومن معه بان التنصيص على كون الطعام انهي عن بيعه مكيلا او موزونا لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره نعم لو لم يوجد في الباب الا الاحاديث التي فيها اطلاق لفظ الطعام لا يمكن أن يقال لانه يحمل المطلق على المقيد بالكيل والوزن واما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجزاف قبل قبضه كما في حديث ابن عمر فيحتمل المصير الى أن حكم الطعام متحد من غير فرق بين الجزاف وغيره ورجح صاحب ضوء النهار ان هذا الحكم اعني تحريم بيع الشيء قبل قبضه مختص بالجزاف دون المكيل والموزون وسائر المبيعات من غير الطعام وحكي هذا عن مالك ويحجب عنه بما تقدم من اطلاق الطعام والتصريح بما هو اعم منه كما في حديث حكيم والتنصيص على تحريم بيع المكيل من الطعام والموزون كما في حديث ابن عمر وجابر وما حكاه عن مالك خلاف ما حكاه عنه غيره فان صاحب الفتح حكى عنه ما تقدم وهو مقابل لما حكاه عنه . وكذلك روى عن مالك ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن

(٣٣٣ - سج ٥ نيل الاوطار)

رشد في بداية المجتهد وغيرهم وقد سبق صاحب ضوء النهار الى هذا المذهب ابن المنذر
ولكنه لم يخص بعض الطعام دون بعض بل سوي بين الجزاف وغيره ونفي
اعتبار القبض عن غير الطعام وقد حكى ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب
مالك كقول ابن المنذر ويكفي في رد هذا المذهب حديث حكيم فانه يشمل بعمومه
غير الطعام وحديث زيد بن ثابت فانه مصرح بالذهي في السلع وقد استدل من
خصص هذا الحكم بالطعام بما في البخاري من حديث ابن عمر « ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اشترى من عمر بكرة كان ابنه راكبا عليه ثم وهبه لابنه قبل
قبضه » وبجواب عن هذا بانه خارج عن محل النزاع لان البيع معاوضة بعوض
وكذلك الهبة اذا كانت بعوض وهذه الهبة الواقعة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليست علي عوض وغاية ما في الحديث جواز التصرف في المبيع قبل قبضه بالهبة
بغير عوض ولا يصح الحاق المبيع وسائر التصرفات بذلك لانه مع كونه فاسد
الاعتبار قياس مع الفارق وايضا قد تقرر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا امر الامة او نهاها أمرا أو نهيا خاصا بها ثم فعل ما يخالف ذلك ولم يقم دليل
يدل على التأمي في ذلك الفعل بخصوصه كان مختصا به لان هذا الامر أو النهي
الخاصين بالامة في مسألة مخصوصة مما اخص من أدلة الناس العامة مطلقا فيجوز
العام على الخاص وذهب بعض المتأخرين إلى تخصيص التصرف الذي نهى عنه
قبل القبض بالبيع دون غيره قال فلا يحل البيع ويحل غيره من التصرفات وأراد
ذلك الجمع بين أحاديث الباب وحديث شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للبكر ولكنه
مكر عليه ان ذلك يستلزم الحاق جميع التصرفات التي بعوض وبغير عوض بالهبة بغير
عوض وهو الحاق مع الفارق وايضا الحاقها بالهبة المذكورة دون البيع الذي وردت
تعممه الأحاديث تحكم والا ترى الجمع بالحاق التصرفات بعوض بالبيع فيكون فعلها
قبل القبض غير جائز والحاق التصرفات التي لا عوض فيها بالهبة المذكورة وهذا هو
الراجح ولا يشك عليه ما قدمنا من ان ذلك الفعل مختص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
لان ذلك إنما هو على طريق التنزل مع ذلك القائل بعد فرض ان فعله صلى الله
عليه وآله وسلم يخالف ما دل عليه أحاديث الباب وقد عرفت انه لا مخالفة فلا اختصاص
ويشهد لما ذهبنا اليه اجماعهم على صحة الوقف والعق قبل القبض ويشهد له أيضا

ما عمل به النهي فانه أخرج البخاري عن طاوس قال قلت لابن عباس كيف ذاك قال دراهم بدراهم والطعام مرجأ استفهمه عن سبب النهي فاجابه بانه اذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باع دراهم بدراهم ويبين ذلك ما أخرجه مسلم عن ابن عباس انه قال لما سأله طاوس الانراهم يتناعون بالذهب والطعام مرجأ وذلك لانه اذا اشترى طعاما بمائة دينار ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام الى آخر بمائة وعشرين مثلاً فكأنه اشترى بذهبه ذهباً أكثر منه ولا يخفى ان مثل هذه العلة لا ينطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض وهذا التعليل أجود ما عمل به النهي لان الصحابة أعرف بمقاصد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا شك ان المنع من كل تصرف قبل القبض من غير فرق بين ما كان بعوض وما لا عوض فيه لا دليل عليه الا الحاق لسائر التصرفات بالبيع وقد عرفت بطلان الحاق ما لا عوض فيه بما فيه عوض وبمجرد صدق اسم التصرف على الجميع لا يجعله مسوغاً للقياس عارف بعلم الاصول: قوله «حتى يحوزها التجار الى رحالهم» فيه دليل على أنه لا يكفي مجرد القبض بل لابد من تحويله الى المنزل الذي يسكن فيه المشتري او يضع فيه بضائته وكذلك يدل على هذا قوله في الرواية الأخرى «حتى يحولوه» وكذلك ما وقع في بعض طرق مسلم عن ابن عمر بلفظ «كنا نبتاع الطعام فبعث علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يأمرنا بابتاعه من المكان الذي ابتعناه فيه الى مكان سواء قبل أن نبيعه» وقد قال صاحب الفتح انه لا يعتبر الايواء الى الرحل لان الامر به خرج مخرج الغالب ولا يخفى ان هذه دعوى تحتاج الى برهان لانه مخالفة لما هو الظاهر ولا عذر لمن قال انه يحمل المطابق على المقيدم المصير الى ما دلت عليه هذه الروايات: قوله «جزافاً» بتثنية الجيم والكسر أفصح من غيره وهو ما لم يعلم قدره على التفصيل. قال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافاً لان لم فيه خلافاً اذا جهل البائع والمشتري قدرها: قوله «ولا أحسب كل شيء الامثلة» استعمل ابن عباس القياس وامره لم يبلغه النص المقتضى ان يكون سائر الأشياء كالطعام كاسلف: قوله «حتى يكتاله» قيل المراد بالاكتيال القبض والاستيفاء كما في سائر الروايات ولكنه لما كان الاغلب في الطعام ذلك صرح بالفظ الكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت والظاهر ان من اشترى شيئاً مكايلاً أو موازنة فلا يكون قبضه الا بالكيل

أو الوزن فإن قبضه جزافا كان فاسدا وبهذا قال الجمهور كما حكاه الحافظ عنهم في الفتح وبدل عليه حديث اختلاف الصاعين *

❦ (باب النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان) ❦

١ ❦ عن جابر قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري » رواه ابن ماجه والدرنا قطني *
٢ وعن عثمان قال « كنت ابتاع تمر من بطن من اليهودي قال لهم بنو قينقاع وأبيعه برح فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا عثمان إذا ابتعت فاكيل وإذا بعت فاكل » رواه أحمد والبخاري منه بغير اسناد كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ❦ *

حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده ابن أبي ليلى قال البيهقي وقد روي من وجه آخر ❦ (وفي الباب) ❦ عن أبي هريرة عند الزار باسناد حسن . وعن أنس وابن عباس عند ابن عدى باسنادين ضعيفين جدا كما قال الحافظ . وحديث عثمان أخرجه عبد الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شبة والبيهقي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل . قال البيهقي روى موصولا من أوجه إذا ضم بعضها إلى بعض قوى . وقال في مجمع الزوائد اسناده حسن واستدل بهذه الأحاديث على أن من اشترى شيئا مكابلة وقبضه ثم باعه في غيره لم يحجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانيا وإليه ذهب الجمهور كما حكاه في الفتح عنهم : قال وقال عطاء مجوز بيعه بالكيل الأول مطلقا وقيل إن باعه بتقد جاز بالكيل الأول وإن باعه بنسيئة لم يحجز الأول والظاهر ما ذهب إليه الجمهور من غير فرق بين بيع وبيع للأحاديث المذكورة في الباب التي تفيد مجموعها ثبوت الحجية وهذا أعماها إذا كان الشراء مكابلة وأما إذا كان جزافا فلا يعتبر بالكيل المذكور عند أن يبيعه المشتري *

❦ (باب ما جاء في التفريق بين ذوي المحارم) ❦

١ ❦ عن أبي أيوب قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لمن

فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » رواه أحمد والترمذي *
 ٢ وعن علي عليه السلام « قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
 أبيع غلامين أخوين فبعتهم وفرقت بينهما فذكرت ذلك له فقال ادركهما فارجعهما
 ولا تبعهما الا جمعا » رواه أحمد . وفي رواية « وهب لي النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم غلامين أخوين فبعت أحدهما فقال لي يا علي ما فعل غلامك فاخبرته فقال رده
 رده » رواه الترمذي وابن ماجه * ٣ وعن أبي موسى قال « امن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من فرق بين الوالد وولده وبين الاخ وأخيه » رواه ابن ماجه
 والدارقطني * ٤ وعن علي عليه السلام « أنه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ورد البيع » رواه أبو داود والدارقطني *
 حديث أبي أيوب أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه وحسنه الترمذي
 وفي إسناده حى بن عبد الله المعافى وهو مختلف فيه وله طريق أخرى عند
 البيهقي وفيها انقطاع لانها من رواية العلماء بن كثير الاسكندراني عن أبي أيوب وام
 يدركه . وله طريق أخرى عند الدارمي . وحديث أبي موسى إسناده لا بأس به
 فان محمد بن عمر بن الهياج صدوق وطابق بن عمران مقول . وحديث علي الأول
 رجال إسناده ثقات كما قال الحافظ وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن
 حبان والحاكم والطبراني وابن القطان وحديثه الثاني هو من رواية ميمون بن أبي شبيب
 عنه وقد أعلاه أبو داود بالانقطاع بينهما وأخرجه الحاكم وصححه إسناده ورجحه
 البيهقي لشواهده ﴿ وفي الباب ﴾ عن أنس عند ابن عدي بلفظ « لا يولهن والد
 عن ولده » وفي إسناده مبشر بن عبيد وهو ضعيف ورواه من طريق أخرى فيها
 اسماعيل بن عياش عن الحجاج بن ارطاة وقد تفرد به اسماعيل وهو ضعيف في
 غير الشاميين . وعن أبي سعيد عند الطبراني بلفظ « لا توله والدته بولدها » وأخرجه
 البيهقي بإسناد ضعيف عن الزهري مراسلا ﴿ والأحاديث ﴾ المذكورة في الباب فيها
 دليل على تحريم التفريق بين الوالدة والولد وبين الأخوين أما بين الوالدة وولدها
 فقد حكى في البحر عن الامام يحيى انه إجماع حتى يستغني الولد بنفسه وقد اختلف
 في انعقاد البيع فذهب الشافعي الى انه لا ينعقد . وقال أبو حنيفة وهو قول للشافعي
 انه ينعقد . وقد ذهب بعض الفقهاء الى أنه لا يحرم التفريق بين الأب والابن

وأجاب عليه صاحب البحر بأنه مقيس على الام ولا يخفى ان حديث أبى موسى المذكور فى الباب يشمل الاب فالتمويل عليه ان صح أولى من التمويل على القياس وأما بقية القرابة فذهبت الهاذوية والخنفية الى انه يحرم التفريق بينهم قياسا وقال الامام يحيى والشافعى لا يحرم والذي يدل عليه النص هو تحريم التفريق بين الاخوة وأما بين من عداهم من الارحام فالخافه بالقياس فيه نظر لانه لا تحصل منهم بالمفارقة مشقة كما تحصل بالمفارقة بين الوالد والولد وبين الاخ وأخيه فلا الحاق لوجود الفارق فينبغى الوقوف على ما تناوله النص وظاهر الاحاديث انه يحرم التفريق سواء كان بالبيع أو بغيره مما فيه مشقة تساوى مشقة التفريق بالبيع الا التفريق الذي لا اختيار فيه للمفرق كالقسمة والظاهر أيضا انه لا يجوز التفريق بين من ذكر لا قبل البلوغ ولا بعده وسيأتى بيان ما استدل به على جوازه بعد البلوغ *

٥ وعن سلمة بن الأكوع قال « خرجنا مع أبى بكر أمرد علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففزوننا فزارة فلما دنونا من الماء أمرنا أبو بكر فمرسنا فلما صابنا الصبح أمرنا أبو بكر فشئنا الفارة فقتلنا على الماء من قتلنا ثم نظرت الى عنق من الناس فيه الذرية والنساء نحو الجبل وأنا أعبدو في اثرهم فخشيت ان يسبقوني الى الجبل فرميت بسهم فوقهم بينهم وبين الجبل قال فبحث بهم اسوقهم الى أبى بكر وفيهم امرأة من فزارة عليها فشح من آدم ومعها ابنة لها من أحسن العرب وأجله فنقلني أبو بكر ابنتها فلم أكشف لها ثوبا حتى قدمت المدينة ثم بت فلم أكشف لها ثوبا فلقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق فقال ياسلمة هب لي المرأة فقلت يا رسول الله لقد اعجبني وما كشفت لها ثوبا فسكت وتركني حتى اذا كان من الغد لقيني في السوق فقال ياسلمة هب المرأة لله أبوك فقلت هي لك يا رسول الله قال فبعث بها الى أهل مكة وفي أيديهم أسارى من المسلمين ففداهم بتلك المرأة » رواه أحمد ومسلم وابوداود *

قوله « فمرسنا » التعريس النزول آخر الليل للاستراحة قوله « شئنا الفارة » شن الفارة هو اتيان العدو من جهات متفرقة قال فى القاموس شن الفارة عليهم صبيها من كل وجه كاشفها. قوله « عنق » أي جماعة من الناس قال فى القاموس العنق بالضم وبضمين وكأثير وصرده الجيد ويؤنث الجمع اعناق والجماعة من الناس والرؤساء

قوله « قشع من آدم » أى نطع قال فى القاموس القشع بالفتح الفر والخلق ثم قال وبثك والنطع او قطعة من نطع : قوله « فلم أ كشف لها ثوبا » كناية عن عدم الاجماع وقد استدل بهذا الحديث على جواز التفريق ويوب عليه أبو داود بذلك لان الظاهر ان البنت قد كانت بلغت قال المصنف رحمه الله وهو حجة فى جواز التفريق بعد البلوغ وجواز تقديم القبول بصيغة الطلب على الايجاب فى الهبة ونحوها وفيه ان مملكه المسلمون من الرقيق يجوز رده الى الكفار فى الفداء اه . وقد حكى فى الغيث الاجماع على جواز التفريق بعد البلوغ فان صح فهو المستدل بهذا الحديث لان كون بلوغها هو الظاهر غير مسلم الا أن يقال انه حمل الحديث على ذلك للجمع بين الادلة وقد روى عن المنصور بالله والناصر فى أحد قوليه ان حد تحريم التفريق الى سبع وقد استدل على جواز التفريق بين البالغين بما أخرجه الدارقطنى والحاكم من حديث عباد بن الصامت بلفظ « لا تفرق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية » وهذا نص على المطلوب صريح لولا ان فى اسناده عبد الله بن عمر والواقفى وهو ضعيف وقد رماه على ابن المدينى بالكذب ولم يروه عن سعيد بن عبد العزيز غيره وقد استشهد له الدارقطنى بحديث سلمة المذكور ولا شك ان مجموع ما ذكر من الاجماع وحديث سلمة وهذا الحديث منتهى الاستدلال به على التفرقة بين الكبير والصغير *

باب النهى ان يبيع حاضر لباد

١ عن ابن عمر قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد » رواه البخارى والنسائى * ٢ وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » رواه الجماعة الا البخارى * ٣ وعن أنس قال « ههنا ان يبيع حاضر لباد وان كان اخاه لاييه وأمه » متفق عليه ☆ ولابى داود والنسائى « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يهي أن يبيع حاضر لباد وان كان اباه وأخاه » وعن ابن عباس « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد فقل لابن عباس ما قوله

لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسارا » رواه الجماعة الا الترمذي *
 قوله « حاضر لباد » الحاضر ساكن الحضر والبادى ساكن البادية قال في القاموس
 الحضر والحاضرة والحضارة وتفتح خلاف البادية والبادى والبادات والبداءة خلاف الحضر
 قال والحاضر خلاف البادى. وقال البدو والبادية والبادات والبداءة خلاف الحضر
 وتبدى أقام بها وتبادى تشبه بأهلها والنسبة بدوى وبدوى وبدا القوم خرجوا الى
 البادية انتهى. قوله « دعوا الناس » الخ في مسند أحمد من طريق عطاء بن السائب
 عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه حدثني أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصح الرجل فلينصح له » ورواه
 البيهقي من حديث جابر مثله . قوله « لا تلقوا الركبان » سيأتي الكلام عليه. قوله
 « سمسارا » بسينين مهملتين قال في الفتح وهو في الاصل القيم بالامر والحافظ ثم استعمل
 في متولى البيع والشراء غيره (وأحاديث الباب) تدل على أنه لا يجوز للحاضر أن
 يبيع للبادى من غير فرق بين أن يكون البادى قريبا له أو أجنبيا وسواء كان في زمن
 الغلاء أولا وسواء كان يحتاج اليه أهل البلد أم لا وسواء باعه له على التدرج أم دفعة
 واحدة . وقالت الحنفية انه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج اليه أهل
 المصر وقالت الشافعية والخابلة ان الممنوع انما هو أن يحجب البلد بساعة يريد
 بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لا يبعه لك على التدرج
 بأعلى من هذا السعر قال في الفتح فجمعوا الحكم منوطا بالبادى ومن شاركه في
 معناه قالوا وانما ذكر البادى في الحديث لكونه الغالب فألحق به من شاركه في عدم
 معرفة السعر من الحاضرين وجعلت المالكية البداءة قيدا . وعن مالك لا يلتحق
 بالبدوى في ذلك الا من كان يشبهه فاما أهل القرى الذين يعرفون أماكن السلع
 والأسواق فليسوا داخلين في ذلك. وحكي ابن المنذر عن الجمهور ان النهى للتعريم
 اذا كان البائع عالما والمبتاع بما تهم الحاجة اليه ولم يمرضه البدوى على الحضري ولا
 يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الأمور من التخصيص بمجرد الاستنباط وقد
 ذكر ابن دقيق العيد فيه تفصيلا حاصله انه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى
 لا حيث يكون خفيا فاتباع اللفظ أولى والسكنه لا يطمئن الخاطر الى التخصيص
 به مطلقا فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأولى فيكون بيع الحاضر للبادى محرما .

على العموم وسواء كان بأجرة أم لا . وروى عن البخاري أنه حمل النهي على البيع بأجرة لا بغير أجرة فانه من باب النصيحة . وروى عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة أنه يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقا وتمسكوا بأحاديث النصيحة . وروى مثل ذلك عن الهادي وقالوا ان أحاديث الباب منسوخة واستظهروا على الجواز باقتياس على توكيل البادي للحاضر فانه جائز ويحجب عن تمسكهم بأحاديث النصيحة بأنها عامة مخصصة بأحاديث الباب ﴿فان قيل﴾ ان أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينها عموم وخصوص من وجه لان بيع الحاضر للبادي قد يكون على غير وجه النصيحة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال اراد بيع الحاضر للبادي الذي جهناه أخص مطلقا هو البيع الشرعي بيع المسلم للمسلم الذي بينه الشارع للامة وليس بيع الفس والخذاع داخلا في معنى هذا البيع الشرعي كما أنه لا يدخل فيه بيع الربا وغيره مما لا يحل شرعا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس بيعا شرعيا نعم من وجه حتى يحتاج الى طلب مرجح بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعي ويحجب عن دعوي النسخ بأنها انما تصح عند العلم بتأخر النسخ ولم ينقل ذلك . وعن القياس بأنه فاسد الاعتبار لمصادمته النص على أن أحاديث الباب أخص من الأدلة الفاضية بجواز التوكيل مطلقا فيبني العام على الخاص ﴿واعلم﴾ انه كما لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادي كذلك لا يجوز أن يشتري له وبه قال ابن سيرين والنخعي . وعن مالك روايتان ويدل لذلك ما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالك أنه قال كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا ولكن في إسناده أبو هلال محمد بن سليم الراسبي وقد تكلم فيه غير واحد . وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن سيرين قال أقيمت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد انهم أن تباعوا أو تبتاعوا لهم قال نعم قال محمد صدق انها كلمة جامعة ويقوي ذلك العلة التي نبه عليها صلى الله عليه واله وسلم بقوله دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فان ذلك يحصل بشراء من لا خبرة له بالامان كما يحصل ببيعه وعلى فرض عدم ورود نص يقضي بان الشراء حكمه حكم البيع فقد تقرر ان لفظ البيع يطلق على الشراء وانه مشترك بينهما كما ان لفظ الشراء يطلق على البيع لكونه مشترك بينهما . (م ٣٤ — ج ٥ نيل الاوطار)

والخلاف في جواز استعمال المشترك في معنييه أو معانيه معروف في الأصول والحق الجواز
أن لم يتناقضا *

باب النهي عن النجش

١ عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد
وان يتناجشوا» * ٢ وعن ابن عمر قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النجش»
متفق عليهما *

قوله «لنجش» بفتح النون وسكون الجيم بمدها معجمة قال في الفتح وهو في اللغة تنفير
الصيد واستثارته من مكان ليصاد يقال نجشت الصيد أنجش به بالضم نجشا وفي الشرع الزيادة في
السلمة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتريه في الانتم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص
بذلك الناجش وقد يختص به البائع كمن يخبر بانه اشترى سلمة باكثر مما اشتراها به ليغير
غيره بذلك. وقال ابن قتيبة النجش الختل والخدمة ومنه قيل للهاثئ ناجش لانه يخل
الصيد ويختال له قال الشافعي النجش ان يحضر السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو
لا يريد شراءها ليقندي به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا
سومه. قال ابن بطال أجمع العلماء على ان الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع اذا
وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع اذا وقع
على ذلك وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند الخابلة اذا
كان بمواطأة البائع أو صنعه والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو
وجه للشافعية قياسا على المصراة والأصح عندهم صحة البيع مع الانتم وهو قول
الحنفية والهادوية وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم
وقيد ابن عبد البر وابن حزم وابن العربي التحريم بان تكون الزيادة المذكورة فوق
ثمان المثل ووافقهم على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وهو تقييد للنص بغير
مقتضى التقييد وقد ورد ما يدل على جواز لعن الناجش فاخرج الطبراني عن
ابن أبي أوفى مرفوعا «الناجش آكل ربا خائن ملعون» وأخرجه ابن أبي شيبة
وسعيد بن منصور موقوفا مقتصرين على قوله «آكل الربا خائن» *

﴿باب النهي عن تلقي الركبان﴾

١ عن ابن مسعود قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقي البيوع» متفق عليه * ٢ وعن أبي هريرة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتلقي الجلب فان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق» رواه الجماعة الا البخارى وفيه دليل على صحة البيع * ﴿

في الباب عن ابن عمر عند الشيخين وعن ابن عباس عندهما أيضا: قوله «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقي البيوع» فيه دليل على ان التلقي محرم وقد اختلف في هذا النهي هل يقتضى الفساد أم لا فقول يقتضى الفساد وقيل لا وهو الظاهر لان النهي ههنا لامر خارج وهو لا يقتضيه كما تقرر في الأصول وقد قال بالفساد المرادف للبطلان بعض المالكية وبعض الحنابلة وقال غيرهم بعدم الفساد لما سلف. ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «فصاحب السلعة فيها بالخيار» فانه يدل على انعقاد البيع ولو كان فاسدا لم ينعقد وقد ذهب الى الاخذ بظاهر الحديث الجمهور فقالوا لا يجوز تلقي الركبان واختلفوا هل هو محرم أو مكروه فقط وحكي ابن المنذر عن أبي حنيفة أنه أجاز التلقي وتعبه الحافظ بآن الذي في كتب الحنفية أنه يكره التلقي في حالتين أن يضر بأهل البلد وان يابس السعر على الواردين اهـ . والتنصيص على الركبان في بعض الروايات خرج مخرج الغالب في أن من يجلب الطعام يكون في الغالب راكبا وحكم الجالب الماشي حكم الراكب ويدل على ذلك حديث أبي هريرة المذكور فان فيه النهي عن تلقي الجلب من غير فرق. وكذلك حديث ابن مسعود المذكور فان فيه النهي عن تلقي البيوع قوله «الجلب» بفتح اللام مصدر بمعنى اسم المفعول المجلوب يقال جلب الشيء جاء به من بلد الى بلد للمتجارة. قوله «بالخيار» اختلفوا هل يثبت له الخيار مطلقا أو بشرط أن يقع له في البيع عين. ذهب الحنابلة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر وظاهره ان النهي لاجل صنعة البائع وازالة الضرر عنه وصيانته ممن يخرجه. قال ابن المنذر وحمله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة والى

ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي قال والحديث حجة للشافعي لأنه أثبت الخيار للبائع للأهل السوق اهـ . وقد احتج مالك ومن معه بما وقع في رواية من النهي عن تلقي السلم حتى تهبط الأسواق وهذا لا يكون دليلا لمدعاهم لأنه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنفعة البائع لأنها إذا هبطت الأسواق عرف مقدار السعر فلا يخدع ولا مانع من أن يقال العلة في النهي مراعاة نفع البائع ونفع أهل السوق (واعلم) أنه لا يجوز تلقيهم لتبيع منهم كما لا يجوز للشراء منهم لأن العلة التي هي مراعاة نفع الجالب أو أهل السوق أو الجميع حاصلة في ذلك وبدل على ذلك ما في رواية للبخاري بلفظ «لا يبيع» فإنه يتناول البيع لهم والبيع منهم وظاهر النهي المذكور في الباب عدم الفرق بين أن يتلقى المتلقي الجالب بطلب الشراء أو البيع أو العكس وشرط بعض الشافعية في النهي أن يكون المتلقي هو الطالب وبعضهم اشترط أن يكون المتلقي قاصداً لذلك فلو خرج للسلام على الجالب أو للفرجة أو لحاجة أخرى فوجدهم فبايعهم لم يتناوله النهي ومن نظر إلى المعنى لم يفرق وهو الأصح عند الشافعي وشرط الجويني في النهي أن يكذب المتلقي في سعر البلد ويشتري منهم بأقل من ثمن المثل وشرط المتولي من أصحاب الشافعي أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وشرط أبو اسحق الشيرازي أن يخبرهم بكساد ما معهم والكل من هذه الشروط لا دليل عليه والظاهر من النهي أيضا أنه يتناول المسافة القصيرة والطويلة وهو ظاهر إطلاق الشافعية . وقال بعض المالكية ميل . وقال بعضهم أيضا فرسخان . وقال بعضهم يومان . وقال بعضهم مسافة ضرورية قال الثوري وأما ابتداء التلقي فقليل الخروج من السوق وإن كان في البلد وقيل الخروج من البلد وهو قول الشافعية وبالأول قال أحمد وأصحق والليث والمالكية •

(باب النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه الأبي المزايدة)

١ عن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له» رواه أحمد والنسائي «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يتناع أو يذره» وفيه بيان أنه أراد بالبيع الشراء * ٢ وعن أبي هريرة «أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه « وفي لفظ » لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه « متفق عليه » وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باع قدحا وحلما فيمن يزيد » رواه أحمد والترمذي *

حديث ابن عمر أخرجه أيضا باللفظ الاول مسلم وأخرجه أيضا البخاري في النكاح بلفظ « نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب » وأخرج نحو الرواية الثانية من حديثه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني وزادوا « الا الغنائم والموارث » وحديث أنس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وحسنه الترمذي وقال لا نعرفه الا من حديث الاخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عنه وأعله ابن القمطران مجهول حال أبي بكر الحنفي ونقل عن البخاري أنه قال لم يصح حديثه . ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نادى علي قدح وحلس لبعض أصحابه فقال رجل هما على بدرهم ثم قال آخر هما على بدرهمين » وفيه « ان المسئلة لا تحل الا لحد ثلاثة » وقد تقدم « وفي الباب » عن أبي هريرة عند الشيخين وعن عقبة بن عامر عند مسلم: قوله « لا يبيع » الاكثر باثبات الياء على أن لنافية ويحتمل أن تكون نافية وأشبعت الكسرة كقراءة من قرأ (انه من يتقى وبصبر) وهكذا ثبتت الياء في قبة ألفاظ الباب: قوله « الا ان يأذن له » يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين ويحتمل ان يختص بالأخير والخلاف في ذلك وبيان الراجح مستوفى في الاصول ويدل على الثاني في خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها: قوله « لا يخطب الرجل » النسخ سيأتي الكلام على الخطبة في النكاح ان شاء الله قوله « ولا يسوم » صورته ان يأخذ شيئا يشتريه فيقول المالك رده لا يبيعك خيرا منه بثمنه أو يقول المالك استرده لا اشتريه منك باكثر وانما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهما الى الآخر فان كان ذلك تصرحا فقال في الفتح لا خلاف في التحريم وان كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية وقال ابن حزم ان لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون وتعقب بانه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلمة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقا كما حكاه في الفتح عن ابن عبد البر

فيعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك. وأما صورة البيع على البيع والشراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار افسخ لا ييمك بانقص أو يقول للبائع افسخ لا اشترى منك بأزيد قال في الفتح وهذا مجمع عليه وقد اشترط بعض الشافعية في التحريم أن لا يكون المشتري مغبوا غبنا فاحشا ولا جازا. البيع على البيع والسوم على السوم لحديث الدين النصيحة وأجيب عن ذلك بان النصيحة لا تنحصر في البيع على البيع والسوم على السوم لانه يمكن أن يعرفه ان قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصلحتين كذا في الفتح وقد عرفت ان أحاديث النصيحة أعم مطلقا من الأحاديث القاضية بتحريم أنواع من البيع فيبني العام على الخاص واختلفوا في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور الى صحته مع الائتم. وذهبت الحنابلة والمالكية الى فسادهما في إحدى الروايتين عنهما وبه حزم ابن حزم والخلاف يرجع الى ما تقرر في الاصول من أن النهي المقتضى للفساد هو النهي عن الشيء لذاته ولو صف ملازم لا لخارج: قوله « وحاسا » بكسر الحاء المهملة وسكون اللام كداء وبقى يكون تحت برذعة البعير قاله الجوهري. والجلس البساط أيضا ومنه حديث « كن جلس بينك حتى يأتيك يد خاطئة أو ميتة قاضية » كذا في النهاية: قوله « فيمن يزيد » فيه دليل على جواز بيع الزائدة وهو البيع على الصفة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سلف وحكي البخاري عن عطاء أنه قال أدركت الناس لا يرون بأسا في بيع المغنم فيمن يزيد ووصله ابن أبي شيبة عن عطاء. ومجاهد وروى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال لا بأس ببيع من يزيد وكذلك كانت تباع الأسخاس. وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والموارث. قال ابن العربي لا معنى لاختصاص الجواز بالغنيمة والميراث فان الباب واحد والمعنى مشترك اهـ ولعلمهم جملوا تلك الزيادة التي زادها ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني قيدا لحديث أنس المذكور ولكن لم ينقل ان الرجل الذي باع عنه صلى الله عليه وآله وسلم القدر والجلس كانا معه من ميراث أو غنيمة فالظاهر الجواز مطلقا اما لذلك واما لالحاق غيرهما بهما ويكون ذكرهما خارجا مخرج الغالب لانهما الغالب على ما كانوا يتداولون البيع فيه مزايده ومن قال باختصاص الجواز بهما الاوزاعي

واسحاق وروى عن النخعي أنه كره بيع المزايدة واحتج بحديث جابر الثابت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في مدبر «من يشتريه مني فاشتره نعيم ابن عبد الله بمائة درهم» واعترضه الاسماعيلي فقال ليس في قصة المدبر بيع المزايدة فان بيع المزايدة أن يعطى به واحد ثمنًا ثم يعطى به غيره زيادة عليه نعم يمكن الاستدلال له بما أخرجه البراز من حديث سفيان بن وهب قال «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن بيع المزايدة» ولكن في اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف *

باب البيع بغير إلهاد

١ عن عمار بن خزيمة «أن عمه حدثه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابتاع فرسا من أعرابي فاستنبحه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليخفيه ثمن فرسه فأصرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشي وأبطأ الأعرابي فطلق رجالا يمترون الأعرابي فيساومونه بالفرس لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاعه فنادى الأعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه وإلا بعته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين سمع نداء الأعرابي أو ليس قد ابتعتك منك قال الأعرابي لا والله ما بعتك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلى قد ابتعتك فطلق الأعرابي يقول هلم شهيدا قال خزيمة أنا أشهد أنك قد ابتعتك فأقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خزيمة فقال بيم تشهد فقال بتصديقك يارسول الله فجعل شهادة خزيمة شهادة رجلين» رواه أحمد والنسائي وأبو داود * الحديث سكت عنه أبو داود والمذري ورجال اسناده عند أبي داود ثقات. وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک: قوله «ابتاع فرسا» قيل هذا الفرس هو المرتجز المذكور في أنفاس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمي بذلك لحسن صهيله كأنه بصهيله ينشد رجز الشعر الذي هو أطيبه وكان أبيض وقيل هو الطرف الذئبي هو سواء بن قيس الحاربي: قوله «أعرابي» قيل هو سواء بن الحرث وقال الذهبي هو سواء بن قيس الحاربي: قوله «فاستنبحه» السين للطلب أي أمره أن يتبعه إلى مكانه كاستخدامه إذا أمره أن يخدمه وفيه شراء السلامة وإن لم يكن الثمن حاضرا

وجواز تأجيل البائع بالتمن إلى أن يأتي إلى منزله : قوله « فطفق » بكسر الفاء على
 اللغة المشهورة وفتحها على اللغة القليلة : قوله « بالفرس » الباء زائدة في المفعول لأن
 المساومة تعدى بنفسها تقول سميت الشيء . قوله « لا يشمرون » الح أي لم يقع من
 الصحابة السوم المنهي عنه بعد استقرار البيع والنهي إنما يتعلق بمن علم لأن العلم
 شرط التكليف قوله « لا والله ما بمك » قيل أعا أنكر هذا الصحابي البيع وحلف على ذلك
 لأن بعض المنافقين كان حاضرا فامره بذلك وأعلمه أن البيع لم يقع صحيحا وأنه لا إثم
 عليه في الحلف على أنه ما بقاء فاعته قد صحه كلامه لأنه لم يظهر له نفاقه ولو علمه لما اغتر به
 وهذا وإن كان هو اللائق بحال من كان صحابيا ولكن لا مانع من أن يقع مثل
 ذلك من الذين لم يدخل حب الإيمان في قلوبهم وغير مستكران يوجد في ذلك الزمان
 من يؤثر العاجلة فانه قد كان بهذه المثابة جماعة منهم كما قال تعالى (منكم من يريد
 الدنيا ومنكم من يريد الآخرة) والله يتفرق لنا ولهم : قوله « هلم » هلم بضم اللام : بناء
 الآخر على الفتح لأنه اسم فعل وشهدا منصوب به وهو فعيل بمعنى فاعل أي هلم
 شاهدا زاد النسائي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ابتعثت منك فطفق الناس
 يلوذون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاعرابي وهما يتراجمان وطفق الاعرابي
 يقول هلم شاهدا اني قد بعته : قوله « بسم تشهد » أي بأي شيء تشهد على ذلك
 ولم تكن حاضرا عند وقوعه . وفي رواية للطبراني بسم تشهد ولم تكن حاضرا
 (والحديث) استدلل به المصنف على جواز البيع بغير إشهاد قال الشافعي لو كان
 الإشهاد حتما لم يتبايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني الاعراب من غير حضور
 شهادة ومراده أن الأمر في قوله تعالى (وأشهدوا إذا تباعتم) ليس على الوجوب
 بل هو على الندب لأن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرينة صارفة للأمر من
 الوجوب إلى الندب . وقيل هذه الآية منسوخة بتوليه تعالى (فإن آمن به منكم بهضا)
 وقيل محكمة والأمر على الوجوب قال ذلك أبو موسى الأشعري وابن عمرو والضحاك
 وابن المسيب وجابر بن زيد ومجاهد وعطاء والشعبي والنخعي وداود بن علي
 وابنه أبو بكر والطبري قال الضحاك هي عزيمة من الله ولو على باقة بقول الطبري
 لا يحل لمسلم إذا باع أو اشترى أن يترك الإشهاد والا كان مخالفا لكتاب الله قال ابن
 العربي وقول العلماء كافة انه على الندب وهو الظاهر وقد ترجم أبو داود على

هذا الحديث باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به وبه يقول شرح وفي البخارى ان مروان قضى بشهادة ابن عمر وحده وأجاب عنه الجمهور بأن شهادة ابن عمر كانت على جهة الاخبار ويحجب أيضا عن شهادة خزيمه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعلها بمثابة شهادة رجلين فلا يصح الاستدلال بها على قبول شهادة الواحد . وذكر ابن التين أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لخزيمة لما جعل شهادته بشهادتين لا تعد أي تشهد على ما لم تشاهده . وقد أجيب عن ذلك الاستدلال بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما حكم على الأعرابي بعلمه وجرت شهادة خزيمه في ذلك مجرى التوكيد . وقد عسك بهذا الحديث جماعة من أهل البدع فاستحلوا الشهادة لمن كان معروفا بالصدق على كل شيء . ادعاه وهو عسك باطل لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة لا يجوز أن يحكم لغيره بمقاربتها فضلا عن مساواتها حتى يصح الالحاق *

ابواب بيع الاصول والثمار

باب من باع نخلا مؤثرا

١ عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع نخلا بعد أن يؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع ومن ابتاع عبدا فإله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع » رواه ابن ماجه * ٢ وعن عبادة بن الصامت « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن ثمرة النخل لمن أبرها إلا أن يشترط المبتاع وقضى أن مال المملوك لمن باعه إلا أن يشترط المبتاع » رواه ابن ماجه وعبد الله ابن أحمد في المسند *

حديث عبادة في اسناده انقطاع لانه من رواية اسحق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن عبادة ولم يدركه : قوله « نخلا » اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخيل : قوله « بعد أن يؤبر » التأبير التشقيق والتلقيح ومعناه شق طلع النخلة الأثني ليذر فيها شيء من طلع النخلة الذكر . وفيه دليل على أن من باع نخلا (م ٣٥ — ج ٥ نيل الاوطار)

وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ويدل بمفهومة على انها اذا كانت غير مؤبرة تدخل في البيع وتكون للمشتري وبذلك قال جمهور العلماء وخالفهم الاوزاعي وأبو حنيفة فقالا تكون للبائع قبل التأخير وبعبارة . وقال ابن أبي ليلى تكون للمشتري مطلقا وكلا الاطلاقين يخالف لحديثي الباب الصحيحين وهذا اذا لم يقع شرط من المشتري باذنه اشترى الثمرة ولا من البائع بأنه استثنى لنفسه الثمرة فان وقع ذلك كانت الثمرة للشارط من غير فرق بين أن تكون مؤبرة أو غير مؤبرة . قال في الفتح لا يشترط في التأخير أن يؤبره أحد بل لو تأخر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به : قوله « الا ان يشترط المبتاع » أي المشتري بقرينة الاشارة الى البائع بقوله « من باع » وظاهره أنه يجوز له أن يشترط بعضها أو كلها . وقال ابن القاسم لا يجوز اشتراط بعضها ووقع الخلاف فيما اذا باع نخلا بعضه قد أبر وبعضه لم يؤبر فقال الشافعي الجميع للبائع . وقال أحمد الذي قد أبر للبائع والذي لم يؤبر للمشتري وهو الصواب : قوله « ومن ابتاع عبدا » الحنفية دليل على ان العبد اذا ملكه سيده مالا ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم . وقال في الجديد وأبو حنيفة والهادوية ان العبد لا يملك شيئا أصلا . والظاهر الأول لان نسبة المال الى المملوك تقتضي انه يملك وتأويله بان المراد ان يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف الى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك كما يقال الجل للفرص خلاف الظاهر . واستدل بالحديثين على ان مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحلقة التي في أذنه والخاتم الذي في أصبعه والنعل التي في رجله والثياب التي على بدنه ﴿ وقد اختلف ﴾ في الثياب على ثلاثة أقوال الأول أنه لا يدخل شيء منها وهو الذي نسبته الماوردي الى جميع الفقهاء وصححه النووي قال الماوردي لكن العادة جارية بالعفو عنها فيما بين التجار . الثاني أنها تدخل في مطلق البيع للعادة وبه قال أبو حنيفة وكذلك قالت الهادوية في ثياب البذلة . الثالث يدخل قدر ما يستر العورة . والمذهب الأول هو الأولى والنخصيص بالعادة مذهب مرجوح : قوله « ان مال المملوك » فيه التسوية بين العبد والامة ﴿ واعلم ﴾ ان ظاهر حديثي الباب يخالف الأحاديث التي ستأتي في النهي عن بيع الثمرة قبل صلاحها لانه يقضى بجواز بيع الثمرة قبل التأخير وبعبارة قال في الفتح والجمع بين حديث التأخير وحديث النهي عن بيع الثمرة

قبل بدو الصلاح سهل وهو ان الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وحديث النهي مستقلة وهذا واضح جدا. اهـ

باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه

١ عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع» رواه الجماعة الا الترمذي * وفي لفظ «نهى عن بيع النخل حتى تزهر» وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن الماهة» رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه * ٢ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تباعوا الثمار حتى يبدو صلاحها» رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * ٣ وعن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد» رواه الخمسة الا النسائي * وعن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى تزهى قالوا وما تزهى قال تحمر وقال اذا منع الله الثمرة فبهم تستحل مال أخيك» أخرجه

حديث أنس الأول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه: قوله «يبدو» بغير همزة أي يظهر والثمار بالمثلثة جمع ثمرة بالتحريك وهي أعم من الرطب وغيره. قوله «صلاحها» أي حرمتها وصرفتها. وفي رواية لمسلم «ما صلاحها قال تذهب عاهتها» (واختلف السلف) هل يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلا جاز بيع جميع البساتين أولا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة أولا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال. والاول قول الليث وهو قول المالكية بشرط أن يكون متلاحقا. والثاني قول أحمد والثالث قول الشافعية. والرابع رواية عن أحمد. قوله «نهى البائع والمبتاع» أما البائع فلتلا يأكل مال أخيه بالباطل وأما المشتري فلتلا يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل: قوله «تزهى» يقول زها النخل يزهر اذا ظهرت ثمرة وأزهر يزهر اذا احمر أو اصفر هكذا في الفتح وقال الخطابي انه لا يقال في النخل تزهوا انما يقال تزهى لا غير وهذه الرواية ترد عليه. قوله «عن بيع السنبل حتى

يبيض « بضم السين وسكون النون وضم الباء الموحدة سنا بل الزرع . قال النووي معناه يشتد حبه وذلك بدو صلاحه . قوله « ويأمن العاهة » هي الآفة تصيبه فيفسد لاه إذا أصيب بها كان اخذ ثمنه من أكل أموال الناس بالباطل . وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا « إذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بلد » وفي رواية « رفعت العاهة عن النار » النجم هو الثريا وطلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج النار . وأخرج أحمد من طريق عثمان بن عبد الله بن سرفة سألت ابن عمر عن بيع النار فقال « سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع النار حتي تذهب العاهة قلت ومتى ذلك قال حتى تطلع الثريا » قوله « حتى يسود » زاد مالك في الموطأ « فانه إذا اسود ينجو من العاهة والآفة » واشتراد الحب قوته وصلايته : قوله « إذا منع الله الثمرة » الخ صرح الدارقطني بأن هذا مدرج من قول أنس وقال رفعه خطأ ولكنه قد ثبت مرفوعا من حديث جابر عند مسلم لم ينعظ « ان بعث من أخيك ثمرا فاعا به جائحة فلا يجل لك ان تأخذ منه شيئا بهم تأخذ مال أخيك بغير حق » وسيأتي وفيه دليل على وضع الجوائح لان معناه ان الثمر اذا تألف كان الثمن المندفع بلا عوض فكيف يأكله البائع بغير عوض وسيأتي الكلام على وضع الجوائح (والأحاديث) المذكورة في الباب تدل على أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحها . وقد اختلف في ذلك على أقوال الاول انه باطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري وهو ظاهر كلام الهادي والقاسم قال في الفتح ووه من نفل الاجماع فيه . الثاني انه اذا شرط القطع لم تبطل والباطل وهو قول الشافعي وأحمد ورواية عن مالك ونسبه الحافظ الى الجمهور وحكاها في البحر عن المؤيد بالله . الثالث انه يصح ان لم يشترط البقية وهو قول أكثر الحنفية قالوا والتمن محمول على بيع الثمر قبل ان توجد أصلا . وقد حكى صاحب البحر الاجماع على عدم جواز بيع الثمر قبل خروجه . وحكى أيضا الاتفاق على عدم جواز بيعه قبل صلاحه بشرط البقاء وحكى أيضا عن الامام يحيى انه خص جواز البيع بشرط القطع الاجماع وحكى عنه أيضا انه يصح البيع بشرط القطع اجماعا ولا يخفى ما في دعوى بعض هذه الاجماع من المجازفة وحكى في البحر ايضا عن زيد بن علي والمؤيد

بالله والامام محبي وأب حنيفة والشافعي انه يصح بيع الثمر قبل الصلاح تمسكا بمعوم قوله تعالى (واحل الله البيع) قال ابو حنيفة ويؤمر بالقطع والمشهور من مذهب الشافعي هو ما قدمنا قاما البيع بعد الصلاح فيصح مع شرط القطع اجماعا ويفسد مع شرط البقاء اجماعا. ان جهلت المدة كذا في البحر. قال الامام محبي فان علمت صح عند القاسمية اذ لا غرر. وقال المؤيد بالله لا يصح للنهي عن بيع وشرط (واعلم) ان ظاهر احاديث الباب وغيرها المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وان وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو مقتضى النهي ومن ادعى ان مجرد شرط القطع يصح البيع قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل يصلح لتقييد احاديث النهي ودعوى الاجماع على ذلك لا صحة لها لما عرفت من أن أهل القول الاول يقولون بالبطلان مطلقا وقد عول المجوزون مع شرط القطع في الجواز على علل مستنبطة فعملوها مقيدة للنهي وذلك مما لا يفيد من لم يسمح بمفارقة النصوص لمجرد خيالات عارضة وشبه واهية تنهار بأيسر تشكيك فالحق ما قاله الاولون من عدم الجواز مطلقا وظاهر النصوص ايضا ان البيع بعد ظهور الصلاح صحيح سواء شرط البقاء أم لم بشرط لان الشارع قد جعل النهي ممتدا الى غاية بدو الصلاح وما بعد الغاية مخالف لما قبلها ومن ادعى ان شرط البقاء مفسد فعليه الدليل ولا ينفعه في المقام ما ورد من النهي عن بيع وشرط لانه يلزمه في تجويزه للبيع قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيع وشرط وايضا ليس كل شرط في البيع منهيًا عنه فان اشتراط جابر بعد بيعه للجمل أن يكون له ظهره الى المدينة قد صححه الشارع كما سيأتي وهو شبهه بالشرط الذي نحن بصدده وتقدم أيضا جواز البيع مع الشرط في النخل والعبد اقله الا ان يشترط المبتاع وأما دعوى الاجماع على الفساد بشرط البقاء كما سلف فدعوى فاسدة فانه قد حكى صاحب الفتح عن الجمهور انه يجوز البيع بعد الصلاح بشرط البقاء ولم يحك الخلاف في ذلك الا عن أبي حنيفة وأما بيع الزرع أخضر وهو الذي يقال له القصيل فقال ابن رسلان في شرح السنن اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصيل بشرط القطع وخالف سفيان الثوري وابن أبي ليلى فقالا لا يصح بيعه بشرط القطع وقد اتفق الكل على انه لا يصح بيع القصيل من غير شرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فاجاز بيعه بغير شرط تمسكا بان النهي انما ورد عن السنبل قال

ولم يأت في منع بيع الزرع مذنبت الى أن يستنبل نص أصلا. وروى عن أبي اسحق الشيباني قال سألت عكرمة عن بيع القصيل فقال لا بأس فقلت انه يستنبل فذكره اه كلام ابن رسلان * والحاصل * ان الذي في الاحاديث النهي عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع السنبل حتى يبيض فما كان من الزرع قد سنبل أو ظهر فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد حبه غير جائز وأما قبل ان يظهر فيه الحب والسنابل فان صدق على بيعه حينئذ انه مخاضرة كما قال البعض انها بيع الزرع قبل ان يشتد لم يصح بيعه لورود النهي عن المخاضرة كما تقدم في باب النهي عن بيع الثمر لان التفسير المذكور صادق على الزرع الأخضر قبل ان يظهر فيه الحب والسنابل وهو الذي يقال له القصيل ولكن الذي في القاموس ان المخاضرة بيع الثمار قبل بدو صلاحها وكذا في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لان الثمار حمل الشجر كما في القاموس وسيأتي في تفسير المحاقلة عند البعض ما يرشد الى انها بيع الزرع قبل ان تغلظ سوقه فان صح ذلك فذاك والا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا *

٥ وعن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمزانية والمعاومة والمخابرة » وفي لفظ بدل المعاومة « وعن بيع السنين » * ٦ وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه » وفي رواية « حتى يطيب » وفي رواية « حتى بطم » * ٧ وعن زيد بن ابي انيسة عن عطاء عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحاقلة والمزانية والمخابرة وان يشتري النخل حتى يشقه والاشقاء ان يحمر او يصفرا ويؤكل منه شي » والمحاقلة أن يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم والمزانية ان يباع النخل باوساق من الثمر والمخابرة الثلث والرابع واشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء اسمعت جابرا يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم متفق على جميع ذلك الا الاخير فانه ليس لاحمد * قوله « المحاقلة » قد اختلف في تفسيرها فمنهم من فسرهما بما في الحديث فقال هي بيع الحقل بكيل من الطعام معلوم وقال أبو عبيد هي بيع الطعام في سنبله والحقل الحرث وموضع الزرع. وقال الليث الحقل الزرع اذا تشعب من قبل ان تغلظ سوقه وأخرج الشافعي في المختصر عن جابر ان المحاقلة ان يبيع الرجل الرجل الزرع بمائة فرق

من الحنطة . قال الشافعي وتفسير المحاقلة والمزابنة في الاحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن يكون من رواية من رواه . وفي النسائي عن رافع ابن خديج والطبراني عن سهل بن سعد أن المحاقلة مأخوذة من الحقل جمع حقلة . قال الجوهري وهي الساحات جمع ساحة . وفي القاموس الحقل قراح طيب يزرع فيه كالحقلة ومنه لا يثبت البتة الا الحقلة . والزرع قد تشعب ورقه وظهر وكثر أو اذا استجمع خروج نباته أو مادام أخضر وقد أحقل في السكك والمحافل المزارع والمحاقلة بيع الزرع قبل بدو صلاحه أو يبيعه في سنبله بالحنطة أو المزارعة بالثلث أو الربع أو أقل أو أكثر أو أكثره الأرض بالحنطة اه وقال مالك المحاقلة أن تكرر الأرض ببعض ما يثبت منها وهي الخبارة ولكنه يبيدها عطف الخبارة عليها في الاحاديث قوله « والمزابنة » بالزاي والموحدة والنون . قال في الفتح هي مفاعلة من الزين بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها : وقيل للبيع الخصوص مزابنة كأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه أو لان أحدهما اذا وقف على ما فيه من القين أراد دفع البيع لفسخه وأراد الآخر دفعه عن هذه الارادة بافضاء البيع اه وقد فسرتم بما في الحديث أعني بيع النخل باوساق من التمر وفسرتم بهذا وبيع العنب بالزبيب كما في الصحيحين وهذا اصل المزابنة وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول أو معلوم من جنس يجري الربا في تقدمه وبذلك قال الجمهور . ووقع في البخاري عن ابن عمر ان المزابنة ان يبيع التمر بكيال ان زاد قلي وان نقص فعلى . وفي مسلم عن نافع المزابنة بيع تمر النخل بالتمر كيلا وبيع العنب بالزبيب كيلا وبيع الزرع بالحنطة كيلا وكذا في البحاري . وقال مالك انها بيع كل شيء من الجزاف لا يعلم كيلاه ولا وزنه ولا عدده اذا بيع بشيء مسمى من الكيل وغيره سواء كان يجري فيه الربا أم لا قال ابن عبد البر نظر مالك الى معنى المزابنة انه وهي المدافعة . قال في الفتح وفسر بعضهم المزابنة بانها بيع التمر قبل بدو صلاحه وهو خطأ قال والذي تدل عليه الاحاديث في تفسيرها أولى . وقيل ان المزابنة المزارعة وفي القاموس الزين بيع كل تمر على شجرة بتمر كيلا قال والمزابنة بيع الرطب في رؤس النخل بالتمر . وعن مالك كل جزاف لا يعلم كيلاه ولا عدده ولا وزنه او يبيع مجهول بمجهول من جنسه أو هي بيع المقابنة في

الجنس الذي لا يجوز فيه الغين اه: قوله « والمماومة » هي بيع الشجر أعواما كثيرة وهي مشتقة من العام كالمشاهرة من الشهر. وقيل هي اكترأ الارض سنين وكذلك بيع السنين هو ان يبيع عمر النخلة لا كثر من سنة في عقد واحد وذلك لانه بيع غرر لكونه بيع مالم يوجد وذكر الرافع وغيره لذلك تفسير آخر وهو ان يقول بملك هذا سنة على انه اذا انقضت السنة فلا يبيع بيننا وأرد أنا الثمن وترد أنت المبيع: قوله « والخابرة » سيأتي تفسيرها والكلام عليها في كتاب المساقاة والمزارعة: قوله « حتى يطيب » هذه الرواية وما بعدها من قوله حتى يطعم ينبغي أن يقيد بماسائر الروايات المذكورة: قوله « حتى يشقه » بضم أوله ثم شين معجمة ثم قاف. وفي رواية للبخاري يشق وهو الأصل والماء بدل من الحاء واشقاح النخل احمراره واصفراره كما في الحديث والاسم الشقحة بضم الشين المعجمة وسكون الفاف بعدها مهملة ﴿ وقد استدل ﴾ باحاديث الباب ونحوها على تحريم المحاقلة والمزابنة وما شاركهما في العلة قياسا وهي اما مظنة الربا لعدم علم التساوى أو الفرر وعلى تحريم بيع السنين وعلى تحريم بيع الثمر قبل صلاحه وقد تقدم الكلام عليه وقد وقع الاتفاق على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير الرايا وعلى تحريم بيع الحنطة في سنا بلها بالحنطة منسلة وعلى تحريم بيع العنب بالزبيب ولا فرق عند جمهور أهل العلم بين الرطب والعنب على الشجر وبين ما كان مقطوعا منهما وجوز أبو حنيفة بيع الرطب المقطوع بخرصه من اليابس *

باب الثمرة المشتركة يلحقها جائحة

١ عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع الجوائح » رواه أحمد والنسائي وأبو داود. وفي لفظ مسلم « امر بوضع الجوائح » * وفي لفظ قال « ان بست من أخيك عمرا فاصابتها جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بغير حق » رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ﴿ وفي الباب عن عائشة عند البيهقي بنحوه وفي اسناده حارثة ابن أبي الرجال وهو ضعيف ولكنه في الصحيحين عنها مختصر وعن أنس وقد تقدم في باب بيع الثمرة قبل بدو صلاحها: قوله « الجوائح » جمع جائحة وهي الافة التي

تصيب الثمار فتهلكها يقال جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء فيهما إذا أصابهم بمكروه عظيم ولا خلاف أن البرد والقحط والعطش جائحة وكذلك كل ما كان آفة سماوية وأما ما كان من الآدميين كالسرقة ففيه خلاف منهم من لم يره جائحة لقوله في الحديث السابق عن أنس «إذا منع الله الثمرة» ومنهم من قال أنه جائحة تشبها بالآفة السماوية (وقد اختلف) أهل العلم في وضع الجوائح إذا بيعت الثمرة بعد بدو صلاحها وسلمها البائع للمشتري بالتخلية ثم تلفت بالجائحة قبل أن وان الجذاذ فقال الشافعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين والليث لا يرجع المشتري على البائع بشيء قالوا وإنما ورد وضع الجوائح فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر علي ما فيه به في حديث أنس المتقدم واستدل الطحاوي على ذلك بحديث أبي سعيد «أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يبطل دين الفراء بذهاب الثمار بالعاهات ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثمن ممن باعها منه دل على أن وضع الجوائح ليس على عمومها. وقال الشافعي في القديم هي من ضمان البائع فيرجع المشتري عليه بما دفعه من الثمن وبه قال أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم قال القرطبي وفي الأحاديث دلائل واضحة على وجوب إسقاط ما اجتنب من الثمرة عن المشتري ولا يلتفت إلى قول من قال أن ذلك لم يثبت رفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه من قول أنس بل الصحيح رفع ذلك من حديث جابر وأنس وقال مالك أن أذهبت الجائحة دون الثلث لم يجب الوضع وإن كان الثلث فاكثروا لبقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الثلث والثلث كثير» قال أبو داود لم يصح في الثلث شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رأى أهل المدينة. والراجح الوضع مطلقاً من غير فرق بين القليل والكثير وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده وما احتج به الأولون من حديث أنس المتقدم بحجابه عنه بأن التخصيص على الوضع مع البيع قبل الصلاح لا ينافي الوضع مع البيع بعده ولا يصلح مثله لتخصيص ما دل على وضع الجوائح ولا لتقييده. وأما ما احتج به الطحاوي بغير صالح للاستدلال به على محل النزاع (٣٦٠-٣٦١ هـ نيل الاوطار)

لأنه لا تصريح فيه بأن ذهاب ثمرة ذلك الرجل كان بعاهات سماوية وأيضا عدم نقل تضمين بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به لأنه قد نقل ما يشعر بالتضمنين على العموم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة وسيأتي أحاديث أبي سعيد في كتاب التفليس ويأتي في شرحه بقية الكلام على الوضع *

(أبواب الشروط في البيع)

(باب اشتراط منفعة المبيع وما في معناها)

١ - عن جابر «انه كان يسير على جبل له قد أعيا فاراد أن يسيبه قال ولحقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدعا لي وضربه فصار سيرا لم يسر مثله فقال بعنيه فقلت لائم قال بعنيه فبعته واستنيت حملانه الى أهلي» متفق عليه * وفي لفظ لاهم والبخاري «وشرطت ظهره الى المدينة» *

قوله «أعيا» الأعياء التعب والعجز عن السير: قوله «بعنيه» زاد في رواية متفق عليها «بوقية» وفي أخرى بخمس اواق. وفي أخرى أيضا بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفي بعضها باربعة دنانير. وفي بعضها بشمانائة. وفي بعضها بعشرين دينارا. وقد جمع بين هذه الروايات بما لا يخلو عن تكلف. واستدل بهذا على جواز طلب البيع من المالك قبل عرض المبيع للبيع: قوله «حملانه» بضم الحاء المهملة والمراد الحمل عليه وتمام الحديث في الصحيحين «فلما بلغت أتيته بالجمل فنقدني ثمنه ثم رجعت فارسل في أثرى فقال أتراني ما كستك لا آخذ جملك خذ جملك ودرهمك فهو لك» وللحديث الفاظ فيها اختلاف كثير وفي بعضها طول وهو يدل على جواز البيع مع استثناء الركوب وبه قال الجمهور وجوزه مالك إذا كانت مسافة السفر قريبة وحدها بثلاثة أيام. وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت واحتجوا بحديث النهي عن بيع وشرط وحديث النهي عن الثبأ وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصة عين تدخلها الاحتمالات وبحجاب بأن حديث النهي عن بيع وشرط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب مطلقا فيبني العام على

الخاص . وأما حديث النهي عن التثنية فقد تقدم تقييده بقوله « إلا أن يعلم » ولله حديث فوائد مبسوطة في مطولات شروح الحديث *


﴿ باب النهي عن جمع شرطين من ذلك ﴾

١ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يضمن » رواه الحمسة الا ابن ماجه قال له منه « ربح مالم يضمن وبيع مالم يضمن » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح *

الحديث صحيحه أيضا ابن خزيمة والحاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا بلفظ « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع » وهو عند هؤلاء كلهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ووجد في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب عن عبد الله بن عمر بدون واو والصواب اثباتها . وأخرجه ابن حزم في المحلى والخطابي في المعالم والطبراني في الاوسط والحاكم في علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « نهى عن بيع وشرط » وقد استقر به النووي وابن أبي الفوارس : قوله « لا يحل سلف وبيع » قال البغوي المراد بالسلف هنا القرض . قال أحمد هو أن يقرضه قرضا ثم يبايعه عليه فيما يزداد عليه وهو فاسد لانه إنما يقرضه على أن يحاييه في الثمن وقد يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل أن يقول أبيعك عبدي هذا بألف على أن تسلفني مائة في كذا وكذا أو يسلم اليه في شيء ويقول ان لم يتهيا المسلم فيه عندك فهو يبيع لك وفي كتب جماعة من أهل البيت عليهم السلام أن السلف والبيع صورته ان يريد الشخص ان يشتري السلعة باكثر من ثمنها لاجل النساء وعنده ان ذلك لا يجوز فيحتال فيستقرضه الثمن من البائع ليهمله اليه حيلة والاولي تفسير الحديث بما تقتضيه الحقيقة الشرعية أو اللغوية أو العرفية أو المجاز عند تعذر الحمل على الحقيقة لا بما هو معروف في بعض المذاهب غير معروف في غيره وقد عرفت الكلام في جواز بيع الشيء باكثر من سعر يومه لاجل النساء : قوله « ولا شرطان في بيع » قال البغوي هو ان يقول بعتك هذا العبد بألف

فقد أُو بالفين نسبةً فهذا بيع واحد تضمن شرطين مختلف المقصود فيه باختلافهما ولا فرق بين شرطين وشروط وهذا التفسير مروي عن زيد بن علي وأبي حنيفة وقيل معناه أن يقول بعثك ثوبى بكذا وعلى قصارته وخياطته فهذا فاسد عند أكثر العلماء وقال أحمد أنه صحيح وقد أخذ بظاهر الحديث بعض أهل العلم فقال أن شرط في البيع شرطا واحدا صح وإن شرط شرطين أو أكثر لم يصح فيصح مثلا أن يقول بعثك ثوبى على أن أخيطه ولا يصح أن يقول على أن أقصره وأخيطه . ومذهب الأكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين واتفقوا على عدم صحة ما فيه شرطان : قوله « ولا ربح مالم يضمن » يعني لا يجوز أن يأخذ ربح سلعة لم يضمنها مثل أن يشتري متاعا ويبيعه إلى آخر قبل قبضه من البائع فهذا البيع باطل ورجحه لا يجوز لأن المبيع في ضمان البائع الأول وليس في ضمان المشتري منه لعدم القبض . قوله « ولا بيع ما ليس عندك » قد قدمنا الكلام عليه في باب النهي عن بيع ما لا يملكه *

(باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه)

١ - عن عائشة « أنها أرادت أن تشتري بريرة للعنق فاشتروا ولأولها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشترها واعتقها فأنزل الولاء لمن اعتق » متفق عليه ولم يذكر البخاري لفظة اعتقها  * قوله « بريرة » هي بفتح الباء الواحدة وبراء بن يذمة فميلة بوزن فميلة مشتقة من البربر وهو ثمر الأراك وقيل أنها فميلة من البر بمعنى مفعولة أي مبرورة أو بمعنى فاعلة كرحمة أي بارة وكانت لناس من الأنصار مكانا وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر . وقد ذكر المصنف رحمه الله ههنا هذا الطرف من الحديث للاستدلال به على جواز البيع بشرط العتق وسيأتي الحديث بكامله قريبا قال النووي قال العلماء الشرط في البيع أقسام . أحدها بقتضية إطلاق العقد كشرط تسليمه . الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقا . الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور لهذا الحديث . الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستثناء منفعته فهو باطل *

باب ان من شرط الولاء او شرطا فاسدا لغاوصح العقد

١ عن عائشة « قالت دخلت على بريرة وهي مكاثبة فقالت اشتريني فأعقني قلت نعم قالت لا يبيعوني حتى يشترطوا ولائي قلت لا حاجة لي فيك نسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه فقال ماشان بريرة فذكرت عائشة ما قالت فقال اشتريها فأعقنيها وبشترطوا ماشاوا قالت فاشتريتها فأعققتها واشترط أهلها ولأهلها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لمن أعقق وان اشترطوا مائة شرط» رواه البخاري. ولمسلم معناه. وللبخاري في لفظ آخر « خذها واشترط لي لم الولاء فانما الولاء لمن أعقق » * وعن ابن عمر « ان عائشة أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها نبيكمها على ان ولأهلها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن أعقق » رواه البخاري والنسائي وأبو داود وكذلك مسلم لكن قال فيه عن عائشة جملة من مسندها * وعن أبي هريرة قال « أرادت عائشة ان تشتري جارية تعتقها فاني أهلها الا أن يكون الولاء لهم فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن أعقق » رواه مسلم *

قوله « اشتريها » في ذلك دليل على جواز بيع المكاتب اذا رضي ولولم يعجز نفسه وبه قال أحمد وريمة والاوزاعي والليث وأبو ثور ومالك والشافعي في أحد قولي واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على تفاصيل لهم في ذلك كذا في الفتح والى مثل ذلك ذهب الهادي وأتباعه . وقال أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين عنه وبعض المالكية انه لا يجوز بيعه مطلقا ويروى عن ابن مسعود وأجابوا عن حديث الباب بان بريرة عجزت نفسها بدليل استعانتها لعائشة كما في كثير من الروايات وبحجاب بانه ليس في استعانتها لعائشة ما يستلزم العجز: قوله « وبشترطوا ماشاوا » فيه دليل على ان شرط البائع لا يبعد أن يكون الولاء له لا يصح بل الولاء لمن أعقق بإجماع المسلمين : قوله « وان اشترطوا مائة شرط » قال النووي أي لو شرطوا مائة مرة توكلوا فالشرط باطل وإنما حمل ذلك على التوكيد لان الدليل قد دل على بطلان

جميع الشروط التي ليست في كتاب الله فلا حاجة الى تقييدها بالمائة فانها لو زاد عليها كان الحكم كذلك. قوله « واشترطى لهم الولاء » استشكل صدور الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بشرط فاسد في البيع واختلاف العلماء في ذلك فمنهم من أنكر الشرط في الحديث فروى الخطابي في المعالم بسنده الى يحيى بن أكنم انه أنكر ذلك وعن الشافعي في الام الاشارة الى تضعيف هذه الرواية التي فيها الاذن بالاشراط لكونه انفرد بها هشام بن عروة دون أصحاب أبيه وأشار غيره الى انه روي بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لرده ثم اختلفوا في توجيه ذلك فقال الطحاوي ان اللام في قوله « لهم » بمعنى على كقوله تعالى (وان أسأتم فلها) وقد أسند هذا البيهقي في المعرفة عن الشافعي وجزم به الخطابي عنه وهو مشهور عن المزني . وقال النووي ان هذا تأويل ضعيف وكذلك قال ابن دقيق العيد وقال آخرون الأمر في قوله « اشترطى » الاباحة أى اشترطى لهم أولا فان ذلك لا ينفعهم ويقوى هذا قوله « ويشترطوا ما شاؤا » وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان أعلم الناس ان اشراط الولاء باطل واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بربرة فلما أرادوا ان يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الامر مریدا به التمهيد كقوله تعالى (اعلموا ما شئتم) فكانه قال اشترطى لهم الولاء فسيعلمون ان ذلك لا ينفعهم ويؤيد هذا ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك « ما بال رجال يشترطون شروطا » الخ فوبخهم بهذا القول مشيرا الى انه قد تقدم منه بيان ابطاله اذ لو لم يتقدم منه ذلك لبدا ببيان الحكم لا بالتوبيخ به ثم المقتضى له اذ هم يتمسكون بالبراءة الاصلية وقال الشافعي انه أذن في ذلك لقصد ان يعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم وكان ذلك من باب الادب وقيل معنى اشترطى اتركى مخافتهم فيما يشترطونه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا اليه مراعاة لتعجز المتق لتشوف الشرع اليه . وقال النووي أقوى الأجوبة ان هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القصة وان سببه المبالغة في الزجر عن هذا الشرط لمخافته حكم الشرع وهو كفسخ الحج الى العمرة كان خاصا بتلك الحججة مبالغة في ازالة ما كانوا عليه من منع العمرة في اشهر الحج ويستفاد منه ارتكاب أخف المفسدين اذا استلزم ازالة أشدها وتعقب بانه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه وتنبه ابن دقيق العيد

بأن التخصيص لا يثبت الا بدليل. وقال ابن الجوزي ليس في الحديث ان اشتراط
 الولاء والعقق كان مقارنا للعقد فيحمل على انه كان سابقا للعقد فيكون الامر بقوله
 « اشترطى » مجرد وعدولا يجب الوفاء به وتعقب باستبعاد ان يأمر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم شخصا ان يعد مع علمه بأنه لا يفى بذلك الوعد. وقال ابن حزم كان
 الحكم ثابتا لجواز اشتراط الولاء لغير المعتق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذي
 كان ذلك جائزا فيه ثم نسخ بخطبته صلى الله عليه وآله وسلم وهو بعيد : قوله
 « فاما الولاء لمن أعتق » فيه اثبات الولاء للمعتق ونفيه عما عداه كما تقتضيه اما
 الحصرية واستدل بذلك على انه لا ولاء لمن اسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبين
 رجل محافة. ولا يلتقط وسيأتي الكلام على بقية هذا الحديث في كتاب العقق
 ان شاء الله تعالى ☆

﴿ باب شرط السلامة من الغبن ﴾

١ عن ابن عمر قال ذكر « رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انه يخذع في البيوع فقال من بايت نقل لاخلابة » متفق عليه * ٢ وعن أنس
 « ان رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبتاع وكان في عقده
 يعني في عقله ضعف فأتى أهله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله
 احجر على فلان فانه يبتاع وفي عقده ضعف فدعاه ونهاه فقال يا نبي الله انى لا اصبر
 عن البيع فقال ان كنت غير تارك المبيع نقلها وها ولا خلابة » رواه الخمسة وصححه
 الترمذى . وفيه صحة الحجة على السفيه لانهم سألوه اياه وطلبوه منه وأقرهم عليه
 ولولم يكن معروفا عندهم لما طلبوه ولا أنكر عليهم * ٣ وعن ابن عمر « ان منقذا
 سفع في رأسه في الجاهلية مأمومة فخبلت لسانه فكان اذا بايع يخذع في البيع فقال
 له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بايع ونقل لاخلابة ثم انت بالخيار ثلاثا قال
 ابن عمر فسمعه يبايع ويقول لاخلابة لاخلابة » رواه الحميدى في مسنده فقال حدثنا
 سفيان عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر فذكره * ٤ وعن محمد بن يحيى
 ابن حبان قال هو جدى منقذ بن عمر وكان رجلا قد أصابته آفة في رأسه فكسرت

لسانه وكان لا يدع على ذلك التجارة فكان لا يزال يغبن فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال إذا انت بايعت فقل لا خلافة ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ايام ان رضيت فامسك وان سخطت فاردها على صاحبها «
رواه البخاري في تاريخه وابن ماجه والدارقطني *»

حديث أنس أخرجه أيضا الحاكم. وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا البخاري في تاريخه والحاكم في مستدركه وفي اسناده محمد بن اسحق (وفي الباب) عن عمر بن الخطاب عند الشافعي وابن الجارود والحاكم والدارقطني وفيه ان الرجل اسمه حبان بن منقذ أخرجه أيضا عنه الدارقطني والطبراني في الأوسط وقيل ان القصة لمنقذ والدحبان كما في حديث الباب. قال النووي وهو الصحيح وبه جزم عبد الحق وحزم ابن الطلاع بانه حبان بن منقذ وتردد الخطيب في المبهمات وابن الجوزي في التتبع قال ابن الصلاح وأما رواية الاشتراط فمذكورة لأصلها : قوله « لا خلافة » بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي لا خديعة قل العلماء لقنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول لينافض به عند البيع فيطلع به صاحبه على انه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة ويرى له ما يرى لنفسه والمراد أنه اذا ظهر غبن ردائمن واسترد المبيع واختلف العلماء في هذا الشرط هل كان خاصا بهذا الرجل أم يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط فعند أحمد ومالك في رواية عنه والمنصور بالله والامام يحيى أنه يثبت الرد لكل من شرط هذا الشرط ويثبتون الرد بالغبن لمن لم يعرف قيمة السلع وقيد بهم بكون الغبن فاحشا وهو تلك القيمة عنده قالوا بمجامع الخدع الذي لاجله أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الرجل الخيار وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل لهذا الرجل الخيار للضعف الذي كان في عقله كما في حديث أنس المذكور فلا يلحق به الامن كان مثله في ذلك بشرط أن يقول هذه المقالة ولهذا روى أنه كان اذا غبن يشهد رجل من الصحابة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا فيرجع في ذلك وبهذا يتبين انه لا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغبون وان كان صحيح العقل ولا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل اذا غبن ولم يقل هذه المقالة وهذا مذهب الجمهور وهو الحق واستدل بهذه القصة على ثبوت الخيار لمن قال

لا خلافة سواء غبن أم لا وسواء وجد غشا أو عيبا أم لا ويؤيده حديث ابن عمر الآخر والظاهر أنه لا يثبت الخيار إلا إذا وجدت خلافة لا إذا لم توجد لأن السبب الذي ثبت الخيار لأجله هو وجود ما انفاه منها فإذا لم يوجد فلا خيار واستدل بذلك أيضا على جواز الحجر للسفه كما أشار إليه المصنف وغيره وهو استدلال صحيح لكن بشرط أن يطلب ذلك من الامام أو الحاكم قرابة من كان في تصرفه سفه كما في حديث أنس : قوله « في عقده » العقدة العقل كما يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث وفي التلخيص العقدة الرأي وقيل هي العقدة في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر أنها خبلت لسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه وعدم إفصاحه بلفظ الخلافة حتى كان يقول لا خذابة بإبدال اللام ذال المعجمة. وفي رواية لمسلم أنه كان يقول لا خذابة بإبدال اللام نونا ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى (واحلل عقدة من لساني) ولم يذكر في القاموس الاعقدة اللسان : قوله « سفع » بالسين المهملة ثم الفاء ثم العين المهملة أي ضرب والمأمومة التي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو الجلدة الرقيقة التي عليه : قوله « ثم أنت بالخيار ثلاثا » استدل به علي أن مدة هذا الخيار ثلاثة أيام من دون زيادة قال في الفتح لأنه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصراة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع واغرب بعض المالكية فقال إنما قصره على ثلاث لأن معظم بيعة كان في الرقيق وهذا يحتاج إلى دليل ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال انتهى . قوله « وعن محمد بن يحيى بن حبان » بفتح الحاء المهملة وهو غير صاحب الصحيح العروف بابن حبان بكسر الحاء *

(باب اثبات خيار المجلس)

١ عن حكيم بن حزام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكثما محقت بركة بيعهما » * ٢ وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وربما قال أو يكون بيع (٣٧٢—ج ٥ نيل الاوطار)

الخيار « وفي لفظ » اذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فان خير أحدهما الآخر فبأيما على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد أن تباعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع « متفق على ذلك كله * وفي لفظ » كل يمين لا بيع بينهما حتى يتفرقا الا بيع الخيار « متفق عليه أيضا * وفي لفظ المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار * « وفي لفظ » اذا تباع المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من يمه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب قال نافع وكان ابن عمر رحمه الله إذا باع رجلا فاراد أن لا يقيه قام فشي هبة بهم رجوع « أخرجهما »

قوله « البيعان » بتشديد التحتانية يعني البائع والمشتري والبيع هو البائع أطلق على المشتري على سبيل التغليب أو لأن كل واحد من اللفظين يطلق على الآخر كما سلف : قوله « بالخيار » بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الأمرين من امضاء البيع أو فسخه والمراد بالخيار هنا خيار المجلس . قوله « ما لم يتفرقا » قد اختلف هل المعتبر التفرق بالاً بدان أو بالاقوال فان عمر حمله على التفرق بالاً بدان كما في الرواية المذكورة عنه في الباب وكذلك حمله أبو برزة الأسلمي حكى ذلك عنه أبو داود : قال صاحب الفتح ولا يعلم لهما مخالف من الصحابة قال أيضا ونقل ثعالب عن الفضل بن سلمة انه يقال افترقا بالكلام وتفرقا بالاً بدان ورده ابن العربي بقوله (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب) فانه ظاهر في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لان من خالف آخر في عقيدته كان مستدعيا لمفارقة اياه ببذنه ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق حمل كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعا انتهى . ويؤيد حمل التفرق على تفرق الابدان ما رواه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « حتى يتفرقا من مكانهما » وروايات حديث الباب بعضها بلفظ التفرق وبعضها بلفظ الافتراق كما عرفت فاذا كانت حقيقة كل واحد منهما مخالفة لحقيقة الآخر كما سلف فينبغي ان يحمل أحدهما على لجاز توسعا وقد دل الدليل على ارادة حقيقة التفرق بالاً بدان فيحمل ما دل على

التفرق بالأقوال على معناه المجازي ومن الأدلة الدالة على إرادة التفرق بالإبدان قوله في حديث ابن عمر المذكور ما لم يتفرقا وكانا جميعا. وكذلك قوله وإن تفرقا بعد أن تباعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع فإن فيه البيان الواضح أن التفرق بالإبدان. قال الخطابي وعلى هذا وجدنا أمر الناس في عرف اللغة وظاهر الكلام فإذا قيل تفرق انما كان المفهوم منه التميز بالإبدان قال ولو كان المراد تفرق الأقوال كما يقول أهل الرأي خلا الحديث عن الفائدة وسقط معناه وذلك أن العلم محيط بأن المشتري ما لم يوجد منه قبول المبيع فهو بالخيار وكذلك البائع خياره في ملكه ثابت قبل أن يعقد البيع وهذا من العلم العام الذي استقر بآثاره وثبت أن المتبايعين هما المتعاقدان والبيع من الأسماء المشتقة من أفعال الفاعلين ولا يقع حقيقة إلا بعد حصول الفعل منهم كقولهم زان وسارق وإذا كان كذلك فقد صرح أن المتبايعين هما المتعاقدان وليس بعد العقد تفرق إلا بالتميز بالإبدان انتهى. فتقرر أن المراد بالتفرق المذكور في الباب تفرق الإبدان وبهذا تمسك من أثبت خيار المجلس وهم جماعة من الصحابة منهم على صلوات الله عليه وأبو برزة الأسلمي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة نقل ذلك عنهم البخاري. ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من أهل المدينة. وعن الحسن البصرى والاوزاعى وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين إلا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شريح والصحيح عنه القول به ومن أهل البيت الباقر والصادق وزين العابدين وأحمد بن عيسى والناصر والامام يحيى نقل ذلك عنهم صاحب البحر. وحكاه أيضا عن الشافعى وأحمد واسحق وأبى ثور وذهبت المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم وإبراهيم النخعي إلى أنها إذا وجبت الصفقة فلا خيار وحكاه صاحب البحر عن الثورى والليث والامامية وزيد بن على والقاسمية والغنبري. قال ابن حزم لا نعلم لهم سلفا إلا إبراهيم وحده وهذا الخلاف إنما هو بعد التفرق بالأقوال وأما قبله فالخيار ثابت إجماعا كما في البحر. ولاهل القول الآخر أجوبة عن الأحاديث القاضية بثبوت خيار المجلس فمنهم من رده لكونه معارضا لما هو أقوى منه نحو قوله تعالى (وأشهدوا إذا تباعتم) قالوا ولو ثبت خيار المجلس لسكانت الآية غير مفيدة لأن الشاهد

ان وقع قبل التفرق لم يطابق الامر وان وقع بعد التفرق لم يصادف محالا .
وقوله تعالى (تجارة عن تراض) فانها تدل على أنه بمجرد الرضا يتم البيع وقوله
تعالى (أوفوا بالعقود) لان الرجوع عن موجب العقد قبل التفرق لم ينف به
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم «المسلمون على شروطهم» والخيار بعد
العقد يفسد الشرط . ومنه حديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لاقتضائه
الحاجة الى اليمين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت خيار المجلس لكان كافيا في
رفع العقد لا يخفى ان هذه الأدلة على فرض شمولها لحل النزاع أهم مطلقا فبني
العام على الخاص والمصير الى الترجيح مع امكان الجمع غير جائز كما نقرر في موضعه
ومن أهل القول الثاني من أجاب عن أحاديث خيار المجلس بأنها منسوخة بهذه
الأدلة . قال في الفتح ولا حجة في شيء من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاحتمال
والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه الى الترجيح والجمع هنا ممكن بين الأدلة
المذكورة بغير تعسف ولا تسكف انتهى . وأجاب بعضهم بأن إثبات خيار المجلس
مخالف للقياس الجلي في الحاق ما قبل التفرق بما بعده وهو قياس فاسد الاعتبار
لمصادمته النص . وأجاب بعضهم بأن التفرق بالابدان محمول على الاستحباب
تحسينا للمعاملة مع المسلم ويحجب عنه بأنه خلاف الظاهر فلا يصار اليه الا لدليل
وهكذا يجاب عن قول من قال إنه محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف
وقيل انه محمول التفرق المذكور في الباب على التفرق في الأقوال كما
في عقد النكاح والاجارة . قال في الفتح وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق
لان البيع ينقل منه ملك رقبته المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر . وقيل المراد بالمتبايعين
المتساومين قال في الفتح ورد بأنه مجاز فالحمل على الحقيقة أو ما يقرب منها
أولى . وقد احتج الطحاوي على ذلك بآيات وأحاديث استعمل فيها الجواز وتعقب
بأنه لا يلزم من استعمال الجواز في موضع استعماله في كل موضع . قال البيضاوي ومن
نفى خيار المجلس ارتكب مجازين لحمله التفرق على الأقوال وحمله للمتبايعين على
المتساومين وأيضا فكلام الشارع يمان عن الحمل عليه لانه يصير تقديره ان
المتساومين ان شاء الله البيع وان شاء الله يقدها وهو تحصيل حاصل لان كل أحد
يعرف ذلك ولا هل القول الآخر أجوبة غير هذه فمنها ما سيأتي في آخر الباب ومنها

غيره وقد بسطها صاحب الفتح وأجاب عن كل واحد منها وقد ذكرنا هنا ما كان
تحتاج منها إلى الجواب وتركنا ما كان ساقطا من أحب الاستيفاء فليرجع إلى المطولات
وقد اختلف القائلون بأن المراد بالتفرق تفرق الأبدان هل له حد ينتهي إليه أم لا
والمشهور الراجح من مذاهب العلماء على ما ذكره الحافظ أن ذلك موكول إلى العرف
فكل ما عدى في العرف تفرقا حكم به وما لا فلا: قوله «فإن صدقا وبينا» أي صدق
البائع في أخبار المشتري وبين العيب أن كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن
وبين العيب أن كان في الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر
أحدهما تأكيدا للآخر: قوله «بحقت بركة بيعهما» يحتمل أن يكون على ظاهره وإن
شؤم التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فيحق بركته وإن كان مأجورا والكاذب
مأزورا ويحتمل أن يكون ذلك مختصا بمن وقع منه التدليس بالعيب دون الآخر
ورجحه ابن أبي حمزة: قوله «أو يقول أحدهما لصاحبه اختر» وربما قال أو يكون
بيع الخيار قد اختلف العلماء في المراد بقوله لا يبيع الخيار فقال الجمهور هو استثناء
من امتداد الخيار إلى التفرق والمراد أنهما إن اختارا امضاء البيع قبل التفرق
فقد لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير لا البيع الذي جرى فيه الخيار
وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق والمراد بقوله أو يخير أحدهما الآخر
أي فيشترط الخيار مدة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تمضي المدة
حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور ورجح الأول بأنه أقل في الاضمار ولا يخفى أن قوله
في هذا الحديث فإن خير أحدهما الآخر قريبا على ذلك فقد وجب البيع معين للاحتمال
الأول وكذلك قوله في الرواية الأخرى فإذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب وفي رواية
للنسائي إلا أن يكون البيع كان عن خيار فإن كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو
استثناء من اثبات خيار المجلس والمعنى أو خير أحدهما الآخر فيختار عدم ثبوت
خيار المجلس فينتفي الخيار قال الفتح وهذا أضعف هذه الاحتمالات وقيل المراد بذلك
أنهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا أو لو قبل التفرق والا أن يكون البيع بشرط الخيار
ولو بعد التفرق. قال في الفتح وهو قول يجمع التأويلين الأولين ويؤيده ما وقع
في رواية للبخاري بلفظ «لا يبيع الخيار أو يقول لصاحبه اختران» حملت أو على
التقسيم لأعلى الشك. قوله «أو يخير باسكان الرء عطا على قوله ما لم يتفرقا ويحتمل

نصب الراى على أن أوبى معنى الا ان كما قيل انها كذلك فى قوله أوبى قول أحدهما لصاحبه اختر: قوله « قال نافع وكان ابن عمر » هو موصول باسناد الحديث ورواه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر فى ان ابن عمر كان يذهب الى ان التفرق المذكور بالأبد ان كما تقدم *

٣ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال البيع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا الا أن يكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله » رواه الخمسة الا ابن ماجه. ورواه الدارقطني . وفى لفظ « حتى يتفرقا من مكانهما » وعن ابن عمر قال « بنت من أمير المؤمنين عمان مالا بالوادى بمال له بخير فلما تابعا رجعت على عقبى حتى خرجت من بيته خشية أن يراد في البيع وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا » رواه البخارى . وفيه دليل على أن الرؤية حالة العقد لا يشترط بل تكفى الصفة أو الرؤية المتقدمة *

حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وحسنه الترمذى وفى الباب عن ابى بزة عند أبى داود وابن ماجه باسناد رجاله ثقات « ان رجلا باع فرسا بفلام ثم أقام بقية يومهما وليتهما معنى البائع والمشتري فلما أصبح من الغد حضر الرحيل فقام الرجل الى فرسه بسرجه فقدم فأتى الرجل وأخذه بالبائع فأتى الرجل ان يدفعه اليه فقال ببني وبينك أبو بزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتيا أبا بزة فقال اترضيان ان أقضى بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » زاد فى رواية أنه قال ما اراكما اترقا (وفى الباب) أيضا عن سمرة عند النسائي وعن ابن عباس عند ابن حبان والحاكم والبيهقي وعن جابر عند البزار والحاكم وصححه: قوله « صفقة خيار » بالرفع على ان كان تامة و صفقة فاعلمها والتقدير الا ان توجد أو تحدث صفقة خيار والنصب على ان كان ناقصة واسمها مضموم وصفقه خبر والتقدير الا أن تكون الصفقة صفقة خيار والمراد ان المتبايعين اذا قال احدهما لصاحبه اختر امضاء البيع أو فسخه فاختر احدهما ثم البيع وان لم يتفرقا كما تقدم: قوله « خشية أن يستقبله » بالنصب على انه مفعول له واستدل بهذا

القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس وقد تقدم ذكرهم قالوا لان في هذا الحديث دليل على ان صاحبه لا يملك الفسخ الا من جهة الاستقالة واجيب بان الحديث حجة عليهم لالهم ومعناه لا يحل له ان يفارقه بعد البيع خشية ان يختار فسخ البيع فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منهما ناليم وعلى هذا حمله الترمذي وغيره من العلماء قالوا ولو كانت الفرقة بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع ولو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تنع من المفارقة لانها لا تختص بمجلس العقد وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومده الى غاية التفرق ومن المعلوم ان من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فتعين حملها على الفسخ وحملوا نفى الحل على الكرامة لانه لا يليق بالمرء وحسن معاشرته المسلم لان اختيار الفسخ حرام: قوله «رجعت على عقبي» الخ قيل لعله لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو بن شبيب المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم كما تقدم. والمراد بقوله بالوادي وادي القرى قوله «ان يرادني» بتشديد الدال وأصله يرادني أي يطلب مني استرداده: قوله «وكانت السنة» الخ يعني ان هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وانه فعل لم يجب البيع ولا يبق لعثمان خيار في فسخه *

(أبواب الربا)

قال الزحشرى في الكشف كتبت بالواو على لغة من يفهم كما كتبت الصلاة والزكاة وزيدت الالف بمدتها تشبيها بواو الجمع. وقال في الفتح الربا مقصور وحكى مده وهو شاذ وهو من ربا ربو فيكتب بالالف ولكن وقع في خط المصاحف بالواو اه قال الفراء انما كتبوه بالواو لان أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الربو فعلموا الخط على صورة لغتهم قال وكذا قرأه أبو سماك العدوي بالواو وقرأه حمزة والكسائي بالامالة بسبب كسرة الراء وقرأه الباقون بالتفخيم لفتحة الباء قال ويجوز كتبه بالالف والواو والياء اه. وتثنيته ربوان وأجاز الكوفيون كتابة تثنيته بالياء بسبب الكسر في أوله وغلطهم البصريون. قال في الفتح وأصل الزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى (اهتزت وربت) واما في مقابلة كدرهم بدرهمين فقل هو

حقيقة فيها. وقيل حقيقة في الاول مجاز في الثاني زاد ابن سريج انه في الثاني حقيقة شرعية وبطلق الربا على كل مبيع محرم اه ولا خلاف بين المسلمين في تحريم الربا وإن اختلفوا في تفاصيله *

(باب التشديد فيه)

١ عن ابن مسعود «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه» رواه الخمسة وصححه الترمذي غير أن لفظ النسائي آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه اذا علموا ذلك ملعونون علي لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة * وعن عبد الله بن حنظلة عسيل الملائي - كما قال قال رسول الله عليه وآله وسلم «درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية» رواه أحمد

حدث ابن مسعود أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وأخرجه مسلم من حديث جابر بلفظ «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن آكل الربا ومؤكله وشاهديه هم سواء» وفي الباب عن علي عليه السلام عند النسائي وعن أبي جعفر تقدم في أول البيوع وحدث عبد الله بن حنظلة وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط والكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح ويشهد له حديث البراء عند ابن جرير بلفظ «الربا اثنان وستون بابا اذناها مثل اثنان الرجل أمه» وحدث أبي هريرة عند البيهقي بلفظ «الربا سبعون بابا اذناها الذي يقع علي أمه» وأخرج عنه جرير نحوه وكذلك أخرجه عنه نحوه ابن أبي الدنيا وحدث عبد الله ابن مسعود عند الحاكم وصححه بلفظ «الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها مثل ان ينكح أمه وان أربى الربا عرض الرجل المسلم» قوله «آكل الربا» بما لهزمة ومؤكله بسكون الهزمة بعد الميم ويجوز ابدالها واوا أي ولعن مطعمه غيره وسمي آخذ المال آكلا ودافعه مؤكلا لان المقصود منه الاكل وهو أعظم منافعه وسببه اتلاف أكثر الاشياء : قوله «وشاهديه» رواية أبي داود بالافراد والبيهقي وشاهديه أو شاهده : قوله وكاتبه فيه دليل على تحريم كتابة الربا اذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه

الشهادة الا مع العلم فاما من كتب أو شهد غير عالم فلا يدخل في الوعيد (ومن جملة ما يدل على تحريم كتابة الربا وشهادته وتحليل الشهادة والكتابة في غيره قوله تعالى) اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه (وقوله تعالى) وأشهدوا اذا تباعتم فامر بالكتابة والاشهاد فيما أحله وفهم منه تحريمها فيما حرمه : قوله « أشد من ست وثلاثين » الخ يدل على أن معصية الربا من أشد المعاصي لان المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الفظاعة والشناعة بمقدار العدد المذكور بل أشد منها لاشك انها قد تجاوزت الحد في القبح واقبح منها استطالة الرجل في عرض أخيه المسلم ولهذا جعلها الشارع أربى الربا وبمد الرجل يتكلم بالكلمة التي لا يجد لها لذة ولا تزيد في ماله ولا جأحه فيكون اثمه عند الله أشد من اثم من زنى ستا وثلاثين زنية هذا ما لا يصنعه بنفسه عاقل نسأل الله تعالى السلامة آمين آمين *

باب ما يجري فيه الربا

١ عن أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منهما غائباً بناجز » متفق عليه * وفي لفظ « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء » رواه أحمد والبخاري * وفي لفظ « لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء » رواه أحمد ومسلم * ٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل » رواه أحمد ومسلم والنسائي * ٣ وعن أبي هريرة أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الا ما اختلفت ألوانه » رواه مسلم * ٤ وعن فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تبيعوا الذهب بالذهب الا وزناً بوزن » رواه مسلم والنسائي وأبو داود *

قوله «الذهب بالذهب» يدخل في الذهب جميع أنواعه من مضروب ومنقوش وجيد وردى وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومنقوش. وقد نقل النووي وغيره الاجماع على ذلك. قوله «إلا مثلا بمنل» هو مصدر في موضع الحال أي الذهب يباع بالذهب موزونا بموزون أو مصدر مؤكد أي يوزن وزنا بوزن. وقد جمع بين المنل والوزن في رواية مسلم المذكورة: قوله «ولا تشفوا» بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء رباعى من أشف واشف بالكسر الزيادة ويطلق على النقص والمراد هنا لا تفضلوا: قوله «بناجز» بالنون والحييم والزاي أي لا تتبعوا مؤجلا بحال. ويحتمل أن يراد بالغائب أعم من المؤجل كالفائب عن المجلس مطلقا مؤجلا كان أو حالا والناجز الحاضر: قوله «والفضة بالفضة» يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة كما سلف في الذهب: قوله «والبر بالبر» بضم الباء وهو الحنطة والشعير بفتح أوله ويجوز الكسر وهو معروف وفيه رد على من قال إن الحنطة والشعير صنف واحد وهو مالك والليث والاوزاعى ونسكوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الطعام بالطعام» كما سيأتى ويأتى الكلام على ذلك: قوله «من زاد» الخ فيه التصريح بتحريم ربا الفضل وهو مذهب الجمهور للاحاديث الكثيرة في الباب وغيرها قلنا قاضية بتحريم بيع هذه الاجناس بعضها ببعض متفاضلا. وروى عن ابن عمر انه يجوز ربا الفضل ثم رجع عن ذلك. وكذلك روى عن ابن عباس واختلف في رجوعه فروى الحاكم انه رجع عن ذلك لما ذكر له أبو سعيد حديثه الذي في الباب واستغفر الله وكان ينهى عنه أشد النهى. وروى مثل قولها عن أسامة ابن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير واستدلوا على جواز ربا الفضل بحديث أسامة عند الشيخين وغيرها بلفظ «أنا لربا في النسبة» زاد مسلم في رواية عن ابن عباس «لأربا فيما كان يدا يدا» وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي المنهال قال سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصرف فقالا نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق دينارا. وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال لا يدا يدا قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أو قال ذلك أنا سنكتب اليه فلا يفتيكوه وله من وجه آخر عن أبي نضرة سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأسا وأنى لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال ما زاد فهو ربا فأكرت ذلك لقولهما فذكر الحديث قال فحدثني

أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه فكرهه. قال في الفتح واتفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلافوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد. ف قيل ان حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال. وقيل المعنى في قوله «لاربا» الربا الا غلط الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع ان فيها علماء غيره وأما الفصد نفى الاكل لا نفى الاصل وأيضا نفى تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لان دلالاته بالمنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الاكبر اهـ. ويمكن الجمع أيضا بان يقال مفهوم حديث أسامة عام لانه يدل على نفى ربا الفضل عن كل شيء سواء كان من الاجناس المذكورة في احاديث الباب أم لا فهو أعم منها مطلقا فيخصص هذا المفهوم بمنطوقها. وأما ما أخرجه مسلم عن ابن عباس انه لاربا فيما كان بدا به كما تقدم فليس ذلك مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالاته على نفى ربا الفضل منطوقه ولو كان مرفوعا لما رجح ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد بذلك كما تقدم وقد روى الحازني رجوع ابن عباس واستغفاره عند ان سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل وقال حفظنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ام احفظ وروى عنه الحازمي أيضا انه قال كان ذلك رأيي وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتركت رأيي الي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وعلى تسليم ان ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام مخصص باحاديث الباب لأنها أخص منه مطلقا. وأيضا الأحاديث الفاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما قال الترمذي بعد ان ذكر حديث أبي سعيد وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء وزيد بن أرقم وفضالة بن عبيد وأبي بكرة وابن عمر وأبي الدرداء وبلال اهـ. وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا وخرج الحافظ في التلخيص بعضها فلو فرض معارضة حديث أسامة لها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح بما سلف لكان الثابت عن الجماعة ارجح من الثابت عن الواحد : قوله «ولا الورق بالورق» بفتح الواو وكسر الراء وباسكانها علي

المشهور ويجوز فتحهما كذا في الفتح وهو الفضة وقيل بكسر الواو المضروبة وفتحها المال. والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة : قوله «الاوزنا بوزن مثلا بمنل سواء بسواء» الجمع بين هذه الالفاظ لقصد التأكيد أو المبالغة . قوله «الا ما اختلفت ألوانه» المراد انهما اختلفا في اللون اختلفا يصير به كل واحد منهما جنسا غير جنس مقابله فمعناه معني ما - يأتني من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «إذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم» وسنذكر ان شاء الله ما يستفاد منه *

٥ وعن أبي بكرة قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب الاسواء بسواء وأمرنا ان نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا ونشتري الذهب بالفضة كيف شئنا» أخرجاه وفيه دليل على جوار الذهب بالفضة مجازفة * ٦ وعن عمر بن الخطاب قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالورق ربا الاهاه وهاء والبر بالبر ربا الاهاه وهاء والشعير بالشعير ربا الاهاه وهاء والتمر بالتمر ربا الاهاه وهاء» متفق عليه * ٧ وعن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمنل سواء بسواء يدا يدا فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا يدا» رواه أحمد ومسلم. وللنسائي وابن ماجه وأبي داود نحوه وفي آخره «وأمرنا ان نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يدا يدا كيف شئنا» وهو صريح في كون البر والشعير جنسين * ٨ وعن معمر بن عبد الله قال «كنت اسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام مثلا بمنل وكان طعامنا يومئذ الشعير» رواه أحمد ومسلم * ٩ وعن الحسن بن عباد وانس بن مالك «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثل بمنل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به» رواه الدارقطني *

حديث أنس وعبادة أشار اليه في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي اسنده الربيع ابن صبيح وثقه أبو زرعة وغيره وضعفه جماعة. وقد أخرج هذا الحديث البزار أيضا ويشهد لصحته حديث عبادة المذكور أولا وغيره من الأحاديث : قوله «كيف شئنا» هذا الاطلاق مقيد بما في حديث عبادة من قوله «اذا كان يدا يدا» فلا

بد في بيع بعض الربويات ببعض من التقابض ولا سيما في الصرف وهو بيع الدارم بالذهب وعكسه فانه متفق على اشتراطه. وظاهر هذا الاطلاق والتفويض الى المشيئة انه يجوز بيع الذهب بالفضة والعكس وكذلك سائر الاجناس الربوية اذا بيع بعضها ببعض من غير تقييد بصفة من الصفات غير صفة القبض ويدخل في ذلك بيع الجزاف وغيره : قوله « الالهاه وهاه » بالمسند فيهما وفتح الهمزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون. وحكي القصر بغير همز وخطاها الخطابي ورد عليه النووي وقال هي صحيحة لكن قليلة. والمعنى خذوها وحكي بزيادة كاف مكسورة ويقال هاه بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ. وقال ابن الاثير هاه وهاه هو ان يقول كل واحد من البيمين هاه فيعطيه مافي يده وقيل معناه خذ وأعط قال وغير الخطابي مجيز فيه السكون. وقال ابن مالك هاه اسم فعل بمعنى خذ. وقال الخليل هاه كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود من قوله هاه وهاه أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاه فيتفاضل في المجلس قال فالتقدير لا تبيعوا الذهب بالورق الا مقولا بين المتعاقدين هاه وهاه : قوله « فاذا اختلفت هذه الاصناف » الحظاير هذا انه لا يجوز بيع جنس ربوي بجنس آخر الا مع القبض ولا يجوز مؤجلا ولو اختلفا في الجنس والتقدير كالخطة والشعر بالذهب والفضة وقيل يجوز مع الاختلاف المذكور وانما يشترط التقابض في الشئين المختلفين جنسا لتفقيين تقديرا كالفضة بالذهب والبر بالشعر اذ لا يعقل انتفاضل والاستواء الا فيما كان كذلك وبحاجب بأن مثل هذا لا يصلح لتخصيص النصوص وتقييدها وكون النفاضل والاستواء لا يعقل في المختلفين جنسا وتقديرا ممنوع والسند أن التفاضل معقول لو كان الطعام يوزن أو النقود تكال ولو في بعض الايمان والبلد ان ثم انه قد يبلغ ثمن الطعام الى مقدار من الدراهم كثير عند شدة القلاء بحيث يقل ان يقال الطعام أكثر من الدراهم وما المانع من ذلك وأما الاستدلال علي جواز ذلك بحديث عائشة عند البخاري ومسلم وغيرها قالت « اشترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يهودى طعاما بنسيئة وأعطاه درعاه رهنا » فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصا للنص المذكور لصورة الرهن فيجوز في هذه الصورة لا في غيرها لعدم صحة الحاق مالا عوض فيه عن ائتمن بمافيه عوض عنه وهو الرهن نعم ان صح الاجماع الذي حكاه المغربي في شرح بلوغ المرام فانه قال واجمع العلماء علي

جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلا أو مؤجلا كبيع الذهب بالخطاة وبيع الفضة بالشعير وغيره من المكيلات كان ذلك هو الدليل على الجواز عند من كان يرى حجية الاجماع وأما اذا كان الربوي يشاركه في العلة فان كان بيع الذهب بالفضة أو العكس فقد تقدم انه يشترط التقابض اجماعا ان كان في غير ذلك من الاجناس كبيع البر بالشعير أو بالتمر أو العكس فظاهر الحديث عدم الجواز واليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن علية لا يشترط والحديث يرد عليه. وقد عسك مالك بقوله «لا يدايد» وبقوله الذهب بالورق وبالاهاة وهاه على انه يشترط التقبض في الصرف عند الايجاب بالكلام ولا يجوز التراخي ولو كان في المجلس. وقال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور ان المعتبر التقابض في المجلس وان تراخي عن الايجاب والظاهر الاول ولكنه أخرج عبد الرزاق وأحمد وابن ماجه عن ابن عمر «انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشتر الذهب بالفضة فاذا أخذت واحدا منهما فلا تفارق صاحبك وبينكما لبس» فيمكن ان يقال ان هذه الرواية تدل على اعتبار المجلس بقوله «ان يبيع البر بالشعير» الخ فيه كما قال المصنف تصريح بان البر والشعير جنسان وهو مذهب الجمهور وحكى عن مالك والليث والاوزاعي كما تقدم أنهما جنس واحد وبه قال معظم علماء المدينة وهو يحكى عن عمر وسعد وغيرهما من السلف وتمسكوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما في حديث معمر بن عبد الله المذكور ويحجب عنه بما في آخر الحديث من قوله «وكان طعامنا يومئذ الشعير» فانه في حكم التقييد لهذا المطابق وأيضا التصريح بجواز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا كما في حديث عبادة وكذلك عطف أحدهما على الآخر كما في غيره من أحاديث الباب مما لا يبقى معه اوتياب في أنهما جنسان (واعلم) انه قد اختلف هل يلحق بهذه الاجناس المذكورة في الأحاديث غيرها فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والنساء مع الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرية إنه لا يلحق بها غيرها في ذلك. وذهب من عداهم من العلماء الى أنه يلحق بها ما يشاركها في العلة ثم اختلفوا في العلة ما هي فقال الشافعي هي لاتفاق في الجنس والطعم فيما عدا النقيدين وأما فلا يلحق بهما غيرهما من الموزونات واستدل على اعتبار الطعم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الطعام بالطعام»

وقال مالك في القدين كقول الشافعي وفي غيرها العلة الجنس والتقدير والافتيات
وقال ربيعة بل اتفاق الجنس ووجوب الزكاة. وقالت العترة جميعا بل العلة في جميعها
اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن واستدلوا على ذلك بذكره صلى الله عليه
وآله وسلم للكيل والوزن في أحاديث الباب. ويدل على ذلك أيضا حديث أنس
المذكور فانه حكم فيه على كل موزون مع اتحاد نوعه وعلى كل مكيل كذلك بانه
مثل بمنل فاعمر بان الاتفاق في أحدهما مع اتحاد النوع موجب لتحريم التفاضل
بعموم النص لا بالقياس وبه يرد على الظاهرية لانهم انما منعموا من الالحاق
لنفهم للقياس. وما يؤيد ذلك ما سياتي في حديث أبي سعيد وأبي هريرة ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال في الميزان مثل ما قال في المكيل على ما سيبيته
المصنف ان شاء الله تعالى والى مثل ما ذهبت اليه العترة ذهب أبو حنيفة وأصحابه
كما حكى ذلك عنه المهدى في البحر وحكى عنه انه يقول العلة في الذهب الوزن
وفي الأربعة الباقية كونها مطعومة موزونة أو مكيلة (والحاصل) انه قد وقع الاتفاق
بين من عدا الظاهرية بأن جزء العلة الاتفاق في الجنس واختلفوا في تعيين الجزء
الأخر على تلك الأقوال ولم يعتبر أحد منهم العدد جزأ من العلة مع اعتبار الشارع
له كما في رواية من حديث أبي سعيد ولأدرهين بدرهم وفي حديث عثمان عند
مسلم «لا تبيعوا الدينار بالدينارين» *

١٠ وعن أبي سعيد وأبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
استعمل رجلا على خيبر فجاءهم بتمر جنب فقال أكل تمر خيبر هكذا قال انا أناخذ
الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال لا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم اباع
بالدراهم جنبا وقال في الميزان مثل ذلك» رواه البخاري *

الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله «رجلا» صرح أبو عوانة والدارقطني
ان اسمه سواد بن غزيرة بمجمة فزأى فيهاء مشددة كعطية: قوله «جنب» بفتح الجيم
وكسر النون وسكون التحتية وآخره موحدة اختلف في تفسيره فقيل هو الطيب وقيل
الصلب. وقيل ما أخرجه منه حشفه ورديته وقيل ما لا يختلط بغيره. وقال في القاموس
ان الجنب تمر جيد. قوله «بع الجمع» بفتح الجيم وسكون الميم قال في الفتح هو التمر المختلط
بغيره. وقال في القاموس هو الدقل أو صنف من التمر (والحديث) يدل على انه لا يجوز

بيع ردى الجنس بحجده متفاضلا وهذا أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه وأما سكوت الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع أما ذهولا وإما اكتفاء بان ذلك معلوم. وقد ردد في بعض طرق الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا هو الربا فردده ككاتبه على ذلك في الفتح وقد استدل أيضاً بهذا الحديث على جواز بيع العينة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشتري بثمن الجمع جنبيها ويمكن أن يكون بائع الجنب منه هو الذي اشتري منه الجمع فيكون قد عادت إليه الدراهم التي هي عين ماله لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره أن يشتري الجنب من غير من باع منه الجمع وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم. قال في الفتح وتعقب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به في غيرها فلا يصح الاستدلال به على جواز الشراء ممن باع منه تلك السلعة بعينها انتهى. وسيأتي الكلام على بيع العينة. قوله «وقال في الميزان مثل ذلك» أي مثل ما قال في المكيال من أنه لا يجوز بيع بعض الجنس منه ببعضه متفاضلا وإن اختلفا في الجودة والرداءة بل يباع رديته بالدراهم ثم يشتري بهذا الجيد والمراد بالميزان هنا الموزون. قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جريان الربا في الموزونات كلها لأن قوله في الميزان أي في الموزون والا فنفس الميزان ليست من أموال الربا انتهى *

❦ (باب في أن الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل) ❦

❦ عن جابر قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيفها بالمكيال المسمى من التمر» رواه مسلم والنسائي وهو يدل بمفهومه على أنه لو باعها بجنس غير التمر لجاز ❦

قوله «الصبرة» قال في القاموس والصبرة بالضم ما جمع من الطعام بالكيل ووزن انتهى. قوله «لا يعلم كيفها» صفة كاشفة للصبرة لأنه لا يقال لها صبرة إلا إذا كانت مجهولة الكيل (والحديث) فيه دليل على أنه لا يجوز أن يباع جنس بجنسه وأحدهما مجهول المقدار لأن العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس شرط لا يجوز البيع بدونها ولا شك أن الجهل بكلا البدلين أو بأحدهما فقط مظنة للزيادة والنقصان

وما كان مظنة للحرام وجب تجنبه وتجنب هذه المظنة إنما يكون بكيل المكيل ووزن الموزون من كل واحد من البدلين *

باب من باع ذهباً وغيره بذهب

١ عن فضالة بن عبيد قال « اشتريت قلادة يوم خيبر باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يباع حتى يفصل » رواه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه * وفي لفظ. « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو سبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تميز بينه وبينه فقال إنما أردت الحجارة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تميز بينهما قال فرده حتى ميز بينهما » رواه أبو داود *

الحديث قال في التلخيص له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جداً في بعضها قلادة فيها خرز وذهب. وفي بعضها ذهب وجوهر. وفي بعضها خرز وذهب. وفي بعضها خرز معاقبة بذهب. وفي بعضها باثني عشر ديناراً. وفي بعضها بتسعة دنانير. وفي أخرى بتسعة دنانير. وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بأنها كانت يبيعها عاشرها فضالة. قال الحافظ والجواب المسدد عندي أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً بل المقصود من الاستدلال بحفظ الاختلاف فيه وهو النهي عن بيع ما لم يفصل وأما جنسها وقد رخصها فلا يتعلق به في هذه الحال ما يوجب الحكم بالاضطرار وحينئذ ينبغي الترجيح بين روايتها وإن كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم واضبطهم فيكون رواية الباقرين بالنسبة إليه شاذة انتهى. وبعض هذه الروايات التي ذكرها الطبراني في صحيح مسلم وسنن أبي داود: قوله « فصلتها » بتشديد الصاد (الحديث) استدلال به على أنه لا يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتى يفصل من ذلك الغير ويميز عنه ليعرف مقدار الذهب المتصل بغيره ومثله الفضة مع غيرها بفضة وكذلك سائر الأجناس الربوية لانحادها في الملة وهي تحريم بيع الجنس بجنسه متفاضلاً. وما يرشد إلى استواء الأجناس الربوية في هذا ما تقدم من النهي.

(٢٩٦ - ج ٥ نيل الاوطار)

عن بيع الصبرة من التمر بالكيل المسمى من التمر. وكذلك نهيه عن بيع التمر بالرطب
 خرسا لعدم التمكن من معرفة التساوى على التحقيق وكذلك في مثل مسألة القلادة
 يعتذر الوقوف على التساوى من دون فصل ولا يكفي مجرد الفصل بل لابد من
 معرفة مقدار المفصول والمقابل له من جنسه. والى العمل بظاهر الحديث ذهب عمر
 ابن الخطاب وجماعة من السلف والشافعي وأحمد وإسحق ومحمد بن الحكم المالكي
 وقالت الحنفية والنوري والحسن بن صالح والعمرة انه يجوز اذا كان الذهب المنفرد
 أكثر من الذي في القلادة ونحوها لامثله ولا دونه. وقال مالك يجوز اذا كان
 الذهب تابعا لغيره بأن يكون الثلث فما دون. وقال حماد بن أبي سليمان انه يجوز
 بيع الذهب مع غيره بالذهب مطلقا سواء كان المنفصل مثل المتصل أو أقل أو أكثر
 واعتذرت الحنفية ومن قال بقولهم عن الحديث بأن الذهب كان أكثر من المنفصل
 واستدلوا بقوله ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا والتمن اما سبعة
 أو تسعة وأكثر ما روي انه اثنا عشر. وأجيب عن ذلك بما تقدم عن البيهقي من
 ان القصة التي شهد بها فضالة كانت متعددة فلا يصح التمسك بما وقع في بعضها
 وإهدار البعض الآخر وأجيب أيضا بان العلة هي عدم الفصل وظاهر ذلك عدم
 الفرق بين المساوى والأقل والأكثر والغنيمة وغيرها وبهذا يجاب عن الخطابي
 حيث قال ان سبب النهي كون تلك القلادة كانت من الغنائم مخافة أن يقع المسلمون
 في بيعها وقد أجاب الطحاوي عن الحديث بأنه مضطرب. قال السبكي وليس ذلك
 باضطراب قادح ولا ترد الاحاديث الصحيحة بمثل ذلك انتهى وقد عرفت مما تقدم أنه
 لا اضطراب في محل الحجية والاضطراب في غيره لا يبرح فيه بهذا يجاب أيضا على ما قاله
 مالك. وأما ما ذهب اليه حماد بن أبي سليمان فردود بالحديث على جميع التفادير
 ولعله يعتذر عنه بمثل ما قال الخطابي أو لم يبلغه. قوله «حتى تمز» بضم تاء الخطاب
 في أوله وتشديد الياء المكسورة بعد الميم. قوله «انما أردت الحجارة» يعني الخرز الذي
 في القلادة ولم أرد الذهب *

(باب مرد الكيل والوزن)

١- عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة» رواه أبو داود والنسائي *
 الحديث سكت عنه أبو داود والمذري وأخرجه أيضا البزار وصححه ابن حبان والدارقطني. وفي رواية لابي داود عن ابن عباس مكان ابن عمر. قوله «المكيال مكيال أهل المدينة» الخ فيه دليل على انه يرجع عند الاختلاف في الكيل الى مكيال المدينة وعند الاختلاف في الوزن الى ميزان مكة. أما مقدار ميزان مكة فقال ابن حزم بحث غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه فوجدت كلا يقول ان دينار الذهب بمكة وزنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحلب من الشعير والدرهم سبعة أعشار المنقال فوزن الدرهم سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر عشرين حبة فالرطل مائة وثمانية وعشرون درهما بالدرهم المذكور وأما مكيال المدينة فقد قدمنا تحقيقه في الفطرة. ووقع في رواية لابي داود من طريق الوليد بن مسلم عن حنظلة ابن أبي سفيان الجمحي قال وزن المدينة ومكيال مكة والرواية المذكورة في الباب من طريق سفيان الثوري عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر وهي أصح. وأما الرواية التي ذكرها أبو داود عن ابن عباس فرواها أيضا الدارقطني من طريق أبي أحمد الزيري عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حنظلة عن سالم بدل طاوس عن ابن عباس قال الدارقطني أخطأ أبو أحمد فيه *

باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو تمر يابس

١- عن ابن عمر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة أن يبيع الرجل تمر حائطه ان كان نخلا بتمر كيلا وان كان كرما أن يبيعه بزبيب كيلة وان كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله» متفق عليه *
 ٢- ولمسلم في رواية «وعن كل تمر بخرصة» *
 ٣- وعن سعد بن أبي وقاص قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن

اشترى التمر بالرطب فقال لمن حوله أينقص الرطب إذا يبس قالوا نعم فنهي عن ذلك
رواه الخمسة وصححه الترمذي *

حديث سعد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وصححوه وصححه
أيضا ابن المديني وأخرجه الدارقطني والبيهقي وقد أعله جماعة منهم الطحاوي
والطبري وابن حزم وعبد الحق بن في اسناده زيدا أبا عياش وهو مجهول. قال في
التلخيص والجواب أن الدارقطني قال إنه ثقة ثبت. وقال المنذرى وقد روى عنه ثقات
واعتمده مالك مع شدة نقده. وقال الحاكم لأعلم أحدا طعن فيه: قوله «عن المزانية»
قد تقدم ضبطها في باب النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحه: قوله «تمر حائطه»
بالمثناة وفتح الميم قال في الفتح والمراد به الرطب خاصة. قوله «تمر كيلا» بالمشناة
من فوق وسكون الميم والمراد بالكرم العنب قال في الفتح وهذا أصل المزانية والحق
الجمهور بذلك كل بيع مجهول. مجهول أو بمعلوم من جنس يجري فيه الربا. قال
قاما من قال ضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعا مثلا فزاد فلي وما نقص فعلى فهو
من القمار وليس من المزانية وثمقه الحافظ بأنه قد ثبت في البخاري عن ابن عمر تفسير
المزانية ببيع التمر بكيل أن زاد فلي وإن نقص فعلى قال ثبت أن من صور المزانية
هذه الصورة من القمار ولا يلزم من كونها قمارا أن لا تسمى مزانية. قال ومن صور
المزانية بيع الزرع بالخطبة بما أخرجه مسلم في تفسير المزانية عن نافع بلفظ «المزانية
بيع تمر النخل بالتمر كيلا وبيع العنب بالزبيب كيلا وبيع الزرع بالخطبة كيلا» وقد
أخرج هذا الحديث البخاري كما ذكره المصنف ههنا ولم يفرد به مسلم وقد قدمنا
مثل هذا في باب النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحه وقد مر أيضا ما فسره مالك المزانية
قوله «أينقص» الاستفهام ههنا ليس المراد به حقيقة أعنى طلب الفهم لأنه
صلي الله عليه وآله وسلم كان طالما بأنه ينقص إذا يبس بل المراد تنبيه السامع بأن
هذا الوصف الذي وقع عنه الاستفهام هو علة النهي ومن المشتريات بذلك الفاء
في قوله فنهي عن ذلك ويستفاد من هذا عدم جواز بيع الرطب بالرطب لأن
نقص كل واحد منهما لا يحصل العلم بأنه مثل نقص الآخر وما كان كذلك فهو
مظنة للربا. وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وجمهور أصحابه وعبد الملك بن الماجشون
وأبو حفص العكبري من الحنابلة وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه

والمزني والرويانى من أصحاب الشافعى الى أنه يجوز . قال ابن المنذر ان العلماء انفقوا على جواز ذلك الا الشافعى ويدل على عدم الجواز ان الاسماعيلى في مستخرجه على البخاري روى حديث ابن عمر بلفظ « نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمرة بالثمره » وذلك يشمل بيع الرطب بالرطب *

باب الرخصة في بيع العرايا

١ عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حمزة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزانية بيع الثمر بالتمر الا أصحاب العرايا فانه قد أذن لهم » رواه أحمد والبخاري والترمذي وزاد فيه « وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل تمر بخرصة » *
 ٢ وعن سهل بن أبي حمزة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرايا أن يشتري بخرصها يأكلها أهلها رطباً » متفق عليه *
 وفي لفظ « عن بيع الثمر بالتمر وقال ذلك الربا تلك المزانية الا انه رخص في بيع العربية النخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً » متفق عليه *
 ٣ وعن جابر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول السوق والسوقين والثلاثة والأربعة » رواه أحمد *
 ٤ وعن زيد بن ثابت « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا ان تباع بخرصها كيلاً » رواه أحمد والبخاري وفي لفظ « رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً » متفق عليه * وفي لفظ آخر « رخص في بيع العربية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك » أخرجه *
 وفي لفظ « بالتمر وبالرطب » رواه أبو داود *

حديث جابر أخرجه أيضاً الشافعى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (وفي الباب) عن أبي هريرة عند الشيخين « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق » قوله : « بيع الثمر بالتمر » الأول بالمثلثة وفتح الميم والثاني بالمشاء الفوقية وسكون الميم والمراد بالأول تمر النخلة وقد صرح بذلك مسلم في رواية فقال « تمر النخلة » وليس

المراد النمر من غير النخل لأنه يجوز بيعه بالتمر بالمتناة والسكون : قوله « الا أصحاب العرايا » جمع عربة قال في الفتح وهي في الأصل عطية تمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب تتطوع بذلك علي من لا تمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الابل بالمنيحة وهي عطية اللبن دون الرقبة ويقال عربت النخلة بفتح العين وكسر الراء تعري اذا افردت عن حكم اخواتها بأن أعطاها المالك فقيراً قال مالك العربية ان يعري الرجل الرجل النخلة أي يهبها له أو يهب له تمرها ثم يتأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له للواهب ان يشتري رطبها منه بتمر يابس هكذا علقه البخاري عن مالك ووصله ابن عبد البر من رواية ابن وهب . وروى الطحاوي عن مالك ان العربية النخلة للرجل في حائط غيره فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول أنا أعطيتك بخمر نخلة تمرا فیرخص له في ذلك فشرط العربية عند مالك أن يكون لأجل الضرر من المالك بدخول غيره الي حائطه أو لدفع الضرر عن الآخر لقيام صاحب النخل بما يحتاج اليه . وقال الشافعي في الام وحكام عنه البيهقي ان العرايا ان يشتري الرجل تمر النخلة بخمره من التمر بشرط انتقايه في الحال واشترط مالك أن يكون التمر مؤجلاً . وقال ابن اسحق في حديثه عن ابن عمر عند أبي داود والبخاري تعليقا ان يعري الرجل الرجل أي يهب له في ماله النخلة والنخلتين فيشق عليه أن يقوم عليهما فيبيعها بمثل خرصها . وأخرج الامام أحمد عن سفيان بن حسين ان العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر . وقال يحيى بن سعيد الانصاري العربية أن يشتري الرجل تمر النخلات لطعام أهله رطباً بخمرها تمرا قال القرطبي كان الشافعي اعتمد في تفسير العربية علي قول يحيى بن سعيد . وأخرج أبو داود عن عبد ربه ابن سعيد الانصاري وهو أخو يحيى المذكور انه قال العربية الرجل يعري الرجل النخلة أو الرجل يستني من ماله النخلة يأكلها رطباً فيبيعها تمرا . وأخرج ابن أبي شبة في مصنفه عن وكيع قال سمعنا في تفسير العربية انها النخلة يعريها الرجل للرجل وبشرطها في بستان الرجل . وقال في القاموس وأعراه النخلة وهبه نمرة عامها والعربية النخلة المعراة والتي أكل ما عليها . وقال الجوهري هي النخلة التي يعريها صاحبها رجلاً محتاجاً بأن يجعل له تمرها طاماً من عراه اذا

قصده قال في الفتح صور العرية كثيرة . منها أن يقول رجل لصاحب النخل
بعتي ثمر نخلات باعياها بخرصها من الثمر فيخرصها ويبيعها ويقبض منه الثمر
ويسلم له النخلات بالنخالية فينتفع برطبها . ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل
نخلات أو ثمر نخلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشترى
رطبها بقدر خرصه بثمر أمعجل . ومنها أن يهبه أياها فيتضرر الموهوب له بانتظار
صيرورة الرطب تمرا ولا يحب أكلها رطباً لاحتياجه إلى الثمر فيبيع ذلك الرطب
بخرصه من الواهب أو من غيره بتمر يأخذه معجلاً . ومنها أن يبيع الرجل ثمر
حائطه بمدد وصلاحه ويستثنى منه نخلات معلومة يبيعها لنفسه أوليائه وهي
التي عفى له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لأنها أعريت عن أن تخرص في
الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من ثمر قوتهم أن
يتناؤا بذلك الثمر من رطب تلك النخلات بخرصها وما يطلق عليه اسم العرية
أن يعرى رجلاً ثمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها وهذه هبة محضة . ومنها
أن يعرى حامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة
وهاتان الصورتان من العرايا لا يبيع فيهما وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي
والجمهور وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية . وقصرها أبو عبيد على
الصورة الأخيرة من صور البيع وأراد به رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا
يشتروه لتجارة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على
الهبة وهي أن يعرى الرجل الرجل ثمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك ثم يبدوله أن
يرتفع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويمطيه بقدر ما وهبه له من الرطب
بخرصه تمرا وحمله على ذلك أخذه بموم النهي عن بيع الثمر بالتمر وتعقب
بالتصريح باستثناء العرايا في الأحاديث قال ابن المنذر الذي رخص في العرية هو
الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة . قال
ونظير ذلك إلاذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تبع ما ليس
عندك » قال ولو كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البيع ولأنه عبر بالرخصة
والرخصة لا تكون إلا في شيء ممنوع والممنوع إنما كان في البيع لا الهبة وبأنها قيدت
بخمسة أوسق والهبة لا تنقيد . وقد احتج أصحاب أبي حنيفة لمذهبه بأشياء تدل

على ان العربية المطية ولا حجة في شيء منه . لانه لا يلزم من كون أصل العربية العطية أن لا تطلق شرعا على صور أخرى . وقالت الهادوية وهو وجه في مذهب الشافعي ان رخصة العرايا مختصة بالمخاويج الذين لا يجدون رطباً فيجوز لهم ان يشتروا منه بخرصه ثمرا واستدلوا بما أخرجه الشافعي في مختلف الحديث عن زيد ابن ثابت انه سمى رجالا محتاجين من الانصارى شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نقد في أيديهم يتبعون به رطباً ويأكلون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتبعوا العرايا بخرصها من التمر ويحجبا عن دعوى اختصاص العرايا بهذه الصورة اما أولاً فبالفدح في هذا الحديث فانه انكره محمد بن داود الظاهري على الشافعي وقال ابن حزم لم يذكر الشافعي له اسناداً فبطل . وأما ثانياً فعلي تسليم صحته لامنافاة بينه وبين الاحاديث الدالة على ان العربية أعم من الصورة التي اشتمل عليها (والحاصل) ان كل صورة من صور العرايا ورد بها حديث صحيح أو ثبتت عن أهل الشرع أو أهل اللغة فهي جائزة لدخولها تحت مطلق الاذن والنصيص في بعض الاحاديث على بعض الصور لا ينافي ما ثبت في غيره : قوله « بخرصه » بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين الى جواز كسرها وجزم ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح وجوزها النووي وقال الفتح أشهر قال ومعناه بقدر ما فيه اذا صار ثمرا فن فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم للشيء الخروص قال في الفتح والخروص هو التخمين والحس : قوله « يقول الوسق والوسقين » الخ استدلل بهذا من قال انه لا يجوز في بيع العرايا الا دون خمسة أوسق وهم الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر قالوا لا لأن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق فيه الجواز وبما وقع فيه الشك ولكن مقتضى الاستدلال بهذا الحديث أن لا يجوز مجاوزة الأربعة أوسق مع أنهم يجوزونها الى دون الخمسة بمقدار يسير . والذي يدل على ما ذهبوا اليه حديث أبي هريرة الذي ذكرناه لقوله فيه فيما دون خمسة أوسق او في خمسة أوسق فيلحق الشك وهو الخمسة ويعمل بالتميقن وهو مادونها وقد حكى هذا القول صاحب البحر عن أبي حنيفة ومالك والقاسم وأبي المباس وقد عرفت ما سلف من تحقيق مذهب أبي حنيفة في العرايا وحكي في الفتح ان الراجح عند المالكية الجواز في الخمسة عملاً برواية الشك

واحتج لهم بقول سهل ابن أبي حنيفة ان الثرية ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة قال في الفتح ولا حاجة فيه لانه موقوف وحكى الماوردي عن ابن المنذر انه ذهب الى تحديد ذلك بالأربعة الأوسق وتمتبه الحافظ بان ذلك لم يوجد في شيء من كتب ابن المنذر. وقد حكى هذا المذهب ابن عبد البر عن قوم وهو ذهب الى ما فيه حديث جابر من الاقتصار على الأربعة وقد ترجم عليه ابن حبان الاحتياط لا يزيد على أربعة أوسق. قال الحافظ وهذا الذي قاله يمين المصير اليه وأما جعله حدا لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح اه وذلك لان دون الخمسة المذكورة في حديث أبي هريرة يفضى بجواز الزيادة على الأربعة الا أن يجعل الدون مجعلا مبينا بالأربعة كان واضحا ولكن لا يخفى أنه لا اجمال في قوله «دون خمسة أوسق» لأنها تتناول ما صدق عليه الدون ائمة وما كان كذلك لا يقال له مجمل ومفهوم العدد في الأربعة لا يعارض المنطوق الدال على جواز الزيادة عليها: قوله «ولم يرخص في غير ذلك» فيه دليل على انه لا يجوز شراء الرطب على رؤس النخل بغير التمر والرطب. وفيه أيضا دليل على جواز الرطب الخروص على رؤس النخل بالرطب الخروص على الارض وهو رأى بعض الشافعية منهم ابن خيران. وقيل لا يجوز وهو رأى الاصطخري منهم وصححه جماعة وقيل ان كانا نوعا واحدا لم يجز اذا لا حاجة اليه وان كانا نوعين جاز وهو رأى أبي اسحق وصححه ابن أبي عصرون. وهذا كله فيما اذا كان احدهما على النخل والاخر على الارض وأما في غير ذلك فقد قدمنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا *

(باب بيع اللحم بالحيوان)

١ عن سعيد بن المسيب «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان» رواه مالك في الموطأ *

الحديث أخرجه أيضا الشافعي مراسلا من حديث سعيد وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسلة المذكورة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر (٤٠٠—ج ٥ نيل الاوطار)

عند البزار وفي إسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف . وأخرجه أبضا من رواية أبي أمية بن بعل عن نافع أيضا وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة وقد اختلف في صحة سماعه منه وروي الشافعي عن ابن عباس أن جزورا نحررت على عهد أبي بكر فجاء رجل بعناق فقال أعطوني منها فقال أبو بكر لا يصلح هذا وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ولا يخفى أن الحديث ينتهز للاحتجاج بمجموع طرقه فيـدل على عدم جواز بيع اللحم بالحيوان والي ذلك ذهب العترة والشافعي إذا كان الحيوان مأكولا وإن كان غير مأكول جاز عند العترة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه لاختلاف الجنس . وقال الشافعي في أحد قوليه لا يجوز لعموم النهي . وقال أبو حنيفة يجوز مطلقا واستدل على ذلك بعموم قوله تعالى (وأحل الله البيع) وقال محمد بن الحسن الشيباني أن غالب اللحم جاز ليقابل الزائد منه الجلد *

☆ (باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المكيل والموزون) ☆

١ عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبدا بمدين » رواه الحمزة وصححه الترمذي ولمسلم معناه * ٢ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفيّة بسبعة أرؤس من دحية الكلبي » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه *

قوله « ولمسلم معناه » وافظه عن جابر قال « جاء عبد فباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الهجرة ولم يشعر أنه عبد فجاء سيده يريد فباع له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينه واشترى بمدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعد حتى يسأله أعبد هو » وفي الحديثين دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا إذا كانت يدا بيد وهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وسيأتي. وقصة صفيّة أشار إليها البخاري في البيع وذكرها في غزوة خيبر *

٣ عن عبد الله بن عمرو قال « أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبعث جيشا على أبل كانت عندى قال حملت الناس عليها حتى نفدت الأبل وبقيت

بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله ابل قد نفدت وقد بقيت بقية من الناس
لاظهر لهم فقال لي ابيع عاينا ابلا بقلانص من ابل الصدقة الى محلها حتى تنفذ
هذا البعث قال وكنت ابيع البعير بقلوصين وثلاث قلانص من ابل الصدقة الى
محلها حتى نفدت ذلك البعث فلما جاءت ابل الصدقة اداها رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم «رواه أحمد وأبو داود والدارقطني عنه» وعن علي بن أبي طالب رضى
الله عنه «انه باع جملا يدعى عصفيرا بشمرين بغير الى أجل» رواه مالك في الموطأ
والشافعي في مسنده * ٥ وعن الحسن بن سمرة قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة» رواه الحمزة وصححه الترمذي. وروى عبد الله بن
أحمد مثله من رواية جابر بن سمرة * ٦

حديث ابن عمرو في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقوى الحفاظ
في الفتح اسناده وقال الخطابي في اسناده «قال ولعله يعني من أجل محمد بن اسحق ولكن
قد رواه البيهقي في سننه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وأثر علي
عليه السلام هو من طريق الحسن بن محمد بن علي عن علي بن أبيه السلام وفيه انقطاع
بين الحسن وعلي. وقد روي عنه ما يعارض هذا فأخرج عبد الرزاق من طريق
ابن المسيب عنه انه كره بيعا بيعين نسيئة. وروى ابن أبي شيبة عنه نحوه
وحديث سمرة صححه ابن الجارود ورجاله ثقات كما قال في الفتح الا انه اختلف
في سماع الحسن من سمرة. وقال الشافعي هو غير ثابت عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم. وحديث جابر بن سمرة عزاه صاحب الفتح الى زيادات المسند
لعبد الله بن أحمد كما فعل المصنف وسكت عنه (وفي الباب) عن ابن عباس عند البزار
والطحاوي وابن حبان والدارقطني بنحو حديث سمرة قال في الفتح ورجاله
ثقات الا انه اختلف في وصله وارساله فرجح البخاري وغير واحد ارساله
اتمى. قال البخاري حديث النبي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة من طريق
عكرمة عن ابن عباس رواه الثقات عن ابن عباس موقوفا. وعن عكرمة عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم مرسل (وفي الباب) أيضا عن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني
وعنه أيضا عند مالك في الموطأ والشافعي انه اشترى راحلة بأربعة أبرة يوفىها
صاحبها بالربذة. وذكره البخاري تعليقا وعنه أيضا عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة

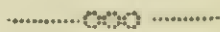
انه سئل عن بيع بيعير بن فكره . وروي البخاري تعليقا عن ابن عباس ووصله الشافعي انه قال قد يكون البعير خيرا من البعيرين . وروي البخاري تعليقا ايضا عن رافع بن خديج ووصله عبد الرزاق انه اشترى بيعرا بيعير بن قاعطاه أحدهما وقال أتيتك بالآخر غدا . وروي البخاري أيضا ومالك وابن أبي شيبة عن ابن المسيب انه انه قال لاربا في الحيوان . وروي البخاري أيضا وعبد الرزاق عن ابن سيرين انه قال لا بأس ببيعير بن . قوله « حتى نفدت الابل » بفتح النون وكسر الفاء وفتح الدال المهملة وآخره تاء التانيث . قوله « بقلائص » قال ابن رسلان جمع قلوص وهي الناقة الشابة : قوله « حتى نفدت ذلك البعث » بفتح النون وتشديد الفاء بعدها دال معجمة ثم تاء المتكلم اي حتى تجز ذلك الجيش وذهب الى مقصده والآحاديث والآثار المذكورة في الباب متعارضة كما نرى فذهب الجمهور الى جواز بيع الحيوان بالحيوان نسبة متفاضلا مطلقا وشرط مالك أن يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقا مع النسبة أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين والهادوية ونسك الاولون بحديث ابن عمرو وماورد في مناه من الآثار وأجابوا عن حديث سمرة بما فيه من المقال . وقال الشافعي المراد به النسبة من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمل النسبة من طرف واحد كانت النسبة من الطرفين فهي من بيع السكالي بالسكالي وهو لا يصح عند الجميع واحتج المانعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وما في معناها من الآثار وأجابوا عن حديث ابن عمرو بانه مذبذب ولا يخفى ان النسخ لا يثبت الا بعد نقرر تأخر النسخ ولم ينقل ذلك فلم يبق ههنا الا الطلب لطريق الجمع ان أمكن ذلك أو المصير الى التعارض قيل وقد أمكن الجمع بما سلف عن الشافعي ولكنه متوقف على صحة اطلاق النسبة علي بيع الممدوم بالممدوم فان ثبت ذلك في لغة العرب أو في اصطلاح الشرع فذاك والا فلا شك ان أحاديث النهي وان كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال لكنها ثبتت من طريق ثلاثة من الصحابة سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وبعضها يقوي بعضها فهي أرجح من حديث واحد غير خال عن المقال وهو حديث عبد الله بن عمرو ولا سيما وقد صحح الترمذي وابن الجارود حديث سمرة فان ذلك مرجح آخر . وأيضاً قد نقرر في الأصول ان دليل التحريم أرجح من دليل الاباحة وهذا أيضاً مرجح ثالث .

کما عرفت *

☆ (باب ان من باع سلعة بنسيئة لا يشتريها بأقل مما باعها) ☆

یتوب ، رواہ الدارقطنی

لا يكون من الموجبات للاحباط *



﴿باب ما جاء في بيع العينة﴾

١ - عن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذئاب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم » رواه أحمد وأبو داود. ولفظه « اذا تبايعتم بالعينة وأخذتم اذئاب البقر ورزقتم بالزروع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم »

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني وابن الفطان وصححه. قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات. وقال في التلخيص وعندى ان إسناد الحديث الذى صححه ابن الفطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً لأن الأعمش مدلس ولم يذكر سماعة من عطاء وعطاء يحتمل ان يكون هو عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس التسوية باسقاط نافع بين عطاء وابن عمر انتهى. وانما قال هكذا لأن الحديث رواه أحمد والطبراني من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن عطاء عن ابن عمر ورواه أحمد وأبو داود من طريق عطاء الخراساني عن نافع عن ابن عمر. وقال المنذرى في مختصر السنن ما لفظه في اسناده اسحق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخراساني نزيل مصر لا يحتاج بحديثه وفيه أيضاً عطاء الخراساني وفيه مقال انتهى. قال الذهبي في الميزان ان هذا الحديث من مناهجه وقد ورد النهى عن العينة من طرق عمدة لها البيهقي في سننه بابا ساق فيه جميع ما ورد في ذلك وذكر علله. وقال روى حديث العينة من وجهين ضعيفين عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال وروى عن ابن عمر موقوفاً انه كره ذلك. قال ابن كثير وروى من وجه ضعيف أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً وبعضه حديث طائفة يعني المتقدم في الباب الذى قبل هذا وهذه الطرق يشد بعضها بعضها: قوله « بالعينة » بكسر العين المهملة ثم ياء تحتية ساكنة ثم نون. قال الجوهري العينة بالكسر السلف. وقال في الفاموس وعين أخذ بالعينة بالكسر أى السلف أو أعطى بها قال والتاجر باع سلعته بثمن لى أجل ثم اشتراها منه بأقل من ذلك اثمن انتهى. قال الرازي وبيع العينة هو أن يبيع شيئاً من غيره بثمن مؤجل ويسلمه الى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن

بمن نقد أقل من ذلك القدر انتهى . قال ابن رسلان في شرح السنن وسميت هذا
 المباينة عينة لحصول النقد لصاحب العينة لأن العين هو المال الحاضر والمشتري
 إنما يشتريها ليبيعها بعين حاضرة تصل اليه من فوره ليصل به الي مقصوده اهـ .
 وقد ذهب الي عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وجوز ذلك
 الشافعي وأصحابه مستدلين على الجواز بما وقع من ألفاظ البيع التي لا يراد بها
 حصول مضمونه وطرحوا الأحاديث المذكورة في الباب واستدل ابن القيم على عدم
 جواز العينة بما روى عن الأوزاعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
 يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع قال وهذا الحديث وان كان مرسلًا فانه
 صالح للاعتضاد به بالاتفاق وله من المسندات ما يشهد له وهي الأحاديث الدالة
 على تحريم العينة فانه من المعلوم ان العينة عند من يستعملها إنما يسميها بيعًا وقد
 اتفقا على حقيقة الربا الصريح قبل العقد ثم غير اسمها الي المعاملة وصورتها الي
 التبايع الذي لا قصد لها فيه البتة وإنما هو حيلة ومكر وخديعة لله تعالى فمن أسهل
 الحيل على من أراد فعله أن يعطيه مثلاً ألفاً الا درهما باسم القرض ويبيعه خرقة
 تساوي درهما بخمس مائة درهم : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إنما الاعمال بالنيات »
 أصل في ابطال الحيل فان من أراد أن يعامله معاملة يعطيه فيها ألفاً بالف وخمسمائة
 إنما نوي بالاقراض تحصيل الربح الزائد الذي اظهر انه ممن الثوب فهو في الحقيقة
 أعطاه ألفاً حالة بالف وخمسمائة مؤجلة وجعل صورة القرض وصورة البيع محلاً
 لهذا المحرم ومعلوم ان هذا لا يرفع التحريم ولا يرفع المفسدة التي حرم الربا لاجلها
 بل يزيدا قوة وتأكيذاً من وجوه عديدة منها انه يقدم على مطالبة الغريم المحتاج
 من جهة السلطان والحكام اقداما لا يفعله المرابي لانه واثق بصورة العقد الذي
 تحيل به . هذا معنى كلام ابن القيم . قوله « وابتعوا أذناب البقر » المراد
 الاشتغال بالحرق . وفي الرواية الاخرى « وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع »
 وقد حمل هذا على الاشتغال بالزرع في زمن يتعين فيه الجهاد . قوله « وتركوا
 الجهاد » أي المتعين فعله . وقد روى الترمذي باسناد صحيح عن ابن عمر قال « كنا
 بمدينة الروم فاخرجوا الينا عفا عظيما من الروم فخرج اليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر
 وعلى أهل مصر عقبة بن عامر وعلي الجماعة فضالة بن عبيد فحمل رجل من المسلمين

على صف الروم حتى دخل بينهم فصاح المسلمون وقالوا سبحان الله يلقي بيده الى التهلكة فقام أبو أيوب فقال يا أيها الناس انكم لتأولون هذا التأويل وانما نزلت هذه الآية لما أعز الله الاسلام وكثر ناصروه فقال بعضنا لبعض سرأ أن أموالنا قد ضاعت وان الله قد أعز الاسلام وكثر ناصروه فلو أقفنا في أموالنا وأصلحنا ما ضاع منا فانزل الله على نبيه ما يرد علينا فقال (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) فكانت التهلكة الأموال واصلاحها وترك النزو : قوله «ذلا» بضم الذال المعجمة وكسرها أى صغاراً ومسكنة . ومن أنواع الذل الخراج الذى يسلمونه كل سنة للملك الارض وسبب هذا الذل والله أعلم انهم لما تركوا الجهاد فى سبيل الله الذى فيه عز الاسلام واطهاره على كل دين عاملهم الله بنقيضه وهو انزال الذلة بهم فصاروا يمشون خلف اذناب البقر بعد ان كانوا يركبون على ظهور الخيل التى هي أعز مكان : قوله «حتى ترجعوا الى دينكم» فيه زجر بليغ لانه نزل الوقوع فى هذه الامور منزلة الخروج من الدين وبذلك تمسك من قال بتحريم العينة وقيل ان دلالة الحديث على التحريم غير واضحة لانه قرن العينة بالاخذ باذناب البقر والاشتغال بالزرع وذلك غير محرم وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم ولكنه لا يخفى ما فى دلالة الاقتران من الضعف ولا نسلم ان التوعد بالذل لا يدل على التحريم لان طلب اسباب العزة الدينية وتجنب أسباب الذلة المنافية للدين واجبان على كل مؤمن وقد توعد على ذلك بانزال البلاء وهو لا يكون الا للذنوب شديد وجعل الفاعل لذلك بمنزلة الخارج من الدين المرتد على عقبه وصرحت عائشة بانه من المحبطات للجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما فى الحديث السالف وذلك انما هو شأن الكبائر *

باب ما جاء في الشبهات

١ عن الزمان بن بشير « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة فمن ترك ما يشبهه عليه من الاثم كان لما استبان أن تركه من اجترأ على ما يشك فيه من الاثم أو شك أن يواقع ما استبان والمعاصى حرمي الله من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقع » متفق عليه *

قوله «الحلال بين» الخ فيه تقسيم للأحكام الى ثلاثة أشياء وهو تقسيم صحيح لان الشيء إما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله أو لا ينص على واحد منهما. فالاول الحلال البين. والثاني الحرام البين. والثالث المشتبه لحفائه فلا يدري أحلال هو أم حرام وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه لانه ان كان في نفس الأمر حراماً فقد بوي من التبعة وان كان حلالاً فقد استحق الأجر على الترك لهذا القصد لان الأصل يختلف فيه حظراً وإباحة. وهذا التقسيم قد وافق قول من قال من سيأتي ان المباح والمكروه من المشتبهات ولكنه بشكل عليه المندوب فانه لا يدخل في قسم الحلال البين على ما زعمه صاحب هذا التقسيم والمراد بكون كل واحد من القسمين الأولين بيناً أنه بما لا يحتاج الي بيان أو بما يشترك في معرفته كل أحد وقد يردان جميعاً أى ما يدل على الحل والحرمه فان علم التمايز منهما فذاك والا كان ماورد فيه من القسم الثالث: قوله «أمور مشتبهة» أى شبهت بغيرها بما لم يتبين حكمه على التبيين زاد في رواية للبخارى «لا يعلمها كثير من الناس» أى لا يعلم حكمها وجاء واضحاً في رواية للترمذى ولفظه «لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام» ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين. قوله «والمعاصي حى الله» في رواية للبخارى وغيره «ألا ان حى الله تعالى فى أرضه محارمه» والمراد بالمحارم والمعاصي فعل المنهي المحرم أو ترك المأمور الواجب والحى المحمي أطلق المصدر على اسم المفعول. وفي اختصاص التمثيل بالحى نكتة وهى ان ملوك العرب كانوا يحمون لمراعى مواشيهم أما كن مخصبة يتوعدون من رعى فيها بغير إذنه بالعقوبة الشديدة فنزل لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما هو مشهور عندهم فالخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحى خشية أن تقع مواشيه فى شيء منه فبعده أسلم له وغير الخائف المراقب يقرب منه وبرعى من جوانبه فلا يأمن أن يقع فيه بعض مواشيه بغير اختياره وربما أجذب المكان الذى هو فيه ويقع الخصب فى الحى فلا يملك نفسه ان يقع فيه فالله سبحانه هو الملك حقاً وحماه محارمه (وقد اختلف) في حكم الشبهات فقبل التحريم وهو مردود (م ٤١٢ - سج ٥ نيل الاوطار)

وقيل الكراهة. وقيل الوقف وهو كالتحلاف فيما قبل الشرع واختلاف العلماء أيضا في تفسير الشبهات. فمنهم من قال انها ما تهاضت فيه الأدلة. ومنهم من قال انها ما اختلف فيه العلماء وهو منزع من التفسير الأول. ومنهم من قال ان المراد بها قسم المكروه لانه يجتذبه جانب الفعل والترك ومنهم من قال هي المباح ونقل ابن المنير عن بعض مشايخه انه كان يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق الى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق الى المكروه. ويؤيد هذا ما وقع في رواية لابن حبان من الزيادة بلفظ «اجملوا بينكم وبين الحرام ستره من الحلال من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه» قال في الفتح بعد أن ذكر التفاسير للمشبهات التي قدمناها ما لفظه والذي يظهر لي رجحان الوجه الاول قال ولا يبعد أن يكون كل من الأول وجه مرادا وبمختلف ذلك باختلاف الناس قاله الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك الا في الاستكثار من المباح أو المكروه ومن دونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المكروه تصير فيه جراءة على ارتكاب المنهي في الجملة أو بحمله اعتياده لارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم أو يكون ذلك لسرفه وهو ان من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الورع فيقع في الحرام ولو لم يجتز الوقوع فيه ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم «من ترك ما يشبهه عليه من الاثم» الخ. (واعلم ان العلماء قد عظموا أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة تدور عليها الاحكام كما نقل عن أبي داود وغيره وقد جمعها من قال *

عمدة الدين عندنا كلمات * مسندات من قول خير البرية

اترك الشبهات وازهد ودع ما * ليس يعينك واعلم بنبيه

والاشارة بقوله ازهد الى حديث «ازهد فيما في أيدي الناس» أخرجه ابن ماجه وحسن اسناده الحافظ وصححه الحاكم عن سهل بن سعد مرفوعا بلفظ «ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس» وله شاهد عند أبي نعيم من حديث أنس ورجاله ثقات. والمشهور عن أبي داود حديث «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه» مكان حديث «ازهد» المذكور. وعد حديث الباب بعضهم ثالث ثلاثة وحذف الثاني وأشار ابن العربي أنه يمكن أن ينزع منه وحده جميع الاحكام

قال القرطبي لانه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الاعمال بالقلب فن هناك يمكن أن ترد جميع الأحكام اليه. وقد ادعى أبو عمر الداني ان هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير الثعلبي بن بشير فان أراد من وجه صحيح فسلم وان أراد على الاطلاق فردود فانه في الاوسط للطبراني من حديث ابن عمر وعمار وفي الكبير له من حديث ابن عباس وفي الترغيب للاصبهاني من حديث وائلة وفي أسانيدھا مقال كما قال الحافظ *

٢ وعن عطية السعدي « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبلغ العبد أن يكون من المثقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا لما به بأس » رواه الترمذي *
٣ وعن أنس قال « ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليصيب التمرة فيقول لولا أني أخشى انها من الصدقة لا أكلتها » متفق عليه * وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأطعمه طعاما فليأكل من طعامه ولا يسأله عنه وان سقاه شرابا من شرابه فليشرب من شرابه ولا يسأله عنه » رواه أحمد * ٥ وعن أنس بن مالك « قال اذا دخلت على مسلم لا يتم فكل من طعامه واشرب من شرابه » ذكره البخاري في صحيحه *

حديث عطية السعدي حسنه الترمذي وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء نحوه ولفظه « تمام التقوى أن يتقى الله حتى يترك ما يرى انه حلال خشية أن يكون حراما ». وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي إسناده مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الجمهور وقد وثق قال في مجمع الزوائد وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. هذه الاحاديث ذكرها المصنف رحمه الله للإشارة الى ما فيه شبهة كحديث أنس والى ما لا شبهة فيه كحديث أبي هريرة وقد ذكر البخاري في تفسير الشبهات حديث عقبة بن الحرث في الرضاع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « كيف وقد قيل » وحديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « واحتجبي منه يا سودة » فان الظاهر ان الامر بالمفارقة في الحديث الاول والاحتجاب في الثاني لاجل الاحتياط وتوقي الشبهات وفي ذلك نزاع يأتي بيانه ان شاء الله تعالى . قال الخطابي ما شككت فيه فالورع اجتنابه وهو على ثلاثة اقسام واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يستلزم اراة كتاب المحرم والمندوب

اجتناب معاملة من أكثر ماله حرام والمكروه اجتناب الرخص المشروعة ١٥ .
وقد أرشد الشارع الى اجتناب ما لا يتيقن المرء حله بقوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك
أخرجه الترمذى والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي
رضي الله عنهما ﴿ وفي الباب ﴾ عن أنس عند أحمد . وعن ابن عمر عند الطبراني
وعن أبي هريرة وائلة بن الأسقع . ومن قول ابن عمر وابن مسعود وغيرهما .
وروي البخاري وأحمد وأبو نعيم عن حسان بن أبي سنان البصري أحد العباد في زمن
التابعين انه قال اذا شككت في شيء فتركه . ولابي نعيم من وجه آخر انه اجتمع يونس
ابن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس ما طلجت شيئا اشد على من الورع فقال حسان ما
عاجلت شيئا أهون على منه قال كيف قال حسان تركت ما يرييني الى ما لا يرييني فاسترحت .
قال الفزالي الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لم يكن عليه بينة واضحة . وورع
المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر الى الحرام . وورع الصالحين وهو
ترك ما يتطرق اليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فان لم يكن
فهو ورع الموسوسين . قال ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة أي
أعم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا ١٥ . وقد أشار البخاري الى ان الوسواس
ونحوها ليست من المشبهات . فقال باب من لم ير الوسواس ونحوها من المشبهات .
قال في الفتح هذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التنطع في الورع *

(ابواب احكام العيوب)

﴿ باب وجوب تبين العيب ﴾

١ ﴿ عن عتبة بن عامر قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
المسلم أخو المسلم لا يجلد المسلم باع من أخيه فيما وفيه عيب إلا بينه له » رواه ابن ماجه
* ٢ وعن وائلة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجلد لاحد ان
يبيع شيئا الا بين ما فيه ولا يجلد لاحد يعلم ذلك الا بينه » رواه أحمد * ٣ وعن
أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل يبيع طعاما فادخل يده
فيه فاذا هو مبلول فقال من غشنا فليس منا » رواه الجماعة الا البخاري والنسائي

* وعن العداء بن خالد بن هرثة قال « كتب لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتابا هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هرثة من محمد رسول الله اشترى منه عداء وأمة لاداء ولا غائلة ولا خبثة بيع المسلم المسلم » رواه ابن ماجه والترمذي * حديث عقبه أخرجه أيضا أحمد والدارقطني والحاكم والطبراني من حديث أبي شامة عنه ومداره علي يحيى بن أيوب وتابيه ابن لهيعة قال في الفتح واسناده حسن وحديث واثلة أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وفي اسناد أحمد أبو جعفر الرازي وأبو سباع والاول مختلف فيه والثاني قيل إنه مجهول. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفيه قصة وادعى أن مسلما لم يخرجها فلم يصب. وقد أخرج نحوه أحمد والدارمي من حديث ابن عمرو بن ماجه من حديث أبي الحمراء والطبراني وابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وأحمد من حديث أبي بردة بن نيار والحاكم من حديث عمير بن سعيد عن عمه. وحديث العداء أخرجه أيضا النسائي وابن الجارود وعاقه البخاري . قوله « لا يحل لمسلم » الخ وكذلك قوله « لا يحل لاحد » الخ فيهما دليل علي تحريم كتم العيب وجوب تبينه المشتري . قوله « فليس منا » افظ مسلم « فليس مني » قال النووي كذا في الاصول ومعناه ليس من اهتدى بهدي واقتدى بعلمى وعمل وحسن طريقتى كما يقول الرجل لولده اذا لم يرض فعله لست مني وهكذا في نظائره مثل قوله « من حمل علينا السلاح فليس منا » وكان سفيان ابن عيينة يكره تفسير مثل هذا ويقول بشر مثل اقول بل بمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وألمغ في الزجر اه وهو يدل على تحريم الغش وهو مجمع على ذلك قول « العداء » بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضا وآخره همزة بوزن الفعال وهو هرة هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر أبو صمصمة والعداء صاحب قليل الحديث أسلم بعد حنين . قوله « لاداء » قال المطرزي المراد به الباطن سواء ظهر منه شيء ام لا كوجع الكبد والسعال . وقال ابن المنير لاداء أى يكتمه البائع وإلا فلو كان بالبعد داء وبينه البائع كان من بيع المسلم المسلم (ومحصله) أنه لم يرد بقوله لاداء نفي الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه. قوله « ولا غائلة » قيل المراد بها الا باق . وقال ابن بطلال هو من قولهم اغتالني فلان اذا احتال بحيلة صلب بها مالى . قوله « ولا خبثة » بكسر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة وبعدها

مثلثة قيل المراد الاخلاق الخبيثة كالأباق. وقال صاحب العين هي الدنية وقيل المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب وقيل الداء ما كان في الخلق بفتح الحاء والجبهة ما كان في الخلق بضمها والغائلة سكوت البائع عن بيان ما بهلم من مكروه في المبيع قاله ابن العربي *

باب ان الكسب الحادث لا يمنع الرد بالعيب

عن عائشة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمان» رواه الخمسة . وفي رواية «ان رجلا ابتاع غلاما فاستغله ثم وجد به عيبا فرده بالعيب فقال البائع غلة عبدي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلة بالضمان» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وفيه حجة لمن يرى تلف العبد المشتري قبل القبض من المشتري * الحديث أخرجه أيضا الشافعي وأبو داود الطيالسي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان (ومن جملة) من صححه ابن خزيمة كما حكى ذلك عنه في بلوغ المرام وحكى عنه في التلخيص أنه قال لا يصح وضعفه البخاري . ولهذا الحديث في سنن أبي داود ثلاث طرق اثنتان رجالهما رجال الصحيح والثالثة قال أبو داود إسنادها ليس بذلك ولعل سبب ذلك أن فيه مسلم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي وقد وثقه يحيى بن معين وتابعه عمر بن علي المقدسي وهو متفق على الاحتجاج به : قوله «ان الخراج بالضمان» الخراج هو الدخل والمنفعة أي يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان الأصل الذي عليه أي بسببه فالبراءة لسببية فإذا اشترى الرجل أرضا فاستغله أو دابة فركبها أو عبدا فاستخدمه ثم وجد به عيبا قديما فله الرد ويستحق الغلة في مقابلة الضمان للمبيع الذي كان عليه. وظاهر الحديث عدم الفرق بين الفوائد الاصلية والفرعية والى ذلك ذهب الشافعي وفعل مالك فقال يستحق المشتري العوف والشعر دون الولد وفرق أهل الرأي والمأدوية بين الفوائد الفرعية والاصلية فقالوا يستحق المشتري الفرعية كالكراء دون الاصلية كالولد والتمر وهذا الخلاف انما هو مع انفصال الفوائد عن المبيع وأما اذا كانت متصلة وقت الرد وجب ردها بالاجماع

قيل إن هذا الحكم مختص بمن له ملك في العين التي انتفع بخراجها كالمشتري الذي هو سبب ورود الحديث والي ذلك مال الجمهور . وقالت الحنفية إن الفاصب كالمشتري قياسا ولا يخفى ما في هذا الفياس لان الملك فارق يمنع الالحاق والاولى أن يقال أن الفاصب داخل تحت عموم اللفظ ولا عبرة بخصوص السبب كما تقر في الاصول: « قوله فاستغله » باعين المعجمة وتشديد اللام أى أخذ غلته *

﴿ باب ما جاء في المصرة ﴾

١ عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بمدا أن يحلبها ان رضىها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر » متفق عليه * وللبخارى وأبي داود « من اشترى غنما مصراة فاحتلبها فان رضىها أمسكها وان سخطها ففي حابتها صاع من تمر وهو دليل على أن الصاع من التمر في مقابلة اللبن وأنه أخذ قسطا من الثمن » وفي رواية « اذا ما اشترى أحدكم لفحة مصراة أو شاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها أما هي والا فليردها وصاعا من تمر » رواه مسلم وهو دليل على أنه عسك بغير أرش. وفي رواية « من اشترى مصراة فهو منها بالخيار ثلاثة أيام ان شاء أمسكها وان شاء ردها ومعهما صاعا من تمر لاسمراء » رواه الجماعة الا البخارى * ٢ وعن أبي عثمان النهدي قال « قال عبدالله من اشترى حفلة فردها فليردها صاعا » رواه البخارى والبرقاني علي شرطه وزاد « من تمر » *

قوله « لا تصروا » بضم أوله وفتح الصاد المهملة وضم الراء المشددة من صربت اللبن في الضرع اذا جمته وظن بهضم أنه من صررت فقيده بفتح أوله وضم ثانيه. قال في الفتح والاول أصح قال لانه لو كان من صررت لقيل مصرورة أو مصرورة لا مصراة على أنه قد سمع الامر ان في كلام العرب ثم استدل على ذلك بشاهدين عريين ثم قال وضبطه بهضم أوله وفتح ثانيه بغير واو على البناء للمجهول والمشهور الاول اه. قال الشافعي التصرية هي ربط اخلاف الشاة او الناقة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عاسها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة

لبنها وأصل التصرية حبس الماء يقال منه صريت الماء إذا حبسته قال أبو عبيدة
واكثر أهل اللغة التصرية حبس اللبن في الضرع حتى يجتمع وإنما انصهر على ذكر
الأبل والغنم دون البقر لأن غالب مواشيهما كانت من الأبل والغنم والحكم واحد خلافا
لداود: قوله «فن ابتاعها بعد ذلك» أي اشتراها بعد التصرية: قوله «بعد أن يحلبها» ظاهره
أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب والجمهور على أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار على الفور
ولو لم يحلب أكن لما كانت التصرية لا يعرف غالبها إلا بعد الحلب جعل قيداً في ثبوت الخيار
قوله «أن رضيتها أمسكها» استدل بهذا على صحة بيع المصرة مع ثبوت الخيار: قوله
«وصاعاً من تمر» الواو عاطفة على الضمير في ردها ولكنه يعكس عليه أن الصاع مدفوع
ابتداءً لأمردود ويمكن أن يقال أنه مجاز عن فعل يشمل الأمرين نحو سلمها
أو أدفعها كما في قول الشاعر: علقها ثبنا وماء بارداً . أي ناولتها ويمكن أن يقدر قبل
آخر يناسب المعطوف أي ردها وسلم أو أعط صاعاً من تمر كما قيل أن التقدير في
قول الشاعر المذكور وسقيتها ماء بارداً . وقيل يجوز أن تكون الواو بمعنى مع ولكنه
يعكس عليه قول جمهور النحاة أن شرط المفعول معه أن يكون فاعلاً في الماضي نحو
جئت أنا وزيدا . وقت أنا وزيداً نعم جملة مفعولاً معه صحيح عند من قال
يجوز مصاحبته للمفعول به وهم القليل: وقد استدل بالتنصيص على الصاع من
التمر على أنه لا يجوز رد اللبن ولو كان باقياً على صفته لم يتغير ولا يلزم البائع قبوله
لذهاب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المشتري: قوله «لقحة» هي الناقة الحلوب أو
التي نتجت . قوله «ثلاثة أيام» فيه دليل على امتداد الخيار هذا المقدار فتعبد بهذه
الرواية الروايات القاضية بأن الخيار بعد الحلب على الفور كما في قوله «بعد أن
يحلبها» وإلى هذا ذهب الشافعي والهادي والناصر وذهب بعض الشافعية إلى أن
الخيار على الفور وحملوا رواية الثلاث على ما إذا لم يعلم أنها مصرة قبل الثلاث قالوا
وإذا وقع التنصيص عليها لأن الغالب أنه لا يعلم بالتصرية فيما دونها . واختلفوا في ابتداء
الثلاث فقبل من وقت بيان التصرية وإليه ذهب الحنابلة وقيل من حين العقد وبه
قال الشافعي . وقيل من وقت التفرق قال في الفتح ويلزم عليه أن يكون الفور أوسع
من الثلاث في بعض الصور وهو ما إذا تأخر ظهور التصریح إلى آخر الثلاث ويلزم عليه
أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وإن يفوت المقصود من التوسيع بالمدة ١ هـ :

قوله « من تمر لاسمراء » لفظ مسلم وأبي داود « من طعام لاسمراء » وينبغي أن
تحمّل الطعام على التمر المذكور في هذه الرواية وفي غيرها من الروايات ثم لما
كان المتبادر من لفظ الطعام اقمح نقاه بقوله لاسمراء وبشكل على هذا الجمع مافي
رواية للبرار بلفظ « صاع من بر لاسمراء » وأجيب عن ذلك بأنه محتمل أن يكون
علي وجه الرواية بالمعنى لما ظن الراوى أن الطعام مساو للبر عبر عنه بالبر لان المتبادر
من الطعام البر كما ساف في الفطرة وبشكل على ذلك الجمع أيضا مافي مسند أحمد
باسناد صحيح كما قال الحافظ عن رجل من الصحابة بلفظ « صاعا من طعام أو صاعا
من تمر » فان التخيير يقتضي المغايرة : وأجاب عنه في الفتح باحتمال أن يكون
شكا من الراوى والاحتمال قاذح في الاستدلال فينبغي الرجوع الى الروايات التي
لم تختلف. وبشكل أيضا ما أخرجه ابو داود من حديث ابن عمر بلفظ « ردها ورد معها
مثل أو مثلى لبنها قمحا » وأجاب عن ذلك الحافظ بأن اسناد الحديث ضعيف قال
وقال ابن قدامة انه متروك الظاهر بالاتفاق : قوله « محفلة » بضم الميم وفتح الحاء
المهملة والفاء المشددة من التحفيل وهو التجمع قال أبو عبيدة سميت بذلك لكون
البن يكثر في ضرعها وكل شيء كثرته فقد حملته . تقول ضرع حافل أى عظيم
واحفل القوم اذا كثر جمعهم ومنه سمي الحفل . وقد أخذ بظاهر الحديث الجمهور وقال
في الفتح وافتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهما في الصحابة . وقال به
من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون البن الذى
احتلب قليلا كان أو كثيرا ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا وخالف في
أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون أما الحنفية فقالوا لا يرد بهيب
النصرية ولا يجب رد الصاع من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور الا انه
قال مخير صاع بين من التمر أو نصف صاع من بر . وكذا قال ابن ابي ليلى وأبو يوسف
في رواية الا انهما قال لا يتعين صاع التمر بل قيمته . وفي رواية عن مالك وبعض
الشافعية كذلك ولكن قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة الفطر . وحكى البغوي
انه لا خلاف في مذهب الشافعية انهما لو تراخيا بنير التمر من قوت أو غيره كفى
وأثبت ابن كج الخلاف في ذلك . وحكى الماوردى وجهين فيما اذا عجز عن التمر
هل يلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر اليه وبالثاني قالت الحنابلة
(م ٤٢ — ج ٥ نيل الاوطار)

اه كلام الفتح : والهادوية يقولون ان الواجب رد اللبن ان كان باقيا وان كان تالفا
فمنه وان لم يوجد المثل فالقيمة . وقد اعتذر الحنفية عن حديث المصراة باعذار
بسطها صاحب فتح الباري وسنشير الى ما ذكره باختصار ونزيد عليه ما لا يخلو عن
فائدة العذر الاول الطعن في الحديث بكون راويه ابا هريرة قالوا ولم يكن كابن
مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما يرويه اذا كان مخالفا للقياس الجلي
وبطلان هذا العذر أوضح من أن يشتغل ببيان وجهه فان ابا هريرة رضى الله عنه
من أحفظ الصحابة وأكثرهم حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
لم يكن أحفظهم على الإطلاق وأوسعهم رواية لاختصاصه بدعاء رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم له بالحفظ كما ثبت في الصحيحين وغيرهما في قصة بسطه لردائه
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن كان بهذه المنزلة لا ينكر عليه
تفرده بشيء من الاحكام الشرعية . وقد اعتذروا رضى الله عنه عن تفرده بكثير مما
لا يشاركه فيه غيره بما ثبت عنه في الصحيح من قوله ان أصحابي من المهاجرين كان
يشغلهم الصفق بالأسواق وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأشهد اذا
غابوا وأحفظ اذا نسوا . وأيضا لو سلم ما ادعوه من أنه ليس كغيره في الفقه
لم يكن ذلك قادحا في الذي يتفرد به لان كثيرا من الشريعة بل أكثرها وارد
من غير طريق المشهورين بالفقه من الصحابة فطرح حديث أبي هريرة يستلزم
طرح شطر الدين على ان ابا هريرة لم يتفرد برواية هذا الحكم عن رسول الله
بل رواه معه ابن عمر كما أخرج ذلك من حديثه أبو داود والطبراني وأنس كما أخرج
ذلك من حديثه أبو يعلى وعمر بن عوف المازني كما أخرج ذلك عنه البيهقي ورجل
من الصحابة لم يسم كما أخرجه احمد باسناد صحيح وابن مسعود كما أخرجه
الاسماعيلي وان كان قد خالفه الأكثر ورووه موقوف عليه كما فعله البخاري وغيره
وتبعهم المصنف ولكن مخالفة ابن مسعود للقياس الجلي مشعرة بثبوت حديث
ابي هريرة . قال ابن عبد البر ونعم ما قال ان هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته
من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحقيقة لها . العذر الثاني من أعذار
الحنفية الاضطراب في متن الحديث قالوا لذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى
واللبن أخرى واعتبار الصاع تارة والمثل أو المثليين أخرى وأجيب بأن الطرق

الصحيحة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح * العذر الثالث انه معارض
لعموم قوله تعالى (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) واجيب بأنه من ضمان المتلفات
لا العقوبات ولو سلم دخوله تحت العموم فالصاع مثل لانه عوض المتلف وجمله
مخصوصا بالتمر دفعا للشجار ولو سلم عدم صدق المثل عليه فعموم الآية مخصص
بهذا الحديث اما على مذهب الجمهور فظاهر واما على مذهب غيرهم فلانه مشهور
وهو صالح لتخصيص العمومات القرآنية * العذر الرابع ان الحديث منسوخ واجيب
بأن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال ولو كفى ذلك لرد من شاء ماشاء واختلفوا
في تعيين النسخ فقال بعضهم هو حديث ابن عمر عند ابن ماجه في النهي عن بيع
الدين بالدين وذلك لان لبن المصرة قد صار دينا في ذمة المشتري فاذا أزم بصاع
من تمر صار دينا بدين كذا قال الطحاوي وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق
المحدثين ولو سلمت صلاحيته فكون ما نحن فيه من بيع الدين بالدين ممنوع لانه
يرد الصاع مع المصرة حاضرا لانسيئة من غير فرق بين ان يكون الدين
موجودا او غير موجود ولو سلم انه من بيع الدين بالدين فحديث الباب مخصص
لعموم ذلك النهي لانه اخص منه مطلقا . وقال بعضهم ان ناسخه حديث الخراج
بالضمان وقد تقدم وذلك لان الدين فضلة من فضلات الشاة ولو تلفت لمكانت من
ضمان المشتري فتمكون فضلاتها له واجيب بأن المفروم هو ما كان فيها قبل البيع
لا الحادث وأيضا حديث الخراج بالضمان بعد تسليم شموله لحل النزاع عام مخصوص
بحديث الباب فكيف يكون ناسخا . وأيضا لم ينقل تأخره والنسخ لا يتم بدون
ذلك ثم لو سلمنا مع عدم العلم بالتاريخ جواز المصير الى التعارض وعدم لزوم بناء
العام على الخاص لكان حديث الباب أرجح لكونه في الصحيحين وغيرهما ولتأيد
بما ورد في معناه عن غير واحد من الصحابة . وقال بعضهم ناسخه الأحاديث
الواردة في رفع العقوبة بالمال هكذا قال عيسى بن ابان وتعقبه الطحاوي بأن
التصيرية انما وجدت من البائع فلو كان من ذلك الباب لكانت العقوبة له والعقوبة
في حديث المصرة للمشتري فافترقا وأيضا عموم الأحاديث القاضية بمنع العقوبة
بالمال على فرض ثبوتها مخصوصة بحديث المصرة وقد قدمنا البحث في التأديب
بالمال مبسوطا في كتاب الزكاة . وقال بعضهم ناسخه حديث «الييمان بالخيار ما لم يفترقا»

وقد تقدم وبذلك أجاب محمد بن شجاع. ووجه الدلالة ان الفرقة قاطعة للخيار من غير فرق بين المصراة وغيرها * وأجيب بأن الحنفية لا يثبتون خيار المجلس كما سلف فكيف يحتجون بالحديث المثبت له . وأيضا بعد تسليم صحة احتجاجهم به هو مخصص بحديث الباب . وأيضا قد أثبتوا خيار العيب بعد التفرق وما هو جوابهم فهو جوابنا* العذر الخامس ان الخبر من الآحاد وهي لا تفيد الا الظن وهو لا يعمل به اذا خالف قياس الاصول وقد تقرر ان المثل يضمن بمثله والقيمي بقيمته من أحد التقدين فكيف يضمن بالتمر على الخصوص وأجيب بأن التوقف في خبر الواحد انما هو اذا كان مخالفا للأصول لا لقياس الأصول والأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والأولان هما الأصل والآخران مردودان اليهما فكيف يرد الأصل بالفرع ولو سلم ان الآحادى يتوقف فيه على الوجه الذى زعموا فلا أقل لهذا الحديث الصحيح من صلاحيته تخصيص ذلك القياس المدعى . وقد أجيب عن هذا العذر بأجوبة غير ما ذكر ولكن أمثلها ما ذكرناه . ومن جملة ما خالف فيه هذا الحديث القياس عندهم ان الأصول تقضى أن يكون الضمان بقدر التالف وهو مختلف وقد قدرهنا بمقدار معين وهو الصاع وأجيب بمنع التعميم في جميع المضمونات فان الموضحة أرشها مقدر مع اختلافها بالكبر والصغر وكذلك كثير من العجائيات . والفرقة مقدرة في الجنين مع اختلافه **(والحكمة)** في تقدير الضمان ههنا بمقدار واحد لقطع التشاجر لما كان قد اختلط اللبن الحادث بعد العقد باللبن الموجود قبله فلا يعرف مقداره حتى يسلم المشتري نظيره **(والحكمة)** في التقدير بالتمر أنه أقرب الاشياء الى اللبن لانه كان قوتهم اذ ذاك كالتمر **(ومن جملة)** ما خالف به الحديث القياس عندهم أنه جعل الخيار فيه ثلاثا مع ان خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذلك خيار الرؤية والمجلس وأجيب بأنه حكم المصراة تفرد بأصله عن مماثله فلا يستقر أن يفرد بوصف يخالف غيره وذلك لان هذه المدة هي التي يتبين بها لبن الغرر بخلاف خيار الرؤية والعيب والمجلس فلا يحتاج الى مدة **(ومن جملة)** ما خالف به القياس عندهم انه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعوض فيما ذا كان قيمة الشاة صاعا من تمر قلنا ترجع اليه مع الصاع الذى هو مقدار ثمنه

واجيب بأن التمر عوض اللبن لا عوض الشاة فلا يلزم ما ذكر (ومن جملة) ما خاف به القياس عندهم انه اذا استرد مع الشاة صاعا وكان ثمن الشاة صاعا كان قد باع شاة وصاعا بصاع فيلزم الربا واجيب بأن الربا انما يعتبر في العقود لافي الفسوخ بدليل انها لو تباعا ذهبيا بفضة لم يجوز أن ينفردا قبل القبض ولو تباعا بيا في هذا العقد بينه جاز التفرق قبل القبض . (ومن جملة) المخالفة انه يلزم من الاخذ به ضمان الأعيان مع بقائها فيما اذا كان اللبن موجودا واجيب بأنه تعذر رده لاختلاطه باللبن الحادث وتعذر تمييزه فاشبهه الآبق بعد النصب فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر رده ومنها انه يلزم من الاخذ به اثبات الرد بغير عيب ولا شرط واجيب بأن اسباب الرد لا تنحصر في الامرين المذكورين بل له اسباب كثيرة منها الرد بالتدليس وقد أثبت به الشارع الرد في الركبان اذا تلقفوا كما سلف ولا يخفى على منصف ان هذه القواعد التي جعلوها هذا الحديث مخالفا لها لو سلم انها قد قامت عليها الأدلة لم يقصر الحديث عن الصلاحية لتخصيصها في الله العجب من قوم يبلغون في الحماسة عن مذاهب أسلافهم واثارها على السنة المطهرة الصريحة الصحيحة الى هذا الحد الذي يسر به ابليس وينفق في حصول مثل هذه القضية التي قل طمعه في مثلها لاسيما من علماء الاسلام النفس والنفيس وهكذا فتمكن ثمرات المذاهبات وتقليد الرجال في مسائل الحرام والحلال ☆ العذر السادس ان الحديث محمول على صورة مخصوصة وهي ما اذا اشترى شاة بشرط انها تحلب مثلا خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد فان اتفقا على اسقاطه في مدة الخيار صح العقد وان لم يتفقا بطل ووجب رد الصاع من التمر لانه كان قيمة اللبن يومئذ واجيب بان الحديث معلق بالتصيرية وما ذكره يقتضي تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت تصيرية أم لا فهو تأويل متعسف. وأيضا لو سلم أن ما ذكره من جملة صور الحديث فاقصر على صورة معينة هي فرد من أفراد الدليل لا بد من إقامة دليل عليه . قال في الفتح واختلف القائلون بالحديث في أشياء . منها لو كان عالما بالتصيرية هل يثبت له الخيار فيه وجه للشافعية قال . ومنها لو صار لبن المصرة عادة واستمر على كثرته هل له الرد فيه وجه لهم أيضا خلافا للحنابلة في المسئلتين . ومنها لو تهمرت بنفسها أو صرأها المالك لنفسه ثم بدا له فباعها فهل يثبت ذلك الحكم فيه خلاف فمن نظر

الى المعنى أثبتته لان العيب يثبت الخيار ولا يشترط فيه تدليس ومن نظر الى أن حكم
التصرية خارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمد فان النهى أما يتناولها
فقط. ومنها لو كان الضرع مملوا لحما فظنه المشتري لينا فاشترها على ذلك ثم ظهر له
انه لحم هل يثبت له الخيار فيه وجهان حكاهما بعض المالكية. ومنها لو اشترى غير
مصرأة ثم اطلع على عيب بها بعد حلبها فقد نص الشافعي على جواز الرد مجانا لانه
قليل غير معتنى بجمعه. وقيل يرد بدل اللبن كالمصرأة. وقال البغوي يرد صاعا من
تمر انتهى. والظاهر عدم ثبوت الخيار مع علم المشتري بالتصرية لا تنفاه الفرر الذي
هو السبب للخيار. وأما كون سبب الفرر حاصلا من جهة البائع فيمكن أن يكون معتبرا
لان حكمه صلى الله عليه وآله وسلم بثبوت الخيار بعد النهى عن التصرية مشعر
بذلك وأيضا المصرأة المذكورة في الحديث اسم مفعول وهو يدل على ان التصرية
وقعت عليها من جهة الغير لان اسم المفعول هو لمن وقع عليه فعل الفاعل ويمكن
أن لا يكون معتبرا لان تصرى الدابة من غير قصد وكون ضرعها ممثلة للحما يحصل به
من الفرر ما يحصل بالتصرية عن قصد فينظر. قال ابن عبيد البر هذا الحديث أصل
في النهى عن الفس وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه بعيب. وأصل في أنه
لا يفسد أصل البيع. وأصل في أن مدة الخيار ثلاثه أيام. وأصل في تحريم
التصرية وثبوت الخيار بها *

❦ (باب النهي عن التسعير) ❦

١- عن أنس قال «غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقالوا يا رسول الله لو سعرت فقال ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني
لارجو ان التي الله عز وجل ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال» رواه الخمسة
الا نسائي وصححه الترمذي ❦

الحديث أخرجه أيضا الدرامي والبخاري وأبو يعلى قال الحافظ واسناده على شرط
مسلم وصححه أيضا ابن حبان (وفي الباب) عن أبي هريرة عن أحمد وأبي داود قال جاء
رجل فقال يا رسول الله سعر فقال بن ادعوا الله ثم جاء آخر فقال يا رسول الله سعر فقال

بل الله يخفض ويرفع « قال الحافظ واسناده حسن . وعن أبي سعيد عند ابن ماجه
والبخاري والطبراني نحو حديث أنس ورجاله رجال الصحيح وحسنه الحافظ . وعن
علي عليه السلام عند البخاري نحوه . وعن ابن عباس عند الطبراني في الصغير . وعن
أبي جحيفة عنده في الكبير : قوله « لو سمرت » التسمير هو أن يأمر السلطان أو
نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمرا أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم الا بسعر
كذا فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة : قوله « المسمر » فيه دليل على
أن المسمر من أسماء الله تعالى وانها لا تنحصر في التسمية والتسمين المعروفة . وقد
استدل بالحديث وماورد في معناه على تحريم التسمير وانه مظلمة . ووجهه أن الناس
مسلطون على أموالهم والتسمير حيزر عليهم والامام مأمور برعاية مصلحة المسلمين
وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولي من نظره في مصلحة البائع بتوفير
الثمن واذا تقابل الامر ان وجب عكس الفريقين من الاجتهاد لا أنفسهم والزام صاحب
السلعة ان يبيع بما لا يرضي به مناف لقوله تعالى (الا أن تكون تجارة عن تراض)
والى هذا ذهب جمهور العلماء وروي عن مالك انه يجوز للامام التسمير وأحاديث
الباب تردعاه . وظاهر الأحاديث انه لا فرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص ولا
فرق بين المجلوب وغيره والى ذلك مال الجمهور . وفي وجه للشافعية جواز التسمير
في حالة الغلاء وهو مردود . وظاهر الأحاديث عدم الفرق بين ما كان قوت الالامى
ولغيره من الحيوانات وبين ما كان من غير ذلك من الادامات وسائر الامتعة
وجوز جماعة من متأخري أئمة الزيدية جواز التسمير فيما عدا قوت الالامى والبهيمة
كما حكى ذلك منهم صاحب الفيت . وقال شارح الأمان إن التسمير في غير القوتين امله
اتفاق والتخصيص يحتاج الى دليل والمناسب الممنى لا ينتهز لتخصيص صرائح الأدلة
بل لا يجوز العمل به على فرض عدم وجود دليل كما تقرر في الأصول *

﴿ باب ما جاء في الاحتكار ﴾

١ عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله المدوي « أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا يمتكر الاخطى . وكان سعيد يمتكر الزيت » رواه أحمد .

ومسلم وأبو داود * ٢ وعن معقل بن يسار قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في شيء من أسفار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقاً على الله أن يبعده بعضهم من النار يوم القيامة » * ٣ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتكر حكرة يريد أن يغلب بها على المسلمين فهو خاطيء » رواهما أحمد * ٤ وعن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والاملاس » رواه ابن ماجه * ٥
حديث معمر أخرجه أيضاً الترمذي وغيره. وحديث معقل أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط وفي إسناده زيد بن مرة أبو المعلى. قال في مجمع الزوائد ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله رجال الصحيح. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الحاكم وزاد وقد برئت منه ذمة الله وفي إسناده حديث أبي هريرة أبو معشر وهو ضعيف وقد وثق. وحديث عمر في إسناده الهيثم بن رافع قال أبو داود روى حديثاً منكراً. قال الذهبي هو الذي أخرجه ابن ماجه يعني هذا وفي إسناده أيضاً أبو يحيى المسكي وهو مجهول وبقية أحاديث الباب شواهد. منها حديث ابن عمر عند ابن ماجه والحاكم واسحق بن راهويه والدارمي وأبي يعلى والعقيلي في الضعفاء بإفظ. « الجالب مرزوق والحتكر ملعون » وضعف الحافظ إسناده. ومنها حديث آخر عند ابن عمر أيضاً عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبخاري وأبي يعلى بإفظ « من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه » زاد الحاكم « وأما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله » وفي إسناده أصبغ بن زيد وكثير بن مرة والأول مختلف فيه والثاني قال ابن حزم إنه مجهول وقال غيره معروف ووثقه ابن سعد وروى عنه جماعة واحتج به النسائي. قال الحافظ وروى ابن الجوزي فأخرج هذا الحديث في الموضوعات وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكر ولا شك أن أحاديث الباب تنتهض بمجموعها للاستدلال على عدم جواز الاحتكار لو فرض عدم ثبوت شيء منها في الصحيح فكيف وحديث معمر المذكور في صحيح مسلم والتصريح بأن الحتكر خاطيء كاف في إفادة عدم الجواز لأن الحاطيء المذنب العاصي وهو اسم فاعل من خطيء بكسر الهمزة وفتح اللام خطأ بفتح العين وبكسر الفاء وسكون العين إذا أثم في فعله قاله

أبو عبيدة وقال سمعت الازهرى يقول خطي اذا تعمد وأخطأ إذا لم يتعمد: قوله «بعض» بضم العين المهملة وسكون الظاء الممجمة أى يمكن عظيم من النار: قوله «حكرة» بضم الحاء المهملة وسكون الكاف وهي حبس السلع عن البيع. وظاهر أحاديث الباب ان الاحتكار محرم من غير فرق بين قوت الا دمي والدواب وبين غيره والتصریح بالفظ «الطعام» في بعض الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة بل هو من التخصيص على فرد من الافراد التي يطلق عليها المطلق وذلك لان تقى الحكم عن غير الطعام انما هو لمفهوم اللقب وهو غير معمول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما نقرر في الاصول وذهبت الشافعية الى ان المحرم انما هو احتكار الاقوات خاصة لا غيرها ولا مقدار الكفاية منها والى ذلك ذهبت الهادوية. قال ابن رسلان في شرح السنن ولا خلاف في أن ما يدخره الانسان من قوت وما يحتاجون اليه من سمن وعسل وغير ذلك جائز لا بأس به انتهى. ويدل على ذلك ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطى كل واحدة من زوجاته مائة وسق من خبير. قال ابن رسلان في شرح السنن وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخر لاهله قوت سنتهم من تمر وغيره. قال أبو داود قيل لسعيد بن جابر عن ابن المسيب فانك تحتكر قال ومعمركان تحتكر وكذا في صحيح مسلم. قال ابن عبد البر وآخرون انما كانا تحتكران الزيت وحملنا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة اليه وكذلك حمل الشافعي وأبو حنيفة وآخرون. ويدل على اعتبار الحاجة وقصد اغلاء السعر على المسلمين قوله في حديث معقل «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم» وقوله في حديث أبي هريرة «يريد ان يغليها على المسلمين» قال أبو داود سألت أحمد ما الحكرة قال ما فيه عيش الناس أى حياتهم وقوتهم وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يسأل عن أي شيء الاحتكار فقال اذا كان من قوت الناس فهو الذي يكره وهذا قول ابن عمر. وقال الاوزاعي المحتكر من يعترض السوق أى ينصب نفسه للتردد الى الاسواق ليشتري منها الطعام الذي يحتاجون اليه ليحتكره قال السبكي الذي ينبغي أن يقال في ذلك أنه ان منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم وان كانت الاسعار رخيصة وكان القدر الذي يشتريه لا حاجة بالناس اليه فليس لمنعه من شرائه وادخاره الى وقت حاجة الناس اليه معنى. قال الفاضل حسين (م ٤٣ - ج ٥ نيل الاوطار)

والروائي وربما يكون هذا حسنة لانه ينفع به الناس وقطع الحامل في المقنع باستحبابه
قال أصحاب الشافعي الأولى بيع الفاضل عن الكفاية قال السبكي أما إمساكه حالة
استغناء أهل البلد عنه رغبة في أن يبيعه اليهم وقت حاجتهم اليه فينبغي أن لا يكره
بل يستحب (والحاصل) ان العلة اذا كانت هي الاضرار بالمسلمين أم يحرم الاحتكار
الا على وجه يضرهم ويستوى في ذلك القوت وغيره لأنهم يتضررون بالجميع. قال
الغزالي في الاحياء ما ليس بقوت ولا معين عليه فلا يتعدى النهي اليه وان كان
مطعوما وما يعين على القوت كاللحم والفواكه وما يسد مسدنى من القوت في بعض
الاحوال وان كان لا يمكن المداوة عليه فهو في محل النظر فمن العلماء من طرد التحريم
في السمن والعسل والشيرج والجبن والزيت وما يجري مجراه. وقال السبكي اذا
كان في وقت فحط كان في ادخار العسل والسمن والشيرج وأمثالها اضرار فينبغي
أن يقضي بتحريمه واذا لم يكن اضرار فلا يخلو احتكار الاقوات عن كراهة.
وقال القاضي حسيب اذا كان الناس يحتاجون الثياب ونحوها لشدة البرد أو لستر
المورة فيكره لمن عنده ذلك إمساكه. قال السبكي ان اراد كراهة تحريم فظاهر
وان اراد كراهة تنزيه فبعيد. وحكى ابو داود عن قتادة انه قال ليس في التمر حكرة.
وحكى أيضا عن سفيان انه سئل عن كبس القوت فقال كانوا يكرهون الحكرة والكبس
بفتح الكاف واسكان الموحدة والقت بفتح القاف وتشديد التاء الفوقية وهو اليابس
من القضب. قال الطيبي ان التقيد بالاربعين اليوم غير مراد به التحديد انتهى. ولم اجد
من ذهب الي العمل بهذا العدد.

باب النهي عن كسر سكة المسلمين إلا من بأس

١- عن عبد الله بن عمرو المازني قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
ومسلم ان تنكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم الا من بأس» رواه أحمد وأبو
داود وابن ماجه *

الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وزاد «نهى أن تكسر الدراهم فتجمل
فضة وتكسر الدنانير فتجمل ذهباً» وضمه ابن حبان ولعل وجه الضعف كونه في.

إسناده محمد بن فضال بفتح الفاء والضاد المعجمة الأزدي الحمصي البصري المبرلارؤيا قال المنذري لا يحتاج بحديثه : قوله « سكة » بكسر السين المهملة أى الدراهم المضروبة على السكة الحديد المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير. قوله « الجائزة » يعني المناقضة في معاملتهم : قوله « الامن بأس » كأن تكون زيوفا وفي معنى كسر الدراهم كسر الدنانير والفولس التي عليها سكة الامام لاسيما اذا كان التعامل بذلك جارا بين المسلمين كثيرا **والحكمة** في النهي ما في الكسر من الضرر باضاعة المال لما يحصل من النقصان في الدراهم ونحوها اذا كسرت وأبطلت المعاملة بها. قال ابن رسلان لو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان الذي قبله وأخرج غيرها جار كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسبكه لاخراج الفضة التي فيها وقد يحصل في سبكه وكسرها ربح كثير لفاعله انتهى . ولا يخفى ان الشارع لم يأذن في الكسر الا اذا كان بها بأس ومجرد الابدال لنفع البعض ربما أنضى الى الضرر بالكثير من الناس فالجزم بالجواز من غير تقييد بانتفاء الضرر لا ينبغي. قال أبو العباس بن سريج انهم كانوا يقرضون أطراف الدراهم والدنانير بالمقراض ويخرجونها عن السعر الذي يأخذونها به ويجمعون من تلك الفراضة شيئا كثيرا بالسبك كما هو معهود في المملكة الشامية وغيرها وهذه الفعلة هي التي هي الله عنها قوم شعيب بقوله (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) فقالوا اتهمانا أن نفعل في أم والنابيتي الدراهم والدنانير مانشاء من القرض ولم ينتهوا عن ذلك فأخذتهم العيضة *

فائدة قال في البحر مسألة الامام يحبى لو باع بنقد ثم حرم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجهان يلزم ذلك النقد اذ عقد عليه . الثاني يلزم قيمته اذ صار لكساده كالعرض انتهى . قال في المنار وكذلك لو صار كذلك يعني النقد لعرض آخر وكثير ما وقع هذا في زمننا لفساد الضربة لاهمال الولاية النظر في المصالح والاعطيان اللازم القيمة لما ذكره المصنف انتهى *

باب ما جاء في اختلاف المتبايعين

١ عن ابن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول ما يقول صاحب السلامة أو يتراد ان رواه أحمد

وأبو داود والنسائي وزاد فيه ابن ماجه « والبيع قائم بعينه » وكذلك أحمد في رواية « والسلمة كما هي » وللدارقطني عن أبي وائل عن عبدالله قال « اذا اختلف البيعان والبيع مستهلك فالقول قول البائع » ورفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ولاحمد والنسائي عن أبي عبيدة « وأتاه رجلان تباعا سلمة فقال هذا أخذت بكذا وكذا وقال هذا بت بكذا وكذا فقال أبو عبيدة أن عبدالله في مثل هذا فقال حضرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا فامر بالبائع أن يستعلف ثم يخير المتباع ان شاء أخذ وان شاء ترك » ❦

الحديث روى عن عبدالله بن مسعود من طرق بالفاظ ذكر المصنف رحمه الله بعضها . وقد أخرجه أيضا الشافعي من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج عن اسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عمير عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود وقد اختلف فيه على اسمعيل بن أمية ثم على ابن جريج . وقد اختلف في صحة سماع أبي عبيدة من أبيه . ورواه من طريق أبي عبيدة أحمد والنسائي والدارقطني وقد صححه الحاكم وابن السكك . ورواه أيضا الشافعي من طريق سفيان ابن عجلان عن عون بن عبدالله بن عتبة عن ابن مسعود وفيه أيضا انقطاع لان عون لم يدرك ابن مسعود . ورواه الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده : وفيه اسمعيل بن عياش عن موسى بن عتبة . ورواه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن مسعود . وأخرجه أيضا من طريق محمد بن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود ومحمد بن أبي ليلى لا يحتج به وعبد الرحمن لم يسمع من أبيه . ورواه ابن ماجه والترمذي من طريق عون بن عبدالله أيضا عن ابن مسعود وقد سبق انه منقطع . قال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث بن قيس عن أبيه عن جده ورواه أيضا الدارقطني من طريق القاسم ابن عبد الرحمن : قال الحافظ ورجاله ثقات الا ان عبد الرحمن اختلف في سماعه من أبيه . ورواية التراد رواها أيضا مالك وبلاغ والترمذي وابن ماجه باسناد منقطع ورواه أيضا الطبراني بلفظ البيعان اذا اختلفا في البيع ترادا . قال الحافظ مردانه ثقات

لكن اختلف في عبدالرحمن بن صالح يعني الراوي له عن فضيل بن عياض عن منصور
 عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال وما أظنه حفظه فقد حزم الشافعي ان
 طرق هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيها شيء موصول. ورواه ايضا النسائي والبيهقي
 والحاكم من طريق عبدالرحمن بن قيس بالاسناد الذي رواه عنه ابو داود كما ساف وصححه
 من هذا الوجه الحاكم وحسنه البيهقي ورواه عبدالله بن احمد في زيادات المسند من طريق
 الفاسم بن عبدالرحمن عن جده بلفظ «اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ولا بينة
 لاحدهما تخالفا» ورواه من هذا الوجه الطبراني والدارمي وقد انفرد بقوله «والسلعة
 قائمة» محمد بن أبي ليلى ولا يحتاج به كما عرفت لسوء حفظه. قال الخطابي ان هذه اللفظة يعني
 والسلعة قائمة لا تصح من طريق النقل مع احتمال أن يكون ذكرها من انقلب لان
 أكثر ما يمرض النزاع حال قيام السلعة كقوله تعالى (في حجوركم) ولم يفرق أكثر الفقهاء
 في البيوع الفاسدة بين الفائم والتائف انتهى. وأبو وائل الراوي لقوله والبيع مستهلك كما
 في حديث الباب هو عبدالله بن بحير شيخ عبد الرزاق الصنعاني القاص وثقه ابن معين وقال
 ابن حبان يروي المعجائب التي كانتهم مموالة لا يحتاج به وليس هذا المذكور عبدالله بن بحير
 ابن ريشان ثابته ثقة وعلى هذا فلا يقبل ما انفرد به أبو وائل المذكور. وأما قوله فيه تخالفا
 فقال الحفاظ لم يقع عند أحد منهم وإنما عندهم والقول قول البائع او يتراد ان البيع
 انتهى. قال ابن عبد البر ان هذا الحديث منقطع لأنه مشهور الاصل عند جماعة تلقوه
 بالقبول وبنوا عليه كثيرا من فروعه وأعله ابن حزم بالانقطاع وتابعه عبد الحق وأعله
 هو وابن القطان بالجهالة في عبدالرحمن وأبيه وجده. وقال الخطابي هذا حديث قد
 اصطلح الفقهاء على قبوله وذلك يدل على أنه أصلا وان كان في إسناده مقال كما اصطلمحوا
 على قبول لا وصية لو ارث واسناده فيه ما فيه انتهى. قوله «البيعان» أي البائع والمشتري كما
 تقدم في الخيار ولم يذكر الأمر الذي فيه الاختلاف وحذف المتعلق مشعر بالتعميم في
 مثل هذا المقام على ما تقرر في علم المعاني فيعمم الاختلاف في المبيع والثمن وفي كل أمر
 فرجع اليهما وفي سائر الشروط المعتبرة والتصريح بالاختلاف في الثمن في بعض الروايات
 كما وقع في الباب لا ينافي هذا العموم المستفاد من الحذف. قوله «صاحب السلعة» هو
 البائع كما وقع التصريح به في سائر الروايات فلا وجه لما روى عن البعض ان رب السلعة
 في الحال هو المشتري. وقد استدل بالحديث من قال ان القول قول البائع اذا وقع

الاختلاف بينه وبين المشتري في أمر من الأمور المتعلقة بالعقد ولو سكن مع يمينه كما وقع في الرواية الآخرة وهذا إذا لم يقع التراضي بينهما على الترادفان تراضيا على ذلك جازبلا خلاف فلا يكون لهما خلاص عن النزاع الا التماسخ أو حلف البائع والظاهر عدم الفرق بين بقاء المبيع وقلفه لما عرفت من عدم اتهام الرأية المصرح فيها باشتراط بقاء المبيع للاحتجاج والترادف مع التلف ممكن بأن يرجع كل واحد منهما بمثل المثل وقيمة القيمة إذا تقرر لك ما يدل عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرق فاعلم أنه لم يذهب الى العمل به في جميع صور الاختلاف أحد فيما اعلم بل اختلفوا في ذلك اختلافا طويلا على حسب ما هو مبسوط في الفروع ووقع الاتفاق في بعض الصور والاختلاف في بعض وسبب الاختلاف في ذلك ما سيأتي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه» لانه يدل بعمومه على ان اليمين على المدعى عليه والبينة على المدعى من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائعا والآخر مشتريا أولا. وحديث الباب يدل على ان القول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري من غير فرق بين أن يكون البائع مدعيا أو مدعى عليه بين الحديثين عموم وخصوص من وجه فيتمارضان باعتبار مادة الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدعيا فينبغي أن يرجع في الترجيح الى الأمور الخارجية وحديث أن اليمين على المدعى عليه عزاه المصنف في كتاب الأفضية الى أحمد ومسلم وهو أيضا في صحيح البخاري في الرهن وفي باب اليمين على المدعى عليه وفي تفسير آل عمران. وأخرجه الطبراني بلفظ «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه» وأخرجه الاسماعيلي بلفظ «ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب». وأخرجه البيهقي بلفظ «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ردماءهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر» وهذه اللفاظ كلها في حديث ابن عباس من رام الترجيح بين الحديثين أم يصعب عليه ذلك بمد هذا البيان ومن أمكنه الجمع بوجه مقبول فهو المتعين *

كتاب السلم

١ عن ابن عباس «قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم»

رواه الجماعة وهو حجة في السلم في منقطع الجنس حالة العقد *
 قوله «كتاب السلم» هو بفتح السين المهملة واللام كالسلف. وزنا ومعنى وحكى في
 الفتح عن الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وفيه من السلف
 تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم. قال في الفتح والسلم شرعا
 بيع موصوف في الذمة وزيد في الحد ببدل يعطى عاجلا وفيه نظر لأنه ليس
 داخلا في حقيقة. قال واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب
 واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى
 تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا هل هو عقد غرر يجوز للحاجة أم لا أهوله
 «يسلفون» بضم أوله قوله «السنة والستين» في رواية للبخاري عامين أو ثلاثة «والسنة»
 بالنصب على الظرفية أو على المصدر وكذلك لفظ سنتين وعامين: قوله «في كيل
 معلوم» احتراز بالكيل عن السلم في الأعيان وبقوله معلوم عن المجهول من المكيل
 والموزون وقد كانوا في المدينة حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلمون في
 ثمار نخيل بأعيانها فنهام عن ذلك لما فيه من الفرر إذ قد تصاب تلك النخيل بعاهة
 فلا تثمر شيئا قال الحافظ واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق
 عليه من أجل اختلاف المكييل إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فإنه ينصرف
 إليه عند الإطلاق: قوله «إلى أجل معلوم» فيه دليل على اعتبار الأجل في السلم
 وإليه ذهب الجمهور وقالوا لا يجوز السلم حالا وقالت الشافعية يجوز قالوا لأنه إذا
 جاز مؤجلا مع الفرر فجوازه حالا أولى وليس ذكر الأجل في الحديث لأجل
 الاشتراط بل معناه أن كان لأجل فليكن معلوما وتعقب بالكتابة فإن التأجيل
 شرط فيها. واجيب بالفرق لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالبا
 واستدل الجمهور على اعتبار التأجيل بما أخرجه الشافعي والحاكم وصححه عن ابن
 عباس أنه قال أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن
 فيه ثم قرأ (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه)
 ومجيب بأن هذا يدل على جواز السلم إلى أجل ولا يدل على أنه لا يجوز إلا مؤجلا
 وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه قال «لا تسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد
 واضرب أجلا» ومجيب بأن هذا ليس بحجة لأنه موقوف عليه. وكذلك مجاب

عن قول أبي سعيد الذي علقه البخاري ووصله عبد الرزاق بلفظ « السلم بما يقوم به السمرزبا ولكن الساف في كيل معلوم الى أجل » وقد اختلف الجمهور في مقدار الاجل فقال ابو حنيفة لا فرق بين الاجل القريب والبعيد وقال اصحاب مالك لا بد من أجل تتغير فيه الاسواق واقله عندهم ثلاثة ايام وكذا عند الهاديوية وعند ابن القاسم خمسة عشر يوما واجاز مالك السلم الى العطاء والحصاد ومقدم الحاج ووافقه ابو ثور واختار ابن خزيمة تأقيته الي الميسرة واحتج بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « بث الي يهودي ابعث الي ثوبين الي الميسرة » وأخرج النسائي وطعن ابن المنذر في صحته وليس في ذلك دليل على المطلوب لان النصيص على نوع من أنواع الأجل لا ينفي غيره. وقال المنصور بالله اقله اربعون يوما وقال انناصر اقله ساعة والحق ما ذهب اليه الشافعية من عدم اعتبار الاجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بمحكم بدون دليل. واما ما يقال من انه يلزم مع عدم الاجل ان يكون بيما للمعدوم ولم يرخص فيه الا في السلم ولا فارق بينه وبين البيع الا الاجل فيجواب عنه بان الصيغة فارقة وذلك كاف (واعلم) ان للسلم شروطا غير ما اشتمل عليه الحديث مبسوط في كتب الفقه ولا حاجة لنا في التمرض لما لا دليل عليه الا انه وقع الاجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه على وجه يتميز بتلك المعرفة عن غيره *

٢ وعن عبد الرحمن بن أبزي وعبد الله بن أبي أوفى قالا « كنا نصيب المغانم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا انباط من انباط الشام فنسلفهم في الحنطة والشعير والزيت الى أجل مسمى قبل اكلهم لهم زرع أو لم يكن قالا ما كنا نسألهم عن ذلك » رواه احمد والبخاري . وفي رواية « كنا نسلف علي عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزيت والتمر وما نراه عندهم » رواه الخمسة الا الترمذي ☆ ٣ وعن أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلم في شيء فلا يهرقه الي غيره » رواه ابو داود وابن ماجه * ٤ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف شيئا فلا يشرط على صاحبه غير قضائه » وفي لفظ « من أسلف في شيء فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله » رواها الدارقطني : واللفظ الاول دليل امتناع الرهن والضمين فيه والثاني يمنع الاقالة في البعض * ٥

حديث أبي سعيد في أسناده عطية بن سعد العوفي قال المنذرى لا يحتج بحديثه قوله « بن أبزي » بالموحدة والزاي علي وزن أعلى وهو الخزاعي أحد صفار الصحابة ولا يه أبزي صحبة. قوله « انباط » جمع نبط وهم قوم معروفون كانوا ينزلون بالبطائح من العراقيين قاله الجوهري وأصلهم قوم من العرب دخلوا في العجم واختلطت أنسابهم وفسدت السننهم ويقال لهم النبط بفتح الحين والنبيط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية وإنما سموا بذلك لمعرفةهم بانباط الماء أى استخراجهم لكثرة معالجتهم الفلاحة وقيل هم نصارى الشام وهم عرب دخلوا في الروم ونزلوا بوادى الشام ويدل على هذا قوله من انباط الشام. وقيل هم طائفتان طائفة اختلطت العجم ونزلوا البطائح وطائفة اختلطت بالروم ونزلوا الشام: قوله « فنسلمهم » بضم النون واسكان السين المهملة وتخفيف اللام من الاسلاف وقد تشدد اللام مع فتح السين من التسليف: قوله « ما كنا نسألهم عن ذلك » فيه دلائل على انه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم اليه وذلك مستفاد من تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم مع ترك الاستفصال. قال ابن رسلان وأما المعلوم عند المسلم اليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه. قوله « وما نراه عندهم » لفظ أبي داود الي قوم ما هو عندهم أى ليس عندهم أصل من أصول الحنطة والشعير والتمر والزبيب. وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم اذا أمكن وجوده في وقت حلول الاجل فذهب الى جوازه الجمهور قالوا ولا يضر انقطاعه قبل الحلول. وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبله بل لا بد أن يكون موجودا من العقد الى الحل ووافقه الثوري والأوزاعي فلو أسلم في شيء فانقطع في محله لم يفسخ عند الجمهور وفي وجهه للشافعية يفسخ. واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر « أن رجلا أسلف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصما الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال بم تستحل ماله اردد عليه ماله ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يدو صلاحه » وهذا نص في التمر وغيره قياس عليه ولو صح هذا الحديث لكان المصير اليه أولى لانه صريح في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن أبزي وعبد الله بن أبي أوفى فليس فيه الا مظنة التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم

(م ٤٤ — ج ٥ نيل الاوطار)

عليه وآله وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم ولكن حديث ابن عمر هذا في اسناده رجل مجهول فان أبا داود رواه عن محمد بن كثير عن سفيان عن أبي اسحق عن رجل نجراني عن ابن عمر ومثل هذا لا تقوم به حجة .
 (قال القائلون) بالجواز ولو صح هذا الحديث لحمل على بيع الأعيان أو على السلم الحال عند من يقول به أو على ما قرب أجله قالوا وما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يسلفون في الثمار السنتين والثلاث ومن المعلوم ان الثمار لا تبقى هذه المدة ولو اشترط الوجود لم يصح السلم في الرطب الى هذه المدة وهذا أولى ما يتمسك به في الجواز . قوله « فلا يصرفه الى غيره » الظاهر أن الضمير راجع الى المسلم فيه لا الى ثمنه الذي هو رأس المال والمعنى انه لا يحمل حمل المسلم فيه ثمناً لشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض أي لا يصرفه الى شيء غير عقد السلم . وقيل الضمير راجع الى رأس مال السلم . وعلى ذلك حملة ابن رسلان في شرح السنن وغيره أي ليس له صرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثمناً لشيء آخر فلا يجوز له ذلك حتى يقبضه والى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة والهادي والمؤيد بالله . وقال الشافعي وزفر يجوز ذلك لانه عوض عن مستقر في الذمة فجاز كما لو كان قرضاً ولانه مال عاد اليه بفسخ العقد على فرض تعذر المسلم فيه فجاز أخذ العوض عنه كالثمن في المبيع اذا فسخ العقد قوله « فلا يشترط على صاحبه غير قضائه » فيه دليل على انه لا يجوز شيء من الشروط في عقد السلم غير القضاء واستدل به المصنف على امتناع الرهن وقد روى عن سعيد بن جبير أن الرهن في السلم هو الربا المضمون : وقد روى نحو ذلك عن ابن عمر والاوزاعي والحسن وهو إحدى الروايتين عن أحمد ورخص فيه الباقر واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاماً من يهودي نسيئة ورهنه درعاً من حديد » وقد ترجم عليه البخاري باب الرهن في السلم وترجم عليه أيضاً في كتاب السلم باب الكفيل في السلم واعترض عليه الاصماعيلي بأنه ليس في الحديث ما ترجم به ولعله أراد الخاق الكفيل بالرهن لانه حق ثبت الرهن به فجاز أخذ الكفيل به والخلاف في الكفيل كخلاف في الرهن : قوله « فلا يأخذ الا ما اسلف فيه »

الحنفية دليل ان قال انه لا يجوز صرف رأس المال الى شيء آخر وقد تقدم الخلاف في ذلك *

كتاب القرض

باب فضيلته

١ عن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مامن مسلم بقرض مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقتها مرة » رواه ابن ماجه
الحديث في اسناده سليمان بن بشير وهو متروك قال الدارقطني والصواب انه موقوف على ابن مسعود وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه مرفوعا « الصدقة بعشرة أمثالها والقرض بثمانية عشر » وفي اسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الشامي قال النسائي ليس بثقة . وعن أبي هريرة عند مسلم مرفوعا « من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان في عون أخيه » وفي فضيلة القرض أحاديث وعمومات الادلة القرآنية والحديثية الفاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له ولا خلاف بين المسلمين في مشروعيته . قال ابن رسلان ولا خلاف في جواز سؤاله عند الحاجة ولا نقص علي طالبه ولو كان فيه شيء من ذلك لما استسلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في البحر وموقعه أعظم من الصدقة اذ لا يفترض الا محتاج اه . ويدل على هذا حديث أنس المذكور وفي حديث الباب دليل على ان قرض الشيء مرتين يقوم مقام التصديق به مرة *

(باب استقراض الحيوان والقضاء من الجنس فيه وفي غيره)

١ عن أبي هريرة قال « استقرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنا فاعطى سنا خيرا من سنه وقال خباركم أحاسنكم قضاء » رواه أحمد والترمذي وصححه * ٢ وعن أبي رافع قال « استلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الجفاء تهابل




الصدقة فامرني أن أفضي الرجل بكره فقلت اني لم أجد في الابل إلا جملاً خياراً
رباعياً فقال أعطه إياه فان من خير الناس أحسنهم قضاء «رواه الجماعة الا البخاري
٣» وعن أبي سعيد قال «جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتقاضاه ديناً
كان عليه فارسل الى خولة بنت قيس فقال لها ان كان عندك تمر فاقرضينا حتى
يأتينا تمر فنقضيك» مختصر لابن ماجه

حديث أبي هريرة هو في الصحيحين بلفظ «كان لرجل علي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم حق فاغظ له فهم به أصحابه فقال دعوه فان اصحاب الحق مالا فقال
لهم اشترؤا له سناً فاعطوه إياه فقالوا انا لا نجد الا سناً هو خير من سته قال فاشترؤوه
واعطوه إياه فان من خيركم أو أخيركم أحسنكم قضاء» وسبأني (وفي الباب)
عن العرياض بن سارية عند النسائي والبخاري قال «بعث النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بكرة وأتيته اتقاضاه فقلت أفض نعم بكرة فقال لا أفضيك الا نجية
فدعاني فاحسن قضائي ثم جاء اعرابي فقال أفض بكرة فقضاء بكرة» وحديث
أبي سعيد في اسناده عند ابن ماجه ابن أبي عبيدة عن أبيه وهما ثقتان وبقية
اسناده ثقات: قوله «أحسنكم قضاء» جمع أحسن. ورواية الصحيحين «أحسنكم»
كما سلف وهو الفصح. ووقع في رواية لابي داود محاسنكم بالميم كمطلع ومطالع.
قوله «بكرة» بفتح الباء الموحدة وهو الفقى من الابل. قال الخطابي هو من الابل
بمنزلة الغلام من الذكور والقلوص بمنزلة الجارية من الاناث: قوله «رباعياً» بفتح
الراء وتخفيف الموحدة وهو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة (وفي الحديثين)
دليل على جواز الزيادة على مقدار القرض من المستقرض وسبأني الكلام على
ذلك. قال الخطابي وفي حديث أبي رافع من النقة جواز تقديم الصدقة قبل محلها
وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل له الصدقة فلا يجوز أن يقضى من ابل
الصدقة شيئاً كان استسلفه لنفسه فدل على انه استسلفه لاهل الصدقة من ارباب
المال وهذا استدلال الشافعي (وقد اختلف العلماء في جواز تقديم الصدقة
عن محل وقتها فأجازوه الاوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وابن حنبل وابن راهويه.
وقال الشافعي يجوز ان يسجل الصدقة سنة واحدة وقال الشافعي لا يجوز ان يخرجها
قبل حلول الحول وكرهه سفيان النوري وقد تقدم في الزكاة ذكر ما يدل على

الجواز (وفي الحديثين) أيضا جواز قرض الحيوان وهو مذهب الجمهور ومنع ذلك السكوفيون والهادوية قالوا لانه نوع من البيع مخصوص وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان كما سلف. ويحاجب بأن الاحاديث متعارضة في المنع من بيع الحيوان بالحيوان والجواز وعلى تسليم ان المنع هو الراجح فحديث أبي هريرة وأبي رافع والعرباض بن سارية مخصصة لعموم النهي (وأما الاستدلال) على المنع بأن الحيوان مما يعظم فيه التفاوت فمنوع وقد استثنى مالك والشافعي وجماعة من العلماء قرض الولائد فقالوا لا يجوز لانه يؤدي الى عارية الفرج وأجاز ذلك مطلقا داود والطبري والمزني ومحمد بن داود وبعض الخراسانيين وأجازه بعض المالكية بشرط أن يرد غير ما استقرضه. وأجازه بعض أصحاب الشافعي وبعض المالكية فيمن يحرم وطؤه على المستقرض وقد حكى امام الحرمين عن السلف والنزالي عن الصحابة النهي عن قرض الولائد. وقال ابن حزم ما نعلم في هذا اصلا من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا اجماع ولا قياس اهو حديث أبي سعيد المذكور فيه دليل على انه يجوز لمن عليه دين أن يقضيه بدين آخر ولا خلاف في جواز ذلك فيما أعلم *

(باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهي عنها قبله)

١ عن أبي هريرة قال «كان لرجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سن من الابل فجاءه يتقاضاه فقال اعطوه فطلبوا سنه فلم يجدوا الا سنا فوقها فقال اعطوه فقال أوفيتني أوفاك الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم أحسنكم قضاء» * ٢ وعن جابر قال «أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لي عليه دين فقضاني وزادني» متفق عليهما * ٣ وعن انس «وسئل الرجل منا يقرض اخاه المال فيهدى اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقرض أحدكم قرضا فاهدى اليه أو حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا أن يكون جري بينه وبينه قبل ذلك» رواه ابن ماجه * ٤ وعن انس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا أقرض فلان خذ هدية» رواه البخاري في تاريخه * ٥ وعن أبي بردة بن أبي موسى قال «قدمت المدينة فلقيت عبد الله

ان سلام يقال لى لك بارض فيها الربا فاش فاذا كان لك على رجل حق فاهدي اليك
 حمل تبين أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذه فانه ربا» رواه البخارى فى صحيحه 
 حديث أنس فى إسناده بحري بن أبى اسحق الهناتى وهو مجهول وفى إسناده
 أيضاً عتبة بن حميد الضبى وقد ضمه أحمد والراوى عنه اسماعيل بن عياش وهو ضعيف
 قوله «سن» أى حمل له من معين وفى حديث أبى هريرة دليل على جواز المطالبة
 بالدين اذا حل أجله وفيه أيضاً دليل على حسن خلق النبى صلى الله عليه وآله وسلم
 وتواضعه وانصانه . وقد وقع فى بعض الفاظ الصحيح «ان الرجل أغلظ على النبى
 صلى الله عليه وآله وسلم فهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا» كما تقدم
 وفيه دليل على جواز قرض الجبوان وقد تقدم الخلاف فى ذلك . وفيه جواز رد
 ما هو أفضل من المثل المقرض اذا لم تقع شرطية ذلك فى القدر وبه قال الجمهور
 وعن المالكية ان كانت الزيادة بالعدد لم يحز وان كانت بالوصف جازت ويرد عليهم
 حديث جابر المذكور فى الباب فانه صرح بان النبى صلى الله عليه وآله وسلم زاده
 والظاهر ان الزيادة كانت فى العدد وقد ثبت فى رواية للبخارى ان الزيادة كانت
 قيراطا وأما اذا كانت الزيادة مشروطة فى العقد فتحرم اتفاقا ولا يلزم من جواز
 الزيادة فى القضاء على مقدار الدين جواز الهدية ونحوها قبل القضاء لأنها بمنزلة
 الرشوة فلا تحل كما يدل على ذلك حديثا أنس المذكور ان فى الباب وأثر عبد الله
 ابن سلام  والحاصل  أن الهدية والعمارة ونحوها إذا كانت لاجل التنقيص فى أجل
 الدين أو لاجل رشوة صاحب الدين أو لاجل أن يكون لصاحب الدين منفعة فى
 مقابل دينه فذلك محرم لانه نوع من الربا أو رشوة وإن كان ذلك
 لاجل عادة جارية بين اتقراض والمستقرض قبل اتسداين فلا
 بأس وان لم يكن ذلك لغرض أصلا فالظاهر المنع لا طلاق
 النهى عن ذلك وأما الزيادة على مقدار الدين عند القضاء بغير شرط ولا اضمار
 فالظاهر الجواز من غير فرق بين الزيادة فى الصفة والمقدار والقليل والكثير لحديث
 أبى هريرة وأبى رافع والعرباض وجابر بن عبد الله هو مستحب . قال الحاملى وغيره من الشافعية
 يستحب للمستقرض أن يرد أجود مما أخذ لحديث الصحيح فى ذلك يعنى قوله «ان خيركم
 أحسنك قضاء» وما يدل على عدم حل القرض الذى يجر الى المقرض نفعاً ما أخرجه

اليهقي في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفا بلفظ «كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا» ورواه في السنن الكبرى عن ابن مسعود وابي كعب وعبد الله ابن سلام وابن عباس موقوفا عليهم ورواه الحرث بن أبي أسامة من حديث علي عليه السلام بلفظ «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قرض جر منفعة» وفي رواية «كل قرض جر منفعة فهو ربا» وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك قال عمر بن زيد في المغني لم يصح فيه شيء ورواه إمام الحرمين والغزالي فقالوا إنه صحيح ولا خيرة لهما بهذا الفن وأما إذا قضى المقرض المقرض دون حقه وحلله من البقية كان ذلك جائزا وقد استدلل البخاري على جواز ذلك بحديث جابر في دين أبيه وفيه «فسألتهم أن يقبلوا ثمرة حائطي ويحللوا أبي» وفي رواية للبخاري أيضا «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل له غريمه في ذلك» قال ابن بطال لا يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ولو حلله من جميع الدين جاز عند العلماء فكذلك إذا حلله من بعضها قوله «أو حمل قت» بفتح القاف وتشديد التاء المثناة وهو الجف من النبات المعروف بالفصفصة بكسر الفاءين وإهمال الصادين فـ إذا دام رطبا فهو الفصفصة فإذا جف فهو القت والفصفصة هي القضب المعروف وسمي بذلك لأنه يحجز ويقطع والفت كلمة فارسية عربت فإذا قطعت الفصفصة كبست وضم بعضها على بعض إلى أن تجف وتباع لعلف الدواب كما في بلاد مصر ونواحيها *

(كتاب الرهن)

١ عن أنس قال «رهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درعا عند يهودي المدينة وأخذ منه شعيرا لاهله» رواه أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه * ٢ وعن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهنه درعا من حديد» وفي لفظ «توفي ودفعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعا من شعير» أخرجاهما. ولاحمد والنسائي وابن ماجه مثله من حديث ابن عباس وفيه من الفقه جواز الرهن في الحضر ومعاملة أهل الذمة ❦

حديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي وصححه. وقال صاحب الاقتراح هو

على شرط البخاري: قوله « رهن » الرهن بفتح أوله وسكون الهاء في اللغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه (كل نفس بما كسبت رهينة) وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق ايضا على المدين المرهونة تسمية للمفعول به باسم المصدر. وأما الرهن بضمين فالجمع ويجمع ايضا على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب وقرى بهما. قوله « عند يهودي » هو ابو الشحم كما بينه الشافعي والبيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعا له عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في شعير » اه وأبو الشحم بفتح المعجمة وسكون المهملة كسنيته وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الأوس وكان حليفا لهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة ممدودة وموحدة مكسورة اسم فاعل من الاباء وكانه التبس عليه بابي الشحم الصحابي: قوله « ثلاثين صاعا من شعير » في رواية الترمذي والنسائي من هذا الوجه بعشرين ولعله صلى الله عليه وآله وسلم رهنه أول الأمر في عشرين ثم استزاده عشرة فرواه الراوى تارة على ما كان الرهن عليه أولا وتارة على ما كان عليه آخره. وقال في الفتح لعله كان دون الثلاثين فجبر الكسر تارة والغى الجبر أخرى: ووقع لابن حبان عن انس ان قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد في رواية فـ وجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يفتكها به حتى مات (والاحاديث) المذكورة فيها دليل على مشروعيتها الرهن وهو مجمع على جوازه وفيها ايضا دليل على صحة الرهن في الحاضر وهو قول الجمهور والتقييد بالسفر في الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له لدلالة الاحاديث على مشروعيتها في الحاضر وايضا السفر مظنة فقد السكائب فلا يحتاج الى الرهن غالبا الا فيه. وخالف مجاهد والضحاك فقالا لا يشرع الا في السفر حيث لا يوجد المكاتب وبه قال داود واهل الظاهر والاحاديث ترد عليهم وقال ابن حزم ان شرط المرتهن الرهن في الحاضر لم يكن له ذلك وان تبرع به الراهن جاز وحمل احاديث الباب على ذلك وفيها ايضا دليل على جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم العين المتعامل فيها وجواز رهن السلاح عند أهل الذمة لا عند أهل الحرب بالاتفاق وجواز الشراء بالثمن المؤجل وقد تقدم تحقيق ذلك. قال الهاء والخمسة في عدوله صلى الله عليه وآله وسلم عن معاملة سياسير الصحابة الى

معاملة اليهود إما بيان الجواز أو لأنهم لم يكن عندهم اذ ذاك طعام فاضل عن حاجتهم أو خشي أنهم لا يأخذون منه نمنا أو عوضا فلم يرد التضيق عليهم *

٣ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة « رواه الجماعة الا مسله والنسائي * وفي لفظ « اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ولبن الدر يشرب وعلى الذي يشرب نفقته » رواه أحمد *

الحديث له ألفاظ منها ما ذكره المصنف ومنها بلفظ « الرهن مركوب ومحلوب » رواه الدار قطني والحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا . قال الحاكم لم يخرجاه لأن سفيان وغيره وقفوه على الأعمش وقد ذكر الدار قطني الاختلاف فيه على الأعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وقال ابن أبي حاتم قال أبي رفعه يعني أبا معاوية مرة ثم ترك الرفع بعد ورجح البيهقي أيضا الوقف : قوله « الظهر » أى ظهر الدابة . قوله « يركب » بضم أوله على البناء للمجهول لجميع الرواة كما قال الحافظ وكذلك يشرب وهو خبر في معنى الأمر كقوله تعالى (والولادات يرضعن) وقد قيل ان فاعل الركوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجملا وأجيب بأنه لا اجمال بل المراد المرتهن بقريئة ان انتفاع الراهن بالعين المرهونة لاجل كونه ماسكا والمراد هنا الانتفاع في مقابلة النفقة وذلك يختص بالمرتهن كما وقع التصريح بذلك في الرواية الأخرى . ويؤيده ما وقع عند حماد بن سلمة في جامعه بلفظ « اذا ارتهن شاة شرب المرتهن من لبنها بقدر علفها فان استفضل من اللبن بعد عن العلف فهو ربا » ففيه دليل على أنه يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن اذا قام بما يحتاج اليه ولو لم يأذن المالك وبه قال أحمد واسحق والليث والحسن وغيرهم وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا ينتفع المرتهن من الرهن بشيء بل الفوائد للراهن والمؤمن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه . والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة . قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ويبدل على نسخته حديث ابن عمر عند البخاري وغيره (م ٤٥٥ — ج ٥ نيل الاوطار)

بلفظ. « لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه » وبحجاب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بما رضى أرجح منها بما تميز الجمع. وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص فيبني العام على الخاص والنسخ لا يثبت إلا بدليل يقضي بتأخر الناسخ على وجه يعمد به الجمع لا بمجرد الاحتمال مع الامكان. وقال الاوزاعي والليث وأبو ثور انه يمين حمل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون فيباح حينئذ للرهن وأجوده بالاحتج به للجمهور وحديث أبي هريرة لا يستعرف الكلام عليه : قوله « الدر » بفتح الدال المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة أى لبن الدابة ذات الضرع. وقيل هو ههنا من اضافة الشيء الى نفسه كقوله تعالى (حب الحصيد) *

٤ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال لا يفاق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه » رواه الشافعي والدارقطني وقال هذا اسناد حسن متصل *

الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وأخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أخرى وصحح أبو داود والبزار والدارقطني وابن القطان ارساله عن سعيد بن المسيب بدون ذكر أبي هريرة. قال في التلخيص وله طرق في الدار قطني والبيهقي كلها ضعيفة وقال في بلوغ المرام ان رجاله ثقات الا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره ارساله اه وساقه ابن حزم من طريق قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن ابراهيم حدثنا يحيى بن أبي طالب الانطاكي وغيره من أهل الثقة حدثنا نصر بن عاصم الانطاكي حدثنا شبابة عن ورقاء عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفاق الرهن الرهن لمن رهنه له غنمه وعليه غرمه » قال ابن حزم هذا اسناد حسن وتعبه الحافظ بأن قوله نصر بن عاصم تصحيف وانما هو عبد الله بن نصر الأصم الانطاكي وله أحاديث منكرة. وقد رواه الدار قطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور وصحح هذه الطريق عبد الحق وصحح أيضاً وصلة ابن عبد البر وقال هذه اللفظة يعنى له غنمه وعليه غرمه اختلف الرواة في رفعها ووقفها فرفعها ابن أبي ذئب ومعهما وغيرهما ووقفها غيرهم. وقد روي ابن وهب هذا الحديث فجوده وبين ان هذه اللفظة من

قول سعيد بن المسيب. وقال ابو داود في المراسيل قوله «له غنمة وعليه غرمه» من كلام سعيد بن المسيب نقله عنه الزهري. قوله «لا يفلق الرهن» يحتمل أن تكون لانافية ويحتمل أن تكون ناهية. قال في القاموس غلق الرهن كفرح استحققه المرتهن وذلك اذا لم يفتكه في الوقت المشروط اه وقال الازهري الغلق في الرهن ضد الفك فاذا فك الراهن الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتهنه. وروى عبد الرزاق عن معمر انه فسر غلاق الرهن بما اذا قال الرجل ان لم آتاك بما لك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه أنه قال ان هلك لم يذهب حق هذا انما هلك من رب الرهن له غنمة وعليه غرمه. وقد روي ان المرتهن في الجاهلية كان يملك الرهن اذ لم يؤد الراهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فأبطله الشارع: قوله «له غنمة وعليه غرمه» فيه دليل لمذهب الجمهور المتقدم لان الشارع قد جعل الغنم والغرم للراهن ولكنه قد اختلف في وصله وإرساله ورفع ووقفه وذلك مما يوجب عدم انتهازه لمعارضة ما في صحيح البخاري وغيره كما سلف ☆

(كتاب الحوالة والضمان)

باب وجوب قبول الحوالة على الملىء

١ عن أبي هريرة قال «مطل الغني ظلم واذا اتبع أحدكم على ملىء فليتبّع» رواه الجماعة. وفي لفظ لاحد «ومن أحيل على ملىء فليحتل» * ٢ وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «مطل الغني ظلم واذا أحلت على ملىء فاتبعه» رواه ابن ماجه *

حديث ابن عمر اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا اسماعيل بن توبة حدثنا هشيم عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر فذكره. واسماعيل بن توبة قال ابن أبي حاتم صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا الترمذي وأحمد. قوله «الحوالة» هي بفتح الحاء المهملة وقد تكسر قال في الفتح مشتقة من التحويل أو من الحول يقال حال عن العهد اذا انتقل عنه حولا وهي عند الفقهاء نقل دين من

ذمة الى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من الذمي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد إرفاق مستقبل ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف والمحال عند الأكثر والحال عليه عند بعض ويشترط أيضا تماثل النقيدين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالنقيدين ومنعها في الطعام لأنها بيع طعام قبل أن يستوفي اهـ قوله «مطل الغني» من إضافة المصدر الى الفاعل عند الجمهور والمعنى انه يحرم على الغني القادر أن يعطل صاحب الدين بخلاف العاجز وقيل هو من إضافة المصدر الى المفعول أى يجب على المستدين أن يوفي صاحب الدين ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطله ظلم فكيف اذا كان فقيرا فانه يكون ظلما بالاولى ولا يخفى بهذا هذا لما قال الحافظ والمطل في الاصل المد وقال الازهرى المدافعة . قال في الفتح والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر : قوله «واذا اتبع» باسكان التاء المثناة الفوقية على البناء للمجهول . قال النووى هذا هو المشهور في الرواية واللغة . وقال القرطبي أما اتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبع فلاكثر على التخفيف وقيد به بعضهم بالتشديد والاول أجود وتعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابي ان أكثر الحديثين يقولونه يعني اتبع بتشديد التاء والصواب التخفيف والمعنى اذا أحييل فليحتل كما وقع في الرواية الاخرى . قوله «على ملى» قيل هو بالهمز وقيل بغير همز وبدل على ذلك قول السكراني الملى كالغنى لفظا ومعنى . وقال الخطابي انه في الاصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهله : قوله «فاتبعه» قال في الفتح هذا بتشديد التاء بلا خلاف (والحديثان) يدلان على انه يجب على من أحييل بحقه على ملى أن يحتال والى ذلك ذهب أهل الظاهر وأكثر الخبالة وأبو ثور وابن جرير وحمله الجمهور على الاستحباب . قال الحافظ . ووجه من نقل فيه الاجماع . «وقد اختلف» هل المطل مع اغنى كبيرة أم لا وقد ذهب الجمهور الى انه موجب للفسق واختلفوا هل يفسق مرة أو يشترط التكرار وهل يعتبر الطالب من المستحق أم لا . قال في الفتح وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذى عليه حاضرا عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وفصل آخرون بين أن يكون

أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا اهـ . والظاهر الأول لان القادر على التكسب ايسر بملىء والوجوب انما هو عليه فقط لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية *

﴿باب ضمان دين الميت المفلس﴾

١ عن سلمة بن الأكوع قال «كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتني مجنازة فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل ترك شيئا قالوا لا فقال هل عليه دين قالوا ثلاثة دنانير قال صلوا علي صاحبكم فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه» رواه أحمد والبخاري والنسائي. وروى الخمسة الا أبا داود هذه القصة من حديث أبي قتادة وصححه الترمذي وقال فيه النسائي وابن ماجه «فقال أبو قتادة أنا أنكف به» وهذا صريح في الانشاء لا يحتمل الاخبار بما مضى * ٢ وعن جابر قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلى على رجل مات عليه دين فأتى بميت فسأل عليه دين قالوا نعم ديناران قال صلوا علي صاحبكم فقال أبو قتادة هما علي يا رسول الله فصلى عليه فلما فجع الله على رسوله قال أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك دين نعلي ومن ترك مالا فمورثته» رواه أحمد وأبو داود والنسائي *

حديث أبي قتادة أخرجه أيضا ابن حبان وحديث جابر أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم وفي الباب عن أبي سعيد عند الدارقطني والبيهقي بإسناد قال الحافظ ضعيفة بافظ «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وآله وسلم هل علي صاحبكم من دين قالوا نعم درهمان قال صلوا علي صاحبكم فقال علي عليه السلام يا رسول الله هما علي وأنا لهما ضامن فقام يصلى ثم أقبل علي علي عليه السلام فقال جزاك الله عن الاسلام خيرا وفك رهانك كما فككت رهان أخيك ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة فقال بعضهم هذا اعلى رضى الله عنه خاصة أم للمسلمين عامة فقال بل للمسلمين عامة» وعن أبي هريرة عند الشيخين وغيرهما انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته

« من خلف مالا أو حقاً فلورثته ومن خلف كلاً أو ديناً فكله الى » ودينه علي » وعن سلمان عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة وزاد « وعلى الولاية من بعدى من بيت مال المسلمين » وفي اسناده عبد الله بن سعيد الانصارى متروك ومتهم . وعن أبي امامة عند ابن حبان في ثقائه : قوله « ثلاثة دنائير » في الرواية الاخرى « ديناران » وفي رواية لابن ماجه واحمد وابن حبان من حديث أبي قتادة « سبعة عشر درهما » وفي رواية لابن حبان من حديثه « ثمانية عشر » وهذا دون دينارين وفي رواية لابن حبان ايضا من حديثه ديناران وفي رواية له ايضا من حديث أبي امامة نحو ذلك . وفي مختصر المازني من حديث أبي سعيد الخدري ان الدين كان درهمين ويجمع بين رواية الدينارين والثلاثة بأن الدين كان دينارين وشطرا فن قال ثلاثة جبر السكسر ومن قال ديناران الغاء أو كان أصلهما ثلاثة فوفي قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران فن قال ثلاثة فباعته بالاصل ومن قال ديناران فباعته بما بقي من الدين والاول الباق كذا في الفتح ولا يخفى ما في ذلك من التعسف والاولي الجمع بين الروايات كلها بتعدد النقص **❦** وأحاديث الباب **❦** تدل علي انها تصح الضمانة عن الميت ويلزم الضمين ما ضمن به وسواء كان الميت غنياً أو فقيراً والي ذلك ذهب الجمهور وأجاز مالك للضامن الرجوع على مال الميت اذا كان له مال وقال أبو حنيفة لا تصح الضمانة الا بشرط أن يترك الميت وفاء دينه والالم يصح **❦** والحكمة **❦** في ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة علي من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل الى البراءة لثلاث فتوتهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال في الفتح وهل كانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم علي من عليه دين محرمة عليه أو جائزة وجهان . قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود الضامن كما في حديث مسلم . وحكى القرطبي أنه ربما كان يمتنع من الصلاة علي من ادان ديناً غير جائز وأما من استدان لامر هو جائز فما كان يمتنع وفيه نظر لان في حديث أبي هريرة ما يدل على التعميم حيث قال في رواية للبخاري من توفي وعليه دين ولو كان الحال مختلفاً لبينه صلى الله عليه وآله وسلم نعم جاء في حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امتنع من الصلاة علي من عليه دين جاءه جبريل عليه السلام فقال إنما الظالم في الديون التي حملت في البني والامراف

فأما المتعفف وذو العيال فإنا ضامن له أودى عنه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك وقال من ترك ضياعا الحديث. قال الحافظ وهو ضعيف وقال الحازمي بعد أن أخرجه لا بأس به في المبايعات وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمرا وإنما فيه أنه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ديننا فعلى وفي صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه بعد أن فتح الله عليه أشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح. وقيل بل كان يقضيه من خالص ملكه وهل كان النضاء واجبا عليه أم لا فيه وجهان قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين أن يفعله بمن مات وعليه دين فإن لم يفعل فلاثم عليه إن كان حق الميت في بيت المال يفي بقدر ما عليه وإلا فبقسطه. قوله «فعلى» قال ابن بطال هذا ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين وقد حكى الحازمي إجماع الأمة على ذلك *

﴿باب في أن المضمون عنه إنما يبرأ بأداء الضامن لا بمجرد ضمانه﴾

٢ عن جابر قال «توفي رجل ففلسناه وحنظناه وكفنناه ثم أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا صلى عليه فخطى خطوة ثم قال أعليه دين قلنا ديناران فانصرف فتحملهما أبو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة الديناران على فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أوفي الله حق الغريم ويرى منه الميت قال نعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك يوم ما فعل الديناران إنما مات أمس قال فعاداليه من الغد فقال قد قضيتهما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآن بردت عليه جلده» رواه أحمد وإنما أراد بقوله والميت منهما يرى دخوله في الضمان متبرعا لا ينوي به رجوعا بحال ﴿عن جابر﴾ الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والدارقطني وصححه ابن حبان والحاكم: قوله «أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم» زاد الحاكم «ووضعه» حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل عليه السلام: قوله «فانصرف» لفظ البخاري في حديث أبي هريرة «فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على صاحبكم» وتقدم نحوه في حديث سلمة. قوله «الآن بردت عليه» فيه دليل على أن خلوص الميت من ورطة الدين وبرائة ذمته على الحقيقة ورفع العذاب عنه إنما يكون بالقضاء

عنه لا بمجرد التحمل بالدين بلفظ الضمانة ولهذا سارع النبي صلى الله عليه وسلم إلى سؤال أبي قتادة في اليوم الثاني عن القضاء وفيه دليل على أنه يستحب للامام أن يحض من يحمل حمالة عن ميت على الاسراع بالقضاء . وكذلك يستحب لسائر المسلمين لانه من المعاونة على الخير وفيه أيضا دليل على صحة التبرع بالضمانة عن الميت وقد تقدم الكلام على ذلك *

❦ باب في أن ضمان درك المبيع على البائع إذا خرج مستحقا ❦

❦ ١ عن الحسن عن سمرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ويتبع البيع من باعه » رواه احمد وأبو داود والنسائي . وفي لفظ « إذا سرق من الرجل متاع أو ضاع منه فوجده بيد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن » رواه احمد وابن ماجه ❦
سماع الحسن من سمرة فيه خلاف قد ذكرناه وبقيت الاسناد رجاله ثقات لان أبا داود رواه عن عمرو بن عوف الواسطي الحافظ شيخ البخاري عن هشيم عن موسى بن السائب وثقه احمد عن قتادة عن الحسن : قوله « من وجد عين ماله » يعني المصوب أو المسروق عند رجل أو امرأة فهو أحق به من كل أحد إذا ثبت أنه ملكه بالينة أو صدقه من في يده العين ثم ان كانت العين بحوزه فله مع أخذ العين المطالبة بمنفعتيها مدة بقائه في يده سواء انتفع بها من كانت في يده أم لا وإذا كانت العين قد نقصت بغير استعمال كتفت الثوب (١) وعمي العبد وسقوط يده بأفة فقيل يجب أخذ الارش مع أجرته سليما لما قبل النقص وناقصا لما بعده وكذلك لو كان النقص بالاستعمال : قوله « البيع » بتشديد التحتية مكسورة وهو المشتري أي يرجع على من باع تلك العين منه ولا يرجع عند الهادوية الا اذا كان تسليم المبيع الى مستحقه باذن البائع أو بحكم الحاكم بالينة أو بعهده لا اذا كان الحكم مستنداً الى اقرار المشتري أو نكوله فلا يرجع على البائع ثم ان كان المشتري - علم بان تلك العين مفصولة فيتوجه عليه من المطالبة كل ما يتوجه اليه على الفاصب من الاجر والارش وان جهل لنصب ونحوه كانت يده عليها بدمانة كالوديعة وقيل بدمانة

(١) العثة بوزن الحقة السوسة التي تلحس الصوف

ولكن يرجع بما غرم على البائع . قوله « بالتمن » يعني الذى دفعه الى البائع *

(كتاب التفليس)

(باب ملازمة الملىء واطلاق المعسر)

١ عن عمرو بن الشريد عن أمية عن النى صلى الله عليه وآله وسلم قال
لي الواجد ظلم بحل عرضه وعقوبته « رواه الحنسة الاثرمذى . قال أحمد قال وكيع
عرضه شكايته وعقوبته حبسه » *

الحديث أخرجه أيضاً البيهقى والحاكم وابن حبان وصححه وعلقه البخارى
قال الطبرانى في الأوسط لا يروى عن الشريد الا بهذا الاسناد تفرد به ابن أبي دالية
قال في الفتح واسناده حسن : قوله « التفليس » هو مصدر فليسته أى نسبته الى الافلاس
والمفلس شرعا من يزيد دينه على موجوده سمي مفلسا لانه صار ذا فلوس بعد ان كان
ذا دراهم ودنانير اشارة الى أنه صار لا يملك الا أدنى الأموال وهى الفلوس أو سمي
بذلك لانه يمنع ان تصرف الا فى الشيء التافه كالفلوس لانهم ما كانوا يتعاملون بها
فى الأشياء الخطيرة أو انه صار الى حالة لا يملك فيها فلما فعلى هذا فلهزمة فى
أفلس للسلب : قوله « لى الواجد » الاى بالفتح وتشديد الياء المطلق والواجد بالجم
الغنى من الوجد بالضم بمعنى القدرة : قوله « بحل » بنم أوله أى يجوز وصفه بكونه
ظالما . وروى البخارى والبيهقى عن سفيان مثل التفسير الذى رواه المصنف عن أحمد
عن وكيع . واستدل بالحديث على جواز حبس من عليه الدين حتى يقضيه اذا
كان قادرا على القضاء تأديا له وتشديدا عليه لا اذا لم يكن قادرا لقوله « الواجد » فانه
يدل على ان المعسر لا يحل عرضه ولا عقوبته والى جواز الحبس للواجد ذهب الحنفية
وزيد بن على . وقال الجمهور يبيع عليه الحاكم لما سيأتى من حديث معاذ وأما
غير الواجد فقال الجمهور لا يحبس لكن قال أبو حنيفة يلزمه من له الدين وقال
شريح يحبس والظاهر قول الجمهور ويؤيده قوله تعالى (فظرة الى ميسرة) وقد
(م ٤٦ — ج ٥ نيل الاوطار)

اختلف هل يفسق الماطل أم لا واختلف أيضاً في تقدير ما يفسق به والكلام في ذلك مبسوط في كتب الفقه *

٢ وعن أبي سعيد قل « أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » رواه الجماعة إلا البخارى *

قوله « في ثمار ابتاعها » هذا يدل على ان الثمار اذا أصيبت مضمونة على المشتري وقد تقدم في باب وضع الجوائح ما يدل على انه يجب على البائع أن يضع عن المشتري بقدر ما أصابته الجائحة وقد جمع بينهما بأن وضع الجوائح محمول على الاستحباب وقيل انه خاص بما يبيع من الثمار قبل بدو صلاحه. وقيل انه يؤول حديث أبي سعيد هذا بأن التصدق على الغريم من باب الاستحباب وكذلك قضاء دين غرمائه من باب التعرض لمسكارم الاخلاق وليس التصدق على جهة العزم ولا القضاء للغرماء على جهة الحتم وهذا هو الظاهر. وبدل عليه قوله في حديث وضع الجوائح « لا يحمل لك ان تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك » فانه صريح في وجوب الوضع لا في استحبابه وكذلك قوله في هذا الحديث « وليس لكم الا ذلك » فانه يدل على ان الدين غير لازم ولو كان لازماً لما سقط الدين بمجرد الاعسار بل كان اللازم الانظار الى ميسرة وقد قدمنا في باب وضع الجوائح عدم صلاحية حديث أبي سعيد هذا للاستدلال به على عدم وضع الجوائح لوجهين ذكرناهما هنا لك. وقد استدلل بالحديث على ان المفلس اذا كان له من المال دون ما عليه من الدين كان الواجب عليه لغرمائه تسليم المال ولا يجب عليه لهم شيء غير ذلك وظاهره ان الزيادة ساقطة عنه ولو أيسر بعد ذلك لم يطالب بها *

✽ (باب من وجد سلعة باعها من رجل عنده وقد أفلس) ✽

١ عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من وجد منعه عند مفلس بعينه فهو أحق به » رواه أحمد * ٢ وعن أبي هريرة عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال «من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره» رواه الجماعة * وفي لفظ قال في الرجل الذي يعدم «إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه» رواه مسلم والنسائي * وفي لفظ «أما رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له» رواه أحمد * ٣ وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أما رجل باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء» رواه مالك في الموطأ وأبو داود وهو مرسل. وقد أسنده أبو داود من وجه ضعيف *.

حديث سمرة أخرجه أيضاً أبو داود قال في الفتح وإسناده حسن وهو من رواية الحسن البصري عنه وفي سماعه منه خلاف معروف قد قدمنا الكلام فيه ولكنه يشهد لصحته حديث أبي هريرة المذكور بعده ويشهد لصحته أيضاً ما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه قال في مفلس أتوه به «لا قضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به» وفي إسناده أبو المعتمر. قال أبو داود والطحاوي وابن المنذر هو مجهول ولم يذكر له ابن أبي حاتم إلا راوياً واحداً وذكره ابن حبان في الثقات وهو للدارقطني والبيهقي من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب. وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن هو مرسل كما ذكره المصنف لأن أبا بكر تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووصله أبو داود من طريق أخرى فقال عن أبي بكر المذكور عن أبي هريرة وهي ضعيفة كما قال المصنف وذلك لأن فيها اسم عميل ابن عياش وهو ضعيف إذا روى عن غير أهل الشام ولكنه هنا روى عن الحرث الزبيدي وهو شامي قال الحافظ وقد اختلف على اسماعيل فأخرجه ابن الجارود من وجه عنه عن موسى بن عقبة عن الزهري موصولاً. وقال الشافعي حديث أبي المعتمر أولى من هذا وهذا منقطع. وقال البيهقي لا يصح وصله ووصله عبد الرزاق في مصنفه وذكر ابن حزم أن عراك بن مالك رواه أيضاً عن أبي هريرة في غرائب مالك. وفي التهيد أن بعض أصحاب مالك وصله. قال أبو داود والمرسل

أصح وقد روى المرسل الشيخان بلفظ «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق من غيره ووصله ابن حبان والدارقطني وغيرهما من طريق الثوري عن أبي بكر عن أبي هريرة بنحو لفظ الشيخين: قوله «بعينه» فيه دليل على أن شرط الاستحقاق أن يكون المال باقيا بعينه لم يتغير ولم يتبدل فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي أسوة للفرماة ويؤيد ذلك قوله في الرواية الثانية ولم يفرقه وذهب الشافعي والهادوية إلى أن البائع أولى بالعين بعد التغير والنقص: قوله «فهو أحق به» أي من غيره كالثامن كان وارثا وغريما وبهذا قال الجمهور وخالف الحنفية في ذلك فقالوا لا يكون البائع أحق بالعين المبيعة التي في يد المفلس وتأولوا الحديث بأنه خبر واحد مخالف للأصول لأن السلامة صارت بالبيع ملكا للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض للملكة وحملوا الحديث على صورة وهي ماذا كان المتاع وديعة أو عارية أو لقطة وتغيب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالافلاس ولا جمل أحق بها لما تقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك وأيضا يرد ما ذهبوا إليه قوله في حديث أبي بكر أيما رجل باع متاعا فإن فيه التصريح بالبيع وهو نص في محل النزاع وقد أخرجه أيضا سفيان في جامعه وابن حبان وابن خزيمة عن أبي بكر عن أبي هريرة بلفظ «إذا ابتاع رجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها» وفي لفظ لابن حبان «إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته» وفي لفظ لمسلم والنسائي «أنه إذا حبه الذي باعه» كما ذكره المصنف وعند عبد الرزاق بلفظ «من باع سلعة من رجل» قال الحافظان في هذا الحديث وارد في صورة البيع ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر يعني من العارية والوديعة بالأولى والاعتذار بأن الحديث خبر واحد مردود بأنه مشهور من غير وجه من ذلك ما تقدم عن سمره وأبي هريرة وأبي بكر بن عبد الرحمن ومن ذلك ما أخرجه ابن حبان بأسناد صحيح عن ابن عمر مرفوعا بنحو أحاديث الباب وقد قضى به عثمان بن عمار والبخاري والبيهقي عنه حتى قال ابن المنذر لا تعرف عثمان مخالفا في الصحابة والاعتذار بأنه مخالف للأصول اعتذار فاسد لما عرفناك من أن السنة الصحيحة هي من جملة الأصول فلا يترك العمل بها إلا لما نهض منها ولم يرد في المقام ما هو كذلك وعلي تسليم أنه ورد ما يدل على أن السلعة تصير بالبيع ملكا للمشتري فما ورد في الباب أخص مطلقاً فيبني العام على الخاص

وحمل بعض الحنفية الحديث على ما اذا افلس المشتري قبل أن يقبض السلعة وتعقب بقوله في حديث سمرة عند مفلس . وبقوله في حديث أبي هريرة عند رجل . وفي لفظ لابن حبان ثم افلس وهي عنده ولليبي « اذا افلس الرجل وعنده متاع » وقال جماعة ان هذا الحكم أعني كون البائع أولى بالسلمة التي بقيت في يد المفلس مختص بالمبيع دون القرض . وذهب الشافعي وآخرون الى أن المقرض أولى من غيره واحتج الاولون بالروايات المتقدمة المصروفة بالمبيع قالوا فتحمل الروايات المطلقة عليها ولكنه لا يخفى ان التصريح بالمبيع لا يصلح لتقييد الروايات المطلقة لانه انما يدل على أن غير البيع بخلافه بمفهوم اللقب وما كان كذلك لا يصح للتقييد الا على قول أبي ثور كما تقرر في الاصول . وربما يقال ان المصريح به هنا هو الوصف فلا يكون من مفهوم اللقب . قوله « ولم يكن اقتضي من ماله شيئا » فيه دليل لما ذهب اليه الجمهور من أن المشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى . لم يسلم المشتري ثمنه من المبيع بل يكون أسوة الغرماء . وقال الشافعي والهادوية ان البائع أولى به والحديث يرد عليهم : قوله « وان مات المشتري » الخ فيه دليل على أن المشتري اذا مات والسلمة التي لم يسلم المشتري ثمنها باقية لا يكون البائع أولى بها بل يكون أسوة الغرماء والي ذلك ذهب مالك وأحمد . وقال الشافعي البائع أولى بها واحتج بقوله في حديث أبي هريرة الذي ذكرناه من افلس أو مات الخ ورجحه الشافعي على المرسل المذكور في الباب قال ويحتمل أن يكون آخره من رأى أبي بكر بن عبد الرحمن لان الذين وصلوه عنه لم يذكر واقتضية الموت وكذلك الذين روه عن أبي هريرة غيره لم يذكر ذلك بل صرح بعضهم عن أبي هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت كما ذكرنا قال في الفتح فتبين المصير اليه لانها زيادة مقبولة من ثمة قال وجزم ابن العربي بأن الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي وجمع الشافعي أيضا بين الحديثين بحمل مرسل أبي بكر على ما اذا مات مليئا وحمل حديث أبي هريرة على ما اذا مات مفلسا وقد استدلل بقوله في حديث أبي هريرة « أو مات » على أن صاحب السلمة أولى بها ولو أراد الورثة أن يعطوه ثمنها لم يكن لهم ذلك ولا يلزمه القبول وبه قال الشافعي وأحمد . وقال مالك يلزمه القبول وقالت الهادوية إن الميت اذا خلف الوفاء لم يكن البائع أولى بالسلمة وهو

خلاف الظاهر لان الحديث يدل على أن الموت من موجبات استحقاق البائع للسلامة ويؤيد ذلك عطفه على الافلاس . واستدل بأحاديث الباب على حلول الدين المؤجل بالافلاس . قال في الفتح من حيث ان صاحب الدين أدرك ثمنه بعينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك انها تجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور لكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لان الاجل حق مقصود له فلا يفوت وهو قول الهادوية . واستدل أيضا بأحاديث الباب على أن لصاحب المتاع أن يأخذه من غير حكم حاكم قال في الفتح وهو الأصح من قول العلماء وقيل يتوقف على الحكم *

(باب الحجر على المدين وبيع ماله في قضاء دينه)

١ عن كعب بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه » رواه الدارقطني * ٢ وعن عبد الرحمن بن كعب قال « كان معاذ بن جبل شابا سخييا وكان لا يمسك شيئا فلم يزل يدان حتى غرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلّمه ليحكم غرماءه فلو تركوا لاحد لتركوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله حتى قام معاذ بغير شيء » رواه سعيد في سننه هكذا مرسلًا *

حديث كعب أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه ومرسل عبد الرحمن بن كعب أخرجه أيضا أبو داود وعبد الرزاق قال عبد الحق المرسل أصح وقال ابن الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت وقد أخرج الحديث الطبراني ويشهد له ما عند مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال « أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وقد تقدم . وقد استدل بحجره صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ علي انه يجوز الحجر على كل مدين وعلى انه يجوز للحاكم بيع مال المدينون لقضاء دينه من غير فرق بين من كان ماله مستقرقا بالمدين ومن لم يكن ماله كذلك وقد حكى صاحب البحر هذا عن العترة والشافعي ومالك وأبي يوسف ومحمد وقيّدوا الجواز بطلب اهل الدين للحجر

من الحاكم وروى عن الشافعي أنه يجوز قبل الطلب المصلحة وحكي في البحر أبيض عن زيد بن علي والناصر وأبي حنيفة أنه لا يجوز الحجر على المديون ولا بيع ماله بل يحبس الحاكم حتى يقضى واستدل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل مال امرئ مسلم» الحديث وهو مخصص بحديث معاذ المذكور. وأما ما ادعاه إمام الحرمين حاكيا لذلك عن العلماء وتبعه الغزالي أن حجر معاذ لم يكن من جهة استدعائه غرمائه بل لأنه شبه أنه جرى باستدعائه فقال الحافظ إنه خلاف ما صح من الروايات المشهورة ففي المراسيل لأبي داود التصريح بأن الغرماء التمسوا ذلك. قال وأما ما رواه الدارقطني أن معاذ أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلمه ليكلم غرماءه فلا حجة فيه أن ذلك لا تماس الحجر وإنما فيه طلب معاذ الرفق منهم وبهذا تجتمع الروايات انتهى. وقد روى الحجر على المديون وإعطاء الغرماء ماله من فعل عمر كما في الموطأ والدارقطني وابن أبي شبة والبيهقي وعبد الرزاق ولم ينقل أنه أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة *

باب الحجر على المبذر

١ عن عروة بن الزبير «قال ابتاع عبد الله بن جعفر بيعة فقال على رضى الله عنه لا تبين عثمان فلا حجرن عليك فاعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا شريكك في بيعتك فأتى عثمان رضى الله عنهما قال تعال احجر على هذا فقال الزبير أنا شريكك فقال عثمان احجر على رجل شريك الزبير» رواه الشافعي في مسنده *
هذه القصة رواها الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عروة عن أبيه وأخرجها أيضا البيهقي. وقال يقال إن أبا يوسف تفرد به وليس كذلك ثم أخرجها من طريق الزهري المحدث القاضي عن هشام نحوه. ورواها أبو عبيدة في كتاب الأموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال قال عثمان لعلي عليه السلام ألا تأخذ علي يد ابن أخيك يعني عبد الله بن جعفر وتحجر عليه اشترى سبخة (١) بستين ألف درهم ما يسرني أنها لي يغلى وقد ساق القصة البيهقي فقال اشترى عبد الله بن جعفر أرضا سبخة فبلغ (١) بفتح السين المهملة وكسر الواو معجمة أي ذات سبخة وهي الأرض التي لا تنبت

ذلك عليا عليه السلام فعزم على أن يسأل عثمان الحجير عليه بقاء عبد الله بن جعفر
الى الزبير فذكر ذلك له فقال الزبير أنا شريكك فلما سأل علي عثمان الحجير علي
عبد الله بن جعفر قال كيف أحجير علي من شريكك الزبير وفي رواية للبيهقي أن
الثنى ستمائة ألف . وقال الراعي الثمن ثلاثون ألفا . قال الحافظ . لعنه من غلط النساخ
والصواب بستين يعني ألفا انتهى . وروى القصة ابن حزم فقال بستين ألفا . وقد
استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجير علي من كان ميا التصرف وبه قال علي عليه
السلام وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر وشريح وعطاء والشافعي
ومالك وأبو يوسف ومحمد هكذا في البحر قال في الفتح والجمهور علي جواز الحجير
علي الكبير . وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ووافق أبو يوسف ومحمد قال
الطحاوي ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجير علي الكبير ولا عن التابعين
الا عن ابراهيم وابن سيرين ثم حكى صاحب البحر عن العترة أنه لا يجوز مطلقا عن أبي
حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين سنة ولهم أن يجيبوا عن هذه
القصة بأنها وقعت عن بعض من الصحابة والحجة أنما هو اجماعهم والاصل جواز
التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع التصرفات فلا يمنع منها الا مقام الدليل
علي منعه ولكن الظاهر أن الحجير علي من كان في تصرفه سفه كان أمرا معروفا
عند الصحابة مألوقا بينهم ولو كان غير جائز لا نكره بعض من اطلع على هذه القصة
واسكان الجواب من عثمان رضى الله عنه عن علي عليه السلام بأن هذا غير جائز وكذلك
الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائز لكان لهما عن تلك الشركة
مندوحة والعجب من ذهاب العترة الي عدم الجواز مطلقا وهذا امامهم وسيدهم
أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه يقول بالجواز مع كون أكثرهم يحمل قوله حجة متبعة
تجب المصير اليها وتصلح لمعارضة المرفوع واما اعتذار صاحب البحر عن ذلك بأن عليا
عليه السلام لم يفعل ذلك ففي غاية من السقوط فان الحجير لو كان غير جائز لما ذهب الي
عثمان وسأل منه ذلك واما اعتذاره ايضا بان ذلك اجتهاد فخال لا تمسح عليه في كثير
من الابحاث من الجزم وبأن قول علي حجة من غير فرق بين ما كان للاجتهاد فيه مسموح
وما ليس كذلك علي أن ما لا مجال للاجتهاد فيه لا فرق فيه بين قول علي عليه السلام وغيره
من الصحابة أن له حكم الرفع وإنما محل النزاع بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم

فما كان من مواطن الاجتهاد وكثيرا ما ترى جماعة من الزيدية في مؤلفاتهم يحزمون بحجة قول علي عليه السلام ان وافق ما يذهبون اليه ويعتذرون عنه ان خالف بأنه اجتهاد لا حجة فيه كما يقع منهم ومن غيرهم اذا وافق قول أحد من الصحابة ما يذهبون اليه فانهم يقولون لا يخالف له من الصحابة فكان اجماعا ويقولون ان خالف ما يذهبون اليه قول صحابي لا حجة فيه وهكذا يحتجون بافعاله صلى الله عليه وآله وسلم ان كانت موافقة للمذهب ويعتذرون عنها ان خالفت بأنها غير معلومة الوجه الذي لاجله وقعت فلا تصلح للحجة فليكن هذا منك على ذكر فانه من المزالق التي يتبين عندها الانصاف والاعتساف. وقد قدمنا التنبيه على مثل هذا وكررناه لما فيه من التحذير عن الاغترار بذلك ومن الأدلة الدالة على جواز الحجر على من كان بعد البلوغ سيء التصرف قول الله تعالى (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) قال في الكشف السفهاء المبذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يدي لهم باصلاحها وتتميرها والتصرف فيها والخطاب للأولياء وأضاف الأموال اليهم لأنها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال ولا تقنلوا أنفسكم فما ملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات والدليل على أنه خطاب للأولياء في أموال اليتامى قوله (وارزقوهم فيها واكسوهم) ثم قال في تفسير قوله تعالى (وارزقوهم فيها) واجعلوها مكانا لرزقهم بأن تتحروا فيها وتربحوا حتى تكون نفقتهم من الارباح لا من صلب المال فلا يأكلها الاتفاق وقيل هو أمر الكل أحد أن لا يخرج ماله الى أحد من السفهاء قريب أو أجنبي رجل أو امرأة يعلم أنه يضمه فيما لا ينبغي ويفسده انتهى. وقد عرفت بهذا عدم اختصاص السفهاء المذكورين بالصبيان كما قال في البحر فانه تخصيص لما تدل عليه الصيغة بالاختصاص. وما يؤيد ذلك به صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف بالماء ولو على نهر جار. ومن المؤبدات عدم انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على قرابة حبان لما سأله أن يحجر عليه ان صح ثبوت ذلك وقد تقدم الحديث بجميع طرقه في البيع وقد استدلل على جواز الحجر على السفهاء أيضا برده صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأحد نوابه كما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث أبي سعيد وأخرجه الدارقطني من حديث جابر. وبما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد البيضة على من تصدق

(٤٧ - ج - نيل الاوطار)

بها ولا مال له غيرها وبرده صلى الله عليه وآله وسلم عتق من أعتق عبد الله عن دبر ولا مال له غيره كما أشار الى ذلك البخارى وترجم عليه باب من رد أمر السفية والضعيف العقل وان لم يكن حجير عليه الامام (رحمته الله) ومن جملة (رحمته الله) ما استدل به علي الجواز قول ابن عباس وقد سئل متى ينقضى يتم اليتيم فقال لعمرى ان الرجل لتنت لحيته وانه اضعيف الاخذ لنفسه ضعيف العطاء فاذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم حكاه فى الفتوح والحكمة فى الحجير على السفية ان حفظ الاموال حكمة لانها مخلوقة للارتفاع بها بلا تبذير ولهذا قال تعالى (ان المبذرين كانوا إخوان الشياطين) قال فى البحر (فصل) والسفه المقتضى للحجير عند من أثبتته هو صرف المال فى الفسق أو فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني ولا دنيوي كشرائه ما يساوى درهما بمائة لا صرفه فى أكل طيب ولبس نفيس وفاخر المشعوم لقوله تعالى (قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده) الآية وكذا لو أنفق فى القرب انتهى *

(باب علامات البلوغ)

١ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل » رواه أبو داود
٢ وعن ابن عمر قال « عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني » رواه الجماعة * ٣ وعن عطية قال « عرضنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قريظة فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله وكنت ممن لم ينبت فخلى سبيلي » رواه الخمسة وصححه الترمذي . وفى لفظ. « فمن كان محتلماً أو أنبت عانتة قتل ومن لا ترك » رواه أحمد والنسائي * ٤ وعن سمرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم والشرخ الفلحان الذين لم ينبتوا » رواه الترمذي وصححه (رحمته الله) *

حديث علي عليه السلام فى اسناده يحيى بن محمد المدنى الجارى منسوب الى الجار بالحميم والراء المهمة بلدة على الساحل بالقرب من مدينة الرسول صلى الله

عليه وآله وسلم . قال البخاري يتكلمون فيه . وقال ابن حبان يحب التمسك بما انفرد به من الروايات . وقال العقيلي لا يتابع بحبي المذكور على هذا الحديث . وفي الخلاصة أنه وثقه المجلي وابن عدي . قال المنذرى وقد روى هذا الحديث من رواية جابر ابن عبد الله وأنس بن مالك وليس فيها شيء يثبت . وقد أعل هذا الحديث أيضا عبد الحق وابن الفطان وغيرهما وحسنه النووي متمسكا بسكوت أبي داود عليه ورواه الطبراني في الصغير بسند آخر عن علي عليه السلام . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه الطبراني في الكبير عن حنظلة بن حذيفة عن جده واسناده لا بأس به . وأخرج نحوه أيضا ابن عدي عن جابر وحديث ابن عمر زاد فيه البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله « لم يجزني ولم يرني بلغت » وبعد قوله « فاجازني ورأني بلغت » وقد صحح هذه الزيادة أيضا ابن خزيمة . وحديث عطية القرظي صحيحه أيضا ابن حبان والحاكم وقال علي شرط الصحيحين . قال الحافظ وهو كما قال الا انها لم يخرجها لعطية وماله الا هذا الحديث الواحد وقد أخرج نحوه حديث عطية الشيخان من حديث أبي سعيد بلفظ « فكان يكشف عن مؤثر المراهقين فمن أنبت منهم قتل ولم ينبت جعل في الذراري » وأخرج البزار من حديث سعد بن أبي وقاص « حكم على بني قريظة ان يقتل منهم كل من جرت عليه المواشي » وأخرج الطبراني من حديث أسلم بن بحير الانصاري قال « جعلني النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أسارى قريظة فكنت أنظر في فرج الغلام فان رأيته قد أنبت ضربت عنقه وان لم أره قد أنبت جعلته في مقام المسلمين » قال الطبراني لا يروى عن أسلم الا بهذا الاسناد . قال الحافظ وهو ضعيف . وحديث سمرة أخرجه أيضا أبو داود وهو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه مقال قد تقدم (وفي الباب) عن أنس عند البيهقي بلفظ « اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه واقيمت عليه الحدود » قال في النسخ ضعيف . وعن طائفة عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم بلفظ « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة عن علي عليه السلام من طرق وفيه قصة جرت له مع عمر علفها البخاري فمن الطرق عن أبي ظبيان عنه بالحديث والقصة

ومنها عن أبي ظبيان عن ابن عباس وهي من رواية جرير بن حازم عن الاعمش عنه وذكره الحاكم عن شعبة عن الأعمش كذلك لكنه وقفه. وقال البيهقي تفرد برفعه جرير بن حازم. قال الدارقطني في العلل وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وخالفه ابن فضيل ووكيع فروياه عن الأعمش موقوفا وكذا قال أبو حصين عن أبي ظبيان وخالفهم عمار بن رزيق فرواه عن الأعمش ولم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي وعمر رضي الله عنهما مرفوعا. قال الحافظ ووقول وكيع وابن فضيل أشبه بالصواب. وقال النسائي حديث أبي حصين أشبه بالصواب. ورواه أيضا أبو داود من حديث أبي الضحى عن علي عليه السلام بالحديث دون القصة وأبو الضحى. قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل. ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي. قال أبو زرعة وهو مرسل أيضا. ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري قال أبو زرعة أيضا وهو مرسل لم يسمع الحسن من علي شيئا. وروى الطبراني عن أبي إدريس الخولاني قال أخبرني غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه وفي أسناده برد بن سنان وهو مختلف فيه. قال الحافظ. وفي أسناده مقال في اتصاله. ورواه الطبراني أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس وأسناده ضعيف كما قال الحافظ: قوله «لا يثم بعد احتلام» استدله به على أن الاحتلام من علامات البلوغ. وتعقب بأنه بيان لغاية مدة اليتيم وارتفاع اليتيم لا يستلزم البلوغ الذي هو مناط التكليف لأن اليتيم يرتفع عند أدراك الصبي لمصالح دنياه والتكليف إنما يكون عند أدراك لمصالح آخرته والادلى الاستدلال بما وقع في رواية لأحمد وأبي داود والحاكم من حديث علي عليه السلام بلفظ «وعن الصبي حتى يحتلم» ويؤيد ذلك قوله في حديث عطية «فمن كان محتلما» وقد حكى صاحب البحر الإجماع علي أن الاحتلام مع الأنزال من علامات البلوغ في الذكر ولم يجعله المنصور بالله علامة في الأنثى قوله «ولاصمات» الخ الصمات السكوت قال في القاموس وما ذقت صماتا كصحاب شيئا ولا صمت يوم إلى الليل أي لا يصمت يوم تام انتهى. قوله «فلم يجزني» وقوله «فأجازني» المراد بالاجازة الأذن بالخروج للقتال من أجازته إذا أمضاه وأذن له لا من الجائزة التي هي العطية كما فهمه صاحب ضوء النهار وقد استدلل بحديث ابن عمر هذا من قال إن مضى خمس عشرة سنة من الولادة يكون بلوغا في الذكر

والأنتى واليه ذهب الجمهور وتعقب ذلك الطحاوى وابن القصار وغيرهما بأنه لا دلالة في الحديث على البلاغ لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرض لسنه وان فرض خطور ذلك يقال ابن عمر ويرد هذا التعقب ما ذكرنا من الزيادة في الحديث أعنى قوله «ولم يرني بلغت» وقوله «ورآنى بلغت» والظاهر أن ابن عمر لا يقول هذا بمجرد الظن من دون أن يصدر منه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ذلك . وقال أبو حنيفة بل مضى ثمان عشرة سنة للذكر وسبع عشرة للأنثى : قوله «فكان من أنبت» الخ : استدل به من قال ان الانبات من علامات البلوغ واليه ذهبت الهادوية وقيدوا ذلك بأن يكون الانبات بعد التسع وتعقب بأن قتل من أنبت ليس لاجل التكليف بل لرفع ضرره لكونه مظنة للضرر كقتل الحية ونحوها ورد هذا التعقب بأن القتل لمن كان كذلك ليس الا لاجل الكفر لا لدفع الضرر لحديث «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله» وطلب الايمان وازالة المانع منه فرع التكليف ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغزو الى البلاد البعيدة كتبوك ويأمر بغزو أهل الاقطار النائية مع كون الضرر ممن كان كذلك مأمونا وكون قتال الكفار لكفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى الى أن قتالهم لدفع الضرر والقول بهذه المقالة هو منشأ ذلك التعقب ومن انقائلين بهذا شيخ الاسلام ابن تيمية حفيد المصنف وله في ذلك رسالة . قوله «شرحهم» بفتح الشين المعجمة وسكون الراء المهملة بعدها خاء معجمة . قال في القاموس هو أول الشباب انتهى . وقيل هم العلماء الذين لم يبلغوا وحمله المصنف على من لم ينبت من العلماء ولا بد من ذلك لتجمع بين الأحداث وان كان أول الشباب يطلق على من كان في أول الانبات والمراد بالانبات المذكور في الحديث هو انبات الشعر الاسود المتجمع في الدانة لانبات مطلق الشعر فانه موجود في الأطفال *

❦ (باب ما يحل لولى اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة) ❦

١ عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى (ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف) أنها نزلت في ولي اليتيم اذا كان فقيرا أنه يأكل كل

منه مكان قيامه عليه بالمعروف . وفي لفظ « أنزلت في والي اليتيم الذي يقوم عليه وبصلاح ماله ان كان فقيرا أكل منه بالمعروف » أخرجاها * ٢ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان رجلا أتني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني فقير ليس لي شيء والي يتييم فقال كل من مال يتييمك غير مسرف ولا مبادر ولا متأمل » رواه الحمسة الا الترمذي . * وللإثر في سننه عن ابن عمر « انه كان يزكي مال اليتيم ويستقرض منه ويدفعه مضاربة »

حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وأشار المنذرى الى أن في اسناده عمرو بن شعيب وفي سماع أبيه من جده مقال قد تقدم التنبيه عليه . وقال في الفتح اسناده قوي والآية المذكورة تدل على جواز أكل لولي اليتيم من ماله بالمعروف اذا كان فقيرا ووجوب الاستعفاف اذا كان غنيا وهذا ان كان المراد بالغنى والفقر في الآية ولي اليتيم على ما هو المشهور . وقيل المعنى في الآية اليتيم أى إن كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه وان كان فقيرا فلا يطعمه من ماله بالمعروف فلا يكون علي هذا في الآية دلالة على الأكل من مال اليتيم أصلا وهذا التفسير رواه ابن التين عن ربيعة ولكن المتعين المصير الى الاول لقول عائشة المذكور . وقد اختلف أهل العلم في هذه المسئلة فروي عن عائشة أنه يجوز للولي أن يأخذ من مال اليتيم قدر عما له وبه قال عكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير وبجاهد اذا أكل ثم أسبر قضى وقيل لا يجب القضاء وقيل ان كان ذهابا أو فضا لم يجز له أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو بوجوب القضاء مطلقا وانتصر له وقال الشافعي يأخذ اقل الأمرين من أجرته ونفقته ولا يجب الرد على الصحيح عنده والظاهر من الآية والحديث جواز الأكل مع الفقر بقدر الحاجة من غير اسراف ولا تبذير ولا تأمل والاذن بالا كل يدل اطلاقه على عدم وجوب الرد عند التمكن ومن ادعى الوجوب فعليه الدليل: قوله « غير مسرف ولا مبادر » هذا مثل قوله تعالى (ولا تأكلوا أموالا وبادارا) أى مسرفين ومبادرين كبر الايتام أو لاسراكم ومبادرتمكم كبرهم يفرطون

في انفاقها ويقولون تتفق كما نشتهي قبل أن يكبر اليتامى فينتزعوها من أيدينا. ولفظ أبي داود غير مسرف ولا مبذر : قوله « ولا متأثل » قال في القاموس أثل ماله تأثيلا زكاه وأصله وملكه عظمه والاهل كما هم أفضل كسوة وأحسن اليهم والرجل كثر ماله انتهى . والمراد هنا انه لا يدخر من مال اليتيم لنفسه ما يزيد على قدر ما يأكله . قال في الفتح المتأثل غنمة ثم ملثة مشددة بينهما همزة هو المتخذ والتأثل اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم وأثله كل شئ أصله . قوله « أنه كان يزكي مال اليتيم » الخ فيه ان ولي اليتيم يزكي ماله ويعامله بالقرض والمضاربة وما شابه ذلك *

باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب

١ عن ابن عباس قال « لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن عزلوا أموال اليتامى حتى جعل الطعام يفسد واللحم يبتن فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت (وإن نخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح قال نخالطوهم » رواه أحمد والنسائي وأبو داود

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده عطاء بن السائب وقد تفرد بوصله وفيه مقال. وقد أخرج له البخاري مقرونا. وقال أبو بركة وتسكلم فيه غير واحد . وقال الامام أحمد من سمع منه قديما فهو صحيح ومن سمع منه حديثا لم يكن بشئ . ووافقه على ذلك يحيى بن معين وهذا الحديث من رواية جرير بن عبد الحميد عنه وهو ممن سمع منه حديثا ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء موصولا وزاد فيه « وأحل لهم خلطهم » ورواه عبد بن حميد عن قتادة مرسلا ورواه الثوري في تفسيره عن سعيد بن جبير مرسلا أيضا. قال في الفتح وهذا هو الخفوظ مع ارساله وروي عبد بن حميد من طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال الخالطة أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتأكل من قصته وتأكل من قصتك والله يعلم المفسد من المصلح من يعتمد أكل مال اليتيم ومن يتجنبه . وقال ابو عبيد المراد بالخالطة أن يكون اليتيم بين عيال الوالي عليه فيشق عليه إن أراز طعامه فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتحري فيخلطه بنفقة عياله ولما كان ذلك قد تقع

فيه الزيادة والنقصان خشوا منه فوسع الله لهم وقد ورد التنفير عن أكل أموال
اليتامى والتشديد فيه قال الله تعالى (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما
يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) وثبت في الصحيح أن أكل مال اليتيم أحد
السبع الموبقات قالوا يجب على من ابتلى ببيتيم أن يقف على الحد الذي أباحه له الشارع
في الأكل من ماله ومخالطته لان الزيادة عليه ظلم يصلح به قاعله سعيرا ويكون
من الموبقين نسأل الله السلامة *

كتاب الصلح^(١) واحكام الجوار

﴿باب جواز الصلح عن المعلوم والمجهول والتحليل منهما﴾

١ عن أم سلمة قالت «جاء رجلان يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في موارث بينهما قد درست ليس بينهما بينة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انكم تختصمون الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما انا بشر وامل بعضكم
الحن بحبته من بعض وانما أقضي بينكم على نحو مما أسمع فمن قضيت له من حق
أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار يأتي بها اسطاما في عنقه يوم
القيامة فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حقى لآخي فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أما اذا قلتما فاذهبا فاقسمائهم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحلل كل واحد
منكما صاحبه » رواه أحمد وأبو داود «وفي رواية لابن داود انما أقضى بينكم برأني
فيما لم ينزل علي فيه» *

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذرى. وفي اسناده
أسامة بن زيد بن أسلم المدني مولى عمر قال النسائي وغيره ليس بالقوى. واصل هذا

(١) قال الحافظ في الفتح والصلح اقسام صلح المسلم مع الكافر . والصلح بين
الزوجين . والصلح بين الفئة الباغية والعدالة . والصلح بين المتعاضين كالزوجين والصلح
في الجراح كالغزو على مال . والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاخمة اما في الاملاء
أو في المشتركات كالشوارع وهذا الاخير هو الذي يتكلم فيه اصحاب الفروع اه .

الحديث في الصحيحين وسيأتي في باب إن حكم الحاكم ينفذ ظاهره إلا باطنا من كتاب
الاقضية : قوله « انكم تختصمون الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » بمعنى
في الاحكام . قوله « وانما انا بشر » البشر يطلق علي الواحد كما في هذا الحديث
وعلى الجمع نحو قوله تعالى « نذيرا للبشر » والمراد انما انا مشارك لغيري في البشرية
وان كان صلى الله عليه وآله وسلم زائدا عليهم بما أعطاه الله تعالى من المعجزات
الظاهرة والاطلاع علي بعض الغيوب والحصر ههنا مجازي أى باعتبار علم الباطن .
وقد حققه علماء المعاني وأشرنا الى طرف من تحقيقه في كتاب الصلاة : قوله « ألحن »
أى أفطن وأعرف ويجوز أن يكون معناه أفصح تعبيراً عنها وأظهر احتجاجاً وربما
جاء بمبارة تخيل الي السامع انه محق وهو في الحقيقة مبطل والأظهر أن يكون
معناه أبلغ كما في رواية في الصحيحين أى أحسن إيراداً للكلام وأصل اللحن
الميل عن جهة الاستقامة يقال لحن فلان في كلامه اذا مال عن صحيح النطق ويقال
لحنت لفلان اذا قلت له قولاً يفهمه ويخفى علي غيره لانه بالتورية ميل كلامه عن
الواضح المفهوم . قوله « وانما أقضي » ألح فيه دليل علي ان الحاكم انما يحكم بظاهر
ما يسمع من الألفاظ مع جواز كون الباطن خلافه ولم يتعبد بالبحث عن البواطن
باستعمال الأشياء التي تفضي في بعض الأحوال الى ذلك كأنواع السياسة والمداهاة
قوله « فلا يأخذه » فيه ان حكم الحاكم لا يحل به الحرام كما زعم بعض أهل العلم
قوله « قطعة » بكسر القاف أى طائفة : قوله « أسطاما » بضم الهمزة وسكون السين
المهملة . قال في القاموس السطام بالكسر المسعار الحديد مقلوبة تحرك بها النار
ثم قال والاسطام المسعار اهـ . والمراد هنا الحديد التي تسعر بها النار أى يأتي يوم
القيامة حاملاً لها مع أنقاله : قوله « حقي لاخي » فيه دليل علي صحة هبة المجهول وهبة
المدعى قبل ثبوته وهبة الشريك لشريكه : قوله « أما اذا قلتما » لفظ أبي داود « أما اذا فعلتما
ما فعلتما فاقتما » قال في شرح السنن أما بتخفيف الميم يحتمل أن يكون بمعنى حقا
واذا لتعليل : قوله « فاقتما » فيه دليل علي أن الهبة انما تملك بالقبول لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أمرهما بالاقسام بعد أن وهب كل واحد نصيبه من الآخر . قوله
« ثم توخيا » بفتح الواو واخاء المعجمة . قال في النهاية أى اقصد الحق فيما
تصنعان من القسمة يقال توخيت الشيء أتوخاه توخيا اذا قصدت اليه وتعمدت
فعله : قوله « ثم استهما » أي ليأخذ كل واحد منهما ما تخرجه الفرعة من القسمة
(م ٤٨ — ج ٥ نيل الاوطار)

ليتميز سهم كل واحد منكما عن الآخر. وفيه الأمر بالقرعة عند المساواة أو المشاحة. وقد وردت القرعة في كتاب الله في موضعين. أحدهما قوله تعالى (اذيلغون أفلانهم) والثاني قوله تعالى (فساهم فكان من المدحضين) وجاءت في خمسة أحاديث من السنة الأولى هذا الحديث. الثاني حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم «كان إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه» الثالث أنه صلى الله عليه وآله وسلم «أفرع في سنة مملوكين» الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول لاستهموا عليه» الخامس حديث الزبير «أن صفية جاءت بثوبين لتكفن فيهما حمزة فوجدنا إلى جنبه قتيلا فقلنا حمزة ثوب وللأنصاري ثوب فوجدنا أحد الثوبين أوسع من الآخر فافرقنا عليهما ثم كفننا كل واحد في الثوب الذي خرج له» والظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أطلع على هذا وقرره لأنه كان حاضرا هناك ويبعد أن يخفي عليه مثل ذلك في حق حمزة وقد كانت الصحابة تعتمد القرعة في كثير من الأمور كما روي «أنه تشاح الناس يوم القادسية في الأذان فافرق بينهم سعد»: قوله «ثم ليحلل» الخ أي ليسأل كل واحد منكما صاحبه أن يجعله في حل من قبله ببراءة ذمته وفيه دليل على أنه يصح الإبراء من الجهول لأن الذي في ذمة كل واحد منهما غير معلوم وفيه أيضا صحة الصلح بمعلوم عن مجهول ولكن لا بد مع ذلك من التحليل. وحكي في البحر عن الناصر والشافعي أنه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول: قوله «برأبي» هذا مما استدل به أهل الأصول على جواز العمل بالقياس وأنه حجة وكذا استدلوا بحديث بعث معاذ المعروف *

٢ وعن عمرو بن عوف «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما» رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وزاد «المسلمون على شروطهم إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح *

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وفي إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه وهو ضعيف جدا. قال فيه الشافعي وأبو داود وهو ركن من أركان الكذب وقال النسائي ليس بثقة. وقال ابن حبان أنه عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وركه أحمد. وقد نوقش الترمذي في تصحيح حديثه قال الذهبي أما الترمذي فروي من حديثه الصلح

جائز بين المسلمين وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيحه . وقال ابن كثير في ارشاده قد نوقش أبو عيسى يعني الترمذى في تصحيحه هذا الحديث وماشاكاه ١٥٠ . واعتذر له الحافظ (١) فقال وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وذلك لانه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال الحاكم علي شرطهما وصححه ابن حبان وحسنه الترمذى . وأخرجه أيضا الحاكم من حديث أنس . وأخرجه أيضا من حديث عائشة وكذلك الدارقطنى . وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة . وأخرجه ابن أبي شعبة عن عطاء مرسل . وأخرجه البيهقي موقوفا علي عمر كتبه الي أبي موسى . وقد صرح الحافظ بأن اسناد حديث أنس واسناد حديث عائشة واهيان وضئف ابن حزم حديث أبي هريرة وكذلك ضعفه عبدالحق . وقدروي من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي وهو ثقة وكثير بن زيد المذكور قال أبو زرعة صدوق وثقة ابن معين والوليد بن رباح صدوق أيضا ولا يخفى ان الأحاديث المذكورة والطرق بشهد بعضها لبعض فاقبل أحولها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسنا : قوله « الصالح جائز » ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صالح الا ما استثنى ومن ادعى عدم جواز صالح زائد علي ما استثناء الشارع في هذا الحديث فعليه الدلائل . والى العموم ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور . وحكي في البحر عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه لا يصح الصلح عن أنكار وقد امتدل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه » وبقوله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ويحجب بان الرضا بالصلح مشعر بطيبة النفس فلا يكون أكل المال به من أكل أموال الناس بالباطل (٢)

(١) قال في بلوغ المرام وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة اهـ

(٢) وقد جمع بين الأدلة بجمع حسن صاحب السبل قال ومعنى عدم صحته انه لا يطيب مال الخصم مع انكار المصالح وذلك حيث يدعى عليه آخرعنا اودينا فيصالح ببعض العين او الدين مع انكار خصمه فان الباقي لا يطيب له بل يجب عليه تسليمه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه » . وقوله

واحتج لهم في البحر بأن الصلح معاوضة فلا يصح مع الإنكار كالبيع. وأحيب بأنه لا معنى للإنكار في البيع لعدم ثبوت حق لاحدهما على الآخر يتعلق به الإنكار قبل صدور البيع فلا يصح القياس. قوله « بين المسلمين » هذا خرج مخرج الغالب لأن الصلح جائز بين الكفار وبين المسلم والكافر. ووجه التخصيص أن الخطاب بالأحكام في الغالب هم المسلمون لأنهم هم المتقادون لها: قوله « الأصاحبا » بالنصب على الاستثناء. وفي رواية لأبي داود والترمذي بالرفع. والصلح الذي يحرم الحلال كمصالحة الزوجة للزوج على أن لا يطلقها أو لا يتزوج عليها أو لا يبيت عند ضررتها والذي يحلل الحرام كأن يصالحه تلمي وطه أمة لا يحل له وطؤها أو أكل مال لا يحل له أكله أو نحو ذلك: قوله « المسلمون على شروطهم » (١) أي ثابتون عليها لا يرجعون عنها. قال المنذرى وهذا في الشروط الجائزة دون الفاسدة ويدل على هذا قوله « الاشرطا حرم حلالا » الخ ويؤيده ما ثبت في حديث بريرة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وحديث « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » والشرط الذي يحل الحرام كأن يشترط نصرة الظالم أو الباغى أو غزو المسلمين والذي يحرم الحلال كأن يشترط عليه أن لا يطأ أمة أو زوجته أو نحو ذلك.

٣ وعن جابر « أن أباه قتل يوم أحد شهيدا وعليه دين فاشتد الغرماء »

تعالى (عن تراض) وأحيب بانها قد وقعت طيبة النفس بالرضى بالصلح وعند الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقى . قلت الاولى ان يقال ان كان المدعى يعلم ان له حقا عند خصمه جاز له قبض ماصولح عليه وان كان خصمه منكرا وان كان يدعى باطلا فانه يحرم عليه الدعوى واخذ ماصولح به والمدعى عليه ان كان عنده حق يعلمه وانما ينكر لغرض وجب عليه تسليم ماصولح به عليه وان كان يعلم انه ليس عنده حق جاز له اعطاء جزئه من ماله في دفع شجار غريم وأذيته وحرم على المدعى أخذه وبهذا تجتمع الأدلة فلا يقل الصلح على الإنكار لا يصح ولا انه يصح على الإطلاق بل يفصل فيه . اهـ

(١) وفي الاتيان بعلى ووصفهم بالاسلام والايمان دلالة على علو مرتبتهم وانهم لا يخلون بشروطهم فهلا يتنبه لذلك اهل هذا العصر ويقتدون بسلفهم وبما جاءت به شريعتهم ولا سيما اهل العلم منهم ومن كان حائزا للشهادة والوظيفة نسأل الله التوفيق.

في حقوقهم قال فأنيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألهم ان يقبلوا ثمرة حائطي ويحملوا أبي قابوا فلم يمطهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حائطي وقال سنفدو عليك ففدا علينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة فجددتها فقضيتهم وبقي لنا من ثمرها * وفي لفظ أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقا لرجل من اليهود فاستنظره جابر فإني أن ينظره فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشفع له اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلم اليهودي ليأخذ ثمرة نخله بالذي له فأبى فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم النخل فشئ فيها ثم قال لجابر جدله فأوف له الذي له فجدده بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأوفاه ثلاثين وسقا وفضلت سبعة عشر وسقا * رواها البخاري

قوله « فجددتها » بالحليم ودالين مهملتين والجداد صرام النخل . والحديث فيه دليل على جواز المصالح بالجهول عن المعلوم وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل الغريم ان يأخذ ثمر الحائط وهو مجهول القدر في الاوساق التي له وهي معلومة ولكنه ادعى في البحر الاجماع على عدم الجواز فقال ما لفظه مسئلة وبصح بمعلوم عن معلوم اجماعا ولا يصح بمجهول اجماعا ولو عن معلوم كأن يصالح بشيء عن شيء أو عن ألف بما يكسبه هذا العام . فينبغي أن ينظر في صحة هذا الاجماع فان الحديث مصرح بالجواز . وقال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين ثمر ثمر مجازفة بدينه لما فيه من الجهل والغرور انما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه اذا علم الآخذ ذلك ورضي له . وهكذا قال الدمياطي وتقبها ابن المنير فقال بيع المعلوم بالجهول مزانة فان كان ثمر نحوه مزانة وربما لكن اغتفر ذلك في الوفاء وتبعه الحافظ علي ذلك فقال انه يغتفر في القضاء من المعاوضة ما لا يغتفر ابتداء لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراق ويجوز في المعاوضة عند الوفاء قال وذلك بين في حديث الباب انتهى . والحاصل أن هذا الحديث مخصص للمعومات المتقدمة في البيع القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من البدلين المتساويين جنسا وتقديرا فيجوز القضاء مع الجهالة اذا وقع الرضا ويؤيد هذا حديث أم سلمة السالف فانما وقعت فيه المصالح

بمعلوم عن مجهول. والمواريث الدارسة تطابق على الأجناس الربوية وغيرها فهو يقضي بعمومه أنها تجوز المصالحاة مع جهالة أحد العوضين وإن كان المصالح به والمصالح عنه ربوين ولكن لا بد من وقوع التحليل كما هو مصرح به في الحديثين وقد استدلل المقلبي في الأبحاث بهذا الحديث على جواز صرف الفضة بالفضة مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم من ذلك إبطال المقصد الشرعي في الربالان كل حيلة توصل بها إلى السلامة من الأثم فهي جائزة وأما المحرم الحيلة التي توصل بها إلى إبطال مقصد شرعي قال فعلى هذا يجوز الصرف للقروش بالحلقة وهما ضربتان كبيرة وصغيرة ونحو ذلك مما دعت الضرورة إليه قال ولنجوز ذلك رخص في بيع العرية والافسكان يمكن بيع التمر بالدراهم ثم شراء رطب بالدراهم أما لو كان الغرض طلب التجارة والأرباح كالصيارفة فلا يجوز إلى آخر كلامه. وصرح أيضا بأنه لا حاجة في الصرف إلى تسكف شراء سلعة ثم بيعها كما في حديث تمر الجمع والجنيب السالف قال لأن ذلك يلحق بالممتنع للضرورة إليه في أكثر الأحوال وغالبها ففيه غاية المشقة وأنت خير بان الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الأصول فلا يجوز أن يجاوز به مورده وهو صورة القضاء فلا يصح القياس وهذا على فرض عدم صحة الإجماع على خلاف ما يقتضيه الحديث فإن صح فالعمل به في تلك الصورة الخاصة لا يجوز فكيف يصح إلحاق غيرها بها وأيضا خبر الفلادة السالف مشعر بعدم جواز بيع الفضة بالفضة وإن وقعت المراضاة والمباراة فهذا القياس الذي عول عليه فاسد الاعتبار فإن قال إن صرف الدراهم بالقروش يحتاج إليه كل أحد وتدعو الضرورة إليه بخلاف بيع الفضة التي ليست بضرورية بمثلها فنقول هذا تخصيص بمجرد الحاجة والمشقة ومثل ذلك لا ينتهز لتخصيص النصوص ولا سيما مع إمكان التخلص عن تلك الورطة بأن يشتري باحد البديلين عينا ويبيعها بالتقد الآخر كما أرشد إليه الشارع في قضية تمر الجمع والجنيب فإن بهذه الوسيلة تنفي الضرورة الحاملة على ارتكاب ما لا يحل ولو كان مجرد حصول المشقة يجوز المخالفة الدليل ومسوغا للمحرم لكان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لأن كثيرا منها مصحوب بالمشقة كالحج والجهاد ونحوها *

٤ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

كانت عنده مظلمة لآخيه من عرضه أو شيء فليتجمل منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه» رواه البخاري وكذلك أحمد والترمذي وصححه وقالوا فيه «مظلمة من مال أو عرض» ❦

قوله «مظلمة» بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن النين والجوهري فتحها وأنكره ابن القوطية وحكى القزاز الضم. قوله «أو شيء» هو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال باصنافه والجراحات حتى اللطمة ونحوها: قوله «قبل أن لا يكون دينار ولا درهم» أي يوم القيامة كما ثبت في رواية الاسماعيليين قوله «أخذ من سيئات صاحبه» أي صاحب المظلمة فحمل عليه «أي على الظالم». وفي رواية مالك «فطرح عليه» وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وهو أوضح سياقاً من هذا. ولفظه «المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا تمارض بين هذا وبين قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) لأنه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه بل بالجبنانية فقبلت الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته (وفي الحديث) دليل على صحة الإبراء من الجھول لا طلاقه. وزعم ابن بطلان أن في هذا الحديث دليلاً على اشتراط التعيين لأن قوله مظلمة يقتضي أن تكون معلومة القدر مشاراً إليها. قال الحافظ ولا يخفى ما فيه. قال ابن المنير إنما وقع في الحديث التقدير حيث يقتضيه المظلوم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه وهذا متفق عليه والخلاف إنما هو فيما إذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا وقد أطلق ذلك في الحديث نعم قام الإجماع على صحة التحليل من المعين المعلوم فإن كانت المعين موجودة صحت هبتها دون الإبراء منها. وفي الحديث أيضاً دليل على أن من حمل خصمه من مظلمة لا رجوع له في ذلك أما المعلوم فلا خلاف فيه. وأما الجھول فعند من يجزه قال في الفتح وهو فيما مضى باتفاق وأما فيما سيأتي ففيه الخلاف ❦

باب الصلح عن دم العمد بأكثر من الدية وأقل

١. عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع إلى أولياء المقتول قان شأوا قتلوا وإن شأوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وذلك عقل العمد وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي *
الحديث حسنه الترمذي وفي إسناده أحمد بن علي بن زيد بن جده عن أبيه مقال عن يعقوب السدوسي ويقال فيه عقبة بن أوس عن ابن عمرو وروى البيهقي بإسناده إلى ابن خزيمة قال حضرت مجلس المزني يوما وسأله سائل من العراقيين عن شبه العمد فقال السائل إن الله وصف القتل في كتابه صنفين عمدا وخطأ فلم قلت أنه على ثلاثة أصناف فاحتج المزني بحديث ابن عمرو فقال له يناظره أحتج بعلي بن زيد بن جده عن فسكت المزني فقلت لناظره قد روى هذا الحديث عن غير علي بن زيد فقال من رواه غيره فقلت أيوب السختياني وجابر الحذاء قال لي فن عقبة بن أوس قلت رجل من أهل البصرة روى عنه ابن سيرين علي جلالته فقال للمزني أنت تناظر أم هذا فقال إذا جاء الحديث فهو يناظر لأنه أعلم به مني اه فدل كلام ابن خزيمة هذا على أن علي بن زيد قد توبع. وأيضاً الترمذي رواه عن أحمد بن سعيد الدارمي عن حبان بن هلال عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب: قوله «خلفه» أي حاملة. ووقع في رواية أربعون خلفه في بطونها أولادها واستشكل ذلك لأن الخلفة هي التي في بطنها ولدها وأجيب بأن هذا تفسير لا تقييد وقيل تأكيد وإيضاح وقيل غير ذلك والحديث يأتي الكلام على ما اشتمل عليه في أبواب الديات وإنما ساقه المصنف هنا للاستدلال بقوله فيه «وما صالحوا عليه فهو لهم» فإنه يدل على جواز الصلح في الدماء بأكثر من الدية *

باب ما جاء في وضع الخشب في جدار الجار وإن كره

١. عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن

يفرز خشبه في جداره ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم عنها معرضين والله لارمين بها بينا كتابكم » رواه الجماعة الا النسائي * ٢ وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » * ٣ وعن عكرمة بن سلمة بن ربيعة « أن أخوين من بنى المغيرة أعتق أحدهما أن لا يفرز خشبا في جداره فلقيا بجمع بن يزيد الأنصاري ورجالا كثيرا فقالوا نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبا في جداره فقال الخالف اى اخى قد علمت انك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ففرز في الاسطوان خشبه » رواها احمد وابن ماجه ٥

أما حديث ابن عباس فاخرجه ايضا ابن ماجه والبيهقى والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير اما حديث « لا ضرر ولا ضرار » فرواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت . وروى من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدرى وهو حديث مشهور . وهو ايضا عند ابن ماجه والدارقطنى والحاكم والبيهقى من حديث ابى سعيد وعند البيهقى أيضا من حديث عبادة . وعند الطبرانى فى الكبير وابى نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظى وما فيه من جعل الطريق سبعة أذرع ثابت فى الصحيحين من حديث أبى هريرة كما سياتى . وأما حديث بجمع فاخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقى وسكت عنه الحافظ فى التلخيص . وعكرمة بن سلمة بن ربيعة المذكور مجهول : قوله « لا يمنع » بالجزم على النهى . وفى رواية لاحد لا يمنع . وفى لفظ للبخارى بالرفع على الخبرية وهى فى معنى النهى : قوله « خشبه » قال اقاضى عياض رويناه فى مسلم وغيره من الاصول بصيغة الجمع والافراد ثم قال وقال عبد الغنى بن سعيد كل الناس تقوله بالجمع إلا الطحاوى فانه قال عن روح بن الفرج سألت أبا زيد والحرث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالتنوين ورواية بجمع تشهد لمن رواه بلفظ الجمع ويؤيدها أيضا ما رواه البيهقى من طريق شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ « اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه قال القرطبي وإنما اعتنى هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية فى هذا الحرف لان أمر الخشبة الواحدة يخف على الجار المساعدة به بخلاف الاخشاب الكثيرة . (م ٤٩ — ج ٥ نيل الاوطار)

(والاحاديث) تدل على أنه لا يحل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب في جداره ويجبره الحاكم اذا امتنع وبه قال أحمد واسحق وابن حبيب من المالكية والشافعي في القديم وأهل الحديث . وقالت الحنفية والهادوية ومالك والشافعي في أحد قوليہ والجمهور أنه يشترط اذن المالك ولا يجبر صاحب الجدار اذا امتنع وحملوا النهي على التنزيه جمعاً بينه وبين الأدلة القاضية بأنه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه . وتعقب بأن هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً فيبني العام على الخاص قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الاعموماً لا يستلزم ان يخصها وحمل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار كما وقع في رواية لابي داود بلفظ « اذا استأذن أحدكم أخاه » وفي رواية لأحمد « من سأله جاره » وكذا في رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع الا اذا لم يتقدم : قوله « في جداره » الظاهر عود الضمير الى المالك أى في جدار نفسه وقيل الضمير بمود على الجار الذي يريد الغرز أي لا يمنعه من وضع خشبه على جدار نفسه وان تضرر به من جهة منع الضوء مثلاً . ووقع لابي عوانة من طريق زياد بن سعد عن الزهري أنه يضع جذعه على جدار نفسه ولو تضرر به جاره والظاهر الاول ويؤيده قوله في حديث ابن عباس « في حائط جاره » وكذلك قوله في الحديث الآخر « فاجعل اسطواناً دون جداري » قيل وهذا الحكم مشروط عند انقائلين بأنه يجب ذلك على الجار بحاجة من يريد الغرز اليه وعدم تضرر المالك فان تضرر لم يقدم حاجة جاره على حاجته واسكنه لا يخفى ان اطلاق الاحاديث قاض بعدم اعتبار عدم تضرر المالك واسكنه يجب على من يريد الغرز أن يتوقى الضرر بما أمكن فان لم يمكن الا باضرار وجب على الغارز اصلاحه وذلك كما يقع عند فتح الجدار لغرز الجذوع وأما اعتبار حاجة الغارز الى الغرز فأمر لا بد منه : قوله « الى أراكم عنها معرضين » أى عن هذه النقاة التي جاءت بها السنة أو عن هذه الوصية أو الموعدة : قوله « والله لا رمين بها ابن أكتافكم » بانهاء الفوقية أى لا فرعنكم بها كما يضرب الانسان بالشئ . بين كنفه لبسقة من غفلته . قال القاضي عياض وابن عبد البر وقد رواه بعض رواة الموطأ أكتافكم بالنون والكنف الجانب ونونه مفتوحة والمعنى لاصرخن بها بين جماعتكم ولا أكتمها أبداً . وقال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به

راضين لاجعلنها أى الخشبة على رقابكم كارهين أراد بذلك المبالغة . وفي تعليق
 القاضي حسين ان ابا هريرة قال ذلك حين كان متوليا بمكة أو المدينة وكأنه قاله
 لما رأهم توقفوا عن قبول هذا الحكم كما وقع في رواية لابي داود أنهم نكسوا رؤسهم
 لما سمعوا ذلك : قوله « لا ضرر ولا ضرار » هذا فيه دليل على تحريم الضرر على
 أى صفة كان من غير فرق بين الجار وغيره فلا يجوز في صورة من الصور الا
 بدليل يخص به هذا العموم فعليك بمطالبة من جاوز المضارة في بعض الصور بالدليل
 فان جاء به قبلته والا ضربت بهذا الحديث وجهه فانه قاعدة من قواعد الدين
 تشهد له كليات وجزيئات . وقد ورد الوعيدان ضار غيره فأخرج أبو داود والنسائي
 والترمذي وحسنه من حديث أبي صرمة بكسر الصاد الملهمة مالك بن قيس الأنصاري
 وهو ممن شهد بدرا وما بعدها من المشاهد قال ابن عبد البر بلا خلاف قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من ضار أضر الله به ومن شاق شاق الله عليه »
 واختلفوا في الفرق بين الضر والضرار ف قيل ان الضر فعل الواحد والضرار فعل
 الاثنين فصاعدا . وقيل الضرار ان تضره من غير أن تنتفع والضر أن تضره
 وتنتفع أنت به . وقيل الضرار الجزء علي الضر والضر الابتداء وقيل هما بمعنى
 . قوله « وللرجل ان يضع خشبه في حائط جاره » فيه دليل على جواز وضع
 الخشبة في جدار الجار واذا جاز الغرز جاز الوضع بالاولى لانه اخف منه . قوله
 « فاجعلوه سبعة أذرع » هذا محمول على الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين باحاطهم
 ومواشيهم فاذا تشاجر من له أرض يتصل بها مع من له فيها حق جعل عرضها سبعة
 أذرع بالذراع المتعارف في ذلك البلد بخلاف بنات الطريق فان الرجل اذا جعل
 في بعض أرضه طريقا مسبلة للمارين كان تقديرها الي خيرته والا فضل توسيعها
 وليس هذه الصورة مراد الحديث لان المفروض أن هذه لا مدافعة فيها ولا
 اختلاف وسيات تمام الكلام على الطريق في الباب الذي بعد هذا . قوله « أعتق
 احدهما » أى حلف بالعتق *

*(باب في الطريق اذا اختلفوا فيه كم تجعل) *

١ عن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في

الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » رواه الجماعة إلا النسائي . وفي لفظ لاحد « إذا اختلفوا في الطريق رفع من بينهم سبعة أذرع » ٢ وعن عبادة بن الصامت « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الرحبة تكون في الطريق ثم يريد أهلها البنيان فيها فقضى أن يترك الطريق سبعة أذرع وكانت تلك الطريق تسمى الميلاء » رواه عبد الله بن احمد في مسند أبيه *

حديث عبادة أخرجه أيضا الطبراني بلفظ « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق الميلاء » الحديث والراوى له عن عبادة اسحق بن يحيى ولم يدركه ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ « إذا اختلفتم في الطريق الميلاء فاجعلوها سبعة أذرع » وما أخرجه ابن عدى من حديث أنس بلفظ « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق الميلاء التي تؤتى من كل مكان فذكر الحديث . قال في الفتح وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقلد اه ولكنه يقوى بعضها بعضها فتصلح للاحتجاج بها كما لا يخفى : قوله « إذا اختلفتم » في لفظ للبخاري « إذا تشاجروا » والاسماعيلي « إذا اختلف الناس في الطريق » وزاد المستمل بعد ذكر الطريق فقال « الميلاء » قال الحافظ ولم يتابع عليه وابست محفوظة في حديث أبي هريرة وأما ذكرها البخاري في الترجمة مشير بها إلى الأحاديث التي ذكرناها كما حبرت بذلك قاعدته : قوله « سبعة أذرع » قال في الفتح الذي يظهر ان المراد بالذراع ذراع الآدمي فيعتبر ذلك بالمعتدل . وقيل المراد ذراع البنيان المتعارف ولكن هذا المقدار إنما هو في الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين للجهال وسائر المواشي كما أسلفنا لا الطريق المشروعة بين الأملاك والطرق التي يمر بها بنو آدم فقط وبدل على ذلك التقييد بالميلاء كما في الأحاديث المذكورة والميلاء بميم مكسورة وتحتانية ساكنة وبعدها فوقانية ومد بوزن مفعال من الاتيان والميم زائدة . قال أبو عمر والشيباني الميلاء أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس فيها . وقال غيره هي الطرق الواسعة وقيل العامرة . وحكى في البحر عن الهادي انه اذا التبس عرض الطريق بين الأملاك أو كان حولها أرض موات بقي لما تجتازه العماريات أثنا عشر ذراعاً ولدونه سبعة وفي المنسدة

مثل أعرض باب فيها انتهى وبهذا التفصيل قات الهادوية (والحكمة) في ورود الشرع بتقدير الطريق سبعة أذرع هي أن تملكها الأحمال والأثقال دخولا وخروجا وتسع مالا بدمنه كما يطرح عند الأبواب. قوله «الرحبة» بفتح الحاء المهملة وتسكن على ما في القاموس وهي المكان بناحية ومتسعة ومن الوادى مسيل مائه من جانيه والمراد هنا المكان بجانب الطريق كما في الحديث *

﴿ باب إخراج ميازيب المطر الى الشارع ﴾

١ عن عبد الله بن عباس قال «كان للعباس ميزاب على طريق عمر فلبس ثيابه يوم الجمعة وقد كان ذبح للعباس فرخان فلما وافي الميزاب صب ماء بدم الفرخين فأمر عمر بقلعه ثم رجع فطرح ثيابه ولبس ثيابا غير ثيابه ثم جاء فصلى بالناس فأثاء العباس فقال والله أنه للموضع الذي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر للعباس وأنا أعزم عليك لما صنعت علي ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل ذلك العباس »

الحديث لم يذكر المصنف من خروجه كما في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب وفي نسخة أنه أخرجه أحمد وهو في مسند أحمد بلفظ «كان للعباس ميزاب على طريق عمر فلبس ثيابه يوم الجمعة فأصابه منه ماء بدم نأته العباس فقال والله أنه للموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعزم عليك لما صنعت علي ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عنه فقال هو خطأ. ورواه أبيهقي من أوجه أخر ضعيفة أو منقطعة ولفظ أحدهما «والله ما وضعه حيث كان إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده » وأورده الحاكم في المستدرک وفي أسناده عبد الرحمن بن زبد بن أسلم وهو ضعيف. قال الحاكم ولم يحتج الشيخان بعبد الرحمن ورواه أبو داود في المراسيل من حديث أبي هرون المدني قال كان في دار العباس ميزاب فذكره (والحديث) فيه دلائل على جواز إخراج الميازيب الى الطرق لكن بشرط أن لا تكون محدثة تضر بالمسلمين فإن كانت كذلك منعت لا حاديت المنع من الضرار. قال في البحر مسألة

العترة ويمنع في الطريق الفرس والبناء والحفر ومرور احمال الشوك ووضع الحطب والذبح فيها وطرح القمامة والرماد وقشر الموز واحداث السواحل والميازيب وربط الكلاب المضاربة لما فيها من الاذى اهـ حكى في البحر أيضا عن أبي حنيفة والهادوية أنها لا تضيق قرار السكك النافذة ولا هواؤها بشيء وان اتسعت اذا الهوا فتابع للقرار في كونه حقا كتبعية هواء الملك لقراره . وعن الشافعي والمؤيد بالله في أحد قولي له انما حق المار في القرار لا الهواء فيجوز الروشن والساباط حيث لا ضرر وكذلك الميزاب قال المؤيد بالله ويجوز تضيق النافذة المسبلة بما لا ضرر فيه لمصلحة عامة باذن الامام . وكذلك يجوز تضيق هوائها بالاولى والى منزل ما ذهب اليه المؤيد ذهبت الهادوية وقالوا يجوز أيضا التضيق لمصلحة خاصة في الطرق المشروعة بين الاملاك *

كتاب الشركة والمضاربة

١ عن أبي هريرة رفته قال « ان الله يقول انا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من بينهما » رواه أبو داود *
الحديث صحيحه الحاكم واهله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان وقد ذكره ابن حبان في انتقاة وأعله أيضا ابن القطان بالارسال فلم يذكر فيه أباه هريرة وقال انه الصواب ولم يسنده غير أبي همام محمد بن الزبير قان . وسكت أبو داود والمنذرى عن هذا الحديث وأخرج نحوه أبو القاسم الاصبهاني في الترغيب والترهيب عن حكيم بن حزام : قوله « كتاب الشركة » بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن باطيش فتح الشين وكسر الراء وذكر صاحب الفتح فيها أربع لغات فتح الشين وكسر الراء وكسر الشين وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك : قوله « والمضاربة » هي مأخوذة من الضرب في الارض وهو السفر والمشى والعامل مضارب بكسر الراء . قال الرافعي ولم يشتق للمالك منه اسم فاعل لان العامل يختص بالضرب في الارض فعلى هذا تكون المضاربة من المفاعلة التي تكون من واحد مثل عاقبت الالص : قوله « انا ثالث الشريكين » المراد ان الله جل جلاله يضع البركة

للشريكين في مالهما مع عدم الحيانة وبمدهما بالرعاية والمعونة ويتولي الحفظ لهما
قوله « خرجت من بينهما » أى نزعت البركة من المال زاد رزين « وجاء الشيطان »
ورواية الدارقطني « فإذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما » يعنى البركة *

٢- وعن السائب بن أبي السائب أنه قال « للنبى صلى الله عليه وآله وسلم
كنت شريكى فى الجاهلية فكنت خير شريك لا تدارى ولا يمارى » رواه أبو داود
وابن ماجه ولفظه « كنت شريكى ونعم الشريك كنت لا تدارى ولا يمارى » ☆
الحديث أخرجه أيضا النسائى والحاكم وصححه. وفي لفظ لابي داود وابن
ماجه « أن السائب الخزومى كان شريك النبى صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة
فجاء يوم الفتح فقال مرحبا بأخي وشريكى لا تدارى ولا يمارى » وفي لفظ أن
السائب قال « أتيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم فجلوا يثنون على ويدكرونى
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أعلمكم به فقلت صدقت بأبي أنت
وأمي كنت شريكى فعم الشريك لا تدارى ولا يمارى » ورواه أبو نعيم فى المعرفة
والطبرانى فى الكبير من طريق قيس بن السائب وروى أيضا عن عبد الله بن
السائب قال أبو حاتم فى العلل وعبد الله ليس بالقوى. وقد اختلف هل كان الشريك
للنبى صلى الله عليه وآله وسلم السائب المذكور أو ابنه عبد الله. واختلف أيضا
فى اسلام السائب وصحبه. قال ابن عبد البر هو من المؤلفة قلوبهم ومن حسن
اسلامه وعاش الى زمن معاوية وروى ابن هشام عن ابن عباس أنه من هاجر مع النبى
صلى الله عليه وآله وسلم وأعطاه يوم الجمرات من غنائم حنين. وقال ابن اسحق أنه قتل
يوم بدر كافرا وقيل إن اسمه السائب بن يزيد وهو وهم ويقال السائب بن عتبة.
قوله « لا تدارى ولا يمارى » أى لا يمانى ولا يحاورنى (و) فى الحديث بيان ما كان
عليه النبى صلى الله عليه وآله وسلم من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبمدها
وفيه جواز السكوت من الممدوح ضد سماع من يمدحه بالحق *

٣- وعن أبي المنهال « أن زيد بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين
فاشتريا فضة بنقد ونسيئة فبلغ النبى صلى الله عليه وآله وسلم فامرهما أن ما كان
بنقد فاجزوه وما كان بنسيئة فردوه » رواه أحمد والبخارى بمعناه ☆
لفظ البخارى « ما كان يدايد نخذه وما كان نسيئة فردوه » والحديث استدلال

به علي جواز تفريق الصفقة فيصح الصحيح منها ويبطل ما لا يصح وتعمق باحتمال ان يكونا عقدا عقدين مختلفين ويؤيده ما في البخاري في باب الهجرة الى المدينة عن أبي المنهال المذكور فذكر هذا الحديث . وفيه « قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نتبايع هذا اليوم فقال ما كان بدا بيد فليس به بأس وما كان نسبة فلا يصلح » فمضى قوله ما كان بدا بيد فخذوه أى ما وقع لكم فيه التقابض في المجلس فهو صحيح فامضوه وما لم يقع لكم فيه التقابض فليس بصحيح فتركوه ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد واستدل بهذا الحديث أيضا علي جواز الشركة في الدراهم والدنانير وهو اجماع كما قال ابن بطال لـكن لا بد أن يكون نقد كل واحد منهما مثل نقد صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعا الا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه . وقد حكى أيضا ابن بطال ان هذا الشرط يجمع عليه واختلفوا اذا كانت الدنانير من أحدها والدراهم من الآخر فمنعه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكويتون الا الثوري . واختلفوا أيضا هل تصح الشركة في غير النقدين فذهب الجمهور الى الصحة في كل ما يتملك وقيل يختص بالنقد المضروب والاصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل . وحديث اشتراك الصحابة في أزوادهم في غزوة الساحل كما في حديث جابر عند البخاري وغيره يرد علي من قال باختصاص الشركة بالنقد لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرره علي ذلك . وكذلك حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره انهم جمعوا أزوادهم ودعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم فيها بالبركة ويرد علي الشافعية حديث أبي عبيدة الآتي . وحديث رويغف والحاصل (أن الاصل) الجواز في جميع أنواع الاموال فمن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو بانواع مخصوصة ونفي جواز ما عداها فعليه الدليل وهكذا الاصل جواز جميع أنواع الشرك المفصلة في كتب الفقه فلا تقبل دعوي الاختصاص بالبعض الا بدليل ☆

٤ وعن أبي عبيدة عن عبد الله قال « اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال فجاء سعد بأسيرين ولم أجيء أنا وعمار بشيء » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه . وهو حجة في شركة الا بدان وتلك المباحات * ٥ وعن رويغف بن ثابت قال « ان كان أحدا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ليأخذ نضوأخيه على أنه له النصف مما يغم ولنا النصف وإن كان أحداً ليطبر له
النصل والريش وللآخر القدح » رواه أحمد وأبو داود ❦ *

الحديث الاول منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود .
والحديث الثاني في اسناده أبو داود شيان بن أمية القتباني وهو مجهول وبقية
رجالهم ثقات وقد أخرجه النسائي من غير طريق هذا المجهول باسناد رجاله كلهم
ثقات . قوله « النضو » هو المهزول من الابل . والنصل حديدة السهم . والريش
هو الذي يكون على السهم . والقدح بكسر القاف السهم قبل أن يراش وينصل .
❦ استدلل بحديث أبي عبيدة على جواز شركة الابدان كما ذكره المصنف
وهي أن يشترك الاملان فيما يعملانه فيوكل كل واحد منهما صاحبه أن يتقبل ويعمل
عنه في قدر معلوم مما استؤجر عليه ويعينان الصنعة وقد ذهب إلى صحتها مالك بشرط
اتحاد الصنعة وإلى صحتها ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه . وقال الشافعي شركة
الابدان كلها باطلة لأن كل واحد منهما متميز ببدنه ومنافعه فيختص بفوائده وهذا
كما لو اشتركا في ماشيتهما وهي متميزة ليسكون الدر والنسل بينهما فلا يصح . وأجاب
الشافعية عن هذا الحديث بأن غنائم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يدفعها لمن يشاء وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره ممن قال إن الوكالة
في المباحات لا تصح . والحديث الثاني يدل على جواز دفع أحد الرجلين إلى
الآخر راحلته في الجهاد على أن تكون الغنيمة بينهما والاحتجاج بهذين الحديثين
أنما هو على فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطاع وقرروا على فرض عدم
الاطلاع والتقرير لا حجة في أفعال الصحابة وأقوالهم إلا أن يصح إجماعهم على أمر *
٦ ❦ وعن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنه
كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة بضرب له به أن لا تجمل مالي في كبد
وطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به بطن مسيل فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت
مالي » رواه الدارقطني ❦ *

الاثئر أخرجه أيضا البيهقي وقوى الحافظ اسناده وفي تجوز المضاربة آثار عن
جماعة من الصحابة منها عن علي عليه السلام عند عبد الرزاق أنه قال في المضاربة الوضعية
على المال والربح على ما اصطلاحوا عليه . وعن ابن مسعود عند الشافعي في كتاب اختلاف
العراقين أنه أعطى زبدين جليدة مالا مقارضة وأخرجه عنه أيضا البيهقي . وعن ابن
(م ٥٠ — ح ٥ نيل الاوطار)

عباس عن أبيه العباس أنه كان اذا دفع مالا مضاربة فذكر قصة وفيها أنه رفع الشرط الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأجازه أخرجه البيهقي باسناد ضعيف والطبراني وقال تفرد به محمد بن عتبة عن يونس بن أرقم عن أبي الجارود. وعن جابر عند البيهقي أنه سئل عن ذلك فقال لا بأس به. وفي إسناد ابن لهيعة. وعن عمر عند الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين أنه أعطى مال يتيم مضاربة وأخرجه أيضا البيهقي وابن أبي شيبة وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر «أنهما اتقيا أبا موسى الأشعري بالبصرة منصرفهما من غزوة نهاوند فسلفا منه مالا وابتاعا منه متاعا وقدا به المدينة فباعاه وربحاه فيه وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله فقاالا لو كان تلاف كان ضما نه علينا فكيف لا يكون ربحه انه ائفقال رجل يا أمير المؤمنين لو جعلته قرأضا فقال قد جعلته قرأضا وأخذ منهما نصف الربح» أخرجه مالك في الموطأ والشافعي والدارقطني قال الحافظ إسناده صحيح قال الطحاوي يحتمل أن يكون عمر شاطرهما فيه كما شاطر عماله أموالهم. وقال البيهقي تأول الترمذي هذه القصة بأنه سألهما البرء الواجب عليهما أن يجعلاه كله للمسلمين فلم يجيباه فلما طلب النصف اجاباه عن طيب أنفسهما وعن عثمان عند البيهقي أن عثمان أعطى مالا مضاربة فهذه الآثار تدل على أن المضاربة كان الصحابة يتعاملون بها من غير نكير فكان ذلك إجماعا منهم على الجواز وليس فيها شيء مرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم الا ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال «قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمقارضة واختلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع» لكن في إسناده نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود وهما مجهولان وقد بوب أبو داود في سننه للمضاربة وذكر حديث عروة البارقي الذي سيأتي ولا دلالة فيه على جوازها لان القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة كما ستعرف ذلك قريبا قال ابن حزم في مراتب الإجماع كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة والكنه إجماع صحيح مجرد والذي يقطع به أنه كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعمل به وأقره ولو لا ذلك لما جاز انتهى. وقال في البحر أنها كانت قبل الاسلام فأقرها انتهى. وأحكام المضاربة مبسوبة في كتب الفقه فلا تشتغل بالتطويل بها لان موضوع هذا الشرح الكلام على ما يتعلق بالحديث بقوله «أن لا تجمل مالى في كبد وطبة» أي لا تشتري به الحيوانات وانما نهى عن ذلك لان ما كان له روح عرضة للهلاك بطرو الموت عليه *

تم الجزء الخامس من كتاب نيل الاوطار ويتلوه ان شاء الله تعالى

الجزء السادس واوله (كتاب الوكالة)

فهرست الجزء الخامس
(من نيل الاوطار)

صحيفة	كتاب المناسدي	صحيفة
١٨	باب وجوب الحج والعمرة وثوابهما	٢
	أقوال العلماء في حكم العمرة	٣
١٩	أدلة من قال بعدم وجوب العمرة	٤
	مشروعية الحج والعمرة على النساء	٥
٢٠	الدليل على استحباب الاستكثار من	٧
	الاعتبار خلافا لمن قال بالكراهة	
٢١	باب وجوب الحج على الفور والدليل	٧
	على ذلك	
	باب وجوب الحج على المعصوب اذا	٩
٢١	أمكته الاستتابة وعن الميت اذا	
	كان قد وجب عليه	
٢٢	الدليل على جواز الحج من الولد عن	١٠
	والده اذا كان غير قادر وأقوال	
٢٣	العلماء في ذلك	
	باب اعتبار الزاد والراحلة	١٢
٢٥	باب ركوب البحر للحج الا أن	١٢
٢٦	يغلب على ظنه الهلاك	
	عدم مشروعية المبيت على السطوح	١٤
	التي ليس لها حائط	١٥
	باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره	
٢٧	الا بمحرم وأقوال العلماء في ذلك	
	الدليل على أنه لا يجب الحج على المرأة	١٧
	الا اذا كان لها محرم وهل هو شرط	
	في حقها أم لا ومذاهب العلماء في ذلك	
	باب من حج عن غيره ولم يكن	
	حج عن نفسه	
	باب صحة حج الصبي والعبد من غير	
	إيجاب له عليهما	
	حج الصبي تطوع له عند الجمهور	
	ومذاهب العلماء في ذلك	
	(ابواب مواقيت الاحرام)	
	وصفته وأحكامه	
	باب المواقيت المكانية وجواز	
	التقدم عليها	
	لا يجوز مجاوزة الميقات المعين ومذاهب	
	العلماء في ذلك	
	جعل ذات عرق ميقاتاً لأهل العراق	
	وأقوال العلماء في ذلك	
	عدد عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم	
	كلام ابن القيم في عمر النبي صلى الله	
	عليه وسلم وأنها لم ترد على أربع وأنه	
	صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في	
	رمضان قط	
	باب دخول مكة بغير احرام لعذر	
	وأقوال العلماء في ذلك	

صحيفة	صحيفة
٢٩	باب ما جاء في أشهر الحج وكرهاته الاحرام
٣٠	باب جواز العمرة في جميع السنة
٣١	مشروعية العمرة في أشهر الحج وهو
٣٢	مذهب الجمهور وأقوال العلماء في ذلك
٣٣	باب ما يصنع من أراد الاحرام من
٣٤	الغسل والتطيب وترع المحيط وغيره
٣٥	حكم التطيب للمحرم وما ورد فيه
٣٦	الدليل على جواز لبس الازار والرداء
٣٧	والنعلين للمحرم
٣٨	محل ابتداء احلال النبي صلى الله عليه
٣٩	وسلم بالحج وما ورد فيه من الاحاديث
٤٠	باب الاشتراط في الاحرام
٤١	الدليل على أن من اشترط أن محلى حيث
٤٢	حبست يصح وجاز له التحال اذا عرض
٤٣	له ما يحبس به عن الحج ومذاهب العلماء
٤٤	في ذلك
٤٥	باب التخيير بين التمتع والافراد والقران
٤٦	وبيان أفضليها
٤٧	اختلاف العلماء في حج رسول الله صلى
٤٨	الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو
٤٩	تمتعا أو افرادا
٥٠	الجمع بين أدلة حجه صلى الله عليه وسلم
٥١	وأقوال العلماء في ذلك
٥٢	مذاهب العلماء في بيان الأفضل من
٥٣	القران أو التمتع أو الافراد
٥٤	حجة من قال ان الافراد أفضل من
٥٥	القران والتمتع
٥٦	بيان كيفية حج النبي صلى الله عليه
٥٧	وآله وسلم
٥٨	حجة من قال ان حج النبي صلى الله
٥٩	عليه وسلم كان قرانا
٦٠	نهى عثمان عن المتعة وأن يجمع بينهما
٦١	واهلال على رضى الله عنه بالعمرة والحج
٦٢	وقوله ما كنت لأدع سنة النبي صلى
٦٣	الله عليه وسلم لقول أحد
٦٤	ماورد من الاحاديث في أن العمرة
٦٥	دخلت في الحج الى يوم القيامة
٦٦	باب ادخل الحج على العمرة وماورد
٦٧	فيه من الاحاديث
٦٨	الدليل على أن رسول الله صلى الله
٦٩	عليه وسلم أهمل بحج مفرد وأهمل
٧٠	عائشة بعمرة
٧١	باب من أحرم مطلقا أو قال أحرم
٧٢	بما أحرم به فلان
٧٣	الدليل على جواز الاحرام كاحرام
٧٤	شخص يعرفه من أراد ذلك بخلاف
٧٥	مطلق الاحرام على الابهام وأقوال
٧٦	العلماء في ذلك
٧٧	باب التلبية وصفتها وأحكامها
٧٨	بيان معنى لبك وأقوال العلماء فيه
٧٩	اختلاف العلماء في حكم التلبية
٨٠	كيفية التلبية ومحلها
٨١	الدليل على أن التلبية تستمر الى رمي
٨٢	جمرة العقبة ومذاهب العلماء في ذلك
٨٣	باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة

صحيفة	صحيفة
٥٦	الدليل على جواز فسخ الحج الى العمرة لكل أحد ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم
٥٨	الدليل على أن فسخ الحج الى العمرة منسوخ
٦١	الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بحج وعمرة من ذى الحليفة
٦٤	حجج من قال بمنع الفسخ
٦٥	بيان ما تمسك به المانعون من الفسخ
٦٦	أبواب ما يتجنبه المحرم وما يساح له
٦٦	باب ما يتجنبه من اللباس
٦٨	النهي عن انتقاب المرأة المحرمة ولبس القفازين
٦٩	اختلاف العلماء في لبس النقاب
٦٩	جواز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد التعلين والازار وأقوال العلماء في ذلك
٧٠	يجوز للمرأة المحرمة اذا احتاجت الى ستر وجهها لمرور الرجال قريبا منها سدل الثوب من فوق رأسها على وجهها
٧٢	باب ما يصنع من أحرم في خيس
٧٣	الدليل على منع استدامة الطيب بعد الاحرام وأقوال العلماء في ذلك
٧٣	الدليل على أن المحرم يزرع ما غلبه من الخيط من قيص أو غيره ولا يلزمه عند الجمهور تمزيقه ولا شقه
٧٣	الدليل على أن من أصاب طيبا في
٧٤	باب تظلل المحرم من الحر أو غيره والنهي عن تغطية الرأس
٧٤	مذاهب العلماء في تظليل المحرم رأسه بثوب وغيره من محمل وغيره
٧٥	باب المحرم يتقلد بالسيف للحاجة
٧٦	الدليل على جواز حمل السلاح بمكة لعذر وضرورة لكن بشرط أن يكون في القرباب كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ومذاهب العلماء في ذلك
٧٦	باب منع المحرم من ابتداء الطيب دون استدامته
٧٧	باب النهي عن أخذ الشعر الا لعذر وبيان فديته
٧٨	بيان الفرق وأنه ثلاثة أصع
٧٩	باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم
٨١	جواز الاغتسال للمحرم وتغطية الرأس باليد حال الاغتسال وأقوال العلماء في ذلك
٨١	باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه
٨٣	الدليل على أنه يجب قضاء الحج الذي فسد وأقوال العلماء في ذلك
٨٤	باب تحريم قتل الصيد وضمانه بنظيره
٨٥	الدليل على أن في الضبع اذا صيد كبشا
٨٥	الدليل على أن في الارنب اذا صيد
	عناقا وفي اليربوع جفرة وفي الظبي كبشا

صحيحة	صحيحة
٨٦ باب منع المحرم من أكل لحم الصيد	١٠٧ أبواب دخول مكة وما يتعلق به
٨٧ بيان لفظ الابواء وودان	١٠٧ باب من أين يدخل إليها
٨٨ قال الكوفيون وطائفة من السلف	١٠٨ باب رفع اليدين اذا رأى البيت وما يقال عند ذلك
٨٩ يجوز أكل لحم الصيد للمحرم مطلقا	١٠٩ مشروعية الدعاء عند رؤية البيت
٩٠ دليلهم في ذلك	١٠٩ باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه
٩١ أقوال العلماء فيما يلزم المحرم اذا أصاب بيضة نعام	١١٠ اختلاف الفقهاء في وجوب طواف القدوم
٩٢ منع المحرم من أكل الصيد اذا صيده	١١١ الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمل في السفر الذي أفرد فيه
٩٣ الدليل على جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبالقرب منه	١١٢ الدليل على جواز اظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار اربابا لهم ولا يعد ذلك من الرياء المذموم
٩٤ الدليل على التفرقة بين أن يصيده المحرم أو يصيده غيره له وبين أن لا يصيده المحرم ولا يصاد له	١١٢ الدليل على مشروعية الرمل في طواف العمرة
٩٥ باب صيد المحرم وشجره	١١٣ باب ما جاء في استلام الحجر الاسود وتقبيله وما يقال حينئذ
٩٦ جواز قتل الغراب والحدأة والعقرب في الحرم	١١٣ مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وسائر العلماء استحباب تقبيل الحجر الاسود
٩٧ اختلاف العلماء في المراد بالكلب العقور	١١٤ مشروعية تقبيل المحجن بعد وضعه على الحجر الاسود اذا لم يتمكن من الوصول اليه
٩٨ باب تفضيل مكة على سائر البلاد	١١٥ كلام العلماء في جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين
٩٩ حجج من قال بافضلية المدينة	١١٥ باب استلام الركن اليماني مع الركن الاسود دون الآخرين
١٠٠ باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره	
١٠٣ تحديد حرم المدينة	
١٠٤ الدليل على تحريم اراقة الدماء بالمدينة لغير ضرورة	
١٠٥ مشروعية أخذ ثياب من صاد بالمدينة	
١٠٥ باب ما جاء في صيد وج	
١٠٦ مذاهب العلماء في تحريم صيد وج وشجره	

صحيفة	صحيفة
١١٦ باب الطائف يجعل البيت عن يساره	١٢٧ حكم البداءة بالصفاء والختم بالمروءة
ويخرج في طوافه عن الحجر	١٢٨ باب النهي عن التحلل بعد السعي الا
٢١٧ استحباب ابتداء الطواف من الحجر	للمتمتع اذا لم يسق هديا وبيان متى
الاسود بعد استلامه وأقوال العلماء	يتوجه المتمتع الى منى ومتى يحرم بالحج
في ذلك	١٢٩ الدليل على أن المتمتع لا يحل حتى
١١٨ الدليل على أنه يجوز للعالم ترك التعريف	يطوف ويسعى
ببعض أمور الشريعة اذا خشي نفرة	١٣٠ مشروعية التفسير عند المروءة بمشقة
قلوب العامة عن ذلك	١٣١ مشروعية صلاة الظهر يوم التروية
١١٩ باب الطهارة والسترة للطواف	والفجر يوم عرفة بمنى وأقوال العلماء
١١٩ مذاهب العلماء في حكم الستر هل هو	في ذلك
شرط لصحة الطواف أم لا	١٣٢ مشروعية صلاة الظهر والعصر والمغرب
١٢٠ نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع	والعشاء والفجر بمنى
دمها وتغتسل	١٣٤ باب المسير من منى الى عرفة والوقوف
١٢٠ باب ذكر الله في الطواف وما ورد	بها وأحكامه
فيه من الاحاديث	١٣٦ بيان ما تمسك به الامام احمد بن حنبل
١٢٢ حكاية صاحب البحر عن الأكثر أنه	بان وقت الوقوف لا يختص بما بعد
لادم على من ترك مسنونا	الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر
١٢٢ باب الطواف راكبا لعذر	يوم عرفة وطلوعه يوم العيد وما أجاب
١٢٣ جواز الطواف راكبا والمشى أولا	به الجمهور عنه
١٢٤ باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما	١٣٦ تفسير التفت
واستلام الركن بعدهما	١٣٧ إجماع العلماء على أن من وقف في
١٢٤ استحباب القراءة بقل يأياها الكافرون	أى جزء كان من عرفات صح وقوفه
وقل هو الله أحد مع فاتحة الكتاب	ولها أربعة حدود
في ركعتي الطواف	١٣٨ رفع اليدين بالدعاء في عرفات
١٢٥ باب السعي بين الصفا والمروة	ومشروعية الاستكثار من الدعاء
١٢٦ مشروعية الدعاء في السعي بين الصفا	يوم عرفة
والمروة	١٣٩ مشروعية الخطبة يوم عرفة
١٢٧ حكم صعود الصفا	١٤٠ باب الدفع الى المزدلفة ثم منها الى

صفحة	صفحة
٥٣١ جواز تقديم بعض الأمور في الحج	منى وما يتعلق بذلك
على بعض وهي كالرمى والحلق والتقصير	١٤٢ مشروعية الدفع من الموقف من
والنحر وأقوال العلماء في وجوب الدم	المزدلفة قبل طلوع الشمس عند
في بعض المواضع	الاسفار
باب استحباب الخطبة يوم النحر	١٤٣ باب رمى جرة العقبة يوم النحر
شرح الفاظ خطبة النبي صلى الله عليه	وأحكامها
والله وسلم	١٤٣ اختلاف العلماء في رمى جرة العقبة
باب اكفاء القارن لنفسه بطواف	قبل الفجر
واحد وسعى واحد	١٤٤ أدلة المجوزين للرمى قبل الفجر
أقوال العلماء في اكفاء القارن لحجته	١٤٤ حكم الرمي واختلاف المذاهب فيه
وعمرته طواف واحد وسعى واحد	١٤٥ يستحب لمن وقف عند الجرة أن
وأدلة كل وتحقيق المقام	يجعل مكة عن يساره
باب المبيت بمنى ليالى منى ورمى الجمار	١٤٦ وقت رمى الجرة بعد طلوع الشمس
في أيامها	١٤٧ جواز رمى جرة العقبة في النصف
عدم اجزاء رمى الجمار في غير يوم	الأخير من الليل للنساء
الاضحى قبل زوال الشمس وأقوال	١٤٨ باب النحر والحلق والتقصير وما يباح
العلماء في ذلك	عندها
ترخيص رمى الجمار للرعاة أية ساعة	١٤٨ الدليل على أن الحلق أفضل من
شاهوا من النهار والليل	التقصير
باب الخطبة أوسط أيام التشريق	١٤٨ اختلاف العلماء في الحلق هل هو نسل
معنى قوله خيار الناس في الجاهلية	أو تحليل محظور
خيارهم في الاسلام اذا فقهوا	١٤٩ حجة من قال انه يتعين الحلق على
باب نزول المحصب اذا نفروا من منى	من لبد رأسه وأقوال العلماء في ذلك
باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها	١٥٠ أدلة من قال بمنوع الطيب بعد الرمي
استحباب وضع الحد والصدر على	١٥١ باب الافاضة من منى للطواف يوم
البيت وهو ما بين الركن والباب	النحر
باب ما جاء في ماء زمزم	١٥١ باب ما جاء في تقديم النحر والحلق
ماء زمزم لما شرب له وتفسير ذلك	والرمي والافاضة بعضها على بعض

صفحة	صحيفة
باب طواف الوداع	١٠٧
باب ما يقول اذا قدم من حج او غيره	١٧٢
استحباب التكبير والتهليل والدعاء	١٧٣
عند كل شرف من الارض يعلوه الراجع	١٧٣
الى وطنه من حج أو عمرة أو غزو	١٧٤
باب الفوات والاحصار	١٧٣
من اين يحل من به كسرا وعرج وفيما	١٧٤
به يحل وأقوال العلماء في ذلك	١٧٥
الدليل على وجوب الهدى على المحصر	١٧٥
باب تحلل المحصر عن العمرة بالبحر	١٧٥
ثم الحلق حيث احصر من حل أو	١٧٥
حرم وانه لا قضاء عليه	١٧٦
وجوب القضاء على المحصر وأقوال	١٧٦
العلماء في ذلك والتفصيل بين فرض	١٧٧
الحج ونفله وأدلة كل	١٧٧
اختلاف الصحابة فمن بعدهم في محل	١٧٧
نحر الهدى للمحصر	١٧٨
فائدة في حكم زيارة قبر النبي صلى الله	١٧٨
عليه وسلم وشد الرجال لها وأقوال	١٧٨
العلماء في ذلك وأدلة ذلك مبسوطاً	١٨١
حاصل كلام ابن تيمية المصلح الكبير	١٨١
حفيد المصنف في شد الرجال الى زيارة	١٨١
قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم	١٨١
(ابواب)	
الهدايا والضحايا	١٨٣
باب في إشعار البدن وتقليد الهدى كله	١٨٣
تفسير إشعار البدن وأقوال العلماء	١٨٣
في حكمه	
بيان الحكمة في تقليد الهدى النمل	١٨٤
الدليل على جوار أن يكون الهدى	١٨٤
من الغنم	
باب النهي عن ابدال الهدى المعين	١٨٥
باب ان البدنة من الأبل والبقر عن	١٨٦
سبع شياه وبالعكس	
جواز الاشتراك في الهدى هو	١٨٧
مذهب الجمهور	
تفسير البدن والبدنة	١٨٧
باب ركوب الهدى	١٨٨
جواز ركوب الهدى من غير فرق بين	١٨٩
ما كان منه واجباً أو تطوعاً ومذاهب	
العلماء في ذلك	
اختلاف العلماء في حكم حمل متاع	١٨٩
الراكب الهدى وأقوال العلماء في ذلك	
باب الهدى يعطى قبل الحل	١٩٠
باب الاكل من دم التمتع والقران	١٩١
والتطوع يجوز الاكل للمهدي من الهدى	١٩٢
الذي يسوقه ومذاهب العلماء في ذلك	
دليل من يقول ان البقرة تجزى عن	١٩٣
أكثر من سبعة	
باب أن من يبعث بهدى لم يحرم عليه	١٩٣
شئ بذلك	
كلام العلماء في زيادين أبي سفيان	١٩٤
ونسبه الى أبيه	
الدليل على انه لا يحرم على من بعث	١٩٤
بهدى شئ من الامور التي تحل له	
(م ٥١ - ٥٢ نيل الاوطار)	

صحيحة	صحيحة
القرن والاذن ومذاهب العلماء في ذلك	ومذاهب العلماء في ذلك
٢٠٦ الدليل على أن متينة العور والعرج والمرض لا يجوز التضحية بها الا ما كان من ذلك يسيرا غير بين	١٩٥ باب الحث على الاضحية
٢٠٧ الدليل على ان دم الشاة البيضاء عند الله اذكى من دم السوداءين	١٩٦ لاختلاف بين العلماء في مشروعية
٢٠٨ ذهاب الآلية ليس عيبا في التضحية	١٩٧ التضحية باب ما احتج به في عدم وجوبها بتضحية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته
٢٠٨ استحباب التضحية بالاعقر من الانعام	١٩٨ الدليل على انه يجوز للرجل ان يضحي عنه وعن اتباعه وأهله ويشركهم معه
٢٠٩ باب التضحية بالخصي	في الثواب ومذاهب العلماء في ذلك
٢٠٩ استحباب التضحية بالاقرب الابلع والموجوه	١٩٨ أقوال العلماء في حكم التضحية ومذاهبهم في ذلك
٢١٠ باب الاجتزأ بالشاة لاهل البيت الواحد	٢٠٠ باب ما يجتنبه في العشر من أراد التضحية
٢١١ اختلاف العلماء في البدنة هل تجزىء	٢٠٠ مشروعية ترك أخذ الشعر والاطفار
عن سبعة فقط ام اكثر من ذلك	بعد دخول عشر ذى الحجة لمن أراد
٢١١ باب الذبح بالمصل والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له	أن يضحي واختلاف العلماء في ذلك وأدلة كل
٢١١ استحباب اضجاع الغنم في الذبح على جانبها اليسر واستحباب قول المضحي باسم الله والله أكبر	٢٠١ بيان الحكمة في النهي عن أخذ شيء من الشعر والظفر
٢١٢ استحباب تولى الانسان ذبح أضحيته بنفسه ومذاهب العلماء فيما اذا استتاب هل يجزى أم لا	٢٠١ باب السن الذي يجزىء في الاضحية وما لا يجزىء وأقوال العلماء في ذلك ومذهب كل ودليله
٢١٢ باب نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى	٢٠٣ الدليل على ان التضحية بالضان أفضل وأقوال العلماء في ذلك
٢١٣ باب بيان وقت الذبح	٢٠٤ بيان أن الشاة لا تجزىء الا عن واحد ومذاهب العلماء في ذلك
٢١٤ الدليل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الامام لا بعد صلاة غيره	٢٠٤ باب ما لا يضحي به لعيه وما يكره وما يستحب
ومذاهب العلماء في ذلك	٢٠٥ الدليل على عدم اجزاء التضحية باغضب

صحيفة	صحيفة
٢١٦	الدليل على أن أيام التشريق كلها
أيام ذبح	
٢١٧	اختلاف العلماء في جواز التضحية في
ليالى أيام الذبح ومذاهبهم في ذلك	
٢١٧	باب الاكل والاطعام من الاضحية
وجواز ادخار لحمها ونسخ النهي عنها	
٢١٩	حكم الاكل من الاضحية ومذاهب
العلماء في ذلك وأدلة كل	
٢٢٠	تفسير الحشم والحشمة
٢٢٠	باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي
عن بيعها	
٢٢١	الدليل على أنه لا يجوز اعطاء الجازر من
لحم الهدى الذى نحره على وجه الاجرة	
٢٢١	عدم جواز بيع لحوم الاضاحى والجلود
والجلال ومذاهب العلماء في ذلك	
٢٢٢	باب من أذن في انتهاب أضحيته
٢٢٢	الدليل على أن أفضل أيام السنة عند
الله يوم النحر ثم يوم القر ومذاهب	
العلماء في ذلك	
٢٢٣	تسارع الدواب التي ضحى بها رسول
الله صلى الله عليه وسلم اليه وحال	
قلوب الآدميين الذين لا يعقلون	
٢٢٣	كتاب العقيدة وسنة الوالادة
٢٢٤	حكم العقيدة ومذاهب العلماء فيها
٢٢٥	أقوال العلماء في مدة ذبح العقيدة
٢٢٦	يعق عن الغلام شاتين مكافأتين
٢٢٧	أمر النبي بتسمية المولود يوم سابعه
صحيفة	
ووضع الاذى عنه	
٢٢٨	حديث أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم علق عن نفسه بعد البعثة ضعيف	
٢٢٨	الدليل على أن تلطيخ رأس المولود
بالدم من عمل الجاهلية والشرع جاء	
بهدم ذلك	
٢٢٨	الدليل على أن العقيدة نصح من غير
الأب مع وجوده وعدم امتناعه	
وأقوال العلماء في ذلك	
٢٢٩	بيان أن فاطمة وزنت شعر الحسن
والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت	
بوزنه فضة	
٢٣٠	من ولد له مولود فاذن في أذنه اليمنى
وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان	
٢٣١	في أبحاث تتعلق بالعقيدة وبينها مفصلة
٢٣٢	باب ما جاء في الفرع والعتيرة ونسخها
٢٣٣	تفسير العتيرة والفرع وأقوال العلماء
في حكمهما	
٢٣٤	حديث لا فرع ولا عتيرة في الاسلام
٢٣٥	كتاب البيوع
٢٣٥	أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
٢٣٥	باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة
المعصية وما لا نفع فيه	
٢٣٦	بيان أنواع البيوع وتسميتها بأسماء مختلفة
٢٣٦	أقوال العلماء في حكم بيع الخنزير
٢٣٧	النهي عن ثمن الكلب ومهر البغى
وحلوان الكاهن	

صحيفة	صحيفة
٢٥٣ باب من باع سلعة من رجل ثم من آخر	٢٣٨ النهى عن ثمن الكلب والسنور
٢٥٤ باب النهى عن بيع الدين بالدين	٢٣٩ النهى عن كسب البغى
٢٥٦ باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه	٢٤٠ باب النهى عن بيع فضل الماء
قبل قبضه وماورد فيه من الاحاديث.	٢٤١ الدليل على تحريم بيع فضل الماء الفاضل
٢٥٧ من اشترى طعاما بكيل أو وزن فلا	عن كفاية صاحبه
يبيعه حتى يقبضه وبسط الكلام في	٢٤٢ باب النهى عن ثمن عشب الفحل
ذلك وأقوال العلماء فيه	وأقوال العلماء في حكمه
٢٦٠ باب النهى عن بيع الطعام حتى يجري	٢٤٣ باب النهى عن بيع الغرر
فيه الصاعان وأقوال العلماء في ذلك	٣٤٤ النهى عن شراء ما فى بطون الانعام
٢٦٠ باب ما جاء في التفريق بين ذوى المحارم	حتى تضع وتفسير جبل الجبل
الدليل على تحريم التفريق بين الوالدة	٢٤٥ النهى عن بيع ما فى ضرع الانعام
والوالدين الاخيرين وأقوال العلماء فيه	الا بكيل وعن شراء العبد الا بقى وعن
٢٦٢ تفسير التعريس والعق	شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء
٢٦٢ باب النهى عن أن يبيع حاضر لباد	المسدقات حتى تقبض وعن ضربة
ومذاهب العلماء في ذلك وأدلة كل	الفائض وأقوال العلماء في ذلك
وتحقيق المقام	٢٤٦ النهى عن بيع الملامسة والمنازمة
٢٦٦ باب النهى عن النجش وأقوال العلماء فيه	وتفسيرها
٢٦٧ باب النهى عن تلقى الركبان واختلاف	٢٤٧ النهى عن المحاقلة والنيا الا أن تعلم
العلماء في حكمه	٢٤٨ باب النهى عن الاستثناء في البيع الا
٢٦٨ باب النهى عن بيع الرجل على بيع	أن يكون معلوما والحكمة في ذلك
أخيه وسومه الا في المزايدة	٢٤٨ باب بيعتين في بيعة
٢٧٠ بيان صورة البيع على البيع والشراء	٢٤٩ تفسير البيعتين في بيعة
على الشراء وتفسير المجلس	٢٥٠ باب النهى عن بيع العربون وأقوال
٢٧٠ الدليل على جواز بيع المزايدة وأقوال	العلماء في ذلك
العلماء فيه	٢٥١ باب تحريم بيع العصور ممن يتخذ
٢٧١ باب البيع بغير اشهاد وبيان مذهب	خرا وكل بيع اعان على معصية
العلماء في ذلك	٢٥٢ باب النهى عن بيع ما لا يملكه ليمضى
	فيشتري ويسلم

صفحة	ابواب	صفحة	ابواب
٢٨٢	الشروط في البيع	٢٧٣	بيع الاصول والثمار
٢٨٢	باب اشتراط منفعة المبيع وما في معناها	٢٧٣	باب من باع نخلا مؤبراً
٢٨٢	الدليل على جواز بيع الجمل مع استثناء الركوب ومذاهب العلماء في ذلك	٢٧٤	الدليل على ان العبد اذا ملكه سيده مالا ملكه ومذهب العلماء في ذلك
٢٨٣	باب النهي عن جمع شرطين من ذلك	٢٧٤	الدليل على ان مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحلقة التي في أذنه والختام الذي في أصبعه والتعل التي في رجله والنياب التي على بدنه وأقوال العلماء في ذلك
٢٨٤	النهي عن بيع وشرط ومذاهب العلماء في ذلك	٢٧٥	باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه
٢٨٤	باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتق	٢٧٥	اختلاف السلف في بدو الصلاح هل يكفي في جنس الثمار أو لا بد في بدو الصلاح في كل بستان على حدة أو في كل شجرة ومذاهب العلماء في ذلك
٢٨٥	باب أن من شرط الولاء أو شرطاً فاسداً لفا وصح العقد	٢٧٦	أقوال العلماء في بيع الثمر قبل بدو صلاحها
٢٨٥	الدليل على جواز بيع المكاتب اذا رضى ولو لم يرضه نفسه ومذاهب العلماء في ذلك	٢٧٨	النهي عن بيع السنبل حتى يبيض والخبث حتى يشتد
٢٨٥	الدليل على ان الولاء لمن اعتق باجماع المسلمين وقصة عائشة مع بريرة ومواليها	٢٧٨	النهي عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة واختلاف العلماء في تفسيرها
٢٨٧	باب شرط السلامة من الغبن	٢٨٠	بيع الثمرة المشتراة يلحقها جائحة
٢٨٨	الكلام على الخلاصة وحكم من قالها في البيع	٢٨١	اختلاف اهل العلم في وضع الجوائح اذا بيعت الثمرة بعد بدو صلاحها واسلمها البائع للمشتري بالتخلي ثم تلفت بالجائحة قبلاً أو ان الجذاذ
٢٨٩	باب اثبات خيار المجلس		
٢٩٠	تفسير البيعان الواقع في الحديث		
٢٩١	أقوال العلماء في ثبوت الخيار للمبتاعين وهل المراد بالتفرق تفرق الابدان أو الكلام		
٢٩٣	اختلاف العلماء في المراد بقوله الا بيع الخيار		
٢٩٣	البيع والمبتاع بالخيار ما لم يتفرقا		

صحيفة	صحيفة
العلماء فيه	(ابواب الربا) ٢٩٤
٣٠٧ باب مرد الكيل والوزن	٢٩٥ تفسير الربا وبيان اشتقاقه
٣٠٧ اعتبار كيل أهل المدينة ووزن أهل مكة	٢٩٦ باب التشديد في الربا
٣٠٧ باب النهي عن بيع رطب كل من حب أو تمر بيباسه	٢٩٧ الدليل على تحريم كتابة الربا وشهادته
٣٠٩ باب الرخصة في بيع العرايا وماورد فيها من الاحاديث	٢٩٧ الدليل على أن معصية الربا من أشد المعاصي
٣١٠ تفسير العرايا	٢٩٨ باب مايجرى فيه الربا
٣١١ صور العرايا	٣٠٠ التصريح بتحريم ربا الفضل وأقوال العلماء فيه ورجوع ابن عباس بعد أن ظن حله واستغفر الله
٣١٢ تفسير الخرص	٣٠٠ النهي عن بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح الا مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد
٣١٢ أقوال العلماء في المقدار الذي يجوز به العرايا	٣٠١ اذا اختلفت الاصناف فللبائع ان يبيع كيف شاء اذا كان يدا بيد
٣١٣ باب بيع اللحم بالحيوان	٣٠٢ تفسير هاه وهاه الواقعين في الحديث
٣١٤ باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المسكيل والموزون وما ورد فيه من الاحاديث وأقوال العلماء في حكمه	٣٠٣ اختلاف العلماء هل يلحق بالاجناس المذكورة في الاحاديث غيرها أم لا
٣١٧ باب ان من باع سلعة بنسيئة لا يشتريها بأقل مما باعها	٣٠٣ بيان علة الربا في هذه الاجناس
٣١٨ باب ما جاء في بيع العينة	٣٠٣ الدليل على انه لا يجوز ردى الجنس بجيده متفاضلا وأنه أمر مجمع عليه
٣١٨ تفسير العينة	٣٠٤ باب في ان الجهل بالتساوى كالمعلم بالتفاضل
٣١٩ حكم بيع العينة ومذاهب العلماء في ذلك	٣٠٥ باب من باع ذهابا وغيره بذهب
٣٢٠ ترك الجهاد يترتب عليه اضرار كثير بالمسلمين منها الذل والمسكنة واستيلاء الاعداء عليهم وغير ذلك	٣٠٥ الدليل على انه لا يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتى يفصل من ذلك الغير ويميز عنه وتفصيل ذلك وأقوال
٣٢٠ باب ما جاء في الشبهات	
٣٢١ تفسير الحرام والحلال والحمي	
٣٢٢ اختلاف العلماء في حكم الشبهات	
٣٢٢ أربعة أحاديث تدور عليها أحكام	

صحيفة	صحيفة
٣٣٢	الاسلام
٣٣٢	٢٢٣ التقوى ان يدع مالا بأس به حذرا
٣٣٢	لمابه بأس
٣٣٢	٣٢٤ كلام السلف في الورع وتقسيمه
٣٣٤	٣٢٤ ﴿ أبواب أحكام العيوب ﴾
٣٣٤	٣٢٤ باب وجوب تبين العيب في البيع
٣٣٥	٣٢٥ الدليل على تحريم كتم العيب ووجوب
٣٣٥	تبينه للمشتري
٣٣٧	٣٢٥ تفسير قوله صلى الله عليه وسلم « من
٣٣٨	غشنا فليس منا »
٣٣٨	٣٢٦ باب ان الكسب الحادث لا يمنع الرد
٣٣٩	بالعيب وأقوال العلماء في ذلك
٣٤٠	وتفصيل المقام
٣٤٠	٣٢٧ باب ما جاء في المصرة
٣٤٢	٣٢٧ تفسير المصرة وأقوال علماء اللغة في
٣٤٢	ضبطها
٣٤٣	٣٢٨ الدليل على صحة بيع المصرة مع
٣٤٤	ثبوت الخيار
٣٤٤	٣٢٨ الدليل على امتداد الخيار ثلاثة ايام
٣٤٤	اذا ظهر في المبيع عيب ومذاهب
٣٤٤	العلماء في ذلك
٣٤٥	٣٢٩ رد المصرة والرد معها مثل او مثلا
٣٤٥	لبنها قحاً
٣٤٥	٣٣٠ أقوال العلماء في حديث ابي هريرة
٣٤٦	في التصرية وانه مخالف للأصول
٣٤٦	من وجوه ورد ذلك بأدلة واضحة
٣٤٦	ومحقق المقام
٣٣٢	الحكمة في تقدير الضمان بمقدار واحد
٣٣٢	من جملة ما ادعوه من ان حديث
٣٣٢	ابي هريرة خالف القياس زيادة
٣٣٢	على ما تقدم الخ
٣٣٤	باب النهي عن التسعير وأقوال العلماء
٣٣٤	في ذلك وتفصيله
٣٣٥	باب ما جاء في الاحتكار وبيان ان
٣٣٥	المحتكر خاطيء
٣٣٧	مذاهب العلماء في حكم الاحتكار
٣٣٨	باب النهي عن كسر سكة المسلمين
٣٣٨	الامن بأس والحكمة في النهي عن ذلك
٣٣٩	باب ما جاء في اختلاف المتبايعين
٣٤٠	اذا اختلف البيعان والسلعة قائمة ولا
٣٤٠	بينة لاحدهما تحالفا
٣٤٢	البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه
٣٤٢	(كتاب السلم)
٣٤٣	مشروعية السلم ومذاهب العلماء فيه
٣٤٤	أقوال العلماء في مدة أجل السلم
٣٤٤	مشروعية السلم في الخطئة والشعير
٣٤٤	والزيت الى أجل مسمى
٣٤٥	اختلاف العلماء في جواز السلم فيما
٣٤٥	ليس بموجود في وقت السلم اذا أمكن
٣٤٥	وجوده في وقت حلول الاجل
٣٤٥	وحججهم في ذلك
٣٤٦	الدليل على أنه لا يجوز نسيء من
٣٤٦	الشروط في عقد السلم غير القضاء
٣٤٦	وان الرهن في السلم هو ربا مضمون

صحيفة	كتاب القرض	صحيفة
٣٤٦	كتاب القرض	٣٤٦
٣٤٧	باب فضيلة القرض وماله من الثواب	٣٤٧
٣٤٧	يوم القيامة	٣٤٧
٣٤٧	باب استقراض الحيوان والقضاء من	٣٤٧
٣٤٧	الجنس فيه وفي غيره	٣٤٧
٣٤٨	الدليل على جواز الزيادة على مقدار	٣٤٨
٣٤٨	القرض من المستقرض	٣٤٨
٣٤٨	اختلاف العلماء في جواز تقديم الصدقة	٣٤٨
٣٤٨	عن كل وقتها	٣٤٨
٣٤٩	باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهي	٣٤٩
٣٤٩	عنها قباه	٣٤٩
٣٥٠	الهديّة والعارية ونحوهما اذا كانت	٣٥٠
٣٥٠	لاجل التنفيس في أجل الدين أو لاجل	٣٥٠
٣٥٠	رشوة صاحب الدين أو لاجل أن	٣٥٠
٣٥٠	يكون لصاحب الدين منفعة في مقابل	٣٥٠
٣٥٠	دينه محرمة ونوع من أنواع الربا	٣٥٠
٣٥١	مارود في أن كل قرض جر منفعة فهو ربا	٣٥١
٣٥١	كتاب الرهن	٣٥١
٣٥٢	احكام الرهن وجواز معاملة اهل الكتاب	٣٥٢
٣٥٢	الدليل على مشروعية الرهن في	٣٥٢
٣٥٢	الحضر والسفر	٣٥٢
٣٥٣	الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا	٣٥٣
٣٥٣	ولبن الدر يشرب بنفقته أيضا وعلى	٣٥٣
٣٥٣	الذي يركب ويشرب النفقة	٣٥٣
٣٥٣	مذاهب العلماء في جواز انتفاع المرتهن	٣٥٣
٣٥٣	بالرهن اذا قام بما يحتاج اليه ولو لم يأذن	٣٥٣
٣٥٤	لا يفلق الرهن من صاحبه الذي رهنه	٣٥٤
٣٥٤	له غنمه وعليه غرمه	٣٥٤
٣٥٥	كتاب الحوالة والضمان	٣٥٥
٣٥٥	باب وجود قبول الحوالة على الملىء	٣٥٥
٣٥٦	ما يشترط في الحوالة	٣٥٦
٣٥٦	الدليل على أنه يجب على من أحيل بحقه	٣٥٦
٣٥٦	على ملىء أن يحتال ومذاهب العلماء فيه	٣٥٦
٣٥٦	اختلاف العلماء في أن المطل مع الفنى	٣٥٦
٣٥٦	كبيرة أم لا	٣٥٦
٣٥٧	باب ضمان دين الميت المفلس	٣٥٧
٣٥٨	الدليل على أنها تصح الضمانة عن الميت	٣٥٨
٣٥٨	ويلزم الضمين ماضن به سواء كان	٣٥٨
٣٥٨	الميت غنيا أو فقيرا ومذاهب العلماء	٣٥٨
٣٥٨	في ذلك	٣٥٨
٣٥٨	الحكمة في ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم	٣٥٨
٣٥٨	الصلاة على من عليه دين	٣٥٨
٣٥٩	باب ان المضمون عنه انما يبرأ بأدا	٣٥٩
٣٥٩	الضامن لا بمجرد ضمانه	٣٥٩
٣٦٠	باب في أن ضمان درك المبيع على البائع	٣٦٠
٣٦٠	اذا خرج مستحقا	٣٦٠
٣٦١	كتاب التفليس	٣٦١
٣٦١	باب ملازمة الملىء واطلاق المعسر	٣٦١
٣٦٢	مشرعية التصديق على من كثر دينه ولم	٣٦٢
٣٦٢	يلغ الوفاء	٣٦٢
٣٦٢	باب من وجد سلعة من رجل عنده	٣٦٢

صحيفة	صحيفة
٣٧٦	وقد أفلس
٣٧٧	٣٦٣ من وجد متاعه بعينه عند مفلس أو
٣٧٨	غيره فهو احق به ومذاهب العلماء في ذلك
٣٧٩	٣٦٥ الدليل على ان المشتري اذا كان قد
٣٨٠	قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى
٣٨١	بما لم يسلم المشتري ثمنه من البيع بل
٣٨٢	يكون اسوة الغرماء ومذاهب العلماء
٣٨٣	في ذلك
٣٨٤	٣٦٦ باب الحجر على المدين وبيع ماله في
٣٨٥	قضاء دينه
٣٨٦	٣٦٧ باب الحجر على المذنب
٣٨٧	٣٦٨ مذاهب العلماء في الحجر على الكبير
٣٨٨	٣٦٩ تفسير السفهاء وكلام الزمخشري فيه
٣٨٩	٣٧٠ باب علامات البلوغ ومذاهب العلماء
٣٩٠	في ذلك
٣٩١	٣٧٢ الدليل على أن الاحتلام من علامات
٣٩٢	البلوغ
٣٩٣	٣٧٢ الاحتلام مع الانزال من علامات البلوغ
٣٩٤	ومذاهب العلماء في ذلك
٣٩٥	٣٧٣ من علامات البلوغ الانبات ومذاهب
٣٩٦	العلماء في ذلك
٣٩٧	٣٧٣ باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط
٣٩٨	العمل والحاجة وأقوال العلماء في ذلك
٣٩٩	٣٧٥ باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب
٤٠٠	٣٧٦ (كتاب الصلح وأحكام الجوار)
٤٠١	٣٧٦ باب جواز الصلح عن المعلوم والمجهول
٤٠٢	والتحليل منها
٤٠٣	
٤٠٤	
٤٠٥	
٤٠٦	
٤٠٧	
٤٠٨	
٤٠٩	
٤١٠	
٤١١	
٤١٢	
٤١٣	
٤١٤	
٤١٥	
٤١٦	
٤١٧	
٤١٨	
٤١٩	
٤٢٠	
٤٢١	
٤٢٢	
٤٢٣	
٤٢٤	
٤٢٥	
٤٢٦	
٤٢٧	
٤٢٨	
٤٢٩	
٤٣٠	
٤٣١	
٤٣٢	
٤٣٣	
٤٣٤	
٤٣٥	
٤٣٦	
٤٣٧	
٤٣٨	
٤٣٩	
٤٤٠	
٤٤١	
٤٤٢	
٤٤٣	
٤٤٤	
٤٤٥	
٤٤٦	
٤٤٧	
٤٤٨	
٤٤٩	
٤٥٠	
٤٥١	
٤٥٢	
٤٥٣	
٤٥٤	
٤٥٥	
٤٥٦	
٤٥٧	
٤٥٨	
٤٥٩	
٤٦٠	
٤٦١	
٤٦٢	
٤٦٣	
٤٦٤	
٤٦٥	
٤٦٦	
٤٦٧	
٤٦٨	
٤٦٩	
٤٧٠	
٤٧١	
٤٧٢	
٤٧٣	
٤٧٤	
٤٧٥	
٤٧٦	
٤٧٧	
٤٧٨	
٤٧٩	
٤٨٠	
٤٨١	
٤٨٢	
٤٨٣	
٤٨٤	
٤٨٥	
٤٨٦	
٤٨٧	
٤٨٨	
٤٨٩	
٤٩٠	
٤٩١	
٤٩٢	
٤٩٣	
٤٩٤	
٤٩٥	
٤٩٦	
٤٩٧	
٤٩٨	
٤٩٩	
٥٠٠	

صحيفة	صحيفة
ومذاهب العلماء في ذلك	كم تجعل
٣٩٣ الدليل على جواز شركة الابدان	٣٨٩ باب اخراج ميازيب المطر الى الشارع
ومذاهب العلماء في ذلك	٣٩٠ (كتاب الشركة والمضاربة)
٣٩٤ بيان أن الصحابة كانوا يتعاملون	٣٩١ الدليل على ان البركة تكون في مال
بالمضاربة من غير نكير بينهم	الشريكين اذا صدقا ولم يخونا
٣٩٤ البركة في ثلاث البيع الى أجل والمقارضة	٣٩١ الشريك الحسن الذي لا يمارى ولا يدارى
واخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع	٣٩٢ الدليل على جواز تفريق الصفقة فيصح
وبه يتم الحز الخامس والحمد لله	الصحيح منها ويبطل مالا يصح

تم الفهرس

التحفة العرفية

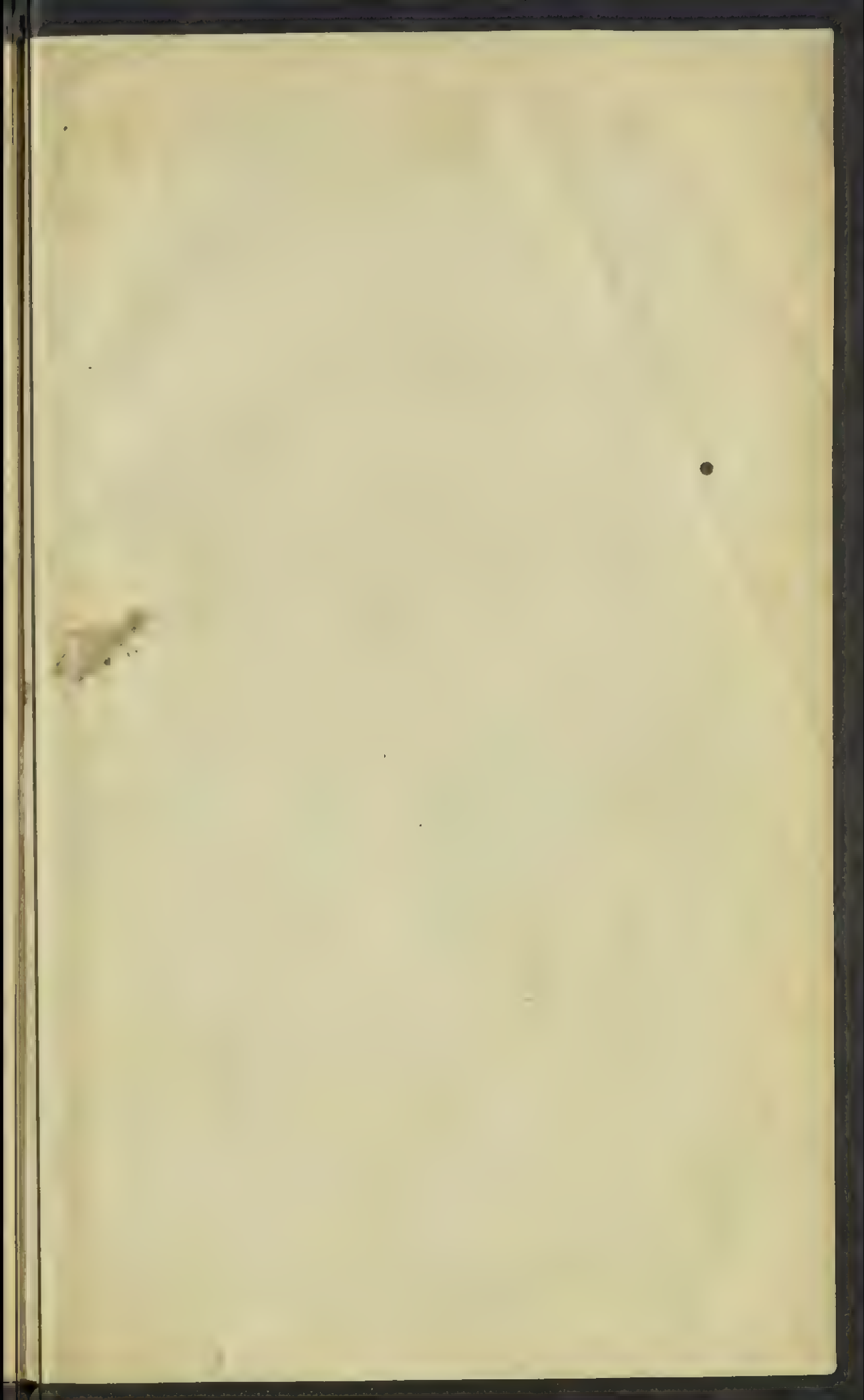
٢١

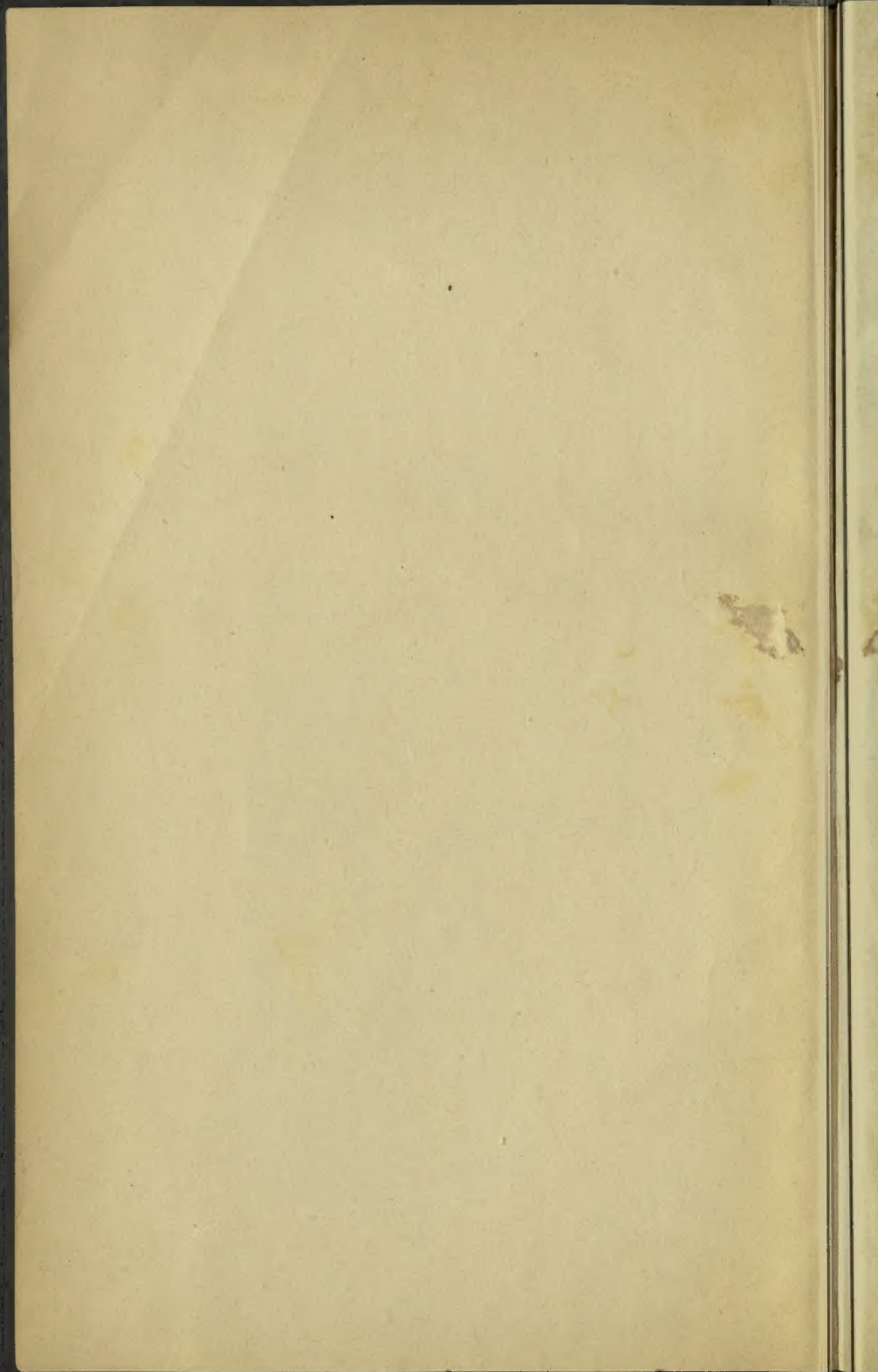
الأعمال القلبية

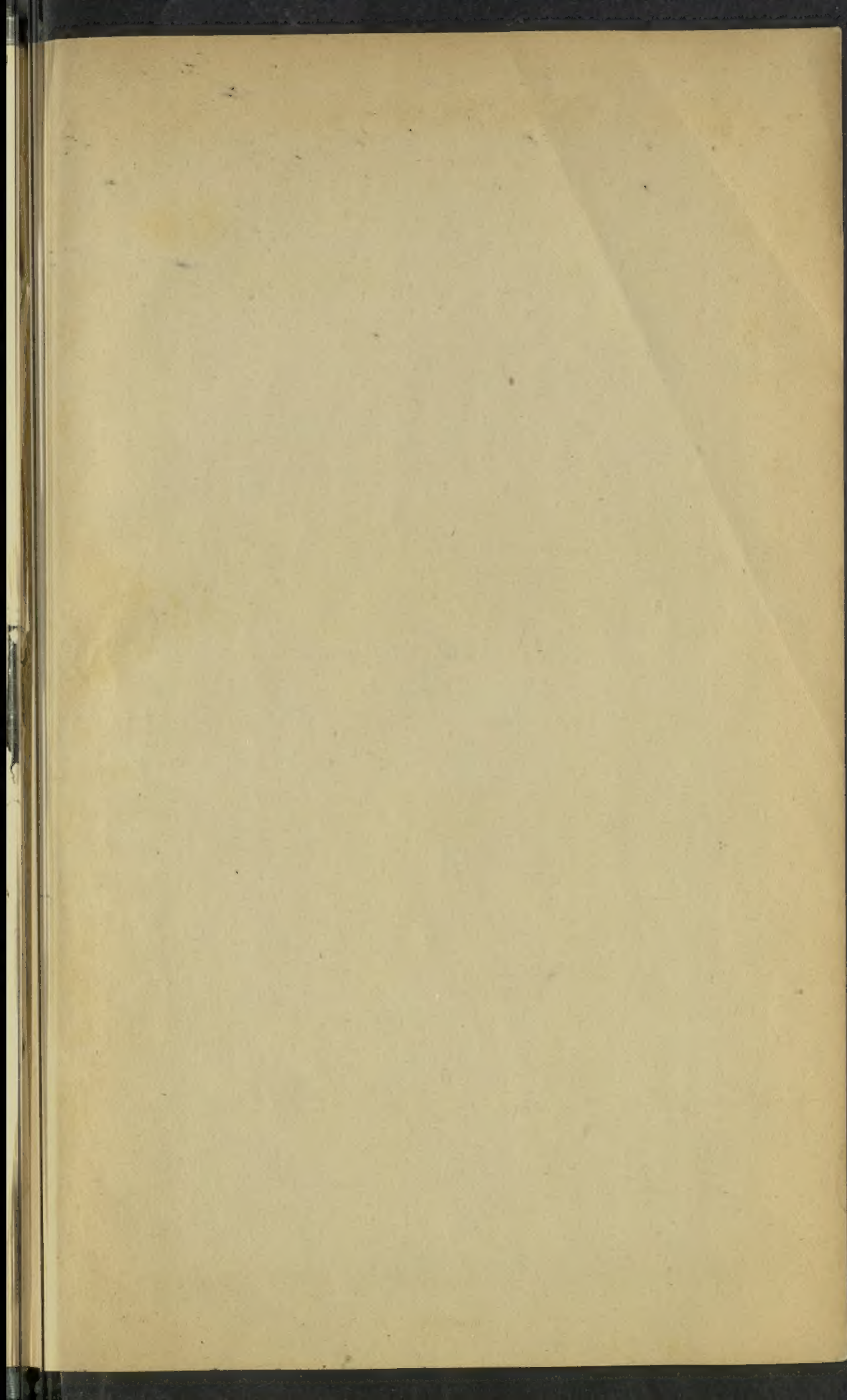
عن قريب سيظهر هذا الكتاب وهو للامام العلامة المجتهد
الشيخ تقي الدين ابى العباس المشهور بابن تيمية وهو أهم كتاب في باب

بيان صواب الجزء الخامس من نيل الاوطار

صواب	صفحة - طر خطأ	صواب	صفحة - طر خطأ
موقوفا	٦ ٢٥٥	استطعتم	٥ ٢
النجش	٧ ٢٦٦	قات	١٧ ٩
المعروف	١٩ ٢٨٩	اعتباره	١٦ ١٣
ثم	٩ ٢٩٠	شرب	١٦ ١٦
ما لم	١٦ ٢٩٩	الماوردي	٨ ٢٤
الاتفاق	١٥ ٣٠٢	المنقر	١٧ ٢٧
والنصب	١٣ ٣١٢	اذا	١٤ ٢٨
بين صاع	٢١ ٣٢٩	الحج	٣ ٤٥
اذا	٢٦ ٣٣٢	نحو	٢ ٥٤
بالجم	٩ ٣٤٥	كما في صحيح	٢١ ٥٧
ففسلفهم	٩ ٣٤٥	برواية	١٣ ٨٢
قال ما	٥ ٣٤٧	والكبير	٢١ ١٢٧
بالمدينة	١٩ ٣٥١	زوال	٢٢ ١٣٣
مايفتكها	٢٦ ٣٥٢	غاديان	٣ ١٣٥
مياحير	٢٦ ٣٥٢	فلتنقر	٣ ١٧٢
في ان الانشاء	١٠ ٣٥٧	بلى	١٦ ١٨٤
دين بعد	٥ ٣٥٩	ولاشعار	٢٠ ١٨٤
لما هو انهض	٢٥ ٣٦٤	ان ترك	٢٤ ٢٠٠
ومن لم	١٤ ٣٧١	قالوا	٢١ ٢١٧
البلاغ	٢ ٣٧٣	بيدا	٩ ٢٥٣
احوالها	١٣ ٣٧٩	بالدين الدين بالدين	١٥ ٢٥٤

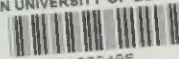






1
الشوكاني، محمد بن علي
نيل الاوطار شرح منتهى الاخبار من اح

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01203495



y.5

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
LIBRARY

4
A